

اصلاح غلط

| صفحة | سطر | خطأ | صوابه |
|------|---------|-------------------------|-------------------------|
| ١٢ | ٨ | رَفَعَ | رَفَعَ |
| ٢٨ | ١٧ | مرفوعاً | مرفوعاً |
| ٨١ | ١٩ | نوي | نوي |
| ١٠٢ | ١٨ و ١٩ | فيه | معه |
| ١٠٧ | ٢٤ | المضاف | المضاف اليه |
| ١١٧ | ٦ | المضارع | ان المضارع |
| ١٢٠ | ١١ | صدر | صدر |
| ٢٢٩ | ١٨ | وَكَا لِهِنَادِي | وَكَا لِهِنَادِي |
| ٢٥٤ | ١٢ | بلاه | بله |
| ٢٥٩ | ١٠ | مر | كما مر |
| ٢٨٠ | ٦ | لُرُومًا - بِأَنْتَقِلِ | لُرُومًا - بِأَنْتَقِلِ |
| ٢٨٠ | ٢٢ | لِتَسْكُنِ | لِتَسْكُنِ |
| ٢٨٢ | ٥ | لَافِي | لَافِي |

النكرة في المعنى والنكرة الموصوفة تقرب من المعرفة . وبهذا الاعتبار تختم الجملة الواقعة بعد كلٍ منهما ان تكون حالاً او صفة * وعلى ذلك يجري معها شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور كما علمت فيكون الواحد منهما حالاً في نحو جاء زيد فوق جواده او على بعيره . وصفة في نحو مررت برجل بين قومه او في داره . ومحملاً في نحو تعجبنى الخيل عند العرب او في البادية واعجبنى رجل تميمي عند الامير او عن يمينه * وقس على كل ما ذكر ما لم يذكر والله الموفق الى الصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل

قال العبد الفقير ناصيف بن عبد الله اليازجي اللبناني اني قد جمعت ما في هذا الكتاب متناً وشرحاً من فضلات اولئك القوم الذين بنورهم اهتديت . وبهداهم اقتديت . ولم أقصد سوى جمع ما تفرق في كتب شتى نسبياً على الطالب فكنت أعد ناسخاً لا مصنفًا . فان كنت قد احكمت القل مضبوطاً على اصله فقد اصبحت الحاجة وإلا فقد يغلط الناسخ ويصلح الفارثي والله لا يضيع اجر المصلحين * وكان الفراغ من تبينه في شهر اذار سنة احدى وستين وثمان مئة والى للمسيح الموافقة لسنة سبع وسبعين ومئتين والى المعجزة والحمد لله اولاً وآخراً *

انتهى

يقول مختصرة الفقير اليه تعالى ابراهيم بن ناصيف اليازجي اللبناني هذا ما وقع عليه الاختيار من هذا الكتاب على ما اقتضته الروية الضعيفة وسبق اليه النظر الفاصر والله المستؤول ان ينفع به مطالعيه ويجزل ثواب مؤلفه من واسع احسانه ويفرغ عليه سجال رحمته ورضوانه وبرحم الله عبداً قال آمينا * واعلم اني اسقطت منه باب الجر بالمجاورة لهجره في الاستعمال وانحصاره في المسموع عن العرب مع اهماله من اكثر كتب المصنفين وألحقت الكلام على هاء السكت بباب الوقف لما بينهما من الملازمة * وكل موضع في المتن اكتفته بهاتين علامتين " — " فهو من مواضع التبديل المشار اليها في تصدير الكتاب . وقد اغفلت بيان مثل ذلك في الشرح لان منه ما هو بالحذف ومنه ما هو بالتخييص ومنه ما هو بغير ذلك مما يتعسر ضبطه ولا تكفي في الدلالة عليه الاشارة مع كون الكثير منه تابعاً لما في المتن وراجعاً اليه * وكان الفراغ من هذا الاختصار في العشر الأول من شهر ايلول سنة اثنتين وثمانين وثمان مئة والى

والحمد لله رب العالمين

أَوْ مُفْرَدًا قَدْ تَبِعَتْ وَالتَّابِعَةُ لِلْجُمْلَةِ فِي الطَّرَفَيْنِ سَابِقَةُ

اي ان الجملة يكون لها محل من الإعراب اذا وقعت خبراً نحو الرحمن علم القرآن .
 وكانوا أنفسهم بظالمون * او مفعولاً به نحو قال إني عبد الله . ورأيت المنافقين
 يصدون عنك * او حالاً نحو وجاء أهل المدينة يستبشرون . ولا تقربوا الصلوة وانتم
 سُكَارَى * او مضافاً اليها نحو يوم هُم بارزون . والسلام على يوم وُلِدْتُ ويومَ اموت *
 او جواباً لشرطٍ جازمٍ مقترنةً بالفاء او اذا نحو وان تجهر بالقول فإنه يعلم السر واخفي .
 وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يفتنون * او تابعة لمفرد نحو من قبل أن يأتي
 يوم لا بيع فيه . وخذ من أموالهم صدقة تطهرهم * وأما التابعة للجملة فقد يكون لها
 محل نحو والله يقبض ويبسط واليه المصير . وقد لا يكون نحو اقتربت الساعة وانشق
 القمر . وبها يتم كل فريق سبعاً من الجمل * واعلم ان الاصل في الجملة ان لا يكون
 لها محل من الإعراب لان حتمها ان تكون مجردة مستقلة بنفسها فان اصاب محللاً منه فقد
 تطفلت عليه لان ذلك حق المفردات * وهي انما تعطى المحل المذكور اذا وقعت موقع
 المفرد كالخبر والحال وغيرها . ومن ثم استشكلت جماعة محل الواقعة جواب شرط بانها
 لا تعاقب المفرد لانه لا يقع جواباً للشرط * وأجيب بان المفرد أعظم من ان يكون اسماً
 او فعلاً على حدته وهو يقع موقع هذه الجملة مع رابطها فيجزم ومن ثم نكون في محل الجزم
 مع الرابط لا بدونه . وبشهد لذلك جزم المعطوف في نحو ومن يضل الله فلا هادي
 له ويذرهم في طغيانهم يعمهون . فان جزمه انما هو باعتبار محل الجملة المعطوف عليها .
 فتأمل

وَالْجُمْلَةُ الْفَضْلَةُ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ حَالٌ وَبَعْدَ نَكْرَةٍ فَهِيَ صِفَةٌ
 وَشِبْهَهَا كَذَاكَ مَعَهُمَا جَرٌّ فَأَحْفَظُ فَكُلُّ الصِّدِّ فِي جَوْفِ الْفَرَا

اي ان الجملة الواقعة فضلة بعد معرفة تكون حالاً منها نحو مرج البحر ين يلتقيان . وبعد
 نكرة تكون صفة لها نحو كتاب فصلت آياته * وقد تكون كل واحدة منها غير محضة
 فتحمل الجملة الوجهين نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وهذا ذكر مبارك انزلناه . فان
 المعرفة في الآية الاولى والنكرة في الثانية غير محضتين لان المعرفة الجنسي يقرب من

نور السموات والارض . او في اثنائها منقطعة عما قبلها نحو خلق السموات والارض بالحق
 تعالى عما يشركون * وكذلك الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي نحو والله الذي ارسل
 الرياح . او حرفي نحو نخشى ان تصيبنا دابة * والمفسرة لما قبلها مجردة عن حرف
 التفسير نحو هل ادلكم على تجارة ينجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله . او مقترنة
 به نحو ما قلت لهم الا ما امرتني ان اعبدوا الله ربي وربكم * والجملة المعترضة وهي
 الفاصلة بين المتلازمين كالوصوف والصفة نحو انه لقسم لو تعلمون عظيم * والواقعة جواباً
 للقسم نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى . او جواباً لشرط جازم لم يقترن
 بالفاء او اذا نحو ان نشأ نترل عليهم من السماء آية . او شرط غير جازم نحو لو انزلنا
 هذا القرآن على جبل لرأيت خاشعاً متصدعاً من خشية الله * ومن هذا القبيل جواب
 اذا نحو اذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه . وجواب لولا نحو ولولا كلمة الفصل لقضي
 بينهم . وجواب لهما نحو فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله . وقس على كل ذلك * واعلم
 ان الجملة المعترضة لا بد ان تكون اجنبية كما رأيت فان لم تكن كذلك نحو جاء وهو
 راكب زيد لم تكن من هذا القبيل * وقد ذكرت لها النحاة مواقع كثيرة منها ما ذكرناه
 آنفاً . ومنها المبتدأ والخبر في الحال كقول الشاعر

وفيهن والأيام بعثرن بالفتى نوادب لا يملكنه ونوايح

او في الاصل كقول الآخر

لعلك والموعود حق لقاءه بدالك في تلك القلوص بداه

والنعل ومرفوعة كقوله

وقد أدركتني والحوادث جهة أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

او منصوبة كقوله

وبدأت والدهر ذو تبدل هيفاً دبوراً بالصبا والشمال

والقسم وجوابه كقوله

لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا علي الافارغ

ومنها الموصول وصلته والشرط وجوابه والنافي ومنفيه وغير ذلك مما لا فائدة في استيفائه

وتأخذ المحل وهي تخبر أو وهي مفعول به إذ تذكر

أو وهي حال أولها المضاف ضم أو قد أجابت بعد ربط ما جزم

زيد فانها لا تتغير عن نسبتها وذلك الحرف كاللغولا يعتد به * واعلم ان الجملة اعم
من الكلام لانه لا يشترط فيها ما يشترط فيه من الإفادة كما في جملة الشرط والصلة
ونحوهما فكل كلام جملة ولا يعكس * ويندرج تحت الاسمية نحو هيات العقيق لان
صدرها اسم فعل لافعل بالحقيقة * وأما الصفة فانها مع اشتغالها على المسند والمسند اليه لا
تُحسب جملة لانها لا تستقل بالإفادة على حكم الجمل . ولا يُعتبر ما فيها من المسند اليه
لانها تستوي معه في التكلم والخطاب والغيبة كالمفردات الجمادة فيقال انا قائم وانت
قائم وهو قائم كما يقال انا رجل وانت رجل وهو رجل . وعلى هذا تكون كانها خالية من
الضمير المسند اليه فلا تستحق حكم الجملة وبهذا الاعتبار كانت معرفة لا مبنية كالجمل

وَهِيَ كَزَيْدٍ زَارَ هِنْدَ كُبْرَى وَنَحْوُ زَارَ هِنْدَ مِنْهَا صُغْرَى
وَكَأَنَا عَبْدِي أَبْنَةُ لِي شَمَلًا كَلًّا وَنَحْوُ الدَّارِ مُلْكِي لَا وَلَا

اي ان الجملة منها كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد زار هند . ومنها صغرى
وهي الجملة الواقعة خبرا كجملة زار هند المخبر بها عن زيد في المثال * ومنها كبرى
وصغرى معاً وهي ما جمعت الطرفين كما في نحو انا عبدي ابنة لي . فان ما بعد الضمير
الاول جملة كبرى باعتبار ان الخبر فيه قد وقع جملة وصغرى باعتبار انه باسره قد وقع
خبراً عن الضمير المذكور * ومنها لا كبرى ولا صغرى نحو الدار ملكي فانها ليست كبرى
لان خبرها مفرد ولا صغرى لانها ليست خبراً

وَذَاتُ وَجْهِ نَحْوُ زَيْدٍ مُقْبِلٌ وَذَاتُ وَجْهَيْنِ كَعَمْرٍو يَفْعَلُ

اي ان من الجملة ما هي ذات وجه واحد وهي ما كان صدرها وعجزها من قبيلة واحدة
نحو زيد مقبل وظننته يزورني . ومنها ما هي ذات وجهين وهي ما كان صدرها وعجزها
مختلفين في الاسمية والفعلية نحو عمرو يفعل وظننته صادقاً . ونسبى الأولى ذات الوجه
والثانية ذات الوجهين

وَلَا مَحَلٍّ إِذْ بَدَتْ أَوْ وَصَلَتْ أَوْ فَسَّرَتْ أَوْ لَاعْتِرَاضٍ فَصَلَتْ
أَوْ كَانَتْ أَجْوَابَ فِي الْيَمِينِ أَوْ فِي بَابٍ إِنْ لَمْ تَرْتَبِطْ أَوْ بَابِ لَوْ

اي لا يكون محل من الإعراب للجملة الابتدائية وهي الواقعة في افتتاح العبارة نحو الله

غير ان المحذوف في هذه المواقع يجب تقديره في الصلة بالنعل كما رأيت لان الصلة موطن الجملة ويجوز في غيرها تقديره به او بالصفة لانه يحتملها جميعاً . غير ان الصفة أولى لان الاصل فيه الأفراد وهو اختيار الجمهور * واعلم ان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق ان يكون المتعلق رافعاً للاسم الظاهر نحو أَعْنَدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ وَأَنَّى اللَّهُ شَيْءٌ . او يكون حرف قسم غير الباء نحو واللبل اذا بَغَشَى . او يكون المتعلق قد استعمل محذوفاً في مثل وشبهه كقولهم للمسافر على الطائر الميمون . او قد حُذِفَ على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه

وَضَرَفُ ذِي الْعُمُومِ يَدْعَى الْمُسْتَقَرَّ وَغَيْرُهُ اللَّغْوُ الَّذِي لَا يُعْتَبَرُ وَهَكَذَا ذُو الْأَجْبَرِ فَأَعْلَمُ وَأَعْمَلُ وَقِسْ عَلَى مَا قِيلَ مَا لَمْ يُقَلَّ

اي ان الظرف الذي متعلقه عام يقال له الْمُسْتَقَرُّ . وذلك لما فيه من معنى الاستقرار كما مرّ اولاً لانه عند حذف ما يتعلق به ينتقل ضميره اليه فيستقر فيه * وَأَمَّا الَّذِي متعلقه خاص فليس في شيء من ذلك ويقال له لَغْوٌ لانه ملغى لا اعتبار له * وهكذا الجار والمجرور لانه عدل الظرف في جميع احكامه كما علمت

فصل

في الجملة واحكامها

يُضَرُّ الْجُمْلَةُ بِأَبِ الْمُبْتَدَأِ وَبَابُ مَا الْفِعْلُ إِلَيْهِ أُسْنِدًا وَالصَّدْرُ ذُو الْأَصْلِ إِلَيْهِ تَنْسَبُ وَقَبْلَهُ الْحَرْفُ كَالْغَوِّ بِحَسَبِ

اي ان الجملة تنعقد من باب المبتدأ وباب ما أُسْنِدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ منحصرة فيهما . فيندرج في الاول المبتدأ وخبره المجردان والمنسوخان وفاعله الذي بُغِيَ عن الخبر . وفي الثاني الفعل والفاعل ونائبه * وهي تُنْسَبُ الى ما صَدَرَتْ بِهِ فِيهِ اسْمِيَّةٌ في نحو زيد قائم وفعليّة في نحو قام زيد * وذلك يُعْتَبَرُ فيها بحسب الاصل فلا يُشْكِلُ بنحو قام ابوه زيد وزيداً ضربت لان الاصل زيد قام ابوه وضربت زيداً وهذا الاعتبار يُعَدُّ الاولى اسْمِيَّةً والثانية فَعْلِيَّةً * ولا عبرة بما تقدم على الجملة من الحروف نحو إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وهل قام

الخاتمة

فصل

في احكام الظرف والمجرور

لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ لِلظَّرْفِ بِالْفِعْلِ أَوْ شَبِّهِ لَهُ كَأَنَّ حَرْفَ

اي ان الظرف لا بُدَّ ان يتعلّق بفعلٍ او شبهه ليُربط بعامله كما يتعلّق حرف الجرّ. وذلك
يشمل ظرف المكان نحو جلست عند زيدٍ وزيدٌ واقفٌ لدى الامير. وظرف الزمان نحو
اتيت اليوم وانا راحلٌ غداً * واعلم ان الحرف والظرف المذكورين قد يتعلّقان بما يَأْوُلُ
بشبه الفعل نحو وهو الذي في السماء إلهٌ اي معبودٌ. او بما يُشِيرُ الى معناه كقول الشاعر
أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحَرْوبِ نِعَامَةٌ رُبْدَاءٌ تُجْهِلُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

اي شجاعٌ عليٌّ وفي الحروب جبانٌ. وقس عليه الظرف * وكل ذلك يعمل فيهما ولذلك
قيل انها يكتفيان بראئحة الفعل

وَمَا تَعَلَّقًا بِهِ أَحْذِفْ حِينَ عَمَرُ وَمَا يَخْصُ أَذْكَرُ وَكُلُّ يُلْتَزِمُ
وَذَاكَ فِي نَعْتٍ وَحَالٍ وَخَبَرٍ وَصِلَةٍ مَعَهَا عَلَى الْفِعْلِ اقْتَصَرَ

اي ان متعلّق الظرف وحرف الجرّ اذا كان يدلُّ على كونٍ عامٍّ كالْحَصُولِ والوُجُودِ
ونحوهما يجب حذفه لقيام الظرف وعديله مقامه في الدلالة على الاستقرار. وان كان يدلُّ
على كونٍ خاصٍّ كالقيام والْفُعُودِ ونحوهما يجب ذكره لعدم الدليل عليه * وكل ذلك
يكون في ما وقع نعتاً او حالاً او خبراً او صلةً. فيقال مع إرادة الوجود المطلق اعجبني
علامٌ عند الخليفة ومررت بزيدٍ امام داره وزيدٌ تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي
فوق المنبر. اي موجود عند الخليفة ومستقرٌ امام داره وحاصلٌ تحت الشجرة واستقرَّ
فوق المنبر * ومع إرادة الوجود المقيد بصفةٍ اعجبني غلامٌ واقفٌ عند الخليفة ومررت
بزيدٍ جالساً امام داره وزيدٌ نائمٌ تحت الشجرة ورأيت الخطيب الذي قام فوق المنبر *
وكذلك مع الجار والمجرور نحو اعجبني غلامٌ للخليفة ومررت بزيدٍ في داره وهلمَّ جرّاً *

وبعد بَعْدَ كقولهِ

ولما طيَّبُ نَكْهَةً حِينَ هَبَّتْ بعد ما فَجَّعَتْ كَسَكِ فَتِيقَ
وبعد سِيٍّ بِمَعْنَى مِثْلٍ مِنْ قَوْلِهِمْ لَا سِيَّيَا فِي أَحَدٍ وَجُودِهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ . وَهِيَ لَازِمَةٌ
لَهَا * وَبَعْدَ لَيْتَ مِنْ أَخَوَاتِ إِنْ فِي مَنْ أَبْقَى عَمَلَهَا وَهُوَ الرَّاجِعُ عَلَى مَا مَرَّ هُنَاكَ * وَهِيَ
فِي ذَلِكَ كُلِّهِ لَا تَكْفُ عَنْ الْعَمَلِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ وَالْأَفْعَالِ كَمَا رَأَيْتَ * وَاعْلَمْ أَنَّ مَا
الِدَاخِلَةَ عَلَى كَيْ يَجُوزُ أَنْ تُحْسَبَ زَائِدَةٌ فَيُنْصَبُ النُّعْلُ بَعْدَهَا بِكَيْ أَوْ بِأَنَّ مُضْمَرَةً وَهِيَ
الْأَكْثَرُ . وَإِنْ تَكُونُ مُصَدَّرِيَّةً وَكَيْ حَرْفٌ جَرٌّ فَيُرْفَعُ النُّعْلُ عَلَى أَنَّهُ صِلَةٌ مَا * وَالِدَاخِلَةَ
عَلَى أَيِّ تَشْمِلُ الدَاخِلَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجْزُومِهَا نَحْوُ أَيَّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى . وَبَيْنَهَا
وَبَيْنَ مَجْزُومِهَا نَحْوُ أَيُّمَا الْأَجَابِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ فَإِنْ مَا بَعْدَهَا يَبْقَى عَلَى حَكْمِهِ فِي
الْوَجْهَيْنِ * فَتَدْبُرُ

”كَذَاكَ لَا تُزَادُ بَعْدَ الْوَائِي فِي مَا جَاءَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَدْ نَفِيَ“

أَيُّ أَنْ لَا تُزَادُ بَعْدَ الْوَائِي فِي مَا عُطِفَ عَلَى مَنْفِيٍّ لَفْظًا نَحْوُ لَا نَسْتَوِي الْحَسَنَةَ وَلَا السَّيِّئَةَ .
أَوْ مَعْنَى نَحْوِ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَاضِلِينَ * وَهِيَ تُزَادُ هُنَاكَ لِتَاكِيدِ النَّفْيِ تَقْرِيرًا كَمَا
رَأَيْتَ . أَوْ رَفْعًا لِلْإِحْتِمَالِ كَمَا فِي نَحْوِ مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو . فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ عِنْدَ سَقُوطِهَا أَنْ
يَكُونَ الْمُرَادُ نَفْيَ اجْتِمَاعِهَا مَعًا فِي وَقْتِ الْحُجَّةِ فَلَمَّا جِيءَ بِهَا ارْتِنَاعُ هَذَا الْإِحْتِمَالِ . فَتَأْمَلْ

وَمَا تَزِدُ صَحَّحَ بِهِ أَوْ أَكْدَّ بَالِغَ وَكَفَّ أَحْصَرُ وَقَوَّ مَهَّدَ

وَدُونَ ذَلِكَ أَلْثَرَكُ أَوَّلَى وَقُضِيَ حَسَبًا بِهَا أَقْتَضَى مُهِمُّ الْغَرَضِ

أَيُّ أَنْ مَا يُزَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرُفِ يُرَادُ بِهِ تَصْحِيحُ اللَّفْظِ كَمَا فِي نَحْوِ أَكْرِمُ بَزِيدٍ . فَإِنْ فَاعِلُ
الْأَمْرِ لَا يَكُونُ الْأَضْمِيرُ لِلْمُخَاطَبِ فَلَمَّا عُدِلَ إِلَى غَيْرِهِ زِيدَتْ عَلَيْهِ الْبَاءُ لِيَصِيرَ عَلَى
صُورَةٍ يَصَحُّ التَّلَظُّظُ بِهَا . أَوِ التَّأْكِيدُ كَمَا فِي نَحْوِ مَا زَيْدٌ بَقَائِمٌ . أَوِ الْمُبَالَغَةُ كَمَا فِي نَحْوِ لَاتَ
حِينَ مَنَاصٍ . أَوِ الْكَفُّ كَمَا فِي نَحْوِ حَيْثَمَا تَذْهَبُ أَذْهَبُ . أَوِ الْحَصْرُ كَمَا فِي نَحْوِ إِنَّمَا أَنْتَ
مُنْدِرٌ . أَوِ التَّنْوِيهِ كَمَا فِي نَحْوِ الْمُرُوءِيَا تَعْبُرُونَ . أَوِ التَّهْيِيدُ أَيْ التَّوْطِئَةُ كَمَا فِي نَحْوِ وَلَيْتَ قُوَّتُلُوا
لَا يَنْصَرُونَهُمْ * وَدُونَ ذَلِكَ تَرَكُ الزِّيَادَةُ أَوَّلَى لِأَنَّهَا تَكُونُ مِنْ قَبِيلِ الْعَبَثِ فِي الْكَلَامِ .
عَلَى أَنْ مَا زَيْدٌ لَغَرَضٍ لَا يَجِبُ مِنْهُ إِلَّا مَا اقْتَضَاهُ أَمْرٌ مُهِمٌّ كَالْبَاءِ الدَاخِلَةِ عَلَى فَاعِلِ
الْتَعْجِبِ لِتَصْحِيحِ اللَّانْظِ وَمَا الْإِلَاحِقَةُ إِنَّ التَّأْكِيدِيَّةَ لِإِفَادَةِ الْحَصْرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَتَدْبُرُ

المِثْلُ وَالْأَلِيمُ ثَبُوتُ الْمِثْلِ وَهُوَ عَكْسُ الْمَقْصُودِ * وَالنَّاءُ تُزَادُ بَعْدَ رَبٍّ وَثَمَّ الْعَاطِفَةُ وَلَا
 النَّافِيَةُ وَثَمَّ الَّتِي يُشَارِبُهَا إِلَى الْمَكَانِ . فَيُقَالُ رَبَّتْ رَجُلٍ كَرِيمٍ لِقِيَّتُهُ وَجَاءَ زَيْدٌ ثَمَّتَ عَمْرُو
 وَهَلَمْ جَرًّا * وَهِيَ تُفْتَحُ وَتُسَكَّنُ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا فِي لَاتَ فَلَا يَجُوزُ تَسْكِينُهَا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ التَّقَاءُ
 السَّاكِنِينَ * وَزِيَادَتُهَا قِيلَ لَتَانِيَتِ اللَّفْظِ وَقِيلَ لِلْمُبَاغَةِ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ قَوْلُ الْكَثَرِينَ
 وَأَنَّ "تُزَادُ قَبْلَ لَوْ إِذَا أَقْسِمَا وَبَعْدَ لَهَا وَكَذَا إِنْ بَعْدَ مَا"
 أَي وَتُزَادُ أَنَّ الْخَفِيفَةَ الْمُنْتَوَحَةَ الْهَمْزَةَ قَبْلَ لَوْ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ فَعْلِ التَّسْمِ مَذْكُورًا كَقَوْلِ

الشاعر

فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ أَكْثَرُ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

أو محذوفًا كَقَوْلِ الْآخِرِ

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بَاخَرْتُكَ وَلَا الْعَتِيقَ

وَبَعْدَ لَمَّا نَحْوُ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرَ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ * وَتُزَادُ إِنْ الْخَفِيفَةَ الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةَ

بَعْدَ مَا النَّافِيَةُ سَوَاءً كَانَ مِنْفِيهَا فِعْلًا كَقَوْلِهِ

دَخَلْتُ الْبِلَادَ فَمَا إِنْ أَرَى نَظِيرًا بَيْنَ جُدْعَانَ بَيْنَ الْعَرَبِ

أَمْ جَمَلَةٌ أَسْمِيَّةٌ كَقَوْلِ الْآخِرِ

وَمَا إِنْ طِينًا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

وَقَدْ تُزَادُ بَعْدَ مَا الْمُوصُولَةُ وَالْمَصْدَرِيَّةُ وَكِلَاهُمَا نَادِرٌ فِي الْأَسْتِعْمَالِ

وَمَا "تُزَادُ بَعْدَ عَنْ رَبٍّ وَكَيْ إِنْ أَيْنَ أَيْانَ مَتَى إِذَا وَآيَ"

"غَيْرَ وَبَعْدَ سَيِّئَةٍ لَيْتَ وَالْعَمَلُ فِي مُفْرَدَاتِ أَسْمٍ وَفِعْلٍ لَمْ يَزَلْ

أَيَّ إِنْ مَا تُزَادُ بَعْدَ عَنْ نَحْوِ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحَ نَادِمِينَ * وَبَعْدَ رَبٍّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ مُجَلَّاءَ

وَبَعْدَ كَيْ كَقَوْلِ الْآخِرِ

يَهْدِدُونِي كَيْمَا أَخَافَهُمْ هَيْهَاتَ أَنِّي يَهْدِدُ الْأَسَدُ

وَبَعْدَ إِنْ الشَّرْطِيَّةُ وَمَا يَأْتِيهَا مِنَ الْأَدَوَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ نَحْوُ إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ

نَزَغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَإِنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَهَلَمْ جَرًّا * وَبَعْدَ غَيْرِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

مَنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ وَلَكِنْ شَفَّيَ هُمْ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فُؤَادِي

المصدر والوصف سواء تأخرا عن المفعول نحو لزيد ضرباً وزيد لعمرو ضارباً أم تقدما عليه نحو عجببت من ضربك لزيد وزيد ضارب لعمرو . وذلك لان شبه الفعل فرع عن الفعل في العمل فيكون أحوج الى ما يتقوى به . ويقال لهذه اللام لام التقوية

وَفِي جَوَابِ ذِي امْتِنَاعٍ وَالْقَسَمِ وَقَبْلَ اِنْ قَدْ وَطَّاتُ مِثْلَ الْعَلَمِ

اي ان اللام تُزاد ايضاً في جواب ما دل على امتناع شيء لا امتناع غيره او لوجوده . وهو جواب لو نحو ولو علم الله فيهم خيراً لآسَمَهُمْ . وجواب لولا نحو ولولا دفعُ الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض . وجواب لوما كما في قول الشاعر
لوما الإصاخة الوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء

وتُزاد في جواب القسم نحو نأله لا كيدن أصنامكم . وهي مع زيادتها تفيد الربط في هذه الأجوبة كالفاء في جواب الشرط * ومن هذا القبيل اللام الموطئة للقسم وهي الداخلة على ان الشرطية لتكون كالعلامة على القسم المحذوف قبلها نحو ولئن قوتلوا لا ينصرونهم . وقد مر الكلام عليها في بحث القسم بالتفصيل

وَمِنْ لِذِي التَّنْكِيرِ دُونَ مُوجِبِهِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْفَاعِلِ الْمَفْعُولِ بِهِ

اي ان من تُزاد مع النكرة من المبتدأ والفاعل والمفعول به . وذلك في ما سوى الموجب من هذه المذكورات وهو الواقع في سياق النفي وشبهه كما علمت نحو ما لكم من اله غيرة وهل من خالقي غير الله . وقس عليه في الفاعل والمفعول به نحو وما تسقط من ورقه ألا يعلمها وما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولا يقيم من احدي وهام جرأ * غير ان الاستفهام يختص بهل لانها مختصة بطلب التصديق المطلوب هنا . وهو المشهور بين النحاة * واعلم ان النكرة التي تُزاد عليها من اذا كانت تختص بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احدي فهي لتأكيد العموم . وإلا فهي للتنصيص على العموم نحو ما جاءني من رجل . فانه قبل دخولها كان يحتمل ان يقال بل رجلان او أكثر فلما دخلت ارتفع هذا الاحتمال . ولذلك تُعد في مثل هذا التركيب شبهة بالزائدة لا زائدة في الحقيقة لافادتها معنى لا يستفاد بدونها وعدم صلاحيتها للاسقاط . وهو المختار

وَالْكَافُ فِي كَيْفِهِ وَالتَّاءُ فِي رَبِّ وَثُمَّ لَا وَثُمَّ تَقْتَفِي

اي ان الكاف تُزاد على لفظة مثل نحو ليس كمثل شيء لان المراد نفي المثل لا نفي مثل

نقرر في علم الصرف * وهذه الأحرف تُزاد لأغراض في مواضع مخصوصة كما تُزاد تلك
الأحرف . وسيأتي بيان كل ذلك بالتفصيل

فَالْبَاءُ زِدْ مُبْتَدَأً بَعْدَ إِذَا وَخَبَرًا لِلْيَسِّ مَا لَا أُتْخِذَا
وَفِي تَعَجُّبٍ بِأَمْرِ فَاعِلًا وَالْحَالِ نَزْرًا إِذْ نَفَيْتَ الْعَامِلَا

اي ان الباء تُزاد في المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا بزيد في الدار *
وفي خبر ليس وما ولا العاملين عليها نحو أأست بربكم وما ربك بغافل عما تعملون .

وقول الشاعر

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعَةٍ بِمَعْنَى فتيلاً عن سواد بن قارب

وقد تزداد في خبر كان المنفية حملاً على خبر ليس كقول الآخر

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجامهم إذ أجشعُ القوم أعجلُ

وتُزاد في فاعل أفعل بلفظ الامر في التعجب نحو أسمع بهم وأبصر * وفي الحال المنفية

العامل كقول الشاعر

فما رجعت بخائبة ركباً حكيم بن المسيب منهاها

وهو قليل في الاستعمال

وَسَمِعْتُ نَحْوَ بِحَسْبِي دِرْهَمٌ وَنَحْوُ أَلْقَى بِيَدِيهِ الْأَذْهَمُ

وَجَاءَ عُثْمَانُ بِنَفْسِهِ كَهَا مُحَمَّدٌ بَعَيْنِهِ زَارَ الْحَمَى

اي ان زيادة الباء قد سمعت في المبتدأ بدون اذا نحو بحسبي درهم وهو نادر . وفي
المفعول به نحو ألقى بيديه . وفي التوكيد بالنفس والعين كما رأيت في المثال . وكذلك
في فاعل كفي نحو وكفى بالله شهيداً . وكل ذلك مطروق في الاستعمال غير انه لا يقاس
غيره عليه

وَاللَّامُ مَفْعُولًا " لِفِعْلٍ لِحَقًّا تَقْوِيَةً أَوْ شِبْهَ فِعْلٍ مُطْلَقًا "

اي ان اللام تُزاد في المفعول به لتقوية العامل الضعيف . وذلك يكون في ما كان عاملاً
فعلاً متأخراً نحو لزيد ضربت لانه قد ضعف بناخيره عن المفعول . او شبه فعل وهو

لانها تكون مرفوعة لفظاً فاذا كان ما بعدها منصوباً او مجروراً ادى الى منافق في اللفظ . ولذلك يرفع ما بعدها مطلقاً على الابتداء وتبطل الحكاية

وَالْمُفْرَدَاتُ دُونَ هَذَا وَالْجُمْلُ وَمَا بِهَا سُمِّيَ تَحْكِي وَالْمَثَلُ

اي ان هذه المذكورات تحكى في غير هذا المقام عارية عن السؤال * أمّا الاسم المفرد فيحكى منه ما وقع في كلام الغير كقول بعضهم دعنا من تمرّنان جواباً لمن قال له هانان تمرّنان * وما أريد به اللفظ كقولك قام فعل ماضٍ ومن حرف جرٍ وقد مرّ استيفاء ذلك في بحث العلم . وقد يحكى المتكلم ما وقع في كلامه السابق كقول بعضهم رأيت علياً وعلياً أسد * وأمّا الجمل فيحكى منها ما وقع بعد القول نحو وقالوا الحمد لله . او بعد القراءة نحو قرأت نصرته من الله وفتح قريب . او الكتابة نحو كتبت سلاماً على ابراهيم *

وقد يحكى ما وقع بعد السمع كقول الشاعر

سمعت الناس ينتجعون غيثاً فقلت لصيدح أنتجعي بلالا

وندر ذلك بعد غير هذه المذكورات كقول الآخر

وجدنا في كتاب بني تميم أحق الخيل بالركض الممار

وكذلك الجملة المسمى بها كناية بشاراً وبرق نحره * والمثل السائر نحو في الصيف ضيقت اللبن بكسر التاء . فانه يضرب للرجل ايضاً بكسرها لانه قيل لامرأة في الاصل *

واعلم ان الواقع بعد القول ونحوه اذا كان مفتتحاً بهزة الوصل يجوز قطع همزته على

الحكاية لانها قد وردت مقطوعة في لفظ الفائل . وعليه قول الشاعر

قتلوا كليباً ثم قالوا إرتعوا كذبوا لقد منعوا الجياد رتوعا

ويجوز وصلها كما رأيت في الأمثلة باعتبار انها قد وقعت في الدرج . وهو الاكثر في

الاستعمال لانه اسهل في اللفظ

فصل

في أحرف الزيادة

وَقَدْ تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَعَانِي كَمَا تَزَادُ أَحْرَفُ الْمَبَانِي

اي ان الأحرف الموضوعة للمعاني كأحرف الجر وغيرها قد تزداد في الكلام كما تزداد الأحرف الهجائية في أبنية الالفاظ كالسين والهمزة وغيرها من حروف سألتمونيها كما

الوصل أي يفتي بالرفع لمن قال جاء رجل . وفي الوقف أي بالالف المبدلة من
التنوين لمن قال رأيت رجلاً . وقس عليه * وإما ما سوى المفرد المذكور وهو الموثق
والمثنى والمجموع فيحكي بهما ما له من علامات الفروع . فاذا قيل جاءت امرأة ورجلان
وأمرأتان وبنون وبنات يقال منه ومنان ومثنان ومنون ومنات . وكذلك أية وأيان
وأيتان وأيون وأيات * غير ان الغالب في نون منه ان تسكن مع المثنى فيقال مثنان .
وربما سكنت مع المفرد ايضاً فيقال مئت باثبات التاء على لفظها مع الوقف عليها *
واعلم انهم اختلفوا في اعراب من وأي في الحكاية والخبر انهما خبران عن محذوف او
مبتدأ محذوف والخبر والتقدير من الذي ذكرته وأي جاء ونحو ذلك * والمبني منها يبقى
اعرابه في المحل والمعرّب تقدّر له علامات الرفع لاشتغال محلّها بعلامات المحكي كما مرّ في

باب تقدير الإعراب . وعلى ذلك يجري كل محكي بالاجمال

”وَعَكْسَ أَي لَفْظُ مَنْ فِي الْوَصْلِ لَمْ يَحُلْ وَيُحْكِي بَعْدَهَا لَفْظُ الْعَلَمِ“
”وَذَاكَ إِذَا لَا عَظْفَ تَتْلُوهُ فَإِنْ يُعْطَفُ فِيهَا بَعْدُ بِأَعْرَابٍ قَمِينَ“

اي ان من اذا سئل بها في الوصل كانت عكس أي فان لفظها يكون ساكناً مع الجميع
ولا يلحقها شيء من علامات الفروع . فيقال من يا هذا لمن قال جاء رجل او امرأة او
رجلان وهلم جرا * واذكر بعد هذا لفظ المسؤول عنه فان كان علماً يحكي في السؤال
على لفظه فيقال من زيدا لمن قال رأيت زيدا وقس عليه . وهي لغة اهل الحجاز وعليها
الاستعمال * غير انه يشترط لصحة الحكاية بعدها ان لا تكون واقعة بعد عاطف نحو
ومن زيدا لان الغرض من الحكاية بيان كون المسؤول عنه هو الاول والعاطف يربطها
فلا يحتاج معه الى الحكاية . وحيث يبتدئ الرفع بعدها على الاطلاق * وإما اذا لم
يكن ما بعدها علماً فلا يحكي منه شيء على الصحيح فاذا قيل رأيت غلام زيدا نقول من
غلام زيدا بالرفع لا غير * ويشترط في العلم ان لا يكون ملحقاً بتابع غير النعت بابتداء مضافاً
الى علم وعطف النسق مع كون المعطوف علماً . فاذا قيل رأيت زيدا الكريم او نفسه
او اخاك نقول من زيدا الكريم وهلم جرا بالرفع في الجميع . واذا قيل رأيت زيدا بن عمرو
او بكراً وخالداً نقول من زيدا بن عمرو ومن بكراً وخالداً بالنصب فيها * فان كان
المعطوف غير علم نحو رأيت زيدا وغلامه يحكي العلم وحده في اخبار الاكثرين فيقال
من زيدا وغلامه بنصب الاول ورفع الثاني * ولا يجوز مع أي في ذلك كله الا الرفع

النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن لا النهي عنهما جميعاً . وفي الثاني فهو ينطق
لان المراد اثبات النطق له لا الاستفهام عنه . وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع
وَشَاعَ بَعْدَ الْفَاءِ اِسْتِثْنَاءٌ فِي نَحْوِ مَنْ يُؤْمِنُ فَلَا يَخَافُ

اي ان الاستثناء قد شاع وقوعه في جواب الشرط المضارع بعد الفاء الرابطة للجواب
نحو مَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا . اي فهو لا يخاف * ومن ثم يلزمه الرفع
لانه قد صار مجزئاً بوقوعه خبراً لذلك المبتدأ المقدّر كما علمت في موضعه

وَدُونَ ذَاكَ كَجَوَابٍ يَرُدُّ نَحْوَ قَصْدِنَا نَجِدَ نَجْدٌ نَقْصِدُ

اي ان الاستثناء يستعمل بدون ما ذكر من مصاحبة الحرف وإضمار المبتدأ . فتكون
الجملة كأنها قد وقعت جواباً عن سؤالٍ مضميرٍ ولذلك تُقَطَّعُ عما قبلها كما يُقَطَّعُ الجواب
عن السؤال . وذلك كما في مثال النظم فان الجملة الثانية فيه مبنية على سؤالٍ مقدّرٍ
كأنه قيل هل نجد اهل لنصد الناس اليها فقيل نجد نَقْصِدُ * وذلك يكون في الجملة
الاسمية كما رأيت . وفي الفعلية نحو اذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام . فانه على
تقدير انه قيل ماذا قال في جوابهم فقيل قال سلام . وهذا من المباحث البانية

فصل

في الحكاية

وَقَفًّا حَكَتْ مَنْ مَا لِنَكْرَةٍ سُلِّ عَنْهَا وَأَيُّ إِنْ وَقَفْتَ أَوْ تَصِلُ
وَنُونٌ مِنَ الْمَفْرَدِ حَرِّكَ مُشْبِعًا " وَدُونَهُ أَحَلَّ بِهِيَ مَا فُرِّعًا "

اي ان مَنْ وَأَيُّ الاستفهاميتين عند السؤال بهما عن تشخيص النكرة المذكورة في كلام
الغير يُحَكِّي بهما ما لتلك النكرة من الإعراب وغيره على ما ستري . غير ان مَنْ يُحَكِّي بها في
الوقف فقط وَأَيُّ يُحَكِّي بها في الوقف والوصل * ويجب تحريك نون مَنْ في حكاية
المفرد المذكور بحركته مُشْبِعَةً فينولد منها حرفٌ يجانسها . أمّا التحريك فلاستجلاب
الحكاية لانها لا تتأني من الساكن . وأمّا الإشباع فللوقف على الساكن المتولد منه لانه
لا يُوقَف على المتحرك . فاذا قيل جاء رجل يُقال مَنْ . اورأيت رجلاً يُقال مَنْ . او مررت
برجل يُقال مَنْ * وأمّا أَيُّ فنجري مجرى بقية الأسماء المعربة وصللاً ووقفاً . فيقال في

لا وجه له * فان تلا الفعل ما كن نحو لم يمد الحبل فالأكثر الكسر باعتبار الساكن
 التالي ويجوز الفتح باعتبار الادغام ويمتنع الضم عند الجمهور إيملاً يلتبس بالمُسند الى ضمير
 الذكور * وان اتصلت به هاء الضمير ضم مع غير المفتوحة منها مطلقاً إنباءاً لضمّة الهاء
 نحو لم يرده ولم يمسها ولم يستحبهم . وفتح مع المفتوحة نحو لم يردها ولم يستحبها . وهي لغة
 جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ خَصَّ فَأَنْحَصِرُ نَحْوُ الْقَوَا الْعِدَى وَعُدْ مِنْ السَّفَرِ

اي ان ما سوى الأحكام المذكورة يختص بمواقع معلومة منحصراً فيها كضم واو الجمع
 المفتوح ما قبلها وفتح نون من مع أل كما رأيت . وحذف نون التوكيد الخفيفة وتنوين
 العلم الموصوف بابتن كما مر * وهمة الوصل الواقعة بين الساكنين لا تعد فاصلاً لسقوطها
 في اللفظ فلا يعتد باعتراضها بينهما لأنها كلا شيء

وَكُلُّهُ يُقَدَّرُ السَّكُونُ لَهُ كَمَا فِي عَكْسِهِ يَكُونُ

اي ان كل ما ذكر من السواكن التي تعرض عليها الحركة يُقَدَّرُ له السكون كما ان المتحرك
 الذي يعرض عليه السكون يُقَدَّرُ له الحركة . فيكون هذا ساكناً في التقدير متحركاً في
 اللفظ لعروض التقاء الساكنين ونحوه كما يكون الموقوف عليه متحركاً في التقدير ساكناً في
 اللفظ لعروض الوقف عليه

فصل

في الاستئناف

يُسْتَأْنَفُ الْكَلَامُ قَطْعاً مُضْمِراً مُبْتَدَأً عَنْهُ بِتَالِ أَخْبَرَا
 وَذَلِكَ بَعْدَ الْوَائِ وَالْفَاءِ أَطَرْدُ فِي جُمْلٍ تَشْرِيكُهُنَّ لَمْ يَرْدُ

اي ان الكلام يُسْتَأْنَفُ مقطوعاً عما قبله منوياً فيه مبتدأ مخبر عنه بما يليه كما ستري .
 وذلك يكون بعد الواو والفاء العاطفتين في الجمل التي لا يراد تشريكها مع ما قبلها
 في حكمه كقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن . وقوله ألم نسأل الربع القواء فينطق
 مرفوع ما بعد الواو والفاء فيهما . فان التقدير في الاول وانت تشرب اللبن لان المراد فيه

وأكثر وقوع أمّا قبل القسم كقول الآخر
 أمّا والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر
 وقد براد بهما التنبيه أيضاً . وقيل ان التنبيه معناهما والاستفتاح محلها فيستفتح الكلام بهما
 لتنبيه المخاطب عليه . وهو غير بعيد عن الصواب

فصل

في أحكام تحريك الساكن

أَوَّلَ سَاكِنَيْنِ لَا مَدَّ وَلَا إِذْغَامَ فِيهِ أَكْسَرُ كَأَكْرَمِ الْهَمَلَا

أبى ان الاول من الحرفين الساكنين الذي ليس حرف مدّ وهو حرف العلة المسبوق
 بحركة تجانسه كما مرّ ولا مدغماً في الثاني يكسر كما نحو أكرم الهملأ . وهو يشمل الحرف
 الصحيح كما رأيت . وحرف اللين وهو حرف العلة المسبوق بحركة لا تجانسه نحو وأوأتبع
 الحق وإما ترين بكسر الواو والياء * وقس على ذلك ما جرى مجراه نحو لم يكن الذين
 كفروا ولهم الملك اليوم وبلى الله يزكي من يشاء وما شبه ذلك إلا ما ندر كما سيأتي
 وما التقي همزة قطع ووصلت حركة القطع إليه نقلت

أي ان الساكن الذي تليه همزة قطع قد وصلت تنقل إليه حركتها التي كانت لها في حال
 قطعها كقراءة بعضهم ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير بوصل همزة أن ونقل فتحها
 الى الميم الساكنة قبلها . وأكثر ما يكون ذلك في الشعر لضرورة الوزن كقول الشاعر
 لو أن اللؤم ينسب كان عبداً قبيح الوجه أعور من ثقيف
 وهو شائع مقبول في الشعر ونادر مستحسن في النثر لانه خروج عن الأصل لا وجه له

وَحَرَكِ الثَّانِي كَهْدٍ مُتَبِعَا "وَأَكْسَرُ وَلِلتَّخْفِيفِ فَتَحٌ وَقَعَا"

أي اذا كان أول الساكنين مدغماً كما في نحو مدّ بحرك الثاني منها على عكس ما مرّ .
 ويجوز في حركته الاتباع لما قبل الساكن الاول فيضم اذا كان مضموماً كما في المثال
 ويُفتح اذا كان مفتوحاً نحو غَضَّ ويكسر اذا كان مكسوراً نحو فِرَّ . وهو الأكثر في
 استعمال العرب * ويجوز الكسر في الكل على أصل تحريك الساكن والفتح للتخفيف .
 وعلى ذلك يجوز في المضموم الناء الأوجه الثلاثة وفي غيره الفتح والكسر ويمتنع الضم اذا

معنى القول فقط دون لفظه نحو فاوحينا اليه أن اصنع الفلک . وذلك لان القول الصريح لا يحتاج الى تفسير لكون الجملة تقع منعولاً له . ولا فرق في الجملة بين ان تكون فعلية كما رأيت . او اسمية نحو ونودوا أن تلکم الجنة * واعلم ان بعضهم جعل اذا من أدوات التفسير في نحو نقول نهلت الماء اذا شربته . غير ان التأء في المفسر الواقع بعدها تكون مفتوحة للمخاطب بخلاف أي فانها تكون معها مضمومة للمتکلم . وقد نظم

بعضهم في ذلك فقال

اذا أردت بأي فعلاً تفسره فضم تأءك فيه ضم معترف
وان تكن بإذا يوماً تفسره ففتحك التأء فيه غير مختلف

والحق ان اذا تكون في المثال ظرفاً للقول لا تفسيراً للنهل في الحقيقة وإنما التفسير مأخوذ بالمعنى كما ترى

وَهَا لَتَنْبِيهِ كَهَذَا تَقَعُ كَذَاكَ يَا حَيْثُ النِّدَاءُ يَمْتَنِعُ

اي ان ما موضوعة لتنبية المخاطب . وهي تدخل غالباً على اسم الإشارة القريب نحو هذا وههنا . ويفصل بينها نارة بكاف التشبيه نحو فلما جاءت قبل أهكذا عرشك . ونارة بضمير الرفع نحوها أنتم أولاً * وقد يفصل بغيرها كقول الشاعر
ها إننا عذرة ان لم تكن نفعتم فان صاحبها قد تاه في البلد

وقد تنصرف على ضمير الرفع كقول الآخر

فها انا نائب عن حب ليلى فما لك كلما ذكرت تدوب

ويكثر استعمالها مع الماضي المقرون بقدر كقول الآخر

يقولون لي ها قد شربت مدامة فقلت لهم لا بل اكلت سفر جلا

وتلزم أي في النداء كما مر نحو يا أيها النبي * وأما يا فيجعلونها حرف تنبيه اذا كان ما بعدها لا يصلح ان يكون منادى كما مر في بحث حروف النداء . فتذكر

وَبِأَلَا يَسْتَفْتِحُونَ وَأَمَّا وَرُبَّمَا التَّنْبِيَةُ يُعْزَى لَهَا

اي ان ألا وأما يستعملونها لاستفتاح الكلام بهما . واكثر وقوع ألا قبل إن نحو ألا إن وعد الله حق . وقبل النداء كقول الشاعر

ألا يا غراب البين ان كنت صاحبي قطعنا بلاد الله بالذوران

فصل

في أحرف الجواب والتفسير والتنبيه والاستفتاح

”نَعَمْ بَلَى عَلَى الْجَوَابِ دَلَالَةً إِيَّيْ وَأَجَلٌ جَيْرٌ وَلَا وَكَالًا“
وَبَلَى أَثْبَتَ مَا أَنتَفَى وَالنَّفْيُ فِي كَلَّا وَلَا وَالرَّدُّ زِدْ كَلَّا تَفِي
وَمَا بَقِيَ صَدَقَ بِهِ وَأَعْلَمَ وَعِدْ وَبَعْدَ إِيَّيْ وَجُوبًا أَقْسِمَ

اي ان هذه الأحرف يؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة سادة مسددها . غير ان بلى منها تخص بوقوعها بعد النفي فتجعله إثباتا . وذلك يكون تارة في الخبر نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى . وتارة في الاستفهام نحو أأست بر بكم قالوا بلى . اي بلى يبعثون وبلى انت ربنا . بخلاف نعم وما يجري مجراها فان الجواب بها يتبع ما قبله في نفيه وإيجابه . ولذلك اذا قيل لرجل أليس لي عليك دين فان قال بلى يلزمه الدين وان قال نعم او إحدى أخواتها لا يلزمه * وكلا ولا تخصان بالنفي مطلقا كيفما كان ما قبلها . غير ان كالا يراد بها ايضا ردع المخاطب تنبيها على شدة بطلان كلامه وهو المشهور في استعمالها * وأما ما بقي من هذه الأحرف فيكون لتصديق الخبر في نحو قام زيد . وإعلام المستخبر في نحو هل قام زيد . واعدة الطالب في نحو اضرب زيدا . فيقال في الجميع نعم او إحدى أخواتها * غير ان إِيَّيْ لا تستعمل إلا في القسم المحذوف فعائه نحو قل إِيَّيْ وَرَبِّي أَنَّهُ لَحَقٌ . فلا يقال إِيَّيْ أَقْسِمُ بِرَبِّي * واعلم ان من هذه الأحرف ما هو كثير في الاستعمال وهو نعم وبلى وإِيَّيْ وَلَا وَكَالًا . وما هو قليل وهو أَجَلٌ . وما هو نادر وهو جَيْرٌ * وأمُّ الباب نعم في الإيجاب ولا في النفي

وَأَيُّ لَتَفْسِيرٍ وَأَنْ حَيْثُ تَلَى مَعْنَى فَقَطْ لِلْقَوْلِ بَيْنَ الْجُهْلِ

اي ان أي موضوعة لتفسير ما قبلها نحو رأيت ليثا أي أسدا . وما بعدها يكون عطف بيان او بدلا * وتفسر بها المفردات كما رأيت . والجمل كقول الشاعر وترمينني بالطرف أي انت مذنب وتقايني لكن إِيَّاكَ لَا أَقْلِي
وَأَمَّا أَنْ فَتَخَصُّ بِتَفْسِيرِ الْجُمْلِ . وحكما ان تكون واقعة بين جملتين في الأولى منهما

وقول الآخر

لولا رجاء لقاء الظاعنين لَمَّا أَبَقْتُ نَوَاهِمَ لِنَارِوَحًا وَلَا جَسَدًا
غير أنه مع الاثبات غالب ومع المنفي بما قليل وإما مع المنفي بغيرها فلا تدخل اللام على
الاطلاق

وَرُبَّمَا جَاءَتْ لِمَا يُسْتَقْبَلُ "كَانَ وَمَاضٍ بَعْدَهَا يَا أَوَّلُ"

أي أن لو قد تأتي للشرط في المستقبل على خلاف وضعها فتكون بمنزلة إن الشرطية وعلى
ذلك قول الشاعر

ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظل صدّي صوتي وإن كنت رمةً لصوت صدّي ليلى بهش ويطرب
فان وقع بعدها ماضٍ أوّل بالمستقبل نحو ويخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً
خافوا عليهم . غير أنها مع ذلك لا تعمل ايضاً في السعة لأنها موضوعة للماضي المحض
وغالبه الدخول عليه * واعلم ان لو تستعمل للوصل مثل إن نحو زيد ولو قل ما له كريم
ويقال لها حينئذٍ أو الوصلية

وَلَوْ جُودٍ لَوْ جُودٍ "قَدْ خَلَا" لَمَّا أَتَتْ ظَرْفًا لَهَا الْمَاضِي تَلَا
وَتَا خَذَا أَجْوَابَ مِنْ مَاضٍ كَذَا أَوْ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً بَعْدَ إِذَا

أي أن لَمَّا موضوعة للدلالة على وجود شيء لوجود غيره في الزمان الماضي ولذلك لا
تدخل إلا على الأفعال الماضية * وهي ظرف على الاصح بمعنى إذ وهو مذهب كثير من
المحققين وعليه الجمهور * وأمّا جوابها فيكون فعلاً ماضياً ايضاً نحو فلما نجّاهم إلى البر
اعرضتم . أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو فلما نجّاهم إلى البر إذا هم يشركون *
واعلم ان جميع هذه المذكورات اذ كانت لتعليق شيء على آخر كما هو مقتضى الشرط
سموا كل ما علقته جواباً وإن لم يكن ما قبله شرطاً في الحقيقة * واذا كانت لَمَّا قد جرت
مجرى إذ في الظرفية جرت مجراها في استعمالها حرف تعليل كقول الشاعر
ولمّا كان حكم الموت ديناً وفيت به وشيمتك الوفاء
وحيثئذ تكون قد خرجت عن الظرفية لعدم دلالتها على الزمان كما ترى

البيت على قواعد ابراهيم . فان كان الخاص معلوماً بدلالة القرينة عليه نحو لولا أنصار
زيد بمحمونه لقتل جاز فيه الامران * وقس على كل ذلك مع لوما بالاستفراء * واعلم
ان لولا ولوما اذا وقع بعدها مضمرة فتنه ان يكون ضمير رفع منفصلاً كما رأيت . غير انه
قد سمع وقوعه بعد لولا بصيغة المجرور المتصل فيقال لولاي ولولاك ومنه قول الشاعر
أَوَمَتْ بَعَيْنِيهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَجْجُ

وهو حينئذ نائب عن ضمير الرفع في الصحيح فيكون مرفوع المحل على الابتداء . واذا
عُطِفَ عليه اسم ظاهر يتعين رفعه فيقال لولاك وزيد لما كنت . وهو مذهب جمهور
المحققين

وَلَا مِتْنَاعٍ لَا مِتْنَاعٍ لَوْ وَمَعَ مَاضٍ لِشَرْطٍ فِيهِ بِالْوَضْعِ تَقَعُ
وَهُوَ جَوَابٌ لَوْ وَأَخْبِيهَا وَقَدْ عَمَّ بِدُونِ النَّفْيِ مَا اللَّامُ عَقْدٌ

اي ان لو موضوعة للدلالة على امتناع شيء لا امتناع غيره . وهو الاشهر في الكلام عليها . وهي
حرف شرط في الزمان الماضي ولذلك تخص بال دخول على الفعل الماضي نحو لو شاء
الله لهداكم اجمعين . فان وقع بعدها مضارع صرف الى الماضي نحو لو بطبعكم في كثير من
الامر أعنتم اي لو اطاعكم * ولا عمل لها مطلقاً لانها موضوعة للماضي وهو لا يستحق
الإعراب * ولا تدخل إلا على الفعل كما هو شأن أدوات الشرط . فان وقع بعدها اسم
فهو معمول لفعل مضمرة كقول بعضهم لو ذات سوار لطمتني اي لو أطمتني ذات سوار
على ما عرفت في باب الاشتغال * ومن هذا القبيل نحو ولو أنتم صبروا ولو أنتم تملكون
خزائن رحمة ربي . فان الاول على تاويل لو ثبت صبركم كما هو المختار عند المحققين .
والثاني على ان الاصل لو كنتم فحذف الفعل وانفصل الضمير لعدم استقلاله * ولما
كانت لو موضوعة للتعليق في الماضي وجب ان يكون جوابها ماضياً لفظاً كما رأيت . او
معنى نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه * وتشاركها في هذا الجواب لولا ولوما
لانها مركبتان منها ومن اداة النفي فكل ما يعتبر في جوابها يعتبر في جوابها * ويربط
جواب كل واحدة منهما باللام كما رأيت ما لم يكن منسياً فلا يجوز ان يربط منه بها إلا
المنفي بما كقولها

وَلَوْ نَعَطَى الْخِيَارَ لَمَّا افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي

اي ان أَمَّا بالفتح والتشديد موضوعة للتفصيل . وحكمها ان يليها اسم أو حرف جر نحو
فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ . أو أداة شرط نحو
فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ أَصْحَابِ
الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * وحكم جوابها ان يكون مقترنا بالفاء كما رأيت *
وإذا كان التفصيل يقتضي التعدد كانت تستعمل معه مكررة كما في الأمثلة . وقد تأتي
لغير تفصيل فيؤتى بها مفردة نحو أَمَّا زَيْدٌ فَمِنْطَلَقٌ . وقيل انه يراد بها حيثئذ التأكيد
فيكون المراد انه منطلق لا محالة * وهي على كل حال في تاويل أداة شرط وفعله
فيكون التقدير مهما يكن من شيء أو ان سألت عن فلان فهو كذا . وبهذا الاعتبار
تلزم الفاء في ما بعدها ويسمى جواباً لها . وقد كان الاصل في الفاء ان تكون في صدر
الجواب كما رأيت في تقدير العبارة لكنه لما كان معها كمعطوف بلا معطوف عليه استفجوا
هذه الصورة فجعلوا الفاء وسطاً فيه ولذلك يعمل ما بعد هذه الفاء في ما قبلها كما
رأيت * ولما كانت أَمَّا نائبة عن أداة شرط منعول وقوع الفعل بعدها لئلا يتوهم انه
فعل الشرط * واعلم انه لا يقع بين أَمَّا والفاء أكثر من اسم واحد فلا يقال أَمَّا زَيْدٌ
غَلَامُهُ فَمِنْطَلَقٌ * ولا يفصل بين الفاء وما قبلها بجملة تامة ما لم تكن دعائية نحو أَمَّا
زَيْدٌ غَفَرَهُ اللَّهُ فَظَالِمٌ * وقد تحذف أَمَّا قبل الامر نحو وِرَبِّكَ فَكَبِيرٌ . وقيل قبل النهي
ايضاً نحو زَيْدًا فَلَا تَضْرِبْ . وحذفها دون ذلك سماعي لا يقاس عليه .

وَلَا مِتْنَاعٍ لَوْجُودٍ قَدْ بَدَأَ لَوْلَا وَلَوْهَا تَلْزَمَانِ الْمَبْتَدَأِ
وَحَبْرٌ مِنْ مُطْلَقِ الْكَوْنِ اخْتِزِلَ وَذِكْرُ مَا قِيدَ حَتْمٍ إِنْ جُهِلَ

اي ان لولا ولوما موضوعتان للدلالة على امتناع شيء لوجود غيره . وهما تلزمان الدخول
على المبتدأ نحو لولا انتم لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ . أَمَّا قول الشاعر
أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبَّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي
فهو محمول على إضمار أن المصدرية قبل الفعل فيعود الى الاسم اي لولا منازعة شغلي لي .
وهو الأشهر * وأما خبر المبتدأ الواقع في هذا المقام فان كان يدل على كون عام ابي
على مطلق الوجود وجب حذفه كما في المثال مُقَدَّرًا بوجود ونحوه . أو على كون خاص
اي وجود مقيد بصفة مخصوصة وجب ذكره نحو لولا قومك حديثو عهد بكفر لا ستئت

ولامها محذوفة كما في يد ودم واشباهها * وأما لدى فهي مبنية في مذهب الجمهور وإن كانت ملازمة للاضافة الى المفرد وإنما بنيت حملاً لها على لدن لأنها من لغاتها . ويظهر بناؤها مع الضائر نحو لَدَيْكَ وأَدَيْهِ في لغة جمهور العرب اذ لا مانع من تحريك ياءها وحينئذٍ نُقْلِبُ الْفَا لانفتاح ما قبلها كما في نحو فتاك وفتاه . وإنما جعلوها مع غير الضائر الْفَا لتخفيف اللفظ وردؤها مع الضائر ياء لان الضائر ترد الاشياء الى اصولها كما عرفت فجرت في ذلك مجرى الى وعلى من الحروف . فتدبر

وَقَطُّ مَعَ مَنْفِيٍّ مَاضٍ عَيْنٍ أَوْ شَبِيهِهِ ظَرْفًا عَلَى الْضَمِّ بُنِيَ

اي ان قَطُّ ظرف زمان يختص بالماضي المنفي نحو ما فعلته قَطُّ . او شبهه وهو الواقع بعد الاستفهام نحو هل رأيتَه قَطُّ * وهي موضوعة لاستغراق جميع ما مضى من الزمان ومن ثم بنيت لانها قد تضمنت معنى أل او من الاستغراقيتين . وكان بناؤها على الضم تشبيهاً لها بالغايات . وقيل غير ذلك مما لا فائدة في ذكره

”وَلِفَجَاءَةٍ إِذَا تُسْتَخْدَمُ حَرْفًا وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا يُلْتَزَمُ“

اي ان اذا نُسْتَعْمِلَ لِلْمَفْجَاةِ وَحِينَئِذٍ تَكُونُ حَرْفًا فِي الْاَصَحِّ . ولا يقع بعدها الا الجملة المصدرة بالاسم مجردة نحو خرجت فاذا زيد بالباب او منسوخة بيان نحو خرجت فاذا ان زيدا واقف . وذلك ما لم تكن رابطة لجواب الشرط نحو وان نصيهم سيئة بما قد مت ايديهم اذا هم يفتنون فيلزمها التجريد على ما مر في موضعه * ولا تكون الجملة بعدها الا حالاً ولذلك يتعين معها المضارع للحال نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو . واذا وقع هناك فعل ماضٍ وجب ان يفرن بقدر ليتقرب من زمان الحال نحو دخلت فاذا زيد قد خرج . وأما المستقبل فلا يقع بعدها على الاطلاق

فصل

في أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا وَلَوْ مَا الْحَيْنِيَّة

أَمَّا لِتَفْصِيلِ لَهَا حَتَّى يَلِي مَا لَيْسَ فِعْلاً وَبِذِي فَأَتْ تَلِي
فَكَرَّرْتُ وَدُونَ تَفْصِيلِ تَرِدُ مُفْرَدَةً وَالشَّرْطُ فِيهَا قَدْ قَصِدَ

وهو الاستقبال * وكذلك سوف غير انها اطول زماناً من السين فيقال سيشب الغلام
وسوف يشيب الفتى * واكثر ما تستعمل السين في الوعد نحو اولئك سنوتهم اجرا
عظيماً . وقد تستعمل في الوعيد نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون . وسوف
بالعكس نحو كلاً سوف تعلمون وسوف يعطيك ربك فترضى

وَكُلُّهَا لَاصِقَةٌ لَا تُفْصَلُ وَهِيَ مَعَ اخْتِصَاصِهَا لَا تَعْمَلُ

اي ان كل هذه الأحرف تلتصق بالفعل الذي تدخل عليه لانها كالوصف له كما مر في
باب المحروف والوصف يتحد بالموصوف فيصيران كالشيء الواحد . وبهذا الاعتبار
استنع الفصل بينهما وبين الفعل لانها بمنزلة الجزء منه * ولما كانت كالوصف له لم تستحق
العمل فيه مع اختصاصها به لان الوصف لا يعمل في الموصوف كما مر في الباب المذكور *
غير ان قد اقل التصاقاً بالفعل لدلالها على امر خارجي فاجازوا الفصل بينهما وبين
الماضي بالتسم لمناسبتهم لها في التقرير . وعليه قول الشاعر

أَخَا لَدُ قَدْ وَاللَّهِ أُوطِئْتُ عُسُوَّةَ وَمَا قَاتِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ
وَحَكِي بَعْضُهُمْ قَدْ لَعَمْرِي بَتُّ سَاهِرًا وَقَدْ وَاللَّهِ أَحْسَنْتُ . وهو قليل في الاستعمال

فصل

في عند ولدي ومع وقط واذا النجائية

بِلَا خِلَافٍ أُعْرَبُوا عِنْدَ وَمَعَ مِثْلَ لَدَى فِيهَا خِلَافٌ قَدْ وَقَعَ

اي ان عند معربة عند الجمهور اتفاقاً بخلاف مع ولدي فان الاولى مبنية في بعض
اللغات على السكون باعتبار نضجها حرف المصاحبة وعليه قول الشاعر

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا

فان تلاها ساكن نحو واللّه مع الصابرين تكسر عينها على هذه اللغة لالتقاء الساكنين *
واما في لغة الجمهور فهي معربة للازمتها الاضافة الى المفرد وتنوينها منصوبة عند قطعها

عن الاضافة كما في قول الشاعر

وَأَفْنَى رَجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَا

وحينئذ تكون بمعنى جميعاً وتُعْرَبُ حالاً في المشهور * وهي ثلاثية الوضع على الصحيح

الاستقلال ثم بطراً عليه بعض هذه المعاني * وقد يُستغنى عن الأولى بالثانية كقوله
 تَلُمُ بدار قد تقادم عهدُها وإمّا بأمواتٍ أَلَمَ خيالُها
 اي إمّا بدارٍ * ويُستغنى عن الثانية بأو كقول الآخر
 وقد شَفَنِي أَنْ لَا يَزَالَ يَرُوْعُنِي خيالُكَ إمّا طارقاً أو مُغادِياً
 وبإلّا كقولهم إمّا أَنْ نتكلم بخير وإلّا فأسكت . وهو قليل

فصل

في قد والسين وسوف

تَخَصُّصٌ قَدْ بِكُلِّ فِعْلٍ ذِي خَبَرٍ مُصَرَّفٌ وَقِيلَ مِمَّا يَنْتَظَرُ
 وَهِيَ لِتَحْقِيقِ لِمَاضٍ يُجْلِبُ لَكِنَّ إِلَى الْحَالِ لَهُ تَقَرُّبٌ
 وَمَعَ مُضَارِعٍ لِتَقْلِيلٍ تَقَعُ وَالْبَعْضُ لِلتَّكْثِيرِ مَعَهُ قَدْ جَمَعَ

اي ان قد تخصّص بالمدخول على الفعل الخبري المتصرّف وهو يشمل الماضي والمضارع .
 فلا تدخل على الأفعال الإنشائية ولا الجمادة فلا يُقال قد بعثك هذا على سبيل
 الإنشاء ولا قد ليس زيد قائماً * وقيل ان الفعل معها يكون منتظر الوقوع فيقال قد
 ركب الأمير وقد يقدّم المسافر لمن يتوقّع الركوب والقدوم منها . وأقرّه كثير من
 المحققين * وهي اذا دخلت على الماضي تفيد تحقيق معناه وانكها تقرب زمانه من الحال
 ولذلك تجب مع الواقع منه حالاً كما مرّ في موضعه * واذا دخلت على المضارع تفيد
 تقييل وقوعه نحو قد يصدّق الكذوب . وقيل انها قد تفيد التكرار ايضاً نحو قد نرعى

نقلب وجهك في السماء . ومنه قول الشاعر
 قد أشهد الغارة الشعواء تحماني جرداء معروقة الخيبن سرحوب

وهو من نوادر الاستعمال

وَالسِّينُ لِلتَّنْفِيسِ مَعَهُ تَدْخُلُ كَسَوْفَ لَكِنْ سَوْفَ مِنْهَا أَطْوَلُ

اي ان السين تخصّص بالمدخول على المضارع وهي مُخَصَّصة للاستقبال . ويقال لها حرف
 تنفيس اي حرف توسيع لانها تنقل من الزمان الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع

لم تكن مسبقةً باحدى الهمزتين كانت للإضراب نحو هل يستوي الاعى والبصير ام هل
نستوي الظلمات والنور. اي بل هل نستوي. ويقال لها المنقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين فينقطع ما بعدها عما قبلها. فتدبر

وَأَوْ بِهَا خَيْرٌ أَيْ شَيْءٌ أَهْمٌ قَسِمَ وَأَضْرِبَ سَوِّ وَالْجَمْعَ أَضْمَ

اي ان او يعطف بها للتخيير نحو اركب الفرس او الناقة. والإباحة نحو احمل الرمح او
السيف. والشك نحو آتينا يوماً او بعض يوم. والإبهام نحو إنا أو إياكم لعلى مدى او
في ضلال مبين. والتقسيم نحو الاسم ظاهر أو مضمّر. والإضراب نحو وارسلناه الى مئة
الف او يزيدون. والنسوية نحو اصبروا او لا تصبروا. وقد تأتي للجمع مثل الواو
كقول الشاعر

فَظَلَّ طُهْرَةَ الْقَوْمِ مَا بَيْنَ مَنْصُجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ
واعلم ان التخيير والإباحة لا يكونان الا بعد الطلب. والفرق بينهما ان التخيير لا يجوز فيه
الجمع بين المتعاطفين والإباحة يجوز فيها كما رأيت في مثالها

وَمِثْلَ أَوْ فِي الْخَمْسَةِ الْأُولَى جَرَتْ إِمَّا الَّتِي الْأُولَى ثَنَتْ إِذْ كُرِّرَتْ
وَتَلَزَمُ الْوَاوُ سِوَى مَا نَدَّرَا لِذَاكَ كَانَ عَطْفُهَا مُسْتَنَكراً

اي ان الثانية من إِمَّا المكررة مثل او في المعاني الخمسة الاولى المذكورة لها. وهي التخيير
نحو اذهب إِمَّا رَاكِباً وإِمَّا مَاشِياً. والإباحة نحو قل إِمَّا نِظْماً وإِمَّا نَثْراً. والشك نحو
قبضت إِمَّا دِرْهَماً وإِمَّا دِينَاراً. والإبهام نحو إِمَّا أَنَا ظَالِمٌ وإِمَّا أَنْتَ. والتقسيم نحو الانسان
إِمَّا رَجُلٌ وإِمَّا امْرَأَةٌ * وهي تلزم الاقتران بالواو كما رأيت الا نادراً ولذلك يُسْتَنَكَرُ
العطف بها لان حرف العطف لا يدخل على مثله * والظاهر من مذهب اكثر المحققين
انها ليست عاطفةً وانما العطف بالواو المصاحبة لها ولذلك تكون لازمةً معها وتقدر عند

فقدتها محذوفة كما في قول الشاعر

يَا لَيْتَنَا أَمَّا شَأْلُ نَعَامَتِهَا إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ

وَأَمَّا إِمَّا الْأُولَى فَلَا خِلَافَ فِي كَوْنِهَا حَرْفَ تَقْسِيمٍ لَا عَاطِفَةً لِاعْتِرَاضِهَا بَيْنَ الْعَامِلِ
وَالْمَعْمُولِ وَوُقُوعِهَا ابْتِدَاءً كَمَا رَأَيْتَ * واعلم ان إِمَّا لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَكْرَرَةً لِأَنَّ الْكَلَامَ
يَبْنَى مَعَهَا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَحَدِ الْمَعَانِي الْمَذْكُورَةِ بِخِلَافِ أَوْ فَإِنَّ الْكَلَامَ يُفْتَتَحُ مَعَهَا عَلَى

وَأَنْفٍ أَنَّهُ قَبْلَ لَكِنْ أَعَكْسُ قَبْلَ لَا وَأَعْمُهُمْ بَيْلٌ وَالْأَكْلُ مُفْرَدٌ تَلَا

اي ان لكن يُعْطَفُ بها بعد النفي والنهي نحو ما ضربت زيدا لكن عمرا ولا تضرب عمرا لكن خالدا * ولا بعكس ذلك اي يُعْطَفُ بها بعد الايجاب والامر نحو ضربت زيدا لا عمرا واضرب عمرا لا خالدا * وأما بل فيُعْطَفُ بها بعد كل ذلك . فيقال ما ضربت زيدا بل عمرا ولا تضرب عمرا بل خالدا . وضربت زيدا بل عمرا واضرب عمرا بل خالدا * وِشْتَرَطَ في كل من أفراد المعطوفات كما رأيت . فان تَلْتَهُنَّ الْجُمْلُ شُغُو قَامَ زَيْدٌ لكن عمرو لم يَقُمْ وقام بكر لا قعد وما جاء بشر بل ذهب خرجن عن هذا الباب . فتكون لكن حرف استدراك ولا حرف نفي . وبل حرف إضراب * واعلم انه يشترط في لكن العاطفة ان لا تدخل عليها الواو لان حرف العطف لا يدخل على مثله بخلاف الاستدراك فان الاكثر دخول الواو عليها نحو فما صدق ولا صلى ولكن كذّب وتولى . ويقل استعمالها بدورها كقول الشاعر

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر

وِشْتَرَطَ في لا ان لا تقترن بعاطف مطلقا . فان اقترنت به نحو جاء زيد لا بل عمرو وما جاء زيد ولا عمرو فالعاطف بل في الاول والواو في الثاني . ولا في الاول نافية وفي الثاني زائدة لتأكيد النفي على ما سيبي * واذا تقدم بل امر او ايجاب تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه وثبت الحكم لما بعدها . وان تقدمها نفي او نهي نُقَرَّرَ ما قبلها على حكمه وتجعل نقيضه لما بعدها

وَأَمْ لَدَى اتِّصَالِهَا مُقْتَفِيَةٌ هَمْزًا لِإِسْتِفْهَامٍ أَوْ لِنِسْوِيَةٍ
وَهِيَ لَا ضُرَابٍ أَتَتْ مُنْقَطِعَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ لِهَمْزَةٍ مُتَّبِعَةٍ

اي ان أَمْ يُعْطَفُ بها بعد همزة الاستفهام نحو أأنتم أشد خلقا ام السماء . وبعد همزة النسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تُنذِرْهم . ويقال لها حينئذ المتصلة لارتباط ما قبلها بما بعدها في المعنى بحيث لا يستغنى باحدهما عن الآخر * والاولى تقع بين المفردات كما رأيت . وبين الجممل نحو أأنتم تخافونه ام نحن الخالقون . وأما الثانية فلا تقع إلا بين جملتين في تأويل المفرد كما في المثال فانه في تأويل سواء عليهم الانذار وعدمه * فان

وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّسْبِيبِ وَثُمَّ لِلْمُهْلَةِ فِي التَّرْتِيبِ

اي ان العطف بالفاء يكون للدلالة على وقوع المعطوف بعقب المعطوف عليه اي على اثره من غير مهلة نحو دخل زيد فسلم . غير ان هذا التعقيب يُعتبر في كل مقام بحسب مقتضاه من غير نظير الى مقدار الزمان . فيقال تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل * ويكثر سبب المعطوف به عن المعطوف عليه اذا كان المعطوف جملة نحو شتمني زيد فضربتة . او صفة نحو زيد ضارب عمرًا فقائله * وتنفرد الفاء بتسوية الاكتفاء بضمير واحد في ما تضمن جملتين من صلة نحو والي محبي فيذهب زيد فاطمة . او صفة نحو رأيت امرأة تبكي فيضحك زيد . او خبر نحو زيد يقوم فجلس هند . او حال نحو جاء زيد يتبسم فتعبس الجماعة . وذلك لان الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإفادتها السببية المقتضية الربط بين الطرفين * وأما ثم فهي للترتيب مع مهلة نحو نزل القوم ثم ارتحلوا * وقد تأتي لترتيب الذكر في عبارة المتكلم كما في قول الشاعر

إِنَّ مِنْ سَادِثُمْ سَادَ ابُوهُ قَبْلُهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فان المقصود فيه ترتيب الإخبار عن السيادة لا ترتيب وقوعها كما ترى . وهو مذهب الجمهور

وَأَعْطِفُ بِحَتَّى ظَاهِرِ اسْمٍ بَعْضَ مَا تَلِيهِ غَايَةً لَهُ مُلْتَزِمًا

اي انه يلتزم في العطف بحتى ان يكون المعطوف اسماً ظاهراً لانها منقولة من حتى الجارة فيكون معطوفها كجرورها . وان يكون بعضاً مما قبلها حقيقة نحو اكلت السمكة حتى رأسها .

او ناوياً كقول الشاعر

أَلْفَى الصَّحِيفَةَ كِي يَخْفَفَ رَحْلُهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْفَاها

اي ألقى عنه ما يشقله فتكون نعله بعضاً منه . او شيئاً بالبعض نحو اعجبني الجارية حتى كلامها * وان يكون غاية لما قبلها في الزيادة نحو مات الناس حتى الملوك . او النقصان

نحو قديم الحج حتى المشاة . وقد اجتمع الامران في قول الشاعر

قَهْرَنَا كُمْ حَتَّى الْكُفَاةَ فَاَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْاَصَاغِرَا

واعلم انه اذا عطف بحتى على مجرور تخنار اعادة الجار بعدها نحو مررت بالقوم حتى بزيد لئلا تلبس بحتى الجارة . وهو مذهب اكثر المتأخرين

ومع الحال كقول الآخر

قهرت العدي لا مستعيناً بعصبة ولكن بانواع الخديعة والمكر
 قيل وبُستثنى من الاول ما وقعت فيه لا بعد ما او من الموصولين نحو اناني ما لا توقعت
 وزارني من لا احببت لانها حينئذ تكون خافاً من ما لتحسين المنظر . ويختار في الثاني ان
 يذيل بعدها باستدراك ونحوه كما في البيت ليكون قائماً مقام التكرار . والله اعلم

وَلَكِنْ وَلَمْ لَهَا لَهَا الْمُضَارِعُ وَلَيْسَ لِاسْمٍ وَسِوَاهَا شَائِعٌ

اي ان لن ولم وليما تختص جميعاً بالدخول على الفعل المضارع فلا تدخل على غيره .
 غير ان لن تختص الى الاستقبال ولم وليما نقلبانه الى الماضي كما مر . وليس تختص بالاسماء .
 وما سوى هذه المذكورات شائع بين الاسماء والأفعال الماضية والمضارعة نحو ما هذا بشراً
 وما خلقناها الا بالحق وما يستوي البحران . وقس البواني

فصل

في حروف العطف

لِلْجَمْعِ عَظْفُ الْحَرْفِ قَدْ تَأْتَى بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ حَتَّى
 وَهُوَ لِإِفْرَادٍ بِأَكْثَرٍ لَا وَبَلْ وَأَمْ وَأَوْ وَالْبَعْضُ إِمَّا قَدْ تَقَلَّ

اي ان العطف بالحروف يكون تارة للجمع بين المتعاطفين تحت حكم واحد وهو العطف
 بالواو والفاء وثم وحتى * وتارة لإفراد احدهما بالحكم على سبيل التبيين وهو العطف
 بلكن ولا وبلى . او على سبيل الإبهام وهو العطف بأم وأو وإمّا ايضاً عند بعض النحاة
 كما ستعرف

وَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي السَّبْقِ وَالصَّحْبَةِ وَاللَّحَاقِ

اي ان الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على الترتيب بينهما . فتعطف
 الشيء على سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحاً وابراهيم . او مصاحبه نحو فانجيناه وأصحاب السفينة .
 او لاحقه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك . غير ان المصاحبة ارجح من
 الترتيب وهو ارجح من عكسه * وهي أم الحروف العاطفة

فصل

في ادوات النفي

لِلنَّفْيِ مَا وَلَا وَإِنْ وَلَنْ وَلَمْ لَهَا كَذَاكَ لَيْسَ مَعَهُنَّ تَضُمُّ

اي ان هذه الادوات المذكورة هي ادوات النفي . غير ان ليس منها فعل والباقي احرف *
وامالات فالتحقيق انها لا والناء مزينة عليها للتأكيد كما تزداد في رُبَّ ونحوها * ولكل
من هذه المذكورات حكم سيأتي الكلام عليه بالتفصيل

وَلَمْ وَلَهَا أَمْسَ لَيْسَ الْيَوْمَ لَنْ غَدٌ وَمَا إِنْ أَمْسَ وَالْيَوْمُ أَحْنَضَنْ
وَأَمْسٍ لَا وَالْغَدُ أَوْ كُلٌّ وَمَا لَهَا سِوَى مَا حَقَّ صَدْرٍ سَلِمَا

اي ان لم ولها تخصان بنفي الماضي وليس بنفي الحال ولن بنفي المستقبل . وما وإن
تنفيان الماضي والحال . ولا تنفي الماضي والمستقبل وتُسَمَّعَلُ نارةً لمجرد النفي فتشمل الأزمنة
الثلاثة * وكل هذه الادوات لها حق التصدر لانها قد تضمنت المعنى الذي يقتضيه . غير
ان ذلك لم يسلم الا لهما باتفاق لانها أم الباب وإن على خلاف * وأما غيرها فلم يحكم له
بالتصدر . وذلك أما في لم ولها فلانها نصيران كالجزم من الفعل لشدة امتزاجها به
فكانها قد خرجتا عن قبيلهما . وأما ما في ليس فلانها فعل قد تضمن معنى النفي . وأما ما في
لن فلانها لهما كانت تخصص الفعل بالاستقبال حبلت على سوف فسقط عنها التصدر .
وأما ما في لا فلانها لهما كثيرا ابتداهما في الكلام حتى صارت تدخل بين الحرف ومعموله
نحو سرت بلا زاد واريد ان لا تذهب اعتزلت عن منصب الصدارة * واعلم ان لا يجب
تكرارها اذا كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة نحو لا الشمس ينبغي لها ان تدرك
القمر ولا الليل سابق النهار . او نكرة لم تعمل فيها نحو لا فيها غول ولا هم عنها يتزفون .
او مفردا من خبر نحو زيد لا شاعر ولا كاتب . او صفة نحو عندي رجل لا قيسي ولا
تميمي . او حال نحو جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا . او فعلا ماضيا نحو فلا صدق ولا
صلى . فان كان الفعل مضارعا نحو لا أسألكم عليه اجرا . او ماضيا في اللفظ نحو لا فض

الله فاك لم يجب التكرار * ونذكر افرادها مع الماضي المحض كقول الشاعر
ان تغفر اللهم فاعف جها وأي عبد لك لا ألهما

دخولها عليه نحو **إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ** لانه قد فقد الدلالة على الحدث والزمان فاشبه
الاسماء الجمادة * واجازوا دخولها على معمول الخبر المتوسط بينه وبين الاسم اذا كان
عامله مما يصح دخولها عليه كقول الشاعر

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي عَمْدًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْشُورٍ

وبهذا الاعتبار يجوز أن يقال إن **زَيْدًا** لعندك قد قام ويمتنع انه لعندك قام لان دخولها
على المعمول فرع دخولها على العامل وهو ممتنع كما علمت

وَيُخْلِصُونَ بَعْدَهَا لِلْحَالِ مُضَارِعًا كَالسَّيْنِ لِاسْتِقْبَالِ

أي ان اللام اذا دخلت على المضارع يتخلص معها الى الحال كما يتخلص مع السين الى
الاستقبال نحو **إِنْ زَيْدًا لَيَقُومُ** أي الآن . وهو مذهب الاكثرين * وإما نحو **إِنْ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ**
بينهم يوم القيامة فان الحكم لها كان متحقق الوقوع نزل منزلة الواقع في الحال فأجري
مجرأه . وهو المختار عند الجمهور .

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ تَأْكِيدٍ يَرِدُ لِلْحَكْمِ عِنْدَ حَاجَةٍ لِيَعْتَصِدَ
فَهُوَ وَلَا حَاجَةَ كَاللَّغْوِ أَلَيْ وَزَيْدٌ إِنْ مَسَّتْ كَانِي لَفَتِي

أي ان كل تأكيد يقرر به الحكم انما يؤتى به عند الحاجة اليه ليتقوى به ذلك الحكم .
وذلك يكون عند تردد المخاطب بين إثبات الحكم ونفيه أو إنكاره له . وهو يشمل
التاكيد المذكور في باب التوابع والتاكيد بـ **إِنَّ** واللام والقسم وغير ذلك * فان لم تدع
الحاجة اليه كان كاللغو في الكلام . ولذلك لا يقال تخاصم الرجلان كلاهما لان التخاصم
لا يكون الا بين اثنين فلا معنى للتاكيد * واذا دعت الحاجة اليه جيء به على مقدارها .
فيقال **المتروك في قيام زيد** إن زيدا قائم . **والمنكر** إن زيدا قائم . فان اشتد إنكاره
قبل والله **إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ** . وكذلك في النفي نحو **ما زيد بقائم** . والله ما زيد بقائم . وقس
عليه * فان كان المخاطب خالي الذهن لا مترددًا ولا منكراً قيل له **زيد قائم** وما زيد
قائمًا فقط . وهو من المباحث البيانية

لزيد قائم . ويقال لها لام الابتداء لدخولها على المبتدأ او في ابتداء الكلام كما رأيت *
وهي موضوعة لتاكيد الاسماء كما ان النون موضوعة لتاكيد الافعال . وكل ذلك فيها
بحسب الاصل فلا عبرة بما خرج عنه كما ستري

فَإِنْ طَرَتْ إِنَّ اسْتَعَارَتْ خَبَرًا لَهَا أَوْ اسْمًا تَلْتَقِي مَا أُخِرًا

اي فان عرض دخول إن المكسورة الههزة على الجملة تناولت اللام ما تأخر من الخبر او
الاسم نحو إن ربي لسميع الدعاء وإن من الشعر لحكمة . وذلك لانها التاكيد مثل إن
وهم يكرهون اجتماع المثلين فيزحلّقونها الى الجزء المتأخر ليكون ما قبله فاصلاً بينهما
ولذلك يقال لها حينئذ اللام المزحلقة . وقد يقال المزحلقة بالفاء . ويعمل ما بعدها
في ما قبلها نحو انه على رجعه لقادر لانها في نية التقديم كما يعمل ما بعد الفاء في ما
قبل جواب أمّا على ما سيجي * وتخص هذه اللام بمصاحبة إن المكسورة لانها لا تغير
معنى الجملة كما غلت ولا حكمها لانها لا تزال معها على استقلالها فتبقى كالمجردة . وبهذا
الاعتبار امتنع دخولها على خبر لكن في مذهب الجمهور لانها تمنع استقلال الجملة فتغير
حكمها وإن كانت لا تغير معناها على ما قدمناه هناك * واما دخولها على خبر باقي
اخوانها فممتنع مطلقاً عند الجمهور لان منها ما يغير معنى الجملة ومنها ما يغير معناها
وحكمها جميعاً . فتدبر

وَالْخَبَرُ أَطْلُقُ دُونَ مَا الشَّرْطُ عَقْدٌ وَالنَّفْيُ أَوْ صُرْفٌ مَاضٍ دُونَ قَدْ

اي انه يجوز دخول اللام على الخبر مطلقاً مما لم يقترب بأداة شرط او نفي ولم يكن ماضياً
منصرفاً بدون قد . وذلك يشمل الاسم المفرد كما مر . والجملة الاسمية والفعلية المضارعية
والماضوية المقترنة بقد والظرف وشبهه . فيقال إن زيدا قائم أو غلامه منطلق أو ليقوم
غلامه أو لقد قام أو أعندك أو أني الدار . لان اللام مع المفرد والجملة الاسمية قد دخلت
على الاسم بحسب الاصل . والمضارع يشبه الاسم . والماضي المقترن بقد يقرب من الحال
فيشبه المضارع على ما قدمناه في باب القسم . والظرف وشبهه يتعلّقان هنا بالاسم على
الاصح لان المقام يقتضي الثبوت * ولا يقال إن زيدا لئن تكرمته بكرمك لئلا تلبس
باللام الموطئة للقسم . ولا إن زيدا لما يقوم لانها لتاكيد الايجاب . ولا إن زيدا لقام
لانها تقتضي الحال كما سيأتي في تعارضان * واما الفعل الجامد فالأكثر على جواز

تكون الخفيفة فرعاً عن الثقيلة لانها مختصرة منها وهو مذهب الكوفيين * ولا خلاف في ان التأكيد بالثقيلة ابلغ لان الزيادة في اللفظ تفيد الزيادة في المعنى غالباً كما يشهد به الاستقراء

وَالثِقَلُ وَالْكَسْرُ التَّزِمُ بَعْدَ الْأَلِفِ وَدُونَهَا الْمَضْرُوءُ الْمَدُّ حَذْفُ

اي ان هذه النون اذا وقعت بعد الألف يجب ان تكون ثقيلة وهناك تكسر تشبيهاً لها بنون المثني * وذلك يشمل الواقعة بعد ألف التثنية نحو لا تضربان . والالف الزائدة التي يفصل بها بين نون الاناث ونون التأكيد نحو لا تضربن * وأما غير الألف من الضمائر المعنلة وهو واو الجماعة وياء المخاطبة فان كان حرف مد اي مسبوقة بحركة تجانسه يجب حذفه لالتقاء الساكنين مدلولاً عليه بتلك الحركة . فيقال لا تضربن يا قوم بضم الباء ولا تذهبن يا فلانة بكسرها * وأما ان كان حرف لين اي مسبوقة بحركة لا تجانسه فيجب اثباته اذ لا دليل عليه ومجرك كل واحد منه بالحركة التي تجانسه دفعاً لالتقاء الساكنين . فيقال لا ترضون يا رجال بضم الواو ولا تخشين يا هند بكسر الياء * وأما الخفيفة فلا تقع بعد الألف مطلقاً في اصح المذاهب . وتقع بعد الواو والياء فنجريان معها مجراها مع الثقيلة في كل ما ذكر

وَنُونُ رَفْعٍ مُطْلَقًا مَعَهَا تَرْدُ تُحْدَفُ فِي اللَّفْظِ لِتَخْفِيفِ قُصْدٍ

اي ان نون الرفع الواقعة مع هذه النون مطلقاً تحذف تخفيفاً من اجتماع ثلاث نونات مع المشددة ونونين لا ادغام بينهما مع الخفيفة . وعلى ذلك يقال هل تضربان وهل تضربن وهل تضربن . وكذلك هل تضربن وهل تضربن وقس على ذلك * غير ان هذا الحذف انما يكون لفظاً فقط لانها تنوي مقدرة هناك كما مر في باب الإعراب . فنذكر

فصل

في لام التأكيد

وَاللَّامُ مَعْنَى جُمْلَةٍ أَسْمٍ جُرِّدَتْ مُوجِبَةً فِي صَدْرِهَا قَدْ أَكْدَتْ

اي ان اللام تؤكد مضمون الجملة الاسمية الموجبة المجردة عن النواسخ واقعة في صدرها نحو

فلا وأبي لئانيها جميعاً ولو كانت بها عَرَبٌ ورُومٌ
 بخلاف الافعال الطلبية فانها تُؤكَّد جوازاً * فان كان المضارع المذكور بمعنى الحال
 او منفياً او منفصلاً عن اللام لم يُؤكَّد بالنون . وعلى ذلك قول الشاعر
 لئن نك قد ضاقت عليكم بيونكم أبعلم رب أن بيني اوسع
 وقول الآخر

تالله لا يذهب شيني باطلا حتى أبير ما لكأ وكاهلا

وقول الآخر

فوربي لسوف يجزي الذي أسلفه المرء سيئاً او جميلاً

واعلم ان هذه النون اخصت بالفعل المستقبل لانها موضوعة لتأكيد الطلب وهو مختص
 بمعنى الاستقبال ولذلك لا يصلح لها ما كان بمعنى الحال او الماضي * والفعل المؤكَّد بها
 لا يتقدم معموله عليه لان تأكيد الفعل يقتضي الاهتمام به فيجب تقديمه

وغلَّبوا تَأَكِيدَ شَرَطٍ إِمَّا إِذْ إِنْ بِهَا قَدْ أَكَّدَتْ فَعْمَا

اي انهم يُؤكِّدون فعل الشرط الواقع بعد إِنْ الملحقه بما الزائدة نحو وإِمَّا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ
 الشيطان تَزَعُ فاستعِد بالله . وذلك لان ما تَزَاد بعد إِنْ للتأكيد فيختارون تأكيد الفعل
 بعدها لئلا يخطئ المقصود بالذات عما ليس مقصوداً بذاته . غير ان ذلك غالب فيه لا

لازم لورود السماع بدونه كثيراً ومنه قول الشاعر

فإِذَا نسألي عني لبيباً وعن نسي يُخبرُك البقينا

وهو المعول عليه عند الجمهور

وَهِيَ ثَقِيلَةٌ وَقَدْ تُخَفَّفُ سَاكِنَةٌ عَنْ فَتْحِهَا فَتَضَعُفُ

فُحِذِفَتْ كَلَّا تُهَيِّنُ الْفُقَرَا مَعَ سَاكِنٍ وَالْفَتْحُ أَبَقَتْ أَثَرَا

اي ان هذه النون ثقيلة في الاصل اي مشددة . وتُسَمَّل احياناً مخففة فتسكن بعد ما
 كانت مفتوحة حال التشديد فتضعف لنقص بنائها . ولذلك تُحذف عند ملافاة ساكن

كما في المثال وهو مأخوذ من قول الشاعر

يُؤَلِّهُنَّ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكِعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

اي ولا تُهَيِّنَنَّ الْفَقِيرَ النون وبقي آخر الفعل مفتوحاً للدلالة عليها كما رأيت * وعلى هذا

المجرورة ومن وعن ولدت . وبينها وبين قد وقط وبجل . غير انها واجبة مع من وعن
فيقال مني وعني بالتشديد . وغالبة مع لدن نحو قد بلغت من لدني عذرا * واما مع
البواقي فان عددتهن مثل حسب غابت النون مع قد وقط كقول الشاعر
واني قد لبست العيش احتي مللت من الحياة فقلت قدني

وقول الراجز

إملا الحوض وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني

وغلب تركها مع بجل وعليه قول الشاعر

فمتي أهلك فلا أحفله بجلي الآن من العيش بجل

وان جعلتهن أسماء فعل كما مر في باب وجب إلحاقها كما في بقية أسماء الأفعال

فصل

في نون التوكيد

بِالنُّونِ فِعْلاً غَيْرَ مَاضٍ ذَا طَلَبٍ أَكِدَّ وَبَعْدَ نَفِيٍّ لَا قَدْ تُجَنَّبُ
وَالزَّمُ جَوَابَ قَسَمٍ يَسْتَقْبَلُ مِنْ مُثَبَّتٍ عَنْ لَامِهِ لَا يَفْصَلُ

اي انه يؤكد بالنون الفعل الغير الماضي متلبساً بمعنى الطلب . إما بنفسه وهو الامر
بالصيغة نحو اضربن . وإما بواسطة وهو المضارع الواقع بعد لام الامر نحو ليذهبن . او
بعد أداة النهي او الاستفهام او التمني او الترجي او العرض او التحضيض نحو لا تظلمن
وهل تخضرن وهلم جراً * وقد يؤكد المضارع المنفي بلا شبهها بلا الناهية في الصورة .

وعليه قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تليخنها ولا الضيف فيها ما اقام محمول

وندر توكيد المنفي بلم كقول الشاعر

بحسبه الجاهل ما لم بعلم شيناً على كرسيه معبها

اي ما لم بعلمن فقلت النون ألفاً كما علمت في باب الوقف . وهو محمول على الضرورة لانه
ماض في المعنى * وكذلك يؤكد المضارع الواقع جواباً للقسم بشرط كونه مستقبلاً مثبتاً
متصلاً باللام الجوابية نحو ناله لا أكيدن اصنامكم . غير ان ذلك يلزم فيه وجوباً فلا
يستعمل بدونه إلا نادراً كقول الشاعر

مقطوعين عن الاضافة . واذلك يُنَوَّى حذفها فيها للاضافة كما يُنَوَّى حذف التنوين
المقدّر في ما مرّ * وأما نحو كلا الرجلين وأبي العلم فالأظهر انها تقدّر فيها باعتبار المعنى
مع مشابهة آخرها لآخر المثني والمجموع . وهو مذهب أكثر المحققين

فصل

في نون الوقاية

تَفْصِيلُ نُونِ يَاءِ نَفْسٍ تَنْصِبُ بِغَيْرِ وَصْفٍ مَعَ سِوَى حَرْفٍ تَجِبُ
أَوْ نُونٍ رَفَعَ وَهِيَ حَالٌ أَجْرَمَ مَعَ مِنْ عَنِ لَدُنْ قَدْ قَطُّ بِجَلٍّ أَيْضًا تَقَعُ

اي ان ياء المتكلم المنصوبة بغير الصفة تفصلها عن عاملها نون نعترض بينهما لتي الفعل
من كسر آخره لمناسبة الياء والحروف ونحوها من اندراس صورة بنائها . ولذلك يقال لها
نون الوقاية . وبعضهم يسميها نون العباد * ويندرج تحت العامل المذكور الفعل متصرفاً
نحو افادني ويكرمني وزرني . او جامداً نحو قام القوم ليّسني وما أفقرني الى عفو الله . واسم
الفعل نحوها كني ودرا كني . وباب إن نحو أني ولكني * وهي تجب مع غير هذا الباب
المذكور وغير نون الرفع في الافعال الخمسة . فيجوز ان يقال اني ولكني وها يضرباني
وهم يكرموني وهلم جرّاً فيها . غير انها غالباً مع ليت من الاحرف المذكورة فلا تستعمل

بدونها الا نادراً كقول الشاعر

كُنِيَّةُ جَابِرٍ اذْ قَالَ لَيْتِي اُصَادِفُهُ وَأَفْقِدَ جُلَّ مَالِي
وَقَلِيلَةٌ مَعَ لَعْلٍ فَلَا تَقْتَرَنُ بِهَا اِلَّا نَادِرًا كَقَوْلِ الْآخِرِ
أَرِنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخَيْلٍ مُخَلَّدَا
وَيَسْتَوِي اسْتِعْمَالُهَا وَتَرْكُهَا مَعَ بَقِيَةِ أَخَوَاتِهَا . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ
وَإِنِّي عَلَى لَيْلَى لَزَارٍ وَإِنِّي عَلَى ذَاكَ فِي مَا بَيْنَنَا مُسْتَدِيمُهَا

ولا بدّ منها مع بقية العوامل من الافعال وأما على الاطلاق * واعلم انه يجوز في
المحذوف هنا من الافعال الخمسة ان يكون نون الوقاية كما مرّ لانها منشأ الثقل ولا دلالة
لها . وان يكون نون الاعراب كما مرّ في اوائل الكتاب لان العادة قد جرت بحذفها عند
اجتماع الامثال . والاول هو المشهور وعليه الاكثرون * ويفصل بهذه النون بين الياء

سقوطه نحو احمدكم وخمس عشرة الفتي . فان كل واحد منها ينوي فيه حذف التنوين
المقدر كما علمت في باب الاضافة * وعلى ذلك يجري ذو البناء اللازم مثل كم الخبرية في
نحو كم عبد لي فانه ينوي فيها حذف التنوين المقدر كما نوي وجوده في كم الاستفهامية *
وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

فصل

في نون التننية والجمع

لَاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ أَتَتْ مُشْتَرَكَةً نُونٌ كَتَنَوَيْنِ تَلِي كَأَحْرَكَةٍ
”وَكُسِرَتْ لِلْسَّاكِنِينَ مَعَهَا وَالْفَتْحُ لِلْخَفَةِ مَعَهُمْ لَزِمَا“

اي ان هذه النون تأتي للمثنى والجمع مشتركة بينهما . وهي نظير التنوين في المفرد على
الاصح وما تليه من الألف والواو والياء نظير حركة الاعراب * ولما كانت هذه
الاحرف ساكنة قبلها ولا يمكن حذفها لئلا يفوت المقصود بها من الدلالة على التننية والجمع
اضطروا الى تحريكها بخلاف نون التنوين . فكسروها مع المثنى على اصل التقاء الساكنين
نحو جاء الرجلان ورأيت الرجلين . وفتحوها مع المجموع تخفيفاً من ثقل الكسرة مع الواو
والياء المسبوقتين بحركة تجانسها نحو جاء المؤمنون ومررت بالمومنين * وهذا هو
المشهور فيها وعليه لغة جمهور العرب

وَهِيَ كَجَزءٍ ثَبَتَتْ وَقَفًا وَمَعَ لَامٍ ضَمِيرُ الْوَصْلِ مَعَهَا لَمْ يَقَعْ

اي ان هذه النون تعد كالجزء من مصحوبها لانها داخلة في بناءه بخلاف التنوين . ولذلك
ثبتت في الوقف ومع لام التعريف اذا لم يتصل مصحوبها بضمير فانها تحذف لئلا تنصل
بينهما كالضاربك والضاربوه على تقدير الضمير مجروراً او منصوباً لان الضمير المتصل
لا يستقل بدون عامله كما عرفت * واما حذفها من المضاف فقد مر من الكلام عليه ما
يغني عن التكرار

وَقُدِّرَتْ فِي نَحْوِ لَيْكَ ذَوِي مَالٍ إِذَاكَ حَذَفَهَا ثُمَّ نَوِي

اي ان هذه النون تُقدر في نحو لَيْكَ وذوي مال لانه لم ينطق بها فيها لعدم استعمالها

وَرَبَّمَا يُحْكِي بِهِ مَا قَبْلَهُ كَقَالَ خُذْ مَا لَّا وَلَا مَا لَالَهُ

اي ان التنوين قد يكون على سبيل الحكاية للتنوين الواقع قبله . وذلك يكون في ما ليس اهلاً للتنوين كما في المثال فان الثاني من الما لين لا يستحق التنوين لانه مبني وإنما حكي فيه تنوين الاول . وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى

وَيُحَذَفُ "التَّنْوِينُ مِنْ مَصْحُوبٍ" أَلْ وَحَيْثُ لَافِي مُضَمَّرًا قَدْ اتَّصَلَ
وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوفُ بِأَبْنٍ لِعَلَمٍ أَضِيفَ جَرِّ ذَا دَعُ زَيْدُ بْنُ جَشْمٍ

اي ان التنوين يُحذف من الاسم المصحوب بأل لئلا يمتنع حرف التعريف مع حرف يأتي علامة للتكبر . وذلك بشمل ما دخلت عليه أل للتعريف كالرجل وما كانت فيه اسماً موصولاً كالضارب لاستوائهما في الصورة * ويُحذف ايضاً عند ملاقاته الضمير المتصل بمصحوبه لئلا يفصل بينهما نحو زيد ضاربك الآن على ان الضمير منصوب بالصفة اي ضارب إياك * وكذلك العلم الموصوف بأبن متصلاً به مضافاً الى علم آخر يُجرد من التنوين كما رأيت تخفيفاً له لكثرة الاستعمال * وأما بقية المواضع التي بسط فيها التنوين كالإضافة وغيرها فقد تقدم الكلام على كل واحد منها في باب

وَكُضَوَّارِبَ ابْنَةٍ وَاثْنَيْ عَشَرَ عَبْدًا جَرَى مُقَدَّرًا كَمَا ظَهَرَ

اي ان التنوين الساقط لامتناع الصرف او البناء كما في ضوَّارب واثني عشر يُقدَّر موجوداً فيقوم مقام التنوين الظاهر في اللفظ . وبناءً على ذلك يُنصب ما بعد الاول مفعولاً به وما بعد الثاني تمييزاً كما يُنصبان في نحو زيد ضارب عمراً وعندي صاع تمرًا . غير ان هذا الاستعمال نادر في ما لا ينصرف لختفاء التنوين المقدر ولذلك يُختار الجر بعده بالاضافة * ويدخل تحت المبني ما يقبل التنوين لفظاً وهو المبني ببناءً عارضاً كما رأيت . وما لا يقبله لفظاً وهو المبني ببناءً لازماً مثل كم الاستفهامية في نحوكم رجلاً عندك لانه يستحقه في اصل الوضع باعتبار الاسمية . وهو مذهب الجمهور

وَالْمُحَذَفُ كَالْإِثْبَاتِ يُنَوَّى كَأَنِّي أَحَدُكُمْ بِخَمْسَ عَشْرَةَ الْفَتَى

اي انه كما يُنوى إثبات التنوين مقدرًا بحيث يُعتبر وجوده يُنوى حذفه حيث يُعتبر

اي ان التنوين يكون في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين للدلالة على شدة التمكن في الاسمية بحيث لم يشبه مصحوبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمتنع من الصرف . وذلك نحو جاء زيد ورأيت فتي ومررت بقاضي وهؤلاء رجال وصغت حلي واستقيت بأذل وما اشبه ذلك * ويكون عوضاً عن محذوف . وهو إما حرفٌ وذلك في المنقوص الغير المنصرف نحو لي جوارٍ ومررت بأعمى فانه عوضٌ عن يائهما المحذوفة * وإما كلمةٌ وذلك في كل و بعض وأي نحو وكل في فلان يسبحون وفضلنا بعضهم على بعض وادعوا الله وادعوا الرحمن أي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى . اي كلمهم وبعضهم وأيهما * وإما جملةٌ وذلك في اذ الظرفية نحو وانشقت السماء فهي يومئذٍ واهية اي يوم إذ انشقت * واعلم ان إذا أكثر ما تستعمل هذا الاستعمال مضافاً إليها اسم زمان كيوم وحين ووقت . ولا تحذف الجملة بعدها الا مع تقدم ما يدل عليها كما رأيت

وَهُوَ كَمَا فِي مُسْلِمَاتٍ قَابِلًا نُونًا لِمُسْلِمِينَ إِذْ تَعَادَلَا
وَكَصِّهِ وَسَيَبُويهِ نَكْرًا وَفِي أَضْطِرَارٍ نَحْوِ يَا زَيْدُ جَرَى

اي ان التنوين يكون في جمع المؤنث السالم كمسلمات لمقابلة النون التي في جمع المذكر السالم كمسلمين لما بينهما من التعادل في كون كل واحدٍ منهما جمعاً سالماً . ولذلك لم يمتنع في نحو عرفات كما لم يمتنع تنوين العوض في نحو جوارٍ * ويكون ايضاً للدلالة على التنكير في العلم المختوم باسم الصوت نحو سيبويه وفي اسم الفعل نحو إيه اذا أريد تنكيرها . فتقول رأيت سيبويه اذا اردت به رجلاً غير معين يُسمى بهذا الاسم ويا رجل إيه اذا طلبت منه الزيادة من شيء غير معين . فان اردت التعيين امتنع تنوينها * وقد يكون التنوين

الضرورة الشعر في المنادى المبني على الضم كقول الشاعر

سلامُ الله يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السلامُ

وسمائه بعضهم تنوين الزيادة * وهو مقيد ببقاء الضم كما في البيت وإما اذا نُصب المنادى كما في قول الآخر يا عدباً لقد وقتك الا في فهو تنوين تمكين لانه لاحق للمعرب * وبهذا الاعتبار يعد تنوين ما لا ينصرف للضرورة تنوين تمكين ايضاً لانه حينئذٍ تجر به عليه جميع حركات الاسم المنصرف فتكون الضرورة قد دعت الى صرفه كما دعت الى اعراب المنادى المذكور والتنوين فيها مرتب على الصرف او الاعراب . فتأمل

واذ كان قد فاتها تعريف العَلَمِيَّة تُجَبَّر بحرف التعريف ليكون كالعوض عنه * وقد
تزايد ال على بعض الأعلام المنقولة عن اصل للمع معنى ذلك الاصل فيها لا التعريف.
واكثر ما يكون ذلك في العلم المنقول عن الصفة كالعباس . او عن المصدر كالفضل .
وقد يكون في المنقول عن اسم العين كالنعمان واليامة . غير ان كل ذلك سماعي
لا يقاس عليه

”وَدُونَ مَعْنَى كَالَّذِي وَاللَّاتِ قَدْ زِيدَتْ لُرُومًا وَهُوَ بِأَنْقَلٍ وَرَدٌ“
”وَرُبَّمَا زِيدَتْ عَلَى مَا وَجَبَا تَنْكِيرُهُ كَالْحَالِ مِنْهَا نُصِبَا“

اي ان ال قد جاءت مزيدة لغير معنى . وذلك في نحو الذي من الاسماء الموصولة
واللات اسم صنم مما هو معرفة بدونها فلا يستفيد بها تعريفا آخر * وهي محفوظة عنهم
بالسمع في البابين المذكورين لازمة لمصحوبها الا نادرا او في الضرورة * وقد تزايد على
مالا يتعرف بها من واجب التنكير وذلك في بعض منصوبات الاسماء كالحال في نحو
ارسلها العيراك . وهو في غاية الندور

وَقَدْ تَنَوَّبُ نَحْوُ غُضِّ الطَّرْفَا عَنْ مُضْمِرٍ لَهُ أَعْنَدَتْ حَذَفَا

اي ان ال قد تنوب عن الضمير المحذوف . وذلك يكون في الضمير المضاف اليه نحو
غُضِّ الطَّرْفَا اي طَرَفَكَ وهو مأخوذ من قول الشاعر
فَغُضَّ الطَّرْفَا انك من نُمَيْرٍ فَلَ كَعْبًا بَلِغْتَ وَلَا كَلَابَا
وشرط هذا الضمير ان لا يكون في جملة قد اشترط تضمينها له كالواقعة صلة او صفة
فلا يقال جاء الذي قام الأب ولا مررتُ برجل انطلق الغلام اي ابوه وغلამه . وهو
مذهب البصريين

فصل

في التنوين

وَعِنْدَ صَرْفٍ مُفْرَدٍ أَسْمٍ نَوْنٍ وَالْجَمْعِ إِذْ كُسِرَ لِتَمَكِّنَ
وَكَجَوَّارٍ لِي وَكُلِّ فِي فَلَكٍ يَوْمَئِذٍ عَوْضٍ بِهِ عَمَّا هَلَكَ

الجنسية . او الحصة معهودة منه ويقال لها العهدية * أمّا الجنسية فتكون لاستغراق أفراد الجنس نحو خلق الانسان ضعيفاً . او لبيان الحقيقة نحو الرجل افضل من المرأة . والضابط في الاولى ان يصحّ حلول كلّ محالها حقيقة كما مرّ . او مجازاً على سبيل المبالغة نحو انت الرجل . بخلاف الثانية فان ذلك لا يصحّ فيها مطلقاً * وأمّا العهدية فيكون العهد معها بحضور مصحوبها نحو جئت اليوم . او باستقراره في الدهن نحو ركب الخليفة . او بتقدمه في الذكر نحو بنيت داراً ثم بعثت الدار . ويقال للاول العهد الحضورى وللثاني العهد الذهني وللثالث العهد الذكرى * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة حرف التعريف بين ان يكون مجموع الالف واللام او اللام وحدها والهمزة زبدت للتوصل الى الابتداء بالساكن . والاكثر على الاول لانه قد وضع ليكون صدر الكلمة فلا تصلح له اللام الساكنة * وعليه اختلفوا بين ان تكون همزة وصل زبدت من اول الوضع فصارت جزءاً من الكلمة او همزة قطع اصلية وصلت لكثرة الاستعمال * والمحققون على الاخير لان الحروف تزداد ولا يزداد عليها لان الزيادة نوع من التصرف الذي تأباه الحروف * ثم ان من جعله مجموع الهمزة واللام ان جعل الهمزة اصلية عبر عنه بالآل ولا يحسن ان يعبر عنه بالالف واللام كما لا يعبر عن هل بالهاء واللام . وان جعلها زائدة فله ان يعبر عنه بالآل او بالالف واللام * وأمّا من جعله اللام وحدها فيعبر عنه باللام فقط وهو اصطلاح المتأخرين

وَتَدْخُلُ الْأَعْلَامَ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ وَالتَّجْمَعُ لِاشْتِرَاكِهَا فِي التَّسْمِيَةِ
وَرُبَّمَا زِيدَتْ لِلْمَحْ أَصْلُهَا مَسْمُوعَةً كَالْفَضْلِ عِنْدَ تَقْلِيلِهَا

اي ان آل تدخل على الأعلام اذا تثنيت او جمعت كقول الشاعر
يَكْذِبُنِي الْعَبْرَانِ عَمْرُو بْنُ جُنْدَبٍ وَعَمْرُو بْنُ سَعْدٍ وَالْمَكْذِبُ أَكْذَبُ

وقول الآخر

ابن الأكاسرة الجبابرة الألى كثرُوا الكَنُوزَ فما يَقِينُ . ولا يَقُوا

وذلك لانه قد عرض عليها اشتراك التسميات المتجانسة فسلب منها التعيين وصارت نكرات كاسماء الأجناس . وعلى ذلك قول الشاعر

رَأَيْتُ سُعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ

اي انه اذا وقع في الصلّة المذكورة أداة نفي حرفاً كانت نحو عجبْتُ من أن لم يَقمَ زيدٌ .
 أو اسماً نحو عجبْتُ من أن زيدا غير قائم . أو فعلاً نحو عجبْتُ من أن زيدا ليس بقائم .
 بأوّل معني تلك الأداة بالمصدر مع المصدر المأوّل مما بعدها مضافاً أوّل المصدرين
 الى الثاني . فيكون التأويل في الامثلة عجبْتُ من عدم قيام زيد * وقس على ذلك كل
 ما جاء من هذا القبيل بالاستقراء .

وَكُلُّ مَا أُخْبِرَ مَعَ أَنَّ أَطْرَدَ تَأْوِيلُهُ وَالْكَوْنُ قَدَرٌ إِنْ جَمَدَ

اي ان كل ما أُخبر به عن اسم أن يطرد تأويله بالمصدر فعلاً كان أو غيره . فان كان
 متصرفاً أوّل المصدر منه نحو علمت أن زيدا صادقاً اي علمت صدق زيد * وان كان
 جامداً قُدِّرَ الكون مضافاً اليه نحو علمت أن هذا حجرٌ اي علمت كون هذا حجراً *
 ويمكن ان يُقدَّر علمت حجرية هذا لان المنسوب اذا لحقته ناء التانيث افادت معنى
 المصدر واذلك تُلَقَّب معه بالمصدرية

وَأَخْلَفَ بِمَا ظَرَفَ زَمَانَ حَذِفاً عَنْ مَصْدَرٍ كَأَصْفُ لَزِيدٍ مَا صَفَا

اي ان ما المذكورة آنفاً تخلف ظرف الزمان المحذوف عن مصدرٍ كما في المثال . فان
 اصله أَصْفُ لَزِيدٍ مدّة صفوه فُحِذِفَ الظرف وخلفته ما موصولة بالفعل . وهي تُوصَل
 غالباً بالماضي المثبت كما رأيت . والمضارع المنفي بلم كقول الشاعر
 وَلَا يَلْبَثُ الْجُهَّالُ أَنْ يَنْهَضَ هَوْلُ أَخَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَسْتَعِنْ بِجَهْلٍ
 وقد تُوصَل بالمضارع المثبت نحو لا أكلمك ما بنوح الحمام . وكل ذلك ينصرف معها الى
 الاستقبال * ويجوز وصلها بالجملة الاسمية كالمصدرية المحضة وعليه قول الشاعر
 وَاصِلُ خَلِيَاكَ مَا التَّوَّاصِلُ مِمَّكَ فَلَأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ تَرْحَلُ
 غير ان الوصل بها قابل في الموضعين غير مألوف في الاستعمال

فصل

في حرف التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ أَلَلَامُ تَرِدُ لِلْجِنْسِ أَوْ لِبَعْضِهِ الَّذِي عُوْهِدَ

اي ان أَلْ برُمنها او اللام فقط على اختلافٍ سنذكره حرف تعريف للجنس ويُقال لها

جرًا فعُدِلَ عنه إلى ما رأيت . والمراد بذلك الافتنان في الكلام واستحداث نشاط السامع للإصغاء إليه * وكل هذه المسائل من المباحث البيانية قد استطرَدنا إليها لتوسيع الفائدة

فصل

في الموصلات الحرفية

”صِلْ أَرْزُ وَمَا وَأَنْ كَيَّ لَوْ بِصِلَةٍ مِنْ جُمْلَةٍ بِمَصْدَرٍ مَا وَلَهُ“

أي أن هذه الأحرف تُوصَلُ بالجُمْلَةِ التي تُأَوَّلُ بالمصدر وهي ما كان أحد طرفيها فعلًا أو معناه ولو على سبيل التأويل كما سيجي * ولذلك يقال لها الموصلات الحرفية * غير أن أَنْ وكَيَّ ولو تُوصَلُ بالجُمْلَةِ الفعلية لاختصاصها بالدخول على الأفعال . وَأَنْ المفتوحة المشددة تُوصَلُ بالاسمية لأنها مخصوصة بباب المبتدأ . وما تجمع الأمرين * ويُسْتَرْطَفُ في كَيَّ أن تكون مسبوقه بلام التعليل ولو تقدّر كما علمت في نواصب المضارع * وما يُوصَلُ بالجُمْلَةِ الفعلية يُسْتَرْطَفُ في جملته أن يكون فعلها متصرفًا لأن الجامد لا مصدر له بخلاف الموصول بالاسمية فإن المصدر يكفي أن يُؤْخَذَ بالمعنى كما ستري فلا يلزمها أن يكون عجزها فعلًا فضلًا عن كونه متصرفًا لأن الحرف غير مباشر له * أَمَّا أَنْ فتُوصَلُ غالبًا بالمضارع نحو أريدُ أَنْ أزورك أي أريدُ زيارتك . وقد تُوصَلُ بالماضي نحو سرّني أَنْ حضرت . وكَيَّ تُوصَلُ بالمضارع فقط نحو زُرّني لكي أكرمك * وأَوْ تُوصَلُ بالماضي والمضارع وإفعة بعد ما يفيد التمني غالبًا نحو ربّما يؤدّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين . ونحو ودّت طائفة من أهل الكتاب لو يُضِلُّونكم . وقد تقع بعد غيره كقول الشاعر

ما كان ضرك لو مننت وربّما منّ الفنى وهو المغيظ المحنق

وما تُوصَلُ غالبًا بالماضي نحو عجبْتُ مما انطلق زيد . وقد تُوصَلُ بالمضارع نحو عجبْتُ مما بضرب زيد عمرًا . وهو يتعين معها لزمان الحال * وقد تُوصَلُ بالجُمْلَةِ الاسمية كقول

الشاعر

أحلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب

وأَمَّا أَنْ المشددة فلا بُدَّ من وصلها بالجُمْلَةِ الاسمية كما مرّ فتأَوَّلْ مع خبرها بمصدر نحو

ألم تر أنّهم في كل وادٍ يهيمون أي ألم ترّ هبامهم . وقس على كل ذلك

”فَإِنْ يَقَعُ هُنَاكَ نَافٍ أَوْ لَا مَعْنَاهُ بِأَلْهَصْدَرٍ مَعَ مَا قَدْ تَلَا“

فَمَوْعِنَ الضَّمِيرِ بِالْعَكْسِ كُنِيَ كَعَبْدُكَ اللَّهُمَّ يَدْعُو أَيُّ أَنَا

اي انه قد يُسْتَحْسَن وضع الاسم الظاهر موضع الضمير لغرض كالاتعطف نحو اللهم عبدك يدعوك اي انا ادعوك. فيكون الظاهر قد وقع كناية عن الضمير بعكس الوضع * او ازياة التمكن نحو انزلنا بالحق وبالحق نزل . اي وبه نزل . وما اشبه ذلك من الاغراض * فان الظاهر في هذه المواقع يُفِيد ما لا يُفِيدُه الضمير كالندل المستفاد من لفظ العبد ولذلك يُسْتَحْسَن الاتيان به مكانه

كَذَا الضَّمِيرُ مَوْضِعَ الظَّاهِرِ قَدْ يَوْضَعُ نَحْوَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

اي وكذلك الضمير قد يوضع مكان الظاهر لغرض نحو قل هو الله احد فان الضمير فيه قد وُضع مكان الشأن كما علمت في بابه . وذلك لتشويق السامع الى بيان مفسره لانه مبهم لا يعلم ماذا يراد به فاذا ورد عليه ما يعقبه كان اوقع في نفسه وامكن في ذهنه

وَالْتَفَتُوا مِنْ جِهَةٍ فِيهِ إِلَى أُخْرَى كَغَيْبٍ مِنْ خِطَابٍ مَثَلًا وَهُوَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ قَدْ جَرَى نَحْوَ سَرَيْتُمْ وَلَهُمْ طَابَ السَّرَى

اي انهم يلتفتون في الضمير ايضا من احدى جهاته التي هي التكلم والخطاب والغيبة الى الجهة الاخرى فيُعَبِّرون بها بعد التعبير بصاحبها كما اذا عُبِّرَ بطريق الغيبة بعد التعبير بطريق الخطاب . غير انه يشترط في ذلك ان يكون على خلاف مقتضى القياس كما في المثال فان القياس يقتضي ان يقال سرينتم ولكم طاب السرى . فان كان على حسب مقتضى القياس نحو يا ايها الذين آمنوا لم يكن من هذا القبيل * والالتفات يقع بين هذه الجهات كلها . فيقع من التكلم الى الخطاب نحو وما لي لا أعبد الذي فطرني واليه ترجعون . والى الغيبة نحو ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلًا * ومن الخطاب الى التكلم نحو يا قوم لكم الملك اليوم ظاهرين في الارض فمن ينصرنا من بأس الله . والى الغيبة نحو ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد . وعليه مثال النظم * ومن الغيبة الى التكلم نحو ألم تر ان الله انزل من السماء ماء فاخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها . والى الخطاب نحو ما لك يوم الدين إياك نعبد . فان سياق الكلام يقتضي ان يقال واليه أرجع وكفى بي وكيلًا ومن ينصركم من بأس الله وهلم

يُسْتَعْمَلُ لِلْعَاقِلِ مَطْلَقًا نَحْوَانِي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي
سَاجِدِينَ . فَإِنَّ الْقَائِلَ لَمَّا ارَادَ وَصَفَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ بِالسُّجُودِ لَهُ نَزَّلَهَا مَنْزِلَةَ الْعُقُلَاءِ
الَّذِينَ يَتَعَدَّدُونَ ذَلِكَ فَاسْتَعْمَلَ لَهَا مَا يُسْتَعْمَلُ لَهُمْ مِنَ الضَّمِيرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَمَا تَرَى
وَعَلِبَ الْأَفْضَلُ فِي مَا اشْتَرَكَا كَهُمْ وَهُنَّ يَنْصِبُونَ الشَّرَكََا

أَيِ إِذَا وَقَعَ اشْتِرَاكٌ بَيْنَ فَرِيقَيْنِ فِي هَذَا الْمَقَامِ غَلِبَ الْأَفْضَلُ مِنْهَا عَلَى غَيْرِهِ فَيُسْتَعْمَلُ
مَا لَهُ لَهَا جَمِيعًا نَحْوُ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . وَنَحْوُ يُعَذِّبُ
الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنُّ السَّوْءِ . وَمِنْ ذَلِكَ مِثَالُ
النَّظْمِ كَمَا رَأَيْتُ * وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ اشْتِرَاكُ مَا لَا يَعْقِلُ مَعَ الْعُقُلَاءِ فَإِنَّهُ يَجْرِي عَلَى هَذَا
الْأَسْلُوبِ نَحْوُ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدُودَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ . وَأَمَّا مَعَ الْعَاقِلَاتِ فَيُخْتَارُ
التَّغْلِيْبُ نَحْوُ الْجَوَارِي وَالنِّيَاقِ سَائِرَاتٍ . وَلَا يَجِبُ قِيَالُ سَائِرَةٍ بِدُونِهِ

وَذَاكَ فِي مَا دُونَ هَذَا نَدْرًا كَقَوْلِهِ إِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى
وَجَاءَ دُونَ مُضْمَرٍ فِي مَا ظَهَرَ كَالْقَمَرَيْنِ قَصْدَ شَمْسٍ وَقَهَرٍ

أَيِ أَنَّ التَّغْلِيْبَ يَنْفَعُ نَادِرًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
وَأَنَا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْمَوْتَ سَبَّةً إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسُلُولٌ

وَنَحْوُ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا نَجْهَلُونَ . فَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ بَرُونَ وَيَجْهَلُونَ بِلَفْظِ الْغَيْبَةِ
لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِلْقَوْمِ وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْقَوْمُ عِبَارَةً عَنِ الْمُنْكَلِمِينَ فِي الْأَوَّلِ وَعَنِ الْمَخَاطَبِينَ فِي
الثَّانِي غَلِبَ جَانِبُ الْمَعْنَى عَلَى جَانِبِ اللَّفْظِ فَقِيلَ نَرَى وَتَجْهَلُونَ بِلَفْظِ النِّكَامِ وَالْخِطَابِ *
وَقَدْ يَنْفَعُ هَذَا التَّغْلِيْبُ فِي الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ بِاعْتِبَارِ الْأَفْضَلِيَّةِ فِي اللَّفْظِ كَالْقَمَرَيْنِ لِلشَّمْسِ
وَالْقَمَرِ تَغْلِيْبًا لِلْمَذْكُورِ عَلَى الْمُؤْنِثِ . أَوْ بِاعْتِبَارِ الْخَفَةِ فِيهِ دُونَ الْأَفْضَلِيَّةِ كَالْعَمَرَيْنِ لَا بِي بَكْرٍ
وَعُمَرٍ . وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ نَوَادِرِ الْأَسْتِعْمَالِ

فصل

فِي أَحْكَامِ آخِرِ الضَّمَائِرِ

وَرُبَّمَا اسْتَحْسِنَ وَضَعُ الْمُظْهِرِ لِعَرَضٍ فِيهِ مَكَانَ الْمُضْمَرِ

جمع ما يعقل من المذكر مكسراً كالرجال . ومن المؤنث مطلقاً كالهندات والجواري .
 والملحق بالجمعين كالبنين والبنات . واسم الجمع كالقوم والنساء . فيجوز ان يقال الرجال
 أقبلت او مقبله وهلم جرا * وذلك لان المكسر من هذه الجموع قد فُقدت صورة المفرد
 منه فاشبه اسم الجمع . وجمع المؤنث السالم والملحق بالجمعين قد اُثلمت صورة المفرد فيها
 لسقوط بعض الزوائد او الاصول فاشبهها الجمع المكسر . ومن ثم جاز ان يُنظر الى
 اللفظ في كل واحد من هذه المذكورات فيؤنث الضمير العائد اليه على تأويله بالجماعة
 وان يُنظر الى المعنى فيضمرة بحسب أفرادهم . بخلاف جمع المذكر السالم فان الجمعية
 متحققة فيه لفظاً بقاء صورة الواحد فيه ولذلك لا يُستعمل له الا ضمير الجمع * واذا
 اجتمع الظاهر والضمير فالتخار المناسبة بينهما طلباً للمشاكلة فيقال اقبلت الرجال كلها
 واقبل الرجال كلهم ولا يُستحسن العكس في اصح اللغات * وقس على كل ذلك
 وَجَازَ نُوْقٌ بَيْنَ فِي اَلْحَمْلَةِ وَقِيلَ ذَاكَ حَقُّ جَمْعِ الْقَلَّةِ

اي يجوز ان يُستعمل ضمير الاناث العاقلات لجماعة ما لا يعقل من المؤنث كما رأيت
 في المثال وعليه قول الشاعر

أَلَا يَا حَمَامَاتِ اللَّوَى عَذْنَ عَوْدَةً فإني الى أصوانكن حزين
 وقد استعمل ذلك مع المذكر نحو إنا سخرنا الجبال معه يُسَجِّنُ بالعشي والإشراق . وهو
 نادر * وقيل ان ضمير المفردة أولى بجمع الكثرة وضمير الجمع أولى بجمع القلة . فالاحسن
 ان يقال الجذوع كسرتها فانكسرت فهي منكسرة . والأجذاع كسرتهم فانكسرت فهن
 منكسرات . واستشكل الفرق بينهما * اقول ويمكن ان يكون الفرق ان جمع القلة يناسب
 الجمع السالم الموضوع للعاقلات لانه نظيره في الدلالة على القلة كما نص على ذلك بعضهم
 بقوله

بِأَفْعَلٍ وَبِأَفْعَالٍ وَأَفْعَلَةٍ وَفِعْلَةٍ يُعْرِفُ الْأَدْنَى مِنَ الْعَدَدِ
 وَسَالِمُ الْجَمْعِ أَيْضًا دَاخِلٌ مَعَهَا فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ فَاحْفَظْهَا وَلَا تَزِدْ
 وَهَذَا الْأَعْبَارُ يَكُونُ أَوْلَى بِاسْتِعْمَالِ ضَمِيرِ الْعَاقِلَاتِ مَعَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْأَصَوَابِ
 وَرُبَّمَا نُزِّلَ مَا لَا يَعْقِلُ مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ حَيْثُ يُجْمَلُ

اي ان ما لا يعقل قد يُنزل منزلة من يعقل حيث ينبغي ان يُجمل عليه فيُستعمل له ما

علامة تدل عليهم كضربتم واكرمتم ولقيتم * وأما العاقلات فتكون النون معهن ضميراً كذهبن . وعلامة كآكرمنهن . وسيأتي تمام الكلام على كل ذلك

والميم سكن وأخلس أو أشبع
وخفف النون ضميراً وأشد

أي أنه يجوز في الميم المذكورة التسكين وهو الأشهر . ويجوز ضمها اختلاصاً أو إشباعاً حتى يتولد منها واو في اللفظ كقول الشاعر

سألنا فأعطيتم وعدنا فعدتم
ومن أكثر التسهل يوماً سيجرم
ويجوز إنباع الساكنة طرفاً للمكسور قبلها استئقلاً للخروج من الكسر إلى الضم فتكسر
اختلاصاً أو إشباعاً كما نضم . وعلى ذلك قول الشاعر

بهم النجاة من الأذى وعليهم
في كل فادحة نصيب معول
وأما النون فهي مخففة إذا كانت ضميراً ومشددة إذا كانت علامة . وهي مفتوحة في
الحالين على الإطلاق * وأعلم أن الأصل في ميم الجمع مطلقاً أن تكون ملحقة بالواو للدلالة
على جمع الذكور . فاصل انتم شلاً وضربهم أنتم وضربهم كما يقال في المثنى انتما وضربهما
وفي جمع الإناث انتن وضربهن والأصل أنتن وضربهن ثم أدغم تخفيفاً * وإنما حذف
الواو من ضمير جماعة الذكور لكثرة الاستعمال اكتفاءً بدلالة الميم على الجمع . ولذلك
نضم هذه الميم إذا تلاها ساكن تحريكاً لها بحركتها الأصلية . وتكسر بعد الكسر على الإنباع
كما مر لا على أصل تحريك الساكن . والإشباع مبني على رد الواو المحذوفة ثابتة أو
مقلوبة ياء * وذلك ما لم يقع بعدها ضمير متصل فيجب ردّها واواً على الإطلاق نحو
ضربتموه وأعطيتهموه لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها * فأعرف كل ذلك

وجمع غير عاقل كالأواحدة . ودون ذي النون استباحوا القاعدة

أي ن جمع ما لا يعقل يجري في الإضمار له مجرى المؤنثة المفردة . وهو يشمل الجمع السالم
مؤنثاً كالشجرات والمكسر مطلقاً كالجمال والنياق . فيقال الشجرات أثمرت والجمال
سارت والنياق ربضت * وهكذا حكم الصفة فيقال الشجرات مثمرة والجمال سائرة والنياق
رابضة * وقد استباحوا هذا الحكم في كل ما سوى جمع المذكر السالم مما يدل على معنى
الجمع وهو كل ما تلحق فعله علامة التانيث مما مر في باب الفاعل . فيندرج في ذلك

بجملته لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر في الحال أو في الأصل كما رأيت . والخبر غالباً يكون
مصحوباً أل أو أفعل تفضيل ويقل في غيرها

وَالْكَافُ لِلْخِطَابِ فِي الْإِشَارَةِ حَرْفٌ كَتِلْكَ أَوْ هُنَاكَ أَلْجَارَةُ
وَفِي ضَمِيرِ النَّصْبِ عِنْدَ الْفَصْلِ أَيْضًا وَفِي الْبَعْضِ مِنْ أَسْمِ الْفِعْلِ

أي أن الكاف تستعمل حرف خطاب في أسماء الإشارة الشخصية نحو ذاك وتلك .
والمكانية نحو هناك وهناك . وفي ضمير النصب المنفصل نحو إِيَّاكَ وَإِيَّاكَ . وفي بعض
أسماء الفعل التي لم تنقل عن باب الظرف نحو هاك ورؤيدك * وهي في كل ذلك حرف
لا محل له من الأعراب

وَمَعَ سِوَى الْمَكَانِ كَأَسْمِ فَرِعَتِ وَكَأَلْمَكَانِ صَحْبُهُ قَدْ وَقَعَتْ

أي أن هذه الكاف تلحقها علامات الفروع في ما سوى إشارة المكان من هذه المواضع كما
تلحق كاف الضمير لتدل على حال المخاطب نحو كذلك قال ربك وذلكما علمني ربي
وأكفاركم خير من أولئكم . وقس على ذلك ما بقي من هذا القبيل في الإشارة وغيرها نحو
إِيَّاكَ وَإِيَّاكَ وَهَآكِ وَهَآكِ وَهَلَمْ جَرًّا * غير أنه قد يكتفى في الإشارة الغير المكانية
بالكاف مفتوحة مع الجمع كما في إشارة المكان تنبيهاً على مطلق الخطاب لا على أحوال
المخاطب فلا يلحقها شيء من علامات الفروع نحو ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حدود
الله فلا تعتدوها * وأما في إشارة المكان فتلزم الفتح والإفراد مطلقاً . ونذكر كسرهما
كقول الشاعر

إِذَا هَبَطْتَ حَوْرَانَ مِنْ أَرْضِ عَالِجٍ فَقُولُوا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ هُنَاكَ
وَأَمَّا ما سوى ذلك من الضمير واسم الفعل فلا بد معه من إحقاق علامات الفروع

فصل

في فيود الضمائر ومتعلقاتها

لِلْعَاقِلِينَ أَضْمَرُوا الْوَاوَ وَدَلَّ مِيمٌ وَفِي الْمَوْنِثِ النُّونُ أَشْتَمَلُ
أي أنهم جعلوا الواو ضميراً للعاقلين فقط نحو ضربوا وبضربون واضربوا . وجعلوا الميم

قوم الى انه حرف لانه قد افاد معنى في غيره ولكنه منقول عن الضمير فبقي فيه التصرف المذكور. والاول هو المختار عند الاكثرين

وَشَرْطُهُ تَعْرِيفُ كُلِّ الْمَسْئَلَةِ أَوْ شِبْهُ تَعْرِيفٍ وَلَا مَوْضِعَ لَهُ
وَلَمْ يُغَيَّرْ حُكْمُ مَا قَدْ نَصِبَا كَمَا كَانَ عِثَانُ هُوَ الْمُنْتَخَبَا

اي ان شرط هذا اللفظ ان يكون كل جزء من المسئلة الواقع فيها معرفة كما في المثال يمكن التباس الخبر بالتابع فيكون لا اعتراض بينهما فائدة. او كمعرفة نحو ما احد هو احسن من زيد فان كلا منهما كالمعرفة. اما الاول فلانه كالمعرف بلام الجنس لعمومه. واما الثاني فلانه لا يقبل ال لاقتراحه بين التفضيلية * ولما كان هذا اللفظ يوئى به لمجرد الفصل دون الاسناد لم يكن له مع اسميته ايضا موضع من الاعراب ولذلك لا يغير حكم الخبر المنصوب بالناسخ فيبقى على نصبه كما رأيت في المثال. ولا يتغير عن صيغة المرفوع التي هي اول وضعه ولو وقع بعد منصوب نحو انك انت السميع العليم وجعلنا ذريته هم الباقيين. وقس على كل ذلك

وَأَبْتَدَأَ الْبَعْضُ بِهِ اسْمًا فَرَفَعَ تَأْلِيهِ طَرْدًا خَبْرًا عَنْهُ وَقَعَ

اي ان بعض العرب يجعلون هذا اللفظ مبتدأ على انه اسم فيرفعون كل ما وقع بعده خبرا عنه. وعليه قراءة بعضهم ولكن كانوا هم الظالمون. وقول الشاعر
انبكي على ليلى وانت تركتها وكنت عليها بالملأ انت أقدر
وحينئذ يكون له محل من الإعراب كسائر الضمائر وتكون جملته في محل ذلك الاعراب الذي يقتضيه العامل

وَيَقْصِدُ التَّخْصِصَ وَالتَّأْكِيدَ بِهِ كَمَا قُلْتُ هُوَ الْمُنْفِيدُ

اي ان اللفظ المذكور يوئى به للتخصيص والتأكيد دون التمييز الموضوع له نحو انك انت علام الغيوب واخي هرون هو افصح مني لسانا. وقد اجتمعا كلاهما في المثال فانه يحتمل إرادة التخصيص اي ان الإفادة مقصورة على ما قلته. وإرادة التأكيد اي ان ما قلت نفسه هو المنفد. ولا موقع فيه للفصل لعدم إيهام النعت * وقد تجتمع فيه الأغراض الثلاثة نحو وأولئك هم المفلحون فانه يحتمل الفصل والتخصيص والتأكيد كما ترى * وهو

اي ان ما كان من ضمير الشأن مرفوعاً بفعلٍ كالواقع اسم كان ونحوها يستتر في ذلك الفعل . وأما المرفوع بالحرف كالواقع اسم ما المجازية في نحو قول الشاعر وما هو من يأسو الكلام وتنتهى به نائبات الدهر كالدائم النخل والمنصوب مطلقاً فيذكر بارزاً في اللفظ الأعم أن وكان المختلفتين فيجب إضماره محذوفاً كما مر في موضعه وعلى ذلك قول الشاعر وأعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا

وقول الآخر

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان وربما حذف مع غيرها نحو إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصرون . وكقول الشاعر

ولكن من لا يلق امرأ ينوبه بعدته يتزل به وهو أعزل

وقول الآخر

ارجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل وهو من نوادر الاستعمال

فصل

في ضمير الفصل وكاف الخطاب

لخبر من تابع حشواً فصل بلفظ مضمير لرفع منفصل

وهو كما شاع ضمير قيل لا بل حرف فصل عن ضمير ثقلاً

اي انه يؤتى بصيغة ضمير رفع منفصل تعترض حشواً بين المبتدأ والخبر لتمييز الخبر من التابع نحو زيد هو الكريم . فان الكريم لولا هذا الفاصل امكن ان يظنه السامع صفة لزيد فينتظر الخبر فلما جيء به بينهما تعينت الخبرية كما ترى . ولذلك يسمونه فصلاً وهو اصطلاح البصريين * والكوفيون يسمونه عماداً لانه يعتمد عليه في هذا التمييز اولاً لانه يحفظ الخبرية من السقوط فيكون عماداً لها * وهذا الاستعمال انما هو بحسب الاصل ولكنهم توسعوا فيه فادخلوه حيث لا يقع الالتباس المذكور لاغراض أخرى كما ستري * وهو في المشهور ضمير يتصرف في التذكير والتانيث وغير ذلك بحسب ما قبله . وذهب

قادمٌ وهي القبيلة راحلة . ولما كان ما بعد هذا الضمير موضعاً لإيهامه وجب ان يكون متأخراً عنه لان الإيضاح انما يكون بعد الإيهام * وإعلم ان هذا الضمير يختص بانه لا يعود الا الى ما بعده . ولا يعمل فيه الا ابتداءً او احد نواسخه . ولا يقدم خبره عليه . ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يعطف عليه . ولا يفسر الا بجملة في المشهور . ولا تخلو الجملة بعده من محل من الاعراب وان كانت مفسرة . ولا يشترط عود ضمير منها اليه . ولا يقوم الظاهر مقامه . ولا يكون الا غائباً مفرداً كما مر . ولا يستعمل الا حيث يراد التخييم فلا يقال هو الغراب طائر

وَهُوَ بِبَابِ الْمَبْتَدَأِ مُقَيَّدٌ "فَأَلْتَسَخُ كَأَلْتَجَرِيدِ فِيهِ يَرِدُ"
وَيُخْبِرُ الْجُمْلَةَ عَنْهُ فَيَجِبُ مِنْ بَعْدِهِ الَّرَّفْعُ لِكُلِّ مَا نُصِبَ

اي ان هذا الضمير يلزم باب المبتدأ فيكون مبتدأً مجرداً نحو قل هو الله احد . وتدخل عليه نواسخ المبتدأ والخبر فيكون معمولاً لها نحو كان زيد قائماً وإنه عمرو منطلق وظننته بكر شاعر وهلم جرا . ومن ذلك قول الشاعر

اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثني بالذي كنت اصنع
وقول الآخر

اما إنه لولا الخياط المودع ورُبَّ خلا منه مصيف ومربع
وقول الآخر

عَلِمْتَهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ فَكُنْ مُحِقّاً تَنْلُ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ
وهو في كل ذلك يُخْبِرُ عَنْهُ بِالْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ فَتَكُونُ بِرُمَّتِهَا فِي مَحَلِّ الْأَعْرَابِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُرْفَعَ بَعْدَهُ كُلُّ مَا يُنْصَبُ بِدُونِهِ عَلَى التَّجَرُّدِ * وإعلم انه لما كان هذا الضمير معرفة وخبره يلزم ان يكون جملة لم يدخل عليه من النواسخ ما يلزم اسمه التذكير كلاً النافية للجنس او يلزم خبره الأفراد كلات * ولا تدخل عليه كاد واخواتها في الصحيح لان خبر هذه الأفعال لا يكون الا رافعاً لضمير اسمها وهذا لا يتأني مع ضمير الشأن لان جملة الخبر لا تتضمن ضميراً يرجع اليه . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً او على تأويل * فتنبه

وَمَا سِوَى مَرْفُوعٍ فِعْلٍ يُذَكَّرُ إِلَّا لَدَى أَنْ وَكَانَ فَيُضَمَّرُ

واعلم ان جميع الاحرف التي يربط بها القسم تُعطى حق التصدر معه وان لم يكن لها ذلك بدونه مثل لا النافية ونحوها فلا يقال والله زيداً لا أُضربُ * ويجوز حذف لا عن المضارع المجرد من نون التاكيد واكثر ما يكون ذلك في مضارع الافعال الناقصة كما مر في موضعه نحو تالله نفثاً تذكر يوسف اي لا نفثاً تذكره . وهو كثير في الشعر

وَشَاعَ حَذْفُ قَسَمٍ مُصَاحِبًا لَأَمَّا تَلِيهَا إِنْ لَشَرْطٍ غَالِبًا

اي انه قد شاع في الكلام حذف القسم اذا كان مدخوله مفتوحاً باللام الموطئة المقترنة بان نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم . وذلك لدلالة اللام عليه فيستغنى بها عن ذكره وهو الغالب في جواز حذفه * وقد يحذف مع حذف اللام فنقدّر قبل الشرط نحو وان اطعموهم انكم لمشركون اي ولئن اطعموهم لان الجواب غير مربوط بالفاء فلا يصلح جعله للشرط وحينئذ يتعين كونه جواباً للقسم المقدّر * وهذه اللام يقال لها اللام الموطئة لانها توطئ الجواب للقسم اي تمهده . والمؤذنة ايضاً لانها تؤذن بان الجواب الواقع بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط * واعلم ان حرف القسم لا بد ان يتعلق بفعل . غير ان الفعل يجب حذفه مع غير الباء فلا يقال حلفت والله خلافاً لبعضهم . وأما مع الباء فيجوز ذكره نحو اقسمت بالله في الخبر واستحلفك بالله في الطلب ويجوز اضماره فيقال بالله فيها . غير ان الاكثر ذكره في الخبر و اضماره في الطلب

فصل

في ضمير الشأن

يَكْنِي عَنِ الشَّانِ ضَمِيرٌ لَزِمًا صُورَةٌ غَيْبٍ مَفْرَدًا مُقَدِّمًا

اي انهم يستعملون ضميراً يكنى به عن الشأن وهو الامر الذي يراد الحديث عنه ولذلك يقال له ضمير الشأن * وقد يكنى به عن القصة فيقال له ضمير القصة ايضاً * وهذا الضمير يتحد مع مضمون الجملة التي بعده لانها هي ذلك الشأن ولذلك لا يحتاج الى رابط في الاخبار بها عنه . ويلزمه ان يكون بلفظ الغيبة والافراد ليطابق ما يراد به الشأن او القصة . ولذلك ان قدر ان المراد به الشأن كان مذكراً او القصة كان مونثاً . واما تعيين احد الوجهين فيختار ان يكون بحسب العدة التي بعده طلباً للمشاكلة فيقال هو الامير

فاقتصرنا من كل ذلك على ما ذكرناه وهو المشهور

”وَأَرْبَطُهُ بِاللَّامِ وَإِنْ فِي الْخَبَرِ وَمَا وَلَا وَإِنْ وَغَيْرُهَا نَدَرُ“
وَأَسْتَعْمَلُوا إِلَّا وَلَمَّا فِي الطَّلَبِ إِذْ لَيْسَ مِنْ لَفْظٍ لِمَعْنَاهُ أَنْتَسَبَ

اي ان القسم يربط بجوابه الخبري باللام نحو فبِعِزَّتِكَ لَاغْوِيَنَّهُمْ اجمعين . وإن نحو والكتاب المبين إنا أنزلناه . وقد تجمعتان نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين * وهذه اللام هي لام التأكيد ويقال لها لام الابتداء . وهي تخلص بالجواب المثبت لأنها موضوعة لتأكيد الاثبات كما سيجي . والاصل فيها ان لا تدخل الأعلى الاسماء غير انهم اجازوا دخولها في هذا الباب على الفعل المضارع كما رأيت لأنه يشبه الاسم . ويدخلونها ايضا على الماضي المقرون بقدر نحو تألم الله لقد أترك علينا لان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع . وذلك ما لم يتقدمه شرط نحو ولئن ارسلنا ريمًا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فيجب تركها لان جواب القسم حينئذ ساد مسد جواب الشرط كما مر في بابيه وحكمه ان يكون مستقبلا فلا تناسبه قد لأنها تحقق مضية * فان كان الجواب منفيًا رُبط بالأداة الداخلة عليه . وأكثر ما تكون تلك الاداة ما نحو ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . او لا نحو وأقسموا بالله جهداً بما نهم لا يبعث الله من يموت . او إن نحو ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده * ونادر ربطه بلم كقول

بعضهم نعم وخالفهم لم نقيم عن مثلهم منجبة . ولن كقول الشاعر

والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

ويربط بجوابه الطلبي بما يتضمن معنى الطلب من فعل كقول الشاعر

بعيشك يا سلمي أرحم ذا صباية أبي غير ما يرضيك في السر والجهر

او حرف كقول الآخر

بربك هل للصب عندك رافة فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدداً

فان لم يكن شي من ذلك رُبط باللام كقول الشاعر

بالله ربك إلا قلت صادقة هل في لقائك المشغوف من طمح

اي ما أسألك إلا هذا . او بلما الحرفية التي بمعناها كقول الآخر

قالت له بالله يا ذا البردين لهما غنشت نفساً أو اثنين

وَقَدْ يَنَادِي لِسَوَى مَا عَلِمَا كَمَا يَنَادِي فِي الْبَلَى تَرَحُّمًا

اي ان النداء قد يستعمل لغرض غير الأغراض المعروفة له من طلب الاقبال وغيره .
فيكون للترحم في البلية نحو يا مسكين . والتأسف نحو بالضيعة الأدب . والنشكي نحو
يا ويلاه . والتحسر كما في نداء الاطلال والمنازل . وما اشبه ذلك

فصل

في القسم واحكامه

يُقَسِّمُ إِنْشَاءً لِيَا كَيْدِ خَيْرٍ أَوْ طَلَبٍ بِأَحْرَفٍ وَالْغَيْرُ نَدْرٌ

اي ان القسم يستعمل لإنشاء التأكيد في الكلام . وهو يكون تارة لتأكيد الخبر وتارة
لتأكيد الطلب . وكلاهما يكون غالباً بالحرف ونادراً بغيره . وكل ذلك إما صريح وهو
ما كان بالالفاظ الموضوعه للقسم . وإما غير صريح وهو ما استعمل للقسم مما وضع لغيره *
أما المؤكّد الخبر فيكون الصريح منه بالاحرف الموضوعه له كما مرّ في باب حروف الجر .
وقد يكون بنحو اقسمت وأحلف وبين الله كما سيجي . وغير الصريح بنحو علم الله وعلي
عهد الله . ومنه كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم الى يوم القيامة * وأما المؤكّد للطلب
فيكون الصريح منه بالاباء فقط وغير الصريح بنحو نشدتك الله . ويقال له بجملته القسم
الاستعطائي

”وَقُلْ يَمِينُ اللَّهِ وَأَيْمُنُ كَذَا مَوْصُولٌ هَمْزٌ غَالِبٌ وَأَيْمٌ أَحْذَى“

اي ان لفظ اليمين يستعمل للقسم مضافاً الى اسم الجلالة كما رأيت فيقال يمين الله لأفعلن
ومنه قول الشاعر

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

وحينئذ يكون مبتدأً محذوف الخبر على الاصح والتقدير يمين الله قسم لي * وكذلك أئمن
بفتح الهزة وضم الميم وهي جمع اليمين في الاصح نحو أئمن الله لأفعلن . غير ان هزتها توصل
في الغالب تخفيفاً لكثرة الاستعمال * وكثيراً ما تحذف نونها للتخفيف ايضاً فيقال أئم الله
وحينئذ تبقى الميم على ضمها ويقتصر الاعراب على النون المحذوفة * وقد نصرّفوا في هذه
الكلمة حتى انني الشّخ المراءى فيهم في اليمين الى عشرين لغة ولم في هذه اللغات اقوال شتى

فصل

في أحرف النداء

وَأَحْرَفُ النِّدَاءِ يَا أَيْهَ وَيَا
وَوَا وَقَدْ تَنُوبُ يَا لَهَا نُدِبُ وَالْغَيْرُ مَوْضُوعٌ لِإِقْبَالِ طَلِبِ

اي ان أحرف النداء هي يا وهي أم الباب كما مر . وأي وأيها والهمزة على وزن لا وهيَا بالفتح والتخفيف في الجميع . ومن هذا القبيل وَا وهي موضوعة للندبة كما علمت . وقد تنوب عنها يا عند أمن اللبس بالمنادي المحض كما مر من قوله وقمت فيه بأمر الله يا عمرا . فان خيف الالتباس تعينت وَالْمُتَخَلِّصُ مِنْهُ * وأما بقية الاحرف فهي موضوعة لطلب الاقبال . غير انه قد يتصرف فيها باستخدامها لغيره كما علمت وستعلم

وَهَمْزَةُ الْقَصْرِ لِذِي الْقُرْبِ وَيَا شَاعَتْ وَلِلْبَعِيدِ مَا قَدْ بَقِيََا

اي ان الهمزة المقصورة يُنادى بها القريب . ويا يُنادى بها القريب وغيره شائعة بين الجميع . وبقية الاحرف يُنادى بها البعيد . وهو المذهب المشهور وعليه جمهور النحاة * واعلم ان كلاً من القريب والبعيد قد يُنزل منزلة صاحبه فينادى بما له من أدوات النداء . وذلك عند الإعراض او الغفلة ونحوهما في القريب وعكس ذلك في البعيد . وهو من نوادر الاستعمال

وَبَعْدَ يَا حَذَفُ الْمُنَادَى قَدْ يَرِدُ وَقِيلَ يَا ثُمَّ لَتَنْبِيهِ قُصِدُ

اي ان المنادى قد يُحذف بعد يا فقط لانها أم الباب كما علمت . فيقع الفعل بعدها نحو أَلَا يَا أَسْجُدُوا . والحرف نحو يا ليتني كنت تراباً . والجملة الاسمية كقول الشاعر يا دارُ مَيَّةَ بالعلياء فالسندِ أَقْوَتْ وطالَ عليها سالفُ الأمدِ . ويقدَّر كل محذوف بما يليق بالمقام فيكون التقدير يا قومُ او يا رجلُ ونحو ذلك * وجعلها بعضهم حينئذٍ للتنبيه لا للنداء . وقيل ان تلاها خطابٌ كما في المثال الاول فهي للنداء اكثر وقوعه قبله . وان تلاها غيره كما في المثالين الآخرين فهي للتنبيه . ولعله الاقرب الى الصواب

واعلم ان في عد الترجي من الطلب خلافاً . والصحيح انه منه دليل نصب الجواب في قراءة
حنص لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطّيع الى إله موسى . وفي قول الراجز
علّ صروف الدهر اودولانيها يدلنا الله من لمانها

فتستريح النفس من زفرائها

وجزموه ايضاً عند نجرده من الفاء في قول الشاعر

لعلّ التفاتاً منك نخوي مرةً يملّ منك بعد العسر عطفك اليسر

وكلاهما لا يقع الا بعد الطلب . وهو المعول عليه عند الاكثرين

وَعِنْدَ تَخْضِيزٍ يُقَالُ هَلَا لَدَى مُضَارِعٍ وَقَالُوا أَلَّا

وَمِثْلَهَا لَوْلَا وَلَوْ مَا اسْتَعْمِلَا وَهُنَّ لِلتَّوْبِخِ مَعَ مَاضٍ تَلَا

اي ان هلاً تستعمل مع الفعل المضارع للتخضيز وهو الطلب العنيف نحو هلاً تستغفر
الله . وكذلك ألاً بالفتح والتشديد ولولا ولوما نحو ألاً نكرم اباك ولولا تقري الضيف
ولوما تحجب الداعي * فان تلاهن الماضي أريد بهن التوبيخ او التنديم نحو هلاً حفظت
العهد وألاً استنقيت مالك وهلمّ جرّاً

وَقُلْ أَلَّا لِلْعَرَضِ أَوْ لِلْخَضِ طَوْرًا وَبَعْضُ زَادَ لَوِ لِلْعَرَضِ

اي ان ألاً بالفتح والتخفيف تستعمل المعرض وهو الطلب اللين نحو ألاً تحبون ان يغفر الله
لكم * وزاد ابن مالك لو نحو لو تنزل عندنا * وقد تستعمل ألاً للتخضيز كالمشددة نحو
ألاً تقاتلون قومًا نكثوا أيمانهم . وهي عند الاكثرين مركبة من هنة الاستفهام ولا النافية *
واعلم ان أدوات التخضيز والعرض لا تدخل الاعلى الافعال ولو نقدبراً نحو هلاً زيداً
تروره ولولا عمراً اكرمته . فان ورد شيء بخلاف ذلك وجب تاويله كما في قول الشاعر
الآن بعد لجاجتي تلخوني هلاً التقدّم والقلوب صحاح

وقول الآخر

تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطر لولا الكمي المقنعا

فانها على تاويل فهلاً كان التقدّم ولولا تعدون الكمي . وقس عليه

وقد تُسَكَّن ميم الجرورة باللام بعد حذف الألف كقول الآخر

يا ابا الأسود لم خأفتني لهيوم طارقات وفكر

واعلم ان جميع أسماء الاستفهام ما كان منها ظرفاً فهو منصوبٌ ابداً. وغيره ان وقع معمولاً لعامل انظري نحو أي منقلب ينقلبون وعم يتساءلون فهو بحسب مقتضى عامله. وإلا فان وقع بعده جملة نحو من قام. او شبه جملة نحو من عندك. او اسم نكرة نحو من إله غير الله فهو مبتدأ وما بعده خبر عنه. فان كان الاسم معرفة نحو من ابوك جعل اسم الاستفهام خبراً على الصحيح لانه يؤتى به اطلب الحكم على ما بعده فيكون ما بعده أليق بالابتداء وهو أليق بالخبرية * واختلفوا في كيف بين ان تكون ظرفاً او غيره والصحيح انه لا ظرفية فيها. وحينئذ فان وقعت قبل ما لا يستغنى به نحو كيف انت وكيف كنت فهي خبرية. وإلا فهي حال نحو كيف جاء زيد. او مفعول مطلق نحو كيف فعل ربك اي اي فعل فعل. وهو المختار عند المحققين

وَرَبِّهَا اسْتَفْهِمَ لِلْإِنْكَارِ فَكَانَ مَعْنَى النِّفْيِ فِيهِ طَارِي
فَيَلْبَسُ الْإِثْبَاتَ نَفْيٌ بَعْدَهُ نَحْوُ أَلَيْسَ اللَّهُ كَافٍ عَبْدَهُ

اي ان الاستفهام قد يكون للإنكار فيتضمن معنى النفي نحو أعنده علم الغيب فهو يرى. اي ليس عنده ذلك * ومن ثم اذا وقع بعده نفي تحول الى الإثبات نحو أليس الله بكاف عبده اي هو كاف له. لان إنكار النفي نفي له ونفي النفي إثبات * واكثر ما يكون ذلك مع الهبة. وقد يكون مع غيرها نحو من يغفر الذنوب الا الله وهل جزاء الإحسان الا الإحسان اي ما يغفرها وما جزاؤه. ولذلك أوجب بعده بالاً كما يوجب بها في النفي الصريح

وَلِلتَّمَنِّي لَيْتَ وَأَلْحَقْ لَوْ وَهَلْ بِهَا قَلِيلًا وَالتَّرَجِّي بِلَعَلْ

اي ان ليت موضوعه للتمني وهو طلب ما لا طمع في حصوله نحو ليت الشباب يعود. او ما كان عسر الحصول نحو ليت الجاهل عالم * وقد تلحق بها لو نحو لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين اي ليت لنا ولذلك نصب الجواب بعدها * وكذلك هل نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا * ولعل موضوعه للترجي وهو طلب الممكن نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً. وقد تكون للإشفاق وهو توقع الأمر المكروه نحو فلعلك باخع نفسك على آثارك *

ولا يلزمها ان يليها المسؤول عنه كما رأيت بخلاف الهمزة * فان لم يقصد التعيين عطف
بعدها بأو نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا . وقس عليه
وَمَنْ بِهَا يُسَالُّ عَنْهُ يَعْقِلُ وَمَا لِغَيْرِهِ وَأَيُّ تَشْمَلُ
وَكَيْفَ الْحَالِ وَلِلْمَكَانِ أَيْنَ مَتَى أَيَّانَ لِلزَّمانِ
وَمِثْلَ كَيْفَ اسْتَعْمَلُوا أَنَّى وَقَدْ تَأْتِي كَيْفَ أَيْنَ وَكَمْ عِنْدَ الْعَدَدِ

اي ان مَنْ تُسْتَعْمَلُ لمن يعقل نحو مَنْ فعل هذا بالهتنا . وما لغير العاقل نحو ما نلك
بيمينك يا موسى . وأيُّ لها جميعاً نحو أيُّكم زادته هذه ايماناً وبأيُّ حديث بعدة يُؤمنون .
وكيف الحال نحو كيف اصبحت . وأين للمكان نحو أين ما كنتم تعبدون . ومتى وأيَّان
للزمان نحو متى هذا الوعد وأيَّان يوم القيامة . غير ان متى تُسْتَعْمَلُ الماضي والمستقبل وأيَّان
تختص بالمستقبل كما رأيت . وأنَّى تُسْتَعْمَلُ غالباً بمعنى كيف نحو أنَّى يكون له الملك علينا .
وقد تُسْتَعْمَلُ بمعنى من أين نحو يا مريم أنَّى لك هذا . وكَمْ للعدد نحو كَمْ لَيْسْتُمْ * وكلُّ
هذه الأدوات موضوعة لطلب التصوُّر فلا تُسْتَعْمَلُ لغيره لاختصاصها باحد طرفي النسبة
كما ترى

وَالْكُلُّ قَدْ يُصَابُ بِالتَّخْيِيرِ لِغَيْرِ الاسْتِفْهَامِ كَالْتَقْرِيرِ

اي ان كلَّ ما ذكِر من الأدوات قد يُسْتَعْمَلُ لغير الاستفهام كالانقِرير نحو أنت قلت
للناس اتخذوني وأمِّي الهين . والتعجب نحو ما لنا لا نُؤْمِنُ بالله . والاستبعاد نحو أنَّى يكون
لي غلامٌ ولم يمسسني بشرٌ . والتعجب نحو ألم تر كيف فعل ربك باصحاب الفيل .
والتوبيخ نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آيةٍ . وما اشبه ذلك من الأغراض * واعلم
ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها عامل جري يجب حذف ألفها سواء كان العامل حرفاً
نحو لم تؤذوني ام اسماً نحو محبي م جئت . وذلك للفرق بينها وبين غيرها وعليه قول

الشاعر

فَتَلَكَ وِلَاةُ السَّوْءِ قَدْ طَالَ مُكْتَنُّهُمْ فَخَنَامَ حَنَامَ الْعَنَاءِ الْمَطْوَلُ

وندر اثباتها في الضرورة كقول الآخر

عَلَى مَا قَامَ يَشْتَمُنِي لَيْمٌ كَحَنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ

وَالْهَمْزَةُ اسْتَفْهَمَ بِهَا عَمَّا تَلَا فِي نِسْبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا مُبْتَدِلًا

اي ان الهمزة يستفهم بها عن تاليها الواقع في حيز النسبة او غيرها . فتكون نارة لطلب إدراك النسبة بين الامرين إثباتاً او نفياً نحو أقام زيد وألم يقيم عمرو . ونارة لإدراك غير النسبة نحو أزيد قائم ام عمرو . فان المتكلم يستفهم في الاول عن ثبوت القيام للواحد منها ونفيه عن الآخر لانه مجهول كلا الامرين . وفي الثاني عن تعيين القائم منها لان ثبوت القيام لاحدهما معلوم عنده * والادراك الحاصل من الاول يقال له التصديق والحاصل من الثاني يقال له التصور وها من اصطلاحات المنطق * والمسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها . فيكون في نحو أزيد قائم هو المسند اليه . وفي نحو أقام زيد هو المسند . وفي نحو أعينك زيد هو الظرف * وبهذا الاعتبار وجب ان يرتب طلب التعيين عليه فيقال أزيد قائم ام عمرو ولا يقال أزيد قائم ام جالس . وقس على كل ذلك * واعلم ان الهمزة اذا دخلت على جملة معطوفة بالواو او الفاء او ثم قدّمت على العاطف نحو أو لم ينظروا في ملكوت السموات والارض وأفانت نكره الناس حتى يكونوا مؤمنين وأنتم اذا ما وقع آمنتم به . بخلاف أخوانها فان العاطف يتقدم عليهن نحو وكيف تكفرون وفهل يهلك إلا القوم الفاسقون * وهي أم أدوات الاستفهام ولذلك انفردت بهذا وغيره مما ذكر

وَأَجْعَلْ لِهَلْ نِسْبَةً إِيْجَابٍ فَقَطْ وَمَا سِوَى النِّسْبَةِ لِلْبَاقِي ضَبَطْ

اي ان هل تخلص بالاستفهام عن النسبة إلا إيجابية نحو هل قام زيد ولا يقال هل لم يقيم . فان أريد الاستفهام عن النفي جيء بالهمزة * وأما بقية أدوات الاستفهام فهي مقيدة بما سوى النسبة كما سيأتي * واعلم ان هل لا تدخل على اسم بعده فعل لشدة طلبها للفعل كما مر في باب الاشتغال . فيقال هل قام زيد وهل زيد قائم ولا يقال هل زيد قام . وهو مذهب الجمهور * ولا تدخل على جملة الشرط لاحتمالها الإيجاب والنفي . ولا على إن التاكيدية لانها لتقرير الواقع فتنافي الاستفهام عن وقوعه . فلا يقال هل إن قام زيد تقوم ولا هل إن زيدا قائم بخلاف الهمزة فانهم يتوسعون فيها لانها أم الباب * واذا دخلت هل على المضارع تخصصة بالاستقبال فلا يقال هل تذهب الآن * وقد تستعمل لطلب التعيين كالهمزة فيعطف بعدها بأم وعليه الحديث هل تزوجت بكراً ام ثيباً .

كقول الشاعر

فلا تَسْتَطِلْ مني بَقَاءِي ومُدَّتِي ولكن يَكُنْ للخير منك نصيب

اي لِيَكُنْ * واعلم ان هذا الطلب ان كان من الاعلى الى الادنى فهو امرٌ او نهْيٌ . وان كان من الادنى الى الاعلى فهو دعا . فان كان بين المتساويين قيل له التماسٌ لِلْحَاضِرِ الْمَجْهُولِ وَاَعْمُهُمْ غَائِبًا هُمَا وَلَا الْمَعْلُومَ زِدْ مُخَاطِبًا

اي ان اللام ولا تدخلان على المجهول من فعل الحاضر . وهو يشمل المتكلم نحو ان احسنتُ فَلَا كُرْمْ وان كنت ظالماً فَلَا اَرْحَمَ . والمخاطب نحو ان كنت مذنباً فَلَنْ تُؤَدَّبَ وان اشتريت فَلَا تُغَبِّنْ * وعلى فعل الغائب بأسره معلوماً ومجهولاً نحو لِيَقُمْ زيدٌ ولا يَجْلِسْ عمروٌ وَلَيَقْطَعْ اللِّصُّ ولا يُؤْخَذِ الْبَرِيءُ بالسقيم * وتنفرد لا عن اللام بالدخول على فعل المخاطب المعلوم ايضاً نحو لا تَغْنُلْ وهو الاكثر في استعمالها * ويقل دخولها على فعل المتكلم المعلوم نحو قوموا فَلَا أُصَلِّ لَكُمْ وكقولهم لا اَرِيَنَّكَ ههنا . لان الطالب لا يطلب من نفسه الا على سبيل المجاز تنزيلاً لها منزلة الاجنبي . بخلاف المجهول فان الطلب معه يكون في الحقيقة من الفاعل المحذوف الذي ناب عنه ضمير المتكلم . فان كان مع المتكلم غيره نحو وَلَنَحْمِلُ خَطَايَاكُمْ ونحو قول الشاعر

اذا ما خرجنا من دِمَشْقَ فلا نَعُدُّ لها أبداً ما دامَ فيها الجُرَاضُ

كان دخولها عليه ايسر لمشاركة غير المتكلم له في التكلم فيكون قد اندرج في الطلب تبعاً لغيره * واقل منه دخول اللام على فعل المخاطب المعلوم كقراءة بعضهم فبذلك فَلَنْفَرَحُوا لان له صيغة امرٍ بدونها فيستغني عنها بخلاف الغائب والمجهول

وَرَبِّهَا يُرَادُ كَالْتَهْدِيدِ مَعْنَى سِوَى مَعْنَاهُمَا الْمَعْهُودِ

اي انه قد يُرَادُ بالامر والنهي معنى غير معنى الطلب المعهود لها . فان الامر قد يُرَادُ به التهديد نحو اعملوا ما شئتم انه بما تعملون بصيرٌ . والتسوية نحو وأَسِرُوا قَوْلَكُمْ أَوْ أَجْهَرُوا به انه عليمٌ بذات الصدور . والتعجيز نحو فاتوا بسورةٍ من مثله ان كنتم صادقين . والإباحة نحو وكُلُوا واشربوا حتى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْاَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْاَسْوَدِ . والإهانة نحو كونوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا * وقد يُرَادُ بالنهي بعض هذه المعاني كالتهديد نحو لا تُتَّقِ اللَّهَ وانظر العاقبة . والتسوية نحو قل آمنوا به ولا تُؤْمِنُوا . وغير ذلك مما يحتمله المقام

فان العيش حاصلٌ للمُخاطَب ولكن دوائه غير حاصلٍ فهو يطلب حصول دوائه . فتأمل
وَقَدْ يَضْمِنُونَ لَفْظَ الْخَبَرِ مَعْنَاهُ وَهُوَ لِلدَّعَا فِي الْأَكْثَرِ

اي انهم قد يضمنون لفظ الخبر معنى الطلب وذلك يكون في الاكثر للدعاء . وهو يكون
غالبا بلفظ الماضي نحو غَفَرَ اللهُ لَكَ . وقد يكون بلفظ المضارع نحو بَرَحَبِكَ اللهُ .
وبالجمله الاسمية نحو دَارَكَ مَعْبُورَةٌ * وقد يكون لغير الدعاء نحو تَوَدَّعُونَ بالله ورسوله
يَغْفِرْ لَكُمْ بِالْجَزْمِ اَي آمِنُوا . ومن ذلك قولهم اَتَيْتَنِي اللهُ أَمْرٌو وفعلٌ خيرا يَتَّبِعُ عَلَيْهِ اَي
لَيْتَنِي وَلِيَفْعَلَ خيرا بدليل جزم الجواب في المسئلتين كما ترى

وَرُبَّمَا اسْتُخْدِمَ لَفْظُ الطَّلَبِ لِغَيْرِ مَعْنَاهُ كَأَكْرَمَ بِأَبِي

اي رُبَّمَا اسْتُعْمِلَ لَفْظُ مَا يَدُلُّ عَلَى طَلَبٍ لِغَيْرِ مَعْنَى الطَّلَبِ كصيغة الامر في التعجب فانه
براد بها اِنْشَاءُ التَّعْجُبِ مِنْ عَظَمَةِ التَّعْجُبِ مِنْهُ اَوِ الْإِخْبَارِ عَنْهَا مَرَّةً فِي بَابِهِ * ومن هذا
القبيل النَّدْبَةُ وَالْإِخْتِصَاصُ فِي النَّدَاءِ وَإِرَادَةُ التَّهْدِيدِ بِالْأَمْرِ وَالْإِنْكَارُ بِالْإِسْتِغْنَاءِ وَغَيْرُ
ذَلِكَ مِمَّا سَبَّأَنِي

وَالْأَصْلُ مَا لَفْظًا وَمَعْنَى جَمْعًا نَحْوُ أَقْضِ أَمْرًا دُونَ حَيَّاكَ دُعَا

اي ان الاصل في الطلب ما كان طلبا في اللفظ والمعنى جميعا نحو اقض ما انت قاض
ولا تمش في الارض مَرَحًا . بخلاف ما كان طلبا في المعنى فقط نحو حَيَّاكَ اللهُ وَالْوَبْلُ
لزيد فانه دخيل في هذا المقام لانه خبر قد استُخْدِمَ لِلطَّلَبِ

فصل

في أدوات الطلب ومنعلقاته

أَمْرًا بِلَامٍ فِعْلًا أَطْلُبُ أَوْ بِلَا لَامٍ وَنَهْيًا فَأَطْلُبِ التَّرْكُ بِلَا

اي انه يُطْلَبُ إِحْدَاثُ النِّعْلِ بِالْأَمْرِ إِمَّا بِوَسْطَةِ اللَّامِ نَحْوَ لَيْتَنِي زَيْدٌ وَإِمَّا بِالصِّغَةِ دُونَ
اللَّامِ نَحْوَ تَقُمْ * وَبُطْلَبُ تَرْكُهُ بِلَا النَّاهِيَةِ نَحْوَ لَا تَقُمْ * وَهَذِهِ اللَّامُ مَكْسُورَةٌ فِي لُغَةِ جُمْهُورِ
العرب ما لم تقع بعد الواو والفاء فالأكثر نسكبتها نحو فَلْيَسْجِيئُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا لِي . وقد
تسكن بعد ثَمَّ نَحْوُ ثَمَّ أَيْقِضُوا نَفْسَهُمْ فِي قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ * وقد يُجْزَمُ بِهَا مُضْمَرَةٌ فِي الشَّعْرِ

اي ان الاصل في الانشاء ما دل على الطلب كالامر لانه قد وضع له بخلاف المنقول اليه
 كافعال المدح والتعجب وغيرها فانها اخبار في الاصل ثم نقلت الى انشاء ما يراد بها
 من المعاني * واعلم ان ما يدل من الانشاء على الطلب بتأخر وجود معناه عن وجود
 لفظه نحو قم فان حدوث القيام لا بد ان يكون بعد التلفظ بالامر. وأما ما لا يدل على
 الطلب فيفترون وجود معناه بوجود لفظه نحو بعثك الدار فان وقوع البيع يكون عند
 التلفظ بفعله المنشئ له. ويقال الاول الانشاء الطلبي والثاني الانشاء الإيقاعي
 وَالْحَكْمُ يَسْتَأْثِرُ وَضَعًا بِالنَّخْبِ وَالْغَيْرُ فِيهِ "بِخِلَافِهِ" نَدَرُ

اي ان الجملة التي يحكم بها تختص بكونها خبرية لما فيها من النسبة الخارجية التي تصلح
 لإقامة الحكم بها. وتختصر في الصلة والخبر والحال والنعته. وذلك فيها بحسب الوضع
 فلا يشكل بوقوع الجملة الطلبية خبراً للمبتدأ فانه نادر بخلاف الوضع * وإنما جاز ذلك
 في الخبر دون غيره من المذكورات لان الصلة يؤول بها لبيان الموصول والحال لتفهيده
 صاحبها بصفة والنعته لتوضيح المنعوت او تخصيصه فلا تصلح لمن الجملة الإنشائية اذ ليس
 لها نسبة خارجية. بخلاف الخبر فانه لنسبة شيء الى المبتدأ باحدى الطرقتين كما مر في
 بابه فلا يضطر فيه الى هذا الاعتبار

فصل

في الطلب واحكامه

يُعَلَّقُ الْطَلْبُ بِالْمُسْتَقْبَلِ إِذْ هُوَ لِاسْتِحْصَالِ مَا لَمْ يَحْصُلْ
 فَإِنْ يَكُنْ بِحَاصِلٍ تَعَلَّقَا فَلِاسْتِدَامَةِ لَهُ فَأَنْطَبَقَا

اي ان الطلب يعلق بامر مستقبل الحصول لان المراد به تحصيل ما ليس بحاصل.
 وذلك لا يكون إلا في الاستقبال ولو بالنسبة الى زمان التكلم لان حصول المطلوب لا
 بد ان يكون بعد الطلب * فان كان ما تعلق به حاصلاً نحو يا ايها النبي آتني الله كان
 المراد تحصيل دوامه وهو غير حاصل في الحال لانه يكون في المستقبل. وبهذا الاعتبار
 ينطبق الطلب على حكمه. ومنه قول الشاعر

فَعِشْ لَوْ فَدَّيَ الْمَمْلُوكُ رَبًّا بِنَفْسِهِ مِنْ الْمَوْتِ لَمْ تُفَقَدْ فِي الْأَرْضِ مُسْلِمٌ

اي ان صاحب الصوت قد يُسَمَّى باسم الصوت المنسوب اليه . وهو يشمل ما كان الصوت
يصدر منه كما يُسَمَّى الغراب غاق . ومنه قول الراجز اذ لَمَنِيْ مِثْلُ جَنَاحِ غَاقٍ اَي مِثْلُ
جَنَاحِ الْغَرَابِ . وما كان يُصَوِّتُ لَهُ بِهِ كَمَا يُسَمَّى الْبَغْلُ عَدَسٌ . ومنه قول الآخر
اذا حملتُ بدني على عَدَسٍ على الذي بين الحمارِ والفرسِ
فلا أبالي مَنْ عَدَا او مَنْ جَلَسَ

اي اذا حملته على البغل * وحيث يُدْعَى بِمُحْكِيٍّ عَلَى بِنَائِهِ وَهُوَ الْقِيَاسُ فَيُقَالُ رَأَيْتُ غَاقًا بِالْكَسْرِ
وَرَكِبْتُ عَدَسًا بِالْكَسْرِ * وقد يُعَرَّبُ لَوْ قَوَّعَهُ مَوْقِعٌ مُعَرَّبٌ فَيُقَالُ رَأَيْتُ غَاقًا وَرَكِبْتُ
عَدَسًا بِالْضَمِّ فِيهِمَا . وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَخْتَارُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ

فصل

في تقسيم الكلام

وَمُطْلَقُ الْكَلَامِ أَنِّي جَاءَ فَخَبَرًا يَكُونُ أَوْ إِنْشَاءً
وَخَبَرٌ قَابِلٌ صِدْقٍ أَوْ كَذِبٍ لِذَاتِهِ وَالْغَيْرِ إِنْشَاءً حَسِبَ

اي ان الكلام كيفما جاء مطلقا لا بد ان يكون خبرا او انشاء . أما الخبر فهو ما يشتمل
الصدق والكذب لذاته اي مع قطع النظر عن قائله نحو جاء زيد فيدخل فيه كلام الله
والانبياء ونحو ذلك * وأما الانشاء فهو ما لا ينسب اليه شيء من ذلك . وهو إما ان
يدل على طلب كالامر والنهي وغيرها مما سيأتي . او لا يدل كافعال المديح والذم
والتعجب والتسليم وصيغ العقود نحو بعثتك هذا وما اشبه ذلك * واعلم ان احتمال
الصدق والكذب لا يشكل بنحو نعم الرجل زيد وما أحسن زيدا لان المراد مدح زيد
والتعجب من حسنه بحسب اعتقاد المتكلم لا إثبات ما يستحق به المدح والاستحسان .
فيمكن ان يقال للمتكلم اخطأت فان زيدا ليس كذلك ولكن لا يقال له كذبت فانك لم
تمدح ولم تتعجب * وما ذكرناه من قسمة الكلام الى خبر وإنشاء هو المشهور عند جمهور
المحققين وهو الصحيح لان الكلام إما ان يكون لنسبة خارجية وهو الخبر او لا يكون كذلك
وهو الانشاء . فتأمل

وَالْأَصْلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَا لِلطَّلَبِ كَالْأَمْرِ لَا كَالْمَدْحِ وَالتَّعْجِبِ

فقلت أمكشي حتى يسار لعننا نخرج معاً قالت أعاماً وقابله
وأما بنو نعيم فيعربون أعلام الأعيان منه إعراب ما لا ينصرف للتانيث والعلمية فهي
عندهم بمنزلة سعاد ونحوها من اعلام الإناث الزائدة على ثلاثة احرف . قيل وذلك هو
الاصوب فيها لان العدل غير متحقق في هذه الاسماء فالاعراب اولى بها بخلاف اعلام
المعاني والصفات المذكورة ولذلك كانت مبنية عند الجميع . الا ان لغة الحجاز هي الغالبة
في الاستعمال * واعلم انه اذا سمي مذكراً ببعض هذه الأعلام انتقض البناء في الصحيح لان
فعال لا يجيء معدولاً عن مذكرو حيثئذ يعرب اعراب ما لا ينصرف لانه قد نُقل عن
عن مؤنث كما مر في موضعه

وَالصَّوْتُ كَالْفِعْلِ يُسَمَّى كَهَلَا وَقَبْ وَأَفٍّ عَنْ سَمَاعٍ شَهَلَا
وَوَيْهِ فِي مَزَجٍ قِيَاسًا نُونا وَدُونَهُ أَسْمَعُ فِي أَسْمٍ فِعْلٍ وَهَنَا

اي ان الصوت يُسمى باسم كما يُسمى الفعل . غير ان هذا الاسم لا يتحمل ضميراً ولا يقع في
شيء من تراكيب الكلام بخلاف اسم الفعل * وهو إما ان يكون موضوعاً لخطاب ما لا
يعقل زجراً كهلاً للفرس وعدس للبعول او دعاء كخ للبعير المناخ وسأ للحمار المورّد * او
لحكاية صوت من الاصوات المسموعة كقَبْ لوقع السيف وغاق لصوت الغراب وَوَيْهِ
للصراخ على الميت * وإما ان يدلّ به على احوال في نفس المتكلم كَأَفٍّ للمتضرع وآه
للمتوجع وَوَيٍّْ للمتعبج * واعلم ان هذا النوع الاخير يجوز ان يراد به مجرد حكاية
اللفظ الصادر عن المتكلم فيكون من هذا الباب . وان يراد به الدلالة على المعنى الذي في
نفسه نائباً عن اللفظ الموضوع لذلك المعنى فيكون اسم فعل على ما رأيت هناك * وكل
هذا الباب سماعي لا يُقاس على شيء منه بخلاف اسم الفعل . غير انه اذا وقع وَيْهِ في
تركيب مزجي كسَيَبُوِيهِ وَنَفَطَوِيهِ يُنَوْن عند قصد التنكير قياساً نحو مررت بسَيَبُوِيهِ
وسَيَبُوِيهِ آخر على ما سيجي * وأما تنوين غيره فهو سماعي في الباين . وهو في اسماء
الافعال تنوين تنكير بالانفاق . وإما في اسماء الاصوات فجعله بعضهم ملحقاً بتنوين المقابلة
اذ لا معنى للتعريف والتنكير في اسم الصوت فلم يزد على كونه علامة لتمام الاسم . وهو
الارجح عند المحققين

وَتَارَةً ذُو الصَّوْتِ قَدْ يُسَمَّى بِهِ وَذَلِكَ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِعْرَابِهِ

اي ان كل واحد من أسماء الأفعال يعمل عمل الفعل الذي سمي به لازماً او متعدياً لانه نائب عنه فيقال هيهات نجد كما يقال بعدت نجد وحادر الأسد كما يقال احذر الأسد . غير انه لا يتصرف تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء فيكون بلفظ واحد مع الجميع . غير ان لفظ الضمير المتصل به اسماً كان او حرفاً تلحقه علامات الفروع نحو دونكما المال ورويدكم زيداً وهلم جراً * ويشترط في اسم الفعل ان يقدم على معموله ولا يفصل عنه . فلا يقال زيداً حذار ولا حذار يا فتى زيداً لانه ضعيف لا يقدر ان يعمل مؤخرًا ولا ان يتخطى الفاصل الى معموله . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في باب الأحكام الكلية فليتذكر

ألو الألباب

وَرَبِّهَا نَكِرَ مِنْهُ الْبَعْضُ مِنْ مُرْتَجَلٍ مُنَوَّنًا لِيَعْتَلِينَ

اي قد ينكر بعض أسماء الفعل المرتجلة مدلولاً على تنكيره بالتنوين ليفرق بينه وبين الباقي على تعريفه . فيقال صه بلا تنوين اي اسكت عن هذا الحديث فيجوز ان لا يسكت عن غيره . وصه بالتنوين اي اسكت عن كل حديث بالاجمال . فتكون المعرفة منه خاصة والنكرة عامة كما في سائر الاسماء . غير ان منه ما يلزم التنكير كواها . ومنه ما يلزم التعريف كهيئات . ومنه ما يتردد بينها كصه * وأما المنقول منه والمعدول فلا ينونان لاستصحابهما لفظ ما لا يقبل التنوين ولذلك لا ينفكان عن التعريف * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة تعريف اسم الفعل والمختار عند المحققين انه علم شخصي كزيد لانه قد علق على نفس الفعل المسمى به . وهو مذهب سيبويه

وَكَنْزَالٍ أَجْعَلُ فَعَالٍ مِنْ عِلْمٍ أَنْتِي وَوَصَفِي فِي نِدَاءٍ مَنْ شَتَمَ
فَأَكْسِرُ بِنَاءً وَتَهِيمٌ تَعْرِيبٌ أَعْلَامَ عَيْنٍ قِيلَ وَهُوَ الْأَصُوبُ

اي ان وزن فعال من الاعلام المؤنثة والصفات التي تثنى بها الإناث في النداء نحو يا لكاع كما مر في بابه يعد كنزال فيبني مثله على الكسر لمشابهة إياه في الوزن والتعريف والعدل . وهي لغة اهل الحجاز * ويدخل تحت الاعلام منه اعلام الاعيان كقطام لامرأة ووبار لارض . وأعلام المعاني كمداد للمحمدة ويسار لليسرة . ومن الاول قول الشاعر

أ تَارِكَةٌ تَدُلُّهَا قَطَامُ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالْكَلَامِ

ومن الثاني قول الآخر

من الاعراب والمختار ان مدلوله لفظ الفعل ولا موضع له . وهو مذهب جمهور البصريين

وغير ما ارتجل للامر يرد نحو رويد ونزال لم يزد

وذو ارتجال "يجمع الكل ولا يقاس من ذاك سوى ما عدلا"

اي ان ما سوى المرتجل من اسم الفعل يأتي للامر كرويد في المنقول ونزال في المعدول .

ولا يزيد عليه * وأما المرتجل فيأتي للامر نحو صه اي اسكت كما مر وهو الأكثر . ولماضي

نحو شتان اي افترق . وللمضارع نحو قط بالتخفيف اي يكفي * ولا يقاس من ذلك الا

المعدول فانه يبنى من كل فعل ثلاثي تام متصرف كتنزال وحذار وغيرها وهو مذهب

سيبويه وعليه جمهور النحاة * وشذ من مزيد الثلاثي كدراك معدولا عن أدرك وبادر

عن بادر . واشذ منه الرباعي كقول الراجز

قالت له ربح الصبا فرقار واختلط المعروف بالانكار

وأما المرتجل والمنقول فيؤخذان بالنقل . وقد احصت النحاة ما سمع منها باستقراء كلام

العرب . فمن ذلك للامر غير ما ذكر بلة اي دغ . ومه اي اكفف . وإيه اي امض

في الحديث اوزدني منه . وحيل اي أقبل او عجل . وهيا وهيت اي أسرع . وآمين

اي استجب . وهاك وعندك ولديك اي خذ . واليك اي اعتزل . ومكانك اي ائت

وأمامك اي تقدم . ووراءك اي تأخر * ولماضي هيات اي بعد . وسرعان ووشكان

اي أسرع . وبطان اي أبطأ * وللمضارع أوه واه اي أنوجع . وأف اي أنضجر .

ووا وواها ووي اي أنعجب . ويخ اي أستحسن . وقد ونجل اي يكفي . وهي اشهر

المنقول وفي أكثرها لغات أخرى اضر بنا عن ذكرها * واختلف في هلم وهات وتعال .

والمختار عند الأكثرين ان هلم اسم فعل يستعمل بالخط واحد للجميع وصاحبتها فعلا

متصرفان * واعلم ان حيل مركبة كخمسة عشر . وقد تفرّد منها حي نحو حي على الصلوة *

وهاك تستعمل مع الكاف وبدونها * وقد تلحق الكاف وي ايضا كما في قول الشاعر

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قول الفوارس ويلك عنتر أقدم

واختلف حينئذ فيها ففيل هي اسم فعل وقيل حرف زجري * وقيل اصلها ويلك فخذفت

اللام لكثرة الاستعمال

وكله بفعله قد اُحتما في عمل ولم يصرف مطلقا

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْعَلَمُ لغير من يعقل كداحس والغبراء فتقترن كناية به بآل نحو سبق الفلان
ولحقته الفلانة للفرق بين العاقل وغيره . وكذلك الكنى نحو أبي الفلان وأم الفلانة
كذا عن المجهول من ذوي الضعة بقولهم صلعة بن قلمعة
أي أنه يكتنى أيضاً عن الرجل المجهول الخسيس الذي لا يعرف له أب بقولهم هو صلعة بن
قلمعة . ومنه قول الشاعر

أَصْلَعَةَ بِنَ قَلْمَةَ بِنِ قَفْعٍ لَهْنِكَ لَا أَبَاكَ تَزِدْنِي
وكذلك قولهم هيان بن بيان وهي بن بَيٍّ وغير ذلك * وهي أعلام جنسية ولذلك يمتنع
صرفها مع التانيث والزيادة كما في الاسماء المذكورة

فصل

في اسماء الافعال والاصوات

يَأْتِي اسْمُ فِعْلٍ عَلَمًا يُرْتَجَلُ وَيُنْقَلُ الْبَعْضُ وَبَعْضٌ يُعْدَلُ

أي يأتي اسم الفعل علماً معلقاً عليه . وهو يجري مجرى الأعلام الشخصية فيكون بعضه
مرتجلاً كصه أي أسكت . وبعضه منقولاً عن مصدر كرويد أي أمهل . أو عن ظرف
وشبه كدونك أي خذ وعليك أي إلزم . وبعضه معدولاً عن فعله كنزال فإنه معدول
عن انزل على الأصح . وهو مذهب سيبويه * واختلف في موضع الضمير المتصل بالمنقول
منه . والصحيح أنه ان كان ما اتصل به ظرفاً في الأصل أو حرف جر نحو دونك وإليك
فهو في موضع الجر . وإن كان مصدراً نحو رويدك فإن اعتبرته باقياً على مصدريته فكذلك
وهو حينئذٍ مفعول مطلق مضاف إلى فاعله فلا يكون في شيء من هذا الباب . وإن
جعلته اسم فعل فما اتصل به حرف خطاب لا موضع له * وإما المتصل بغير المنقول نحو
هاك فهو حرف خطاب على الإطلاق * وأعلم أن اسم الفعل لا بد له من مرفوع كالفعل
غير أن مرفوعه المضمير يلزم الاستمرار فيه مطلقاً * وإذا اتبعت هذا الضمير فإن كان معه
ضمير آخر مجرور جاز أن تراعي أي الضميرين شئت . فتقول عليك أنت وزيد عمراً برفع
زيد عطناً على المستتر وجره عطناً على البارز . وكذا عليكم كلكم زيداً وعليك نفسك
خالدًا وقس على ذلك ما جرى هذا المجرى * واختلف في مدلول اسم الفعل وموضعه

ابیہ * واما نشتر کان فی کون خبرها لا یکون مستقبلاً فلا یقال کم غلام ساء مملکة ولا کأبی من عبد ساء شتریو کما لا یقال رب دار ساء بنیها لان التکثیر والتقلیل لا یکونان الا فی ما قد عرف حدّه والمستقبل مجهول

وَكَيْتَ أَوْ ذَيْتَ كَيْتَ عَنِ الْجُمْلِ وَقِيلَ ذَيْتَ أَخْصَصْ إِذَا قُلْتَ فَعَلْ
وَالْتَزِمِ التَّكْرَارَ عَطْفًا أَوْ بِلَا عَطْفٍ وَأَطْلِقْ مَعَ كَذَا مُبْتَدَلًا

ای انه یکنی بکیت او ذیت عن الجمیل فی الحدیث وقیل ان ذیت تخص بالحدیث عن الفعل فقط * واما لا تستعملان الا مکررتین مع العطف بینهما او بدونه نحو قال فلان کیت وکیت وفعل ذیت وذیت . ویجوز ان یقال کیت کیت وذیت ذیت بدون عطف . ولا یجوز کیت او ذیت مفردتین * واما مبنیتان لوقوعهما موقع الجملة التي لا تستحق الإعراب من حيث هي وبنائهما على الفتح في المشهور * وتستعمل کذا التي یکنی بها عن غیر العدد فی کل ما ذکر فی هذا الباب مطلقاً . فیکنی بها عن المفرد نحو جئت یوم کذا . وعن الحدیث نحو قال کذا . وعن الفعل نحو فعل کذا . وتستعمل مفردة کما رأیت ومکررة مع العطف او بدونه

وَعَنْ ثَلَاثَةٍ لِتِسْعَةٍ كُنِي بِالْبِضْعِ بِحَكِيهَا وَلَمْ يَعْين

ای انه یکنی عن العدد من الثلاثة الى التسعة بالبضع غیر معین لواحد من أفراد العدد المذكور . فیجری مجری ما کنی به عنه فی جمیع مواقعه مفرداً او مرکباً او معطوفاً علیه وفي جمیع أحكامه من التذکیر والتانیث والإعراب والبناء . فیقال بضعة اشهر وبضع سنین وبضعة عشر یوماً وبضع عشرة لیلة وبضعة وعشرون دیناراً وبضع وعشرون بذرة وهلم جرا

وَبِفُلَانٍ قَدْ كُنِي مِنْ عَقْلٍ عَنْ عِلْمٍ وَمِنْ سِوَاهُ اقْرُنْ بِأَلْ

ای انه یکنی بفلان عن العلم الذي سیل من عقل کزید . وكذلك مؤنثة فلانة فانه یکنی بها عن علم المؤنثة العاقلة کهند . واما یجریان مخرجی الأعلام فی امتناع دخول الالف واللام علیها وامتناع صرف المؤنث منها . وعلى ذلك قول الشاعر
ألا قاتل الله الوشاة وقولهم فلانة اضمحت خلة افلان

حظاً لها في الصدارة لتسبب الخبرية فيها ولذلك تسلط عليها جميع العوامل
 وَكَمْ "لَيْسَ شَيْءٌ أَتَى" فِي الْخَبَرِ مَضَافَةٌ لِلْمُفْرَدِ الْمُنْكَرِ
 وَأَجْرُ رَبِّهِمْ إِنْ شِئْتَ وَالرَّفْعُ ثِقُلٌ "مُبْتَدَأٌ" وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ فُصِّلَ

أي أن كم يؤتى بها في الكلام الخبري لإنشاء التكثير. وهي تستعمل مضافة إلى المفرد النكرة
 نحو كم عبد لي. ويجوز جر ما بعدها بمن نحو كم من ملك في السموات لأن الإضافة
 بمعناها * وإجاز بعضهم رفعه بالابتداء وعليه يروى بالوجهين قول الشاعر
 كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت عليّ عشاري

فإن فصل بينهما وجب نصبه على التمييز لا امتناع الإضافة فيقال كم يا فتى عبداً لي * فإن
 كان الفاصل فعلاً جاز النصب والجري على مقتضى الفعل كقول الشاعر
 كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أزال من الإقتار احتيل

فإنه يجوز فيه نصب الفضل على التمييز ورفع على الفاعلية. والتمييز حينئذ محذوف أي
 كم مرة نالني فضل * وأعلم أن كم في حالتها لا يعمل فيها ما قبلها إلا حرف الجر والمضاف
 نحو إلى كم بلداً دخلت وأهل كم بلداً عرفت. ويكم رجل مررنا وداركم أمير دخلنا * وأما
 ما بعدها فإن كان فعلاً متعدياً غير مشغول عنها كانت منصوبة بحسب مقتضاها وإلا
 فمرفوعة كما مر. فإن اشغلت الفعل عنها نحو كم عبداً ملكته وكم جارية اعتقناها جاز
 الرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال. وحينئذ يقدّر العامل بعدها لا قبلها لأنها
 من ذوات الصدر على ما مر مثله هناك

وَمُخْبِرًا بَعْدَ كَأَيِّ غَايِبَا أَجْرُ رَبِّهِمْ وَأَحْذِفْ قَلِيلًا نَاصِبَا

أي أن كأي تستعمل في الكلام الخبري وهي مركبة من كاف التشبيه وأي المترنة. غير أن
 التنوين لهما كان داخلاً في تركيبها كان بمنزلة النون الأصلية ولذلك رُسم في المصنف دوناً
 وجاز الوقف عليه بالنون * وأما ما بعدها فالغالب جرّه بمن نحو وكأي من آية في

السموات والأرض. وقد يستعمل بدونها منصوباً كقول الشاعر
 أطرد اليأس بالرجاء فكأي أَلَمَّا حُمَّ بِسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

وهي مثل كم في إنشاء التكثير كما رأيت غير أن خبرها لا يقع إلا جملة أو شبهة بخلاف كم.
 فيقال كأي من فتى زارني وكأي من رجل عندنا. ولا يقال كأي من رجل خير من

فصل

في الكنايات

عَنْ عَدَدٍ تَكْنِي فِي الْأَسْتَفْهَامِ كَيْفَ وَذَاكَ فِي كَذَا لِذِي الْإِخْبَارِ عَمَّ
 "وَأَشْتَرَكْتَ كَمْ وَكَذَا ذَاتُ الْعَدَدِ فِي نَصَبٍ مُفْرَدٍ لَتَمَيِّزٍ وَرَدَّ"

اي ان كم الواقعة في الاستفهام تكني بها عن العدد فقط لانها بمعنى أي عدد * وكذا تكني بها في الكلام الخبري عن العدد وغيره . لانها تارة يراد بها الكناية عن العدد المبهم تارة الكناية عن الحديث مثل كَيْت . وهي مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارة غير انها تعتبر كلمة واحدة غير منظور الى اصلها * ونشترك كم وكذا المكني بها عن العدد في ان ما بعدها يكون مفرداً منصوباً على التمييز . غير ان الغالب في كذا ان تستعمل مكررة مساطفة فيقال كم رجلاً تومك وعندي كذا وكذا درهماً . ويقال استعمالها مفردة او مكررة بدون عطف

وَأَجْرٌ بَيْنَ مُضْمَرَةٍ مَعَ كَمْ إِذَا جُرَتْ بِحَرْفٍ إِنْ تَشَأْ دُونَ كَذَا

اي ان كم تخفض دون كذا بجواز جر ما بعدها بإضمار من وذلك اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم نصدت قصداً للمشاكلة بينهما . غير ان النصب هو المختار لضعف الجر بالحرف المضمرة * ولا يجوز عند الجمهور اظهار من لان الحرف الداخل على كم عوض عن التلظظ بها * ويجوز الفصل بين كم ومميزها . وهو يكثر بالظرف والجور نحوكم عندك رجلاً وكم في الدار امرأة . ويقال بعاملها وخبرها نحوكم اشتريت عبداً وكم اناك رجلاً . وقال قوم اذا كان الفاصل فعلاً متعدياً نجب زيادة من على التمييز لئلا يلتبس بالمفعول به فيقال كم اشتريت من عبد * واعلم ان كم ان تقدمها حرف جر كما مر . او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت فهي في محل الجر * وان كانت كناية عن مصدر نحوكم ضربة ضربت . او عن ظرف نحوكم يوماً صمت . او عن مفعول به نحوكم عبداً ملكت . او عن خبر ناسخ نحوكم كانت جواربك فهي في محل النصب * وان لم تكن كذلك فهي في محل الرفع مبتدأ نحوكم رجلاً عندك . او خبراً على الاصح نحوكم بتوك * وعلى ذلك تجري كم الخبرية وكأين اللتان سيأتي الكلام عليهما . وكلهن لمن صدر الكلام بخلاف كذا فانها لا

وَحَالَةُ الْمَفْرَدِ عِنْدَ الْعَكْسِ فِي جَمْعِهِ نَحْوُ بَنَاتٍ عَرَسٍ

اي انهم براعون المعنى في الجمع فيجرون عليه في التذكير والتأنيث كالطلمات فانه يحتمل ان يكون لرجال او نساء . فان اريد به الرجال قيل ثلاثة طلمات او النساء فثلاث * وكذلك براعون حالة المفرد في المجموع الجاري لفظه على خلاف معناه كبنات عرس وسنين فان مفرد الاول ابن عرس ومفرد الثاني سنة وبهذا الاعتبار يقولون ثلاثة بنات عرس وثلاث سنين * فان كان المفرد بالوجهين كالطريق جاز في جمعه الوجهان فيقال ثلاثة طرق او ثلاث . ما لم يكن في الكلام ما يتوحي جانب المعنى فيغلب اعتباره على اعتبار اللفظ وعليه قول الشاعر

فكان مجني دون من كنت أنقي ثلاث شخص كاعبان ومعصير

واعلم انه لا فرق في التذكير والتأنيث بين ان يكون اسم العدد مقدماً والمعدود مذكوراً كما مر . وان يكون اسم العدد مؤخراً نحو عندي رجال ثلاثة ونساء ثلاث . او يكون المعدود محذوفاً نحو صمت خمسة وسهرت خمسا . او مجروراً بمن نحو عندي سبعة من الرجال وسبع من النساء . وقس عليه المركب والمعطوف * واذا كان المعدود اسم جنس كالغنم او اسم جمع كالرهن مجرّب من نحو عندي ثلاث من الغنم وثلاثة من الرهن . وقد يضاف اليه اسم العدد كقول الشاعر

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جاز الزمان على عيالي

واذا اريد تعريف العدد ادخل حرف التعريف على اسم العدد ان كان مفرداً غير مفسر كالواحد والاثنين والثلاثة الى العشرة والمئة والالف . او مفسراً بتمييز كالخمس رجالاً الى العشرة والعشرين درهماً الى التسعين * وعلى المعدود ان كان مضافاً اليه نحو خمسة الاثواب ومئة الدرهم والف الدينار * واما الخمسة الاثواب ونحوها فعلى الاتباع لا الاضافة في الصحيح * وعلى كلا المتعاطفين ان كان معطوفاً نحو الثلاثة والاربعين رجلاً * وعلى الجزء الاول ان كان مركباً نحو الخمسة عشر درهماً لانها كالكلمة الواحدة * واما نحو خمس مئة درهم وسبعة آلاف دينار فيجوز فيه تعريف المعدود فقط وهو الاكثر نحو ما فعلت بخمس مئة الدرهم . ويجوز تعريف الجزء الاول فقط وتمييزه بالثاني مضافاً الى المعدود نحو ارب السبعة آلاف دينار فتندر

وعلى ذلك يروى بالفتح والكسر قول الشاعر
ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة وأثنتين واربعاً
وقد تحذف ياؤها في الأفراد ايضاً ويجري إعرابها على النون كقول الآخر
لها ثانياً أربع حسان وأربع فتغرها ثمان
وهو من نوادر الاستعمال

”وَمَا تُصِفُ مِنْ عَدَدٍ مُرَكَّبٍ يَبْقَى عَلَى بِنَائِهِ فِي الْأَغْلَبِ“

اي ان العدد المركب اذا اُضيف نحوه خمسة عشر زيد فالذهب الغالب فيه ان
يبقى على بنائه الذي كان له قبل الاضافة كما يبقى مبنياً مع الالف واللام في نحو ما فعلت
بالخمس عشرة درهماً. وهو المذهب الصحيح وعليه جمهور النحاة

وَالْأَلْفُ عَكْسٌ مِئَةٍ قَدْ جُمِعَا وَجَمَعُهَا إِذَا لَمْ تُصَفْ قَدْ وَقَعَا

اي ان الالف يستعمل مجموعاً فيقال عندي ثلاثة آلاف درهم. بخلاف المئة فانها تلزم
الأفراد تخفيفاً لكثرة الاستعمال فيقال عندي ثلاث مئة درهم. ما لم تكن مقطوعة عن
الاضافة الى المعدود فتجتمع نحوه هذه ثلاث مئاة وخمس مئاة. وعليه قول الشاعر
ثلاث مئاة للملوك وفيها رداً ي وجئت عن وجوه الأهاتم
وذلك لانها حينئذ تكون قد صارت هي المعدود فيتأتى الجمع فيها كما يتأتى فيه

وَجَمْعٌ قَلِيلٌ بَلِي الْمَفْرَدِ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَغَيْرُهُ ثُمَّ يَهِنُ

اي ان معدود العدد المفرد ينبغي ان يكون جمع قلة ان وجدت له صيغة القلة فيقال
ثلاثة أسطُر ولا يقال ثلاثة سَطُورٍ الأعلى ضعف. ولذلك يقال ثلاثة آلاف درهم ولا
يقال ثلاثة ألوف * وذلك لان مدلول جمع القلة من العشرة فما دون فيطابق مدلول اسم
العدد. وأما اذا لم يكن له الا صيغة كثيرة كرجال فتستعمل له صيغة الكثرة بحكم الضرورة *
واعلم انه قد يُعدل عن صيغة القلة الى صيغة الكثرة اذا كانت غالبية في الاستعمال كما في
أعبد وعبيد جمع عبد فان الاول جمع قلة والثاني جمع كثيرة وهو الغالب في جمعه
ولذلك يُختار استعماله فيقال عندي ثلاثة عبيد

وَلَا حَظُّوا فِي أَجْمَعٍ مَعْنَى يُعْتَبَرُ كَالطَّلَحَاتِ بَيْنَ أَنْثَى وَذَكَرٍ

الافراد كعشر ليال وتفتح في التركيب كثلاثة عشر يوماً . وهي افصح لغاتها

و كالمُضاف ما كما تُني هنا أعرب ودع ما بعده على البنا

اي ان ما جاء كالمثنى في العدد المركب وهو صدر اثني عشر واثنتي عشرة يُعرب اعراب المضاف فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً . وذلك انه لما حذفت منه النون التي تحول دون البناء لفصلها بين الجزء من نزل العجز منزلتها لقيامه مقامها في اتمام الصدر . وحيثُ اُعرب الصدر لان ما قبل النون محل اعراب لا محل بناء بخلاف ما وقع العجز منه موقع تاء التانيث كأحد عشر ونحوه * وعلى ذلك يقال جاءني اثنا عشر رجلاً ورأيت اثني عشر غلاماً وجاءني اثنتا عشرة امرأة وملكت اثنتي عشرة جارية * وأما العجز فلا ينفك عن بناءه لعدم انفكاكه عن تضمين الحرف * واذا كان واقعاً موقع النون المذكورة امتنعت اضافته فلا يقال هذه اثنا عشر زيد لان النون لا تجتمع مع الاضافة فكذا ما وقع موقعها . بخلاف أحد عشر وثلاثة عشر فصاعداً لان العجز هناك واقع موقع تاء التانيث كما مر وهي لا تنافي الاضافة * واعلم انهم اختلفوا في عجز هذا المركب . فقيل لا محل له من الاعراب لانه قائم مقام النون التي لا محل لها . وقيل هو في محل اعراب الصدر لانه معطوف عليه في المعنى . وكلاهما وجيه فتأمل

وما كثران شاع طباقاً وأستم نقص بناء فتحة ما صح عم

اي ان ما صيغ من أسماء العدد على وزن فاعل كالثاني والثالث ونحوهما قد شاع استعماله في جميع مراتب العدد مطابقتاً صاحبه في التذكير والتانيث لانه وصف له . فيقال الباب الثالث والمقالة الثالثة والفصل الثاني عشر والنبة الثانية عشرة والمجلد السابع والعشرون والصحيفة السابعة والاربعون . وهلم جراً * والواقع منه في العدد المركب يستكمل ما نقص من البناء في صدر اثني عشر واثنتي عشرة فلا يُعرب كما يُعرب ذاك * والبناء في هذا المركب بأسره يكون على الفتح في جزءيه جميعاً ما لم يكن آخر صدره حرف علة فيبني على السكون . وذلك يشمل ما مر منه كأحد عشر الى تسعة عشر . وما نحن فيه كحادي عشر الى ناسع عشر . غير انهم اجازوا الفتح ايضاً في ثماني عشرة ونحو الحادي عشر طرداً للباب * واعلم انهم اجازوا في ثماني عشرة ايضاً حذف الياء كراهة لطول الاسم . وحيثُ يجوز ان تبقى النون على كسرهما للدلالة على المحذوف ويجوز فتحها طرداً للباب .

وَأَثْنَا عَشْرَةَ . وفي المعطوف واحد وعشرون وأثنان وعشرون وإحدى وأربعون
وأثنان وأربعون بحسب المعدود في الجميع وقس عليه

”وَأَسْتَعْمَلُوا مَا فَوْقَهُ بِالْعَكْسِ مَخَالِفًا مَعْدُودَهُ فِي الْجِنْسِ“

أي أن ما فوق الواحد والاثنين وهو الثلاثة وما يليها إلى العشرة يُستعمل بعكس ما مرَّ
فيذكر العدد منه مع المعدود ويُخالف بينهما في التذكير والتانيث . فيقال ثلاثة رجال
وعشرة جمال وثلاث نساء وعشر نياق وهلم جرا في البواقي * وإنما التزم ذكر العدد هنا
لأن المعدود يدل على مجرد الجمع من غير تعيين فلا بد معه من ذكر العدد عند ارادة
بيانه بخلاف الواحد والاثنين فإن الأفراد والتثنية في معدودهما يدلان عليه فيستغنى بهما
عن ذكره * ولما كان الأصل في استعمال هذه الأعداد أن تلحقها التاء عند قصد مجرد
العدد جعلت كذلك مع المذكر الذي هو الأصل في الأسماء وجعل حذف التاء الذي هو
فيها فرع الإثبات مع المؤنث الذي هو فرع المذكر قصداً للمطابقة بين الأصلين والفرعين

وَهَكَذَا يُسَاقُ فِي الْآحَادِ عَطْفًا وَفِي التَّرْكِيْبِ كَالْأَفْرَادِ
وَالْعَجْزِ فِي التَّرْكِيْبِ عَكْسَ الصِّدْرِ لِلْعَدْلِ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ يَجْرِي

أي أن مرتبة الآحاد من هذا العدد وهي من الثلاثة إلى التسعة تجري على حكم العدد المفرد
في العدد المعطوف . فيقال ثلاثة وعشرون عبداً وخمسة وعشرون أمةً وقس عليه إلى
تسعة وتسعين كبشاً وتسع وتسعين نعجة . وكذلك في العدد المركب من العشرة مع ما
دونها فإن الآحاد فيه تجري هذا المجرى . وأما العشرة فتلحقها التاء مع المؤنث وتجرّد منها
مع المذكر بعكس ما قبلها من الآحاد . وذلك للمعاداة بين صدر المركب وعجزه في كون
أحدهما قد جرى على الأصل والآخر على خلافه . فيقال ثلاثة عشر ثوباً وثلاث عشرة جبةً
وهكذا إلى تسعة عشر درهماً وتسع عشرة قطعة * وقد بصرح بحرف العطف المنوي في
هذا التركيب فيرجع الجزآن إلى حكم الأفراد في التذكير والتانيث والأعراب وعليه

قول الشاعر

كَأَنَّ بِهَا الْبَدْرَ ابْنَ عَشْرِ وَأَرْبَعِ إِذَا هَبَّاتُ الصَّيْفُ عَنْهَا فَجَلَّتْ

وهو مخصوص بالضرورة * وإعلم أن شين العشرة تُفتح في الأفراد كعشرة رجال وتسكن
في العدد المركب كثلاث عشرة امرأة . وإذا حذفت تأوّهها انعكس حكمها فتسكن في

وَالْحَذْفُ بِمَخَصٍّ بَيْنَ يَعْهَلُ نَحْوُ رَكِبْتُ فَرَمَانِي أَجْهَلُ
وَلَيْسَ فِي الْأَوَّلِ حَذْفٌ كَخَلَا وَزُرْتُهُ الرَّبْعُ فَكَانَ أَكْهَلَا

اي ان الحذف بمخَصٍّ بإعمال الثاني من المتنازعين فانه لا يثبت فيه الا الضمير المرفوع في الحال او في الاصل كما مرَّ. فيقال ركبت فرماني الجمل. والاصل ركبته فحذف الضمير حذراً من الإضرار قبل الذكر لفظاً وتقديراً كما علمت * وكذلك مررت ومرري زيد. والاصل مررت به فحذف الضمير والحرف * وأما مع إعمال الاول فلا يحذف شيء فيقال ضربت وضرباني أخويك وخلا وزرته الربع ومرري ومررت به زيد. فيكون الكلام فيه اكمل لتوفر جميع اجزائه لفظاً كما ترى

فصل

في العدد

الْأَصْلُ فِي الْأَعْدَادِ وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ وَالْغَيْرُ مِنْهَا حَصَلاً
وَالْأَصْلُ فِي الْمَعْدُودِ جَمْعٌ فَوْقَ مَعَ أَصْلِهَا وَالْمَفْرَدُ الْغَيْرُ أَتْبَعُ

اي ان اصل الأعداد جماعة العشرة من الواحد فصاعداً. وما فوقها يحصل منها كالثلاثة عشر فانها تحصل من الثلاثة والعشرة. والعشرين فانها تحصل من العشرين وقس عليه * والاصل في المعدود الجمع ولذلك جعلوه مع اصول الأعداد كثلثة رجال وعشرة غلمان. وجعلوا المفرد مع غيرها كأحد عشر رجلاً وخمسة وعشرين غلاماً وبنو فرس وهلم جرا

وَعَاقِبَ الْمَعْدُودِ مَا قَدْ سَبَقَ ثَلَاثَةٌ هُنَا خِلَافَ مَا أَرْتَقَى
وَهُوَ يُطَابِقُ الَّذِي بِهِ قُصِدَ مَذْكُورًا أَوْ غَيْرُهُ حَيْثُ يَرِدُ

اي ان ما قبل الثلاثة من اصول العدد يعاقب المعدود بخلاف ما فوقه من الأعداد. فيقال واحد واثنان وواحدة واثنان اذا أُريد مجرد العدد. ورجل ورجلان وامرأة وامرأتان اذا أُريد بيان المعدود. ولا يجمع بينهما فلا يقال واحد رجل واثنان امرأتين * وهذا العدد يطابق ما يُراد به في التذكير والتانيث حيثما وقع. فيقال في المفرد واحد واثنان وواحدة واثنان كما مرَّ. وفي المركب أحد عشر واثنان عشر وإحدى عشرة

العاملين جامدًا والآخر متصرفًا فان كان الجامد هو الثاني نحو خذ ودونك زيدًا جازت
المسئلة لعدم الفصل والّا فلا

وَعَامِلُ الظَّاهِرِ قَبْلَ الْخَبَرِ وَقِيلَ بَلْ سَابِقُهُ يُخْتَارُ

اي قيل ان الفعل الذي ينبغي ان يعمل في الظاهر هو الثاني لانه اولى به لما بينهما من
المجاورة وهو اختيار البصريين * وقيل بل الاول لانه قد سبق فاستحق العمل قبل ورود
الثاني وهو اختيار الكوفيين * واكثر النحاة على ترجيح مذهب البصريين لسلامته من
الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو الاكثر في استعمال العرب * واعلم ان هذا
يتأتى بين العاملين ما لم يوجد مرجح لا حدهما من جهة المعنى فيتعين إعماله نحو ضربت لا
اكرمت زيدًا فانه يجب فيه إعمال الاول. ونحو ضربت بل اكرمت زيدًا فانه يجب فيه
إعمال الثاني كما ترى

وَصَاحِبُ الضَّمِيرِ حَيْثُ يَجْرِي يُفْضَى إِلَى الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ
فَإِنْ يَكُنْ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا حُذِفَ مَا لَمْ يَكُنْ بِوَجْهِ عُمْدَةٍ عُرِفَ

اي ان العامل في الضمير يؤدي الى الإضمار قبل الذكر حيثما وقع أولًا أو ثانيًا. فان كان
الإضمار معه قبل الذكر لفظًا ونيةً ولا يكون ذلك الا عند إعمال الثاني كما سيجي * حذف
الضمير نحو ضربت وضربني زيد ومررت ومررتني اخواك. ما لم يكن له وجه من العمدية
فيجب إثباته. وذلك بان يكون عمدة في الحال نحو ضربا وشتم غلاماك. او في الاصل
وذلك باب كان وظن نحو كنت إياه وكان زيد اميرًا وظنني إياه وظننت بكرًا صديقًا *
واما قول الشاعر

اِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَبُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ

فمعمولٌ عندهم على الضرورة * وان كان الإضمار قبل الذكر لفظًا فقط لم يحذف نحو ضربني
وضربتني زيد ومررتني ومررت بهما أخواك لان مرجعه حيثئذ في نية التقديم فلا عبرة
بتأخره في اللفظ. وعليه قول الشاعر

اِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكِ تَنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودٌ إِسْحِلْ

وهذا المذهب هو المختار عند الجمهور * واعلم ان الضمير الواجب الحذف يمتنع حذفه اذا
اوقع في اللبس نحو ملئت اليه ومال عني زيد لان مراعاة المعنى اولى من مراعاة عود الضمير

وَعِنْدَ جَزْمِ الشَّرْطِ لَفْظًا يَمْتَنِعُ كُلُّ اشْتِغَالٍ نُسِبَ اسْمُهُ أَوْ رُفِعَ

اي ان الاشتغال قد يقع في الرفع كما يقع في النصب وذلك بأن يكون الرفع على الابتداء
او على الفاعلية باضمار الفعل * فيجب الابتداء في نحو خرجت فاذا زيد يركض . وتجب
الفاعلية في نحو هلا زيد قام . وترجح في نحو أزيد يقوم . ويستويان في نحو زيد قام وعمرو
جالس عنده * فان مجردت الجملة من كل ذلك نحو زيد قام فالابتداء واجب في مذهب
الجمهور * ويمتنع الاشتغال مطلقاً بعد اداة الشرط الجازمة اذا كان فعل الشرط مجزوماً
لفظاً . فلا يقال ان زيدا تلقه فأكرمه ولا ان زيدا يقم فأحسب اليه لان اداة الشرط لما
جزمت الفعل لفظاً قوّي طلبها له فلا يقع بعدها غيره * فان كانت اداة الشرط غير
جازمة نحو اسهر اذا زيد هجع كما في مثال النظم . او كان الجزم محلاً لكون الفعل ماضياً
نحو ان زيد زارك فأكرمه . او مضارعاً مجزوماً بغير اداة الشرط نحو ان زيدا لم تلقه
فانتظره جازت المسئلة * وأما قول الشاعر

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ بِمَسِّ مَنَا مَرُوعًا
فمعمول على الضرورة

فصل

في تنازع العاملين

وَالْعَامِلَانِ رَبَّهَا تَنَازَعَا فِي الْعَمَلِ أَسْمًا قَبْلَهُ تَتَابَعَا
فَيَعْمَلُ الْوَاحِدُ فِي مَظْهَرِهِ وَيَعْمَلُ الْآخَرُ فِي مَضْمَرِهِ

اي ربما تقدم عاملان على اسم يطلبه كل واحد منهما ان يكون معمولاً له . فيعمل الواحد
منهما في لفظه الظاهر والآخر في ضميره لانه لا يمكن تسليط عاملين على معمول واحد *
والعمل قد يكون في الرفع نحو قام وذهب زيد . وقد يكون في النصب نحو لقيت واكرمت
عمراً . وقد يكون في الجر نحو آمنت واستعنت بالله . وقد يكون مختلفاً كما ستري * ويلزم
العاملين ان يكونا متصرفين كما رأيت . فلا يكون التنازع بين فعلين جامدين ولا بين
حرفين لان الثاني يكون قد فصل بين الاول والمعمول وهو لا يعمل الا مباشراً معموله كما
مر في الاحكام الكلية واذا لم يصح إعمال الاول بطل التنازع * وأما اذا كان احد

انفصل بهما جميعاً . فتدبر

وَحُكْمُ مَا اتَّبَعْتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مَعَ رَابِطٍ بِالْأَسْمِ حُكْمُ السَّبَبِ

اي ان الاجنبي الذي يتبع بتابعٍ مشتغلٍ على رابطٍ بالاسم السابق حكمه حكم السببي المتعلق به نحو زيد ضربت رجلاً بحبة فانه يجري مجرى قولك زيد ضربت غلامه في جميع احكامه * وحكم هذا التابع ان يكون نعتاً كما في المثال لان النعت والمنعوت كالشيء الواحد . او عطف بيانٍ نحو زيد ضربت خالداً اباه لان عطف البيان كالنعت في الابضاح والتخصيص . او عطف نسقٍ بالواو نحو زيد ضربت عمراً واخاه لان الواو بما فيها من معنى الجمعية تجعل الاسمين بمنزلة اسمٍ مثنى * ولا يصح ان يكون بدلاً لان البدل يحسب من جملة أخرى فتخلو الجملة الأولى من ضمير الاسم السابق الذي لا بد منه على كل حال . ولا تأكيداً لان الضمير الذي يتصل به يكون عائداً على المؤكّد لا على الاسم السابق فتمتنع المسئلة فيهما جميعاً

وَكُلُّ مَحذُوفٍ هُنَا لَا يُذَكَّرُ إِذْ نَابَ عَنْهُ ذِكْرُ مَا يُفْسِرُ

اي ان كل محذوفٍ من العوامل المقدرة في هذا الباب قبل الاسم السابق لا يجوز التصريح بذكره في اللفظ . فلا يقال ضربت زيدا ضربته ولا انا ضارب زيدا ضاربه وإنما يُقدَّر في النية فقط . وذلك لان العامل المذكور بعد الاسم قد ناب عنه ولا يُجمع بين النائب والمنوب عنه كما علمت * واعلم انهم اختلفوا في جملة الفعل المُفسِّر من جهة المحل من الاعراب . فقيل لا محل لها مطلقاً لانها تفسيرية كما هو المشهور . وقيل انها بحسب ما تفسره بناءً على انها بدلٌ منه او بيانٌ له . فلا محل لها في نحو زيداً ضربته لانها قد فسرت جملةً مستأنفة . ومحالها الرفع في نحو انت زيداً ضربته لانها قد فسرت جملة الخبر * وبُشترط في الفعل ان لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلا يقال زيداً انت تضربه بخلاف الوصف نحو زيداً انت ضارب لا حياجه الى ما يعتمد عليه * وبُشترط في الاسم ان يكون مفتقراً الى ما بعده فليس منه نحو زيد عندك فأكرمه . وان لا يكون نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء فلا يقال رجلاً ضربته

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْأَشْتَغَالَ قَدْ يَقَعُ فِي الرِّفْعِ نَحْوَ أَسْهَرِ إِذَا زَيْدٌ هَجَعَ

وترجيح كل واحد منها واستواء الامرين * واعلم ان ما يختار فيه الرفع ما وقع فيه اسم
الاستفهام مُشْتَغَلًا عنه نحو أَيْكُمْ زادت هذه إيمانًا لان الاستفهام فيه عن الاسم لا عن الفعل
حتى يطلبه * واختلف في أمّا التفصيلية مع غير الطلب نحو وأما تهود فهديناهم
والاكثرون على ترجيح الرفع لغلبة وقوع الاسم بعدها * وإذا نصب في الموضعين بقدر
العامل بعد اسم الاستفهام اذ لا يعمل فيه مقدمًا . وبعد الفاء الواقعة في جواب أمّا
معتراضاً بينها وبين مصحوبها

وَسَوْغُ مَا يُشْغَلُ أَنْ يُسَلِّطَا فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى عَلَى اسْمٍ شَرْطًا
أَوْ لَازِمٍ أَلْبَعْنَى إِذَا تَعَدَّ رَا كِلَاهُمَا هُنَاكَ أَنْ يَتَقَدَّرَا

اي انه يشترط في هذا الباب ان يسوغ تسليط العامل على الاسم المتقدم اذا تفرغ له من
معموله المتأخر كما في نحو زيد ضربته فانه يجوز ان يقال زيداً ضربت كما لا يخفى * فيخص
ذلك بالفعل المتصرف كما رأيت . واسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة نحو زيداً
انا ضاربته والدرهم انت معطاه والعسل زيد شرا به . والتقدير انا ضارب زيداً ضاربته
وهلم جرّاً * ولا يصلح لذلك الفعل الجامد ولا اسم الفعل ولا المصدر ولا الصفة المشبهة
ولا أفعل التفضيل ولا الحروف لان كل ذلك لا يعمل في ما قبله فلا يفسر عاملاً فيه *
ثم ان العامل المذكور إما ان يسوغ تسلطه على الاسم المتقدم بلفظه فيضم لفظه كما
رأيت . او بمعناه فيضم ما يوافقه في المعنى نحو زيداً اكثرت ما له اي اغنيت زيداً * فان
لم يصح كلاهما اضم لازم المعنى نحو زيداً ضربت غلامه اي اهنت زيداً لان ضرب غلامه
يستلزم الإهانة له

وَفَصْلُهُ عَنْ شَاغِلٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِمُضَافٍ مِثْلٍ وَصَلٍ يُعْتَبَرُ

اي ان فصل العامل المشغول عن الضمير الشاغل له بحرف جرٍّ نحو زيد مررت به . او
باسم مضاف اليه نحو زيد ضربت اخاه . او مضاف الى المضاف اليه نحو زيد ضربت
غلام اخيه . او بهما جميعاً نحو زيد مررت بغلامه يعتبر مثل وصله به فيجري مع المنفصل
عن العامل كل ما يجري مع المتصل به من الايجاب والترجيح والتسوية * واعلم ان
النصب في صور الاشتغال مختلف المراتب فان اقواه في ما اتصل الفعل بضميره . ثم في
ما اتصل الوصف به . ثم في ما انفصل بالمضاف . ثم في ما انفصل بالحرف . ثم في ما

مذكورة قبله نحو قام زيد وعمرًا أكرمتُهُ طلبًا للمناسبة المستحسنَة في العطف . لان النصب يقتضي إضمار الفعل فيكون عطف فعلية على مثلها بخلاف الرفع فإنه يستلزم عطف اسمية على فعلية * فان لم يكن العاطف مباشرًا نحو قام زيد وأما عمرو فاجلسنه ترجح الرفع لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله * واستدرك بعضهم ما كان الفعل فيه طلبيًا نحو إضرب زيدًا وأما عمرًا فأكرمه فإنه يترجح فيه النصب * واعلم انهم جعلوا حتى ولكن وبل الابتدائيات في هذا المقام كالعاطفات فرجحوا النصب بعدهن نحو رأيت القوم حتى زيدًا رأيته وما ضربتُ زيدًا لكن عمرًا ضربته وما لقيتُ بكرًا بل خالدًا لقيته * وانما لم يجعلوهن عاطفات لان شرط معطوفهن ان يكون مفردًا وما بعدهن هنا جملة . ولكنهم شبهوا موقعهن هنا بموقعهن هناك في كون ما بعد حتى بعض ما قبلها ووقوع لكن وبل بعد النفي فاعطوهن حكم أحرف العطف

وَأَعْنَدُوا تَسْوِيَةَ الْأَمْرَيْنِ عَطْفًا عَلَى صَاحِبَةِ الْوَجْهَيْنِ
فَالرَّفْعُ يَأْتِي بِأَعْتِبَارِ الْكُبْرَى وَالنَّصْبُ يَأْتِي بِأَعْتِبَارِ الصُّغْرَى

اي ان النحاة اعتمدوا التسوية بين الرفع والنصب عند عطف الجملة المصدرة بالاسم المذكور على جملة ذات وجهين وهي التي صدرها اسم وعجزها فعل نحو زيد قام وعمرو أكرمتُهُ لاجله . فانهم يرفعون باعتبار العطف على الجملة الكبرى وهي المبتدأ وخبره وينصبون باعتبار العطف على الجملة الصغرى وهي الخبر فقط * وعلى كلٍ منها تحصل المناسبة في العطف لان الجملة المعطوفة مع الرفع اسمية كالكبرى ومع النصب فعلية كالصغرى باعتبار الفعل المضمر فيها * واعلم انه يلتزم الرابط بين الجملة المعطوفة والمبتدأ في الجملة المعطوف عليها لاجل تصحيح النصب . وهو إما الضمير كما مر في المثال . او الفاء السببية نحو زيد قام وعمرو أكرمتُهُ لانها مع النصب تكون معطوفة على الخبر فلا بد ان تشاركه في الربط بالمبتدأ . فان فقد الرابط وجب الرفع وامتنع النصب وهو مذهب الجمهور

فَإِنْ خَلَا مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْتُهُ تَرَجَّحَ الرَّفْعُ كَزَيْدٌ زُرْتُهُ

اي اذا لم يوجد ما يوجب او يرجح او يسوي ما ذكرنا فترجح الرفع كما في المثال اذ لا تكلف فيه * فتحصل ان الاشتغال خمس حالات . وهي وجوب الرفع ووجوب النصب

زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَعَمْرًا لَا يُصِيبُهُ السُّوءُ * وَلَا فِي الْأَمْرِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بِالْصِغَةِ كَمَا مَرَّ أَوْ
 بِاللَّامِ نَحْوُ زَيْدًا إِيْرَحْمَةُ اللَّهِ * وَإِنَّمَا صَحَّ ذَلِكَ مَعَ اللَّامِ وَلَا الطَّلَبِيَّتَيْنِ وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ
 الصَّدَارَةِ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوا الْأَمْرَ بِاللَّامِ عَلَى الْأَمْرِ بِالْصِغَةِ وَالنَّهْيَ بِهَا عَلَى النَّفْيِ بِهَا * فَإِنْ
 اقْتَرَنَ الْفِعْلُ بِالْفَاءِ فَإِنْ نَضَمَ الْأِسْمَ مَعْنَى الشَّرْطِ نَحْوُ كُلِّ ضَيْفٍ يَأْتِيكَ فَأَكْرِمُهُ نُزِّلَ
 الْفِعْلُ بَعْدَهَا مِنْزِلَةُ الْجَوَابِ فَوَجِبَ الِرْفَعُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي مَا
 قَبْلَهَا . وَالْأَوْجِبُ النَّصْبُ نَحْوُ زَيْدًا فَأَكْرِمُهُ لِأَنَّ الِرْفَعُ يَقْتَضِي دُخُولَ الْفَاءِ عَلَى خَبَرِ
 الْمُبْتَدَأِ الْخَالِي مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ وَهُوَ مَمْتَنَعٌ . وَحِينَئِذٍ يُجْعَلُ مَا بَعْدَهَا جَوَابًا لَشَرْطٍ مُقَدَّرٍ كَمَا
 فِي نَحْوِ رَبِّكَ فَكَبِّرْ عَلَى مَا سَيَجِيءُ فِي بَابِ أَمَّا . وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَمْتَنَعُ عَمَلُ مَا بَعْدَهَا فِي
 مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْأِسْمِ كَمَا سَيَجِيءُ تَفْصِيلُهُ هُنَاكَ * وَيُتَرَجَّحُ النَّصْبُ أَيْضًا
 فِي مَا وَقَعَ بَعْدَ أَدَاةٍ يَلِيهَا الْفِعْلُ غَالِبًا كَهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَحُرُوفِ النَّفْيِ الْمَشْتَرَكَةِ وَهِيَ مَا وَلَا
 وَإِنْ نَحْوُ أَرْبَدًا ضَرْبَتُهُ وَمَا عَمْرًا لَقِيْتُهُ * فَإِنْ كَانَ الْمَطْلُوبُ بِالِاسْتِفْهَامِ تَعْيِينَ الْأِسْمِ نَحْوُ
 أَرْبَدٍ ضَرْبَتُهُ أَمْ عَمْرٌو فَالِرْفَعُ أَرْجَحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُتَحَقِّقَ الْوُقُوعِ فَلَا
 تَعْلُقَ لِلْهَمْزَةِ بِهِ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ عَنْ تَعْيِينَ الْمَفْعُولِ لَا عَنْ حَدُوثِ الْفِعْلِ . وَالنَّصْبُ أَشْهَرُ
 عِنْدَ الْجُمْهُورِ ذَهَابًا إِلَى أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ يَطْلُبُ الْفِعْلَ كَيْفَمَا وَقَعَ وَعَلَيْهِ يُرْوَى بِالنَّصْبِ
 قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَتَعْلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَا حَا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَّةٌ وَالْخِشَابَا

غَيْرَانَهُ مَعَ النَّصْبِ يُضْمَرُ الْعَامِلُ بَعْدَ الْأِسْمِ لَا قَبْلَهُ لِأَنَّ الِهَمْزَةَ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْمَسْأُولُ عَنْهُ بِهَا
 كَمَا سَيَجِيءُ * وَكَذَلِكَ يَتَرَجَّحُ النَّصْبُ عِنْدَ خَوْفِ الِالْتِبَاسِ فِي مَا يَوْهَمُ لَوْ كَانَ مَرْفُوعًا أَنَّ
 الْمَفْسُورَ صِفَةً لِمَا قَبْلَهُ نَحْوُ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ . فَلَوْ قِيلَ كُلُّ شَيْءٍ بِالِرْفَعِ احْتَمَلَ أَنْ
 يَكُونَ الْفِعْلُ صِفَةً لَشَيْءٍ فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِنَا بِقَدَرٍ وَهُوَ خِلَافُ
 الْمَقْصُودِ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَمْزَةَ الِاسْتِفْهَامِ إِذَا فُصِّلَتْ عَنِ الْأِسْمِ الْمُشْتَغَلِ عَنْهُ بِغَيْرِ الظَّرْفِ تَرْجَحُ
 رَفْعُهُ نَحْوُ أَنْتَ زَيْدٌ تَحْبُهُ لِأَنَّ النَّصْبَ يَقْتَضِي تَكْلُفَ حَذْفِ الْفِعْلِ وَإِنْفِصَالِ الضَّمِيرِ
 الَّذِي كَانَ مُسْتَتَرًّا فِيهِ عَلَى غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ الْفَاصِلُ ظَرْفًا تَرْجَحُ النَّصْبُ نَحْوُ
 أَعْنَدِي زَيْدًا تَضْرِبُهُ لِأَنَّ الْفَصْلَ بِالِظَّرْفِ كَلَّا فَصْلُ

وَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةٍ الْفِعْلِ مُبَاشَرًا لَهُ

أَيُّ أَنَّهُ يَتَرَجَّحُ أَيْضًا نَصْبُ الْأِسْمِ الْمَذْكُورِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ عَاطِفٍ مُلْتَصِقٍ بِهِ عَلَى جُمْلَةٍ فَعَلِيَّةٍ

وَالرَّفْعُ بَعْدَ مَا يَخْصُ اسْمًا وَجَبَ وَحَيْثُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا عَقَبَ

اي ان هذا الاسم اذا وقع بعد ما يخص بالاسماء كاذاء الفجائية يجب رفعه نحو خرجت فاذا زيد بضربه عمرو لان اذا هه لا يقع الفعل بعدها فلا يمكن اضماره * وكذلك اذا وقع حيث لا يعمل فيه ما بعده كما اذا وقع قبل ما له صدر الكلام نحو زيد ما رأيت و عمرو ان لقيته فأكرمه لان ما له الصدر لا يعمل ما بعده في ما قبله * او كان العامل واقعاً صلة نحو عمرو انا الضاربة لان الصلة لا تعمل في ما قبل الموصول وما لا يعمل لا يفسر عاملاً * وقس على ذلك ما اشبهه من المواقع

فَإِنْ يَكُنْ قَدْ جَاءَ ذَاكَ بَعْدَ مَا يَخْصُ بِالْفِعْلِ فَنَصَبٌ حَيْثُ

اي فان وقع الاسم المذكور بعد ما يخص بالافعال كأدوات الاستفهام غير الهزة وأدوات الشرط والعرض والتخفيض ونحو ذلك وجب نصبه نحو هل زيداً رأيت وإن عمراً زرت أكرمك وألاً بكرأ تضيفه وهلاً خالداً أكرمته . وذلك لان النصب يقتضي اضمار الفعل بعد هذه الأدوات فتبقى على ما وضعت له من الاختصاص بالدخول على الافعال . ولا يجوز الرفع بعدها لانه يقتضي التجرد فتخرج معه عن وضعها * وأما الواقع بعد همزة الاستفهام فلا يجب فيه النصب كما سيأتي اذ لا يجب عندهم دخولها على الافعال لانها أم الباب فتوسعون فيها ما لم يتوسعوا في غيرها * واعلم انه قد يضر مطاوع الفعل الظاهر لا نظيره فيرفع الاسم المشتغل عنه به لا بالابتداء . وعليه يروى بالرفع قول الشاعر لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

اي لا تجزعي ان هلك منفس فانه مطاوع لأهلك لانه يقال اهلكته فهلك . وقس نظائره عليه

وَالنَّصَبُ رَجَحٌ قَبْلَ فِعْلِ الطَّلَبِ وَبَعْدَ مَا الْفِعْلُ بَلِي فِي الْأَغْلَبِ

وَعِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ فِي مَا أَوْهَبَا تَفْسِيرُهُ الْوَصْفُ لِمَا تَقَدَّمَ

اي انه يرجح نصب الاسم المشتغل عنه اذا وقع قبل الفعل التلبي . وهو الامر نحو زيداً أضربه . والنهي نحو عمراً لا تكرمه . وذلك لضعف الاخبار بالجملة التلبيية وان كان مباحاً كما مر * ولا فرق في الطلب بين ان يكون بلفظ الإنشاء كما رأيت او بلفظ الخبر نحو

وَقَدْ أُجِيزَ الرِّفْعُ فِي مَا كُرِّرَا تَأْوِيلًا وَذَلِكَ فِي الْعَطْفِ جَرَى

اي انهم اجازوا الرفع في التحذير المكرر نحو الأسد الأسد على تقدير مبتدأ محذوف اي هذا الاسد . او خبر اي في طريقك الاسد ونحو ذلك * واجاز بعضهم ذلك في المتعاطفين نحو ناقة الله وسقياها اي هذه ناقة الله وقس عليه

وَأَسْتَعْمَلُوا الْإِغْرَاءَ كَالْتَحْذِيرِ مِنْ دُونِ ضَمِيرٍ كَالْوَفَاءِ يَأْمَنْ ضَمِينَ

وَالْعَهْدَ وَالذِّمَّةَ وَالْوَحَى الْوَحَى قُلْ وَأَنْوِي فِي الْبَابَيْنِ فِعْلًا صَحًّا

اي ان الإغراء يستعمل كتحذير بدون إياك فينصب بفعل مضمير كقولك الوفاء اي إلزم الوفاء * ويكون مفردا كما رأيت . ومعطوفا نحو العهد والذمة . ومكررا نحو الوحى الوحى * ويجوز الرفع في المكرر والمعطوف ومنه قول الشاعر

ان قوماً منهم عُمَيْرٌ واشبا ه عُمَيْرٌ ومنهم السَّفَّاحُ

لجديرون بالوفاء اذا قال ل اخوان النجدة السلاح

واما الفعل المحذوف فيقدر في كل واحد من البابين بما يصلح له في المعنى . ويكون حذفه واجبا هنا مع العطف والتكرار وجائزا بدونها كما هناك

فصل

في اشتغال العامل عن المفعول

قَدْ يَشْغَلُ الْعَامِلُ نَصْبُ مَا أُلْتَحَقَّ مِنْ مَضْمَرٍ أَوْ عُلُقَةٍ لِاسْمٍ سَبَقَ

فَالسَّابِقُ أَرْفَعُ مُبْتَدَأً وَأَنْصَبُ عَلَى إِضْمَارٍ مِثْلِ الْعَامِلِ الَّذِي تَلَا

اي ان العامل قد يشتغل عن نصب الاسم المتقدم عليه بنصب ما يليه من ضمير ذلك الاسم نحو زيد ضربته . او من متعلقه نحو الغلام قتلته اباه . فيرفع الاسم المتقدم مبتدأ وهو الأرجح لانه لا يحتاج معه الى تأويل كما ستري . ويجوز نصبه بإضمار ما يوافق ذلك

العامل في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط كما سيحي . فيكون التقدير في المثال الاول ضربت زيدا ضربته . وفي المثال الثاني أَيْتَمَّتْ الْغُلَامُ قَتَلَتْ ابَاهُ . غير انه قد يعرض لكل من ذلك ما يغير حكمه كما ستقف عليه ان شاء الله

الحرف لفظاً ونيةً . ولا يكون نكرةً ولا اسم إشارة ولا موصولاً . ولا يستغاث ولا يُندب
ولا يُرخم . ولا يقع في أوّل الكلام . ولا يُضمّن معنى الانشاء كما مرّ . ويُصب مع كونه
مفرداً . ولا يكون علماً إلا في النادر كما رأيت * وقد انهى بعض المحققين الفروق التي
بينهما الى ثبوت عشرين فرقاً فاقصرنا منها على ما ذكرناه

فصل

في التحذير والإغراء

يُنْصَبُ تَحْذِيرًا بِمُضْمَرٍ كَمَا إِيَّاكَ وَالْأَفْعَى وَإِيَّاكَ الدِّمَا
وَقِيلَ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى وَقَدْ شَذَّ عَلَى غَيْرِ الْمُخْطَابِ مَا وَرَدَ

اي انهم يستعملون النصب على سبيل التحذير للمخاطب بعاملٍ مضمرٍ كما في قولنا إِيَّاكَ
وَالْأَفْعَى . فان الاصل فيه أُوْحَذِّرُكَ مِنَ النِّقَاءِ نَفْسِكَ وَالْأَفْعَى غَيْرَانَهُ لَمَّا كَانَ الْمَقَامُ يَضِيقُ
عَنِ التَّوَسُّعِ فِي الْعِبَارَةِ حَذَفُوا الْفِعْلَ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي الْمَعْنَى مِنْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ فَانْفَصَلَ
الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ بِهِ لِعَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ مُتَصِلًا . وَهَذَا أَوْجَهُ مَا قِيلَ فِيهِ * وَاجَازُوا تَرْكَ الْوَاوِ
نَحْوَ إِيَّاكَ الدِّمَا . وَالجَرُّ مِنْ نَحْوِ إِيَّاكَ مِنَ الْأَفْعَى . اَيِ أُوْحَذِّرُكَ الدِّمَا وَأُوْحَذِّرُكَ مِنَ
الْأَفْعَى * وَحُكِمَ هَذَا الضَّمِيرُ أَنْ يَكُونَ لِلْمُخَاطَبِ كَمَا رَأَيْتُ . وَقَدْ جَاءَ لغيرِهِ شَذُوذًا كَقَوْلِ
بَعْضِهِمْ إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَعَ . وَقَوْلِ الْآخَرِ مَنْ بَلَغَ السِّتِينَ فإِيَّاهُ وَإِيَّا
الشَّوَابِ . وَكِلَاهُمَا مِنْ نَوَادِرِ الْكَلَامِ . فَإِنْ عُطِفَ عَلَى ضَمِيرٍ مُخَاطَبٍ نَحْوِ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ مِنْ
مَنْ الشَّرَّ جَازٍ لِأَنَّهُ يَجِيءُ فِي التَّوَابِعِ مَا لَا يَجِيءُ فِي الْمُنْبَوَعَاتِ

وَالْحَيَّةَ الْحَيَّةَ قَالُوا وَكَذَا يَقَالُ أَيْضًا مَقْلَتِكَ وَالْقَذَى
وَالْفِعْلَ دَعُ فِي الْكُلِّ حَتْمًا وَسَوَى ذَلِكَ كَالْأَفْعَى كَمَا شَاءَ الْهَوَى

اي انهم يتركون الضمير مع تكرار المحذّر منه نحو الحيّة الحيّة . او مع العطف عليه نحو
مقّلتك والقذى * ويجب ترك الفعل الناصب في جميع هذه الصور . أمّا مع الضمير
فلأنّ هذا اللفظ لكثرة التحذير به جعل عوضاً عن التلّفظ بالفعل . وأمّا مع التكرار
والعطف فلتقيام المكرّر والمعطوف مقامه * فان لم يكن شيء من ذلك كما اذا قيل الأفعى
فقط جاز اضرار الفعل اكتفاءً بدلالة القرينة واظهاره لفقد النائب عنه

فصل

في الاختصاص

يَأْتِي اخْتِصَاصٌ كِنْدَا ذِي اللَّامِ مَعَ أَيِّ وَلِلْإِنْشَاءِ وَالْحَرْفِ يَدَعُ
وَذَاكَ بَعْدَ مُضْمِرِ النَّفْسِ أَيْ نَحْوِ أَنَا أَفْعَلُ أَيُّهَا الْفَتَى

اي ان الاختصاص يأتي على صورة نداء المحلى باللام مع أي فقط غير متضمن معنى الانشاء ولا صاحب حرف النداء فيكون خبرا واردا على صورة الانشاء كما في نحو أليس الله بكاف عبده على ما سيجي * وهو يقع بعد ضمير التكلم نحو انا افعل كذا أيها الفتى اي أفعاله مختصا بفعله من بين الفتيان . فيكون المراد بالفتى نفس المتكلم لا شخصا آخر مخاطبه . وهو تابع لأي كما كان في النداء لانه منقول عنه * ولما كانت هذه الصورة منقولة عن صورة النداء بقيت فيها أي مضمومة على غير سبب كما يكون في الحكاية ولم تنزل في موضع النصب بفعل واجب الحذف غير ان تقديره أخص لا ادعو * والتزم رفع ذي اللام بعدها إتباعا للفظها كما كان في النداء * واعلم ان الاختصاص قد نقل عن باب النداء لمشاركة معنوية بينهما لان كلاهما يتعلق بواحد مخصوص من بين أمثاله . غير ان ذاك يتعلق بصاحبه على سبيل الانشاء وهذا على سبيل الخبر

وَجَاءَ دُونَ أَيِّ مَنْصُوبًا كَمَا نَقُولُ نَحْنُ الْعَرَبُ نَرَعِي الذِّمَّهَا
وَذَا لِذِي الْخِطَابِ طَوْرًا قَدْ بَلَى كَعِنْدَكَ اللَّهُ رَجَاءُ الْخَيْرِ لِي

اي ان هذا المختص يجي بدون أي قائما مقامها وحيثئذ يكون منصوبا بفعل الاختصاص المضمر كقولك نحن العرب نرعى الذمم اي أخص العرب * وهو يكون تارة مفرونا بال كما رأيت . وتارة مضافا الى منصوبها نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث * وقد يضاف الى غيره كقوله نحن بني ضبة أصحاب الجمل * ونادر وقوته علما كقول الآخر بنا تيماء يكشف الضباب * وقد يقع بعد ضمير الخطاب كقولهم سبحانك الله العظيم . وعليه مثال النظم * ولا يقع بعد ضمير الغائب ولا بعد الاسم الظاهر البتة * واعلم ان جملة الاختصاص من الفعل المحذوف والاسم المذكور بعده في موضع النصب على الحال . وذلك يشمل جميع الصور المذكورة في هذا الباب * والمختص يفرق عن المنادى بانه يكون بدون

بالمضاف الى ضمير المخاطب * فان أُضِيفَ الى ضمير جماعة الذكور قبل واغلامكموه
 باعتبار ضمة الميم التي كانت لها في الاصل لانه لو قيل واغلامكمه التبس بالمضاف الى
 ضمير المثنى * واعلم ان المضاف الى ضمير الخطاب جاز ان يُندَبَ وامتنع ان يُنادى لان
 المندوب غير مخاطب كما في المنادى * وبهذا الاعتبار جاز ان يكون المنعجب منه مضمراً
 نحو يا لك فارساً ويا لها ليلة

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ كَوَاعِبْدَاهُ بِلُغَةِ السُّكُونِ فِي نِدَائِهِ

اي ان المضاف الى ياء المتكلم على لغة تسكينها في نداءه تُحذف عنه اذا ندب دفعاً
 لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة فيقال في ندب العبد المضاف اليها واعبداه *
 واما على بقية اللغات المذكورة في باب المنادى منه فيجري مجرى امثاله مما في هذا الباب *
 واعلم ان الهاء اللاحقة الاخرها حَقُّها السكون لانها موضوعة للوقف . غير انه يجوز
 ضمها في الشعر كما في قول الشاعر

أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

وعليه مثال النظم . وقد مر الكلام عليها في باب الوقف

وَتُنْكَرُ النُّدْبَةُ حَذَفَ الْحَرْفِ لِفَوْتِ مَدِّ الصَّوْتِ عِنْدَ الْحَذَفِ
 لِذَاكَ مَا يَنْدُبُ لَا يُرْخَمُ وَذَاكَ فِي مَا يُسْتَغَاثُ يَلْزَمُ

اي ان الندبة يمتنع فيها حذف حرف النداء لان المقصود فيها مد الصوت ونطويبه
 والحذف ينافي ذلك فيفوت الغرض . ولذلك لا يُرْخَمُ المندوب * والمستغاث يجري هذا
 المجرى فلا يُحذف عنه حرف النداء ولا يُرْخَمُ . وأما قول الشاعر

كُلُّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا كَتِيمَ اللَّهِ قُلْنَا يَا كَهْمَالِ

اي يا لما لك فمحمول على الضرورة او الشذوذ * واعلم ان ما يمتنع معه حذف الحرف
 المنادى البعيد عمن يناديه لان المراد في نداءه اطالة الصوت بواسطة الحرف فلو حُذِفَ
 قَصُرَ الصوت عن البلوغ اليه * وما يمتنع فيه الترخيم ما كان مبنياً قبل النداء كحذام عند
 الاكثرين . وما يلزم النداء ككرمان عند الجميع

لالتقاء الساكنين . فان كان مضمومًا او مكسورًا حُذِفَتْ تلك الحركة لنزول الفتحة مكانها . وان كان منونًا حُذِفَ التنوين الفاصل بينه وبين الالف * وهذه الالف تلحق المندوب لاجل مد الصوت به اظهارًا لشدة الحزن . وعلى ذلك قول الشاعر

فواكِدًا من حُبِّ مَنْ لَا يُجِيبُنِي ومن عِبَرَاتِ مَا لَهْنُ فَنَاءِ

والغالب ان تلحقها هاء السكت فيقال واكِداه * واذا نُدِبَ نحوُ مُصْطَفَى حُذِفَتْ أَلِفُهُ لالتقاء الساكنين بينها وبين أَلِفِ النُّدْبَةِ فيقال واُصْطَفَاهُ . وهو مذهب الجمهور * فان كان آخر المندوب أَلِفًا وهاه كعبد الله لم تلحقه الألف والهاء فرارًا من ثقل اللفظ فيُنْدَب مجردًا عند الأكثرين * واعلم ان المراد بعجز المندوب ما تم به من حرف او كلمة فيندرج فيه عجز المركبات وصلة الموصول لان كل ذلك يكون معه كلمة واحدة او كاللغة الواحدة . فيقال وا عبد الملكاه ووا معدي كرباه وواتا بطشراه ووا من حفر بئر زمزماه . والحركة البنائية او الاعرابية تُقَدَّرُ على كل ما قبل الألف هنا وفي باب الاستغاثة لاشتغال المحل بحركة المناسبة * وعلامة الندبة تلزم المندوب إذا كان يلبس بالمنادى المحض كما في قول الشاعر

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبِرْتَ لَهُ وَفِتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

فان أمن اللبس جاز الخافها وتركها * وربما لحقت غير مندوب نحو و عجبًا و أسفاه .

ومنه قول الراجز

وَأَعْجَبَا هَذِهِ الْفَلَيْقَةَ هَلْ تُذْهِبَنَّ الْقُوبَاءَ الرِّبْقَةَ

وتلحق نعت المندوب عند الأكثرين نحو وازيد الكريماه . وما أضيف نعته اليه كقول

الشاعر

كَمْ قَاتِلٍ وَأَسْعَدَ بَنٍ سَعْدَاهُ كُلُّ أَمْرٍ نِيَّ بَاكِ عَلَيْكَ أَوَاهُ

وذلك لان الصفة مع الموصوف كالشيء الواحد وكذلك المضاف اليه مع المضاف

وَحَيْثُ كَانَ أَلْفَتْحُ دَاعِيِ اللَّبْسِ فَأَلَا لِفَ أَقْلِبُهَا بِحَرْفِ الْجِنْسِ

اي متى كان فتح ما قبل أَلِفِ النُّدْبَةِ يُؤَدِّي الى الالتباس يُتْرَكُ ما قبلها على حركته وتُغْلَبُ

حرفًا يجانس تلك الحركة . فاذا نُدِبَ الغلام المضاف الى ضمير المفرد الغائب او المفردة

المخاطبة قيل في الاول وَا غلامهؤة بقلب الالف وَاوًا وفي الثاني وَا غلامِكَة بقلبها ياء .

لانه لو قيل وَا غلامهاه وَا غلامكاه لالتبس الاول بالمضاف الى ضمير الغائبة والثاني

اي ان اللام تُحذف عن المستغاث فيكون كالمنادى غير انه يُعوّض عنها بالالف في آخره
 للفرق بينهما نحو يا زيدا لعمرى . وعليه قول الشاعر
 يا زيدا لآمل نيل عزٍ وغنى بعد فاقة وهوانٍ
 وقد لا يعوّض فيخلو منها جميعاً كقوله
 ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض الأريب
 وحينئذ يجري مجرى المنادى الصريح فيضم منه ما يضم في النداء وينصب ما ينصب *
 ولا يجوز فيه الجمع بين اللام والالف فلا يقال يا زيدا لعمرى لامتناع الجمع بين العوض
 والمعوّض عنه

وَمِثْلُ مَا اسْتَغِيثَ مَا تَعَجَّبَا مِنْهُ كَيَا لَلْمَاءِ أَوْ يَا طَرَبَا

اي ان ما تعجب من ذاته او من صفة يجري في كل ما ذكر مجرى المستغاث . فتدخل
 عليه اللام كقولك يا للماء اذا تعجبت من وجوده او من كثرته . وتعاقبها الالف نحو
 يا طربا . وقد يُجرّد منها جميعاً فيقال يا طرب بالضم * وقس على كل ذلك

فصل

في الندبة

وَكَا لَمِنَادَى مَا لِفَجْعَةٍ نُدْبٌ أَوْ أَلَمْ يَوْأَوْ تَعِينُ يَجِبُ

اي ويجري مجرى المنادى ما ندب لتفجع عليه او توجع له او منه بواسطة وا الموضوعة
 لذلك * ولا يكون الا معرفة معينة ليقوم عذر النادب له فلا يكون نكرة ولا معرفة
 مبهمّة كالضمير واسم الاشارة والموصول بصفة غير مشهورة * وهو يعطى ما للمنادى من
 البناء والاعراب فيقال وا زيد بالضم وا امير المؤمنين وا حاميا عشيرتنا بالنصب *
 وينون عند الضرورة رفعا وانصبا . وبها يروى قوله
 وا فتعسا وابن مني فتعس ايلي بأخذها كروس
 وقد يندب بيا عند أمن اللبس بالمنادى المحض كما سيأتي ولا يندب بغيرها مطلقا

وَعَالِبَا صِلْ عَجْزُهُ بِالْأَلِفِ مُنْفَتِحًا مَا لَمْ يَكُنْهَا فَاحْذِفِ

اي ان المندوب يوصل غالبا آخره بالالف مفتوحا لمناسبتها ما لم يكن ألفا فيحذف

فصل

في الاستغاثة

وَأَجْرُ مُنَادَى يَا أَسْتُغِيثُ مُعَرَّبًا يَا لِلَّامِ لَفْظًا كَهُضَافٍ رُكْبًا

اي ان المُنَادَى ييا اذا طُلِبَتْ منه الإِغَاثَةُ لِغَيْرِهِ يُجَرُّ بِاللَّامِ لَفْظًا نَحْوُ يَا لَزَيْدٍ لَعْمٍ وَلَكِنَّهُ لَا يَزَالُ فِي مَحَلِّ النِّصْبِ عَلَى حَكْمِ الْمُنَادَى * وَلِذَاكَ إِذَا نُعِتَ بِحُزٍّ فِي نَعْتِهِ الْجُرُّ وَالنِّصْبُ نَحْوُ يَا لَزَيْدٍ الشَّجَاعَ الْمَظْلُومَ بِجُرِّ الشَّجَاعِ وَنَصْبِهِ * وَهُوَ مُعَرَّبٌ لِبَعْدِهِ عَنْ مِثَابَةِ كَافِ الْخُطَابِ مِنْ حَيْثُ الْإِفْرَادُ لِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَّبَ مَعَ حَرْفِ الْجُرِّ فَاشْبَهَ الْمُضَافَ . وَقِيلَ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَذْكُورَ قَدْ أَبْعَدَهُ عَنْ شَبَهِ الْحَرْفِ لِأَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ الْأَسْمَاءِ * وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُسْتَغَاثَ لَا يُسْتَعْمَلُ لَهُ غَيْرُ يَا مِنْ حُرُوفِ النِّدَاءِ كَمَا تُشْعِرُ بِهِ عِبَارَةُ النِّظْمِ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ عَنْ أَصْلِ الْمُنَادَى لَفْظًا وَمَعْنَى فَاقْتَضَى أُمُّ الْبَابِ لِحْتِمَالِ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا

وَاللَّامَ مَعَ يَا أَفْتَحُ وَدُونَهَا أَكْسِرُ إِذْ هُوَ مَعَهَا فِي مَكَانِ الْمُضْمَرِ

اي ان اللام الداخلة على المُسْتَغَاثِ تُفْتَحُ وَإِنْ كَانَتْ لَامَ الْجُرِّ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ النِّدَاءِ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ فَتُفْتَحُ مَعَهُ اللَّامُ كَمَا تُفْتَحُ مَعَ الضَّمِيرِ فِي نَحْوِ أَلَيْكَ . وَلِذَاكَ إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَلَمْ تُكْرَرْ يَا تُكْسَرُ اللَّامُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

يَبْكِيكَ نَاءً بَعِيدُ الدَّارِ مَغْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَالْمُشْبَانِ لِلْعَجَبِ

وَأَمَّا إِذَا كُرِّرَتْ يَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَتْحِ مَعَهَا كَمَا فِي قَوْلِ الْآخِرِ

يَا أَقُومِي وَيَا لَأَمْثَالِ قُومِي لِأَنَّا عُنُوهُمْ فِي أَزْدِيَادِ

وَأَمَّا لَامُ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ فِيهِ مَكْسُورَةٌ مُطْلَقًا عَلَى أَصْلِهَا * وَقَدْ يُجَرُّ مِنْ كَقَوْلِ الْآخِرِ

يَا لِلرِّجَالِ ذَوِي الْأَبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَةُ الْهَرْدِي لَهُمْ دِينَا

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُسْتَغَاثَ مِنْ أَجْلِهِ قَدْ تَكُونُ الْأَسْتَغَاثَةُ لَهُ وَقَدْ تَكُونُ عَلَيْهِ كَمَا رَأَيْتَ فِي الْأَمْثَلَةِ وَأَمَّا يُطْلَقُ عَلَيْهِ الْمُسْتَغَاثُ لَهُ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ فِيهِ * وَالْأَوَّلُ لَا يُجَرُّ إِلَّا بِاللَّامِ وَالثَّانِي يُجَرُّ بِهَا أَوْ مِنْ كَمَا رَأَيْتَ * وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ حَرْفِ النِّدَاءِ مَا لَا يُنَادَى حَقِيقَةً نَحْوُ يَا لِلْعَجَبِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَغَاثًا وَالْمُسْتَغَاثُ لَهُ مُحْذُوفٌ فَتُفْتَحُ اللَّامُ وَيَجُوزُ الْعَكْسُ فَتُكْسَرُ

وَاللَّامُ عَنْهُ كَهِنَادَى تُحْذَفُ فَيَسْتَعِيزُ أَلِفًا تُطْرَفُ

وغير ذاك أرفع أو أنصب مفرداً مع ذي الينا منها سوى ما فصيلاً

اي ان غير ما ذكر من التوابع وهو النعت والتاكيد والبيان والمعطوف المقترن بآل اذا كان مفرداً تابعاً للمبني يجوز فيه الرفع حملاً على لفظه الظاهر او المقدر والنصب حملاً على محله . فيقال يا زيد الكريم ويا نعيم اجمعون ويا فتى احمد ويا سيبويه والخليل بالرفع والنصب في الجميع . ما لم يكن التابع هو المقصود بالنداء وهو تابع أي مطلقاً وتابع اسم الإشارة الذي جعل وصلة الى ندائه كما مر فانه يتعين فيها الرفع * واعلم انه انما جاز اتباع لفظ المبني في هذا الباب بخلاف غيره من المبنيات لانه قد اشبه المعرب من حيث ان هذه الضمة توجد عند وجود حرف النداء وتنفذ عند فقده فصارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له * واذا كان التابع متصلاً بضمير المنادى جاز ان يكون للغيبة باعتبار الاصل وللحضور باعتبار الحال لانه قد صار مخاطباً . فيقال يا زيد نفسه او نفسك ويا نعيم كلهم او كلكم . وقس عليه

وما بآل اضعف لفظاً قد حسب كـ مفرد منه وباقيه نصب

اي ان المضاف اللفظي المقترن بآل مما سوى التابع المقصود بعد كـ المفرد لانه في تقدير الانفصال فيكون مع المبني جائز الوجهين * وما بقي من ذلك وهو تابع المعرب مطلقاً والمضاف المعنوي والمضاف اللفظي المجرد من آل والمشبّه بالمضاف ينصب على الاطلاق . فيقال يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب . ويا عبد الله الكريم ويا ابا بكر العظيم الشأن ويا زيد اخا عمرو ويا خالد ضارب بشر ويا عثمان وراكباً فرساً بالنصب لا غير في الجميع * واما التابع المقصود فقد مر من الكلام عليه ما يغني عن الاعادة

وتابع التابع منها أعرباً في كـ اتباع لفظ وجباً

اي ان التابع المعرب اذا اتبع وجب حمل تابعه مطلقاً على لفظه فيقال يا أيها الرجل ذو المال بالرفع فقط . ويا زيد جارنا العزيز بالنصب لا غير . ويا بشر الكريم صاحبنا بالرفع مع رفع الكريم وبالنصب مع نصبه . وقس عليه * وأما تابع التابع المبني فيجري مجرى تابع المنادى المبني لان متبوعه في حكم المنادى المستقل . وعلى ذلك يقال يا سعيد كرز الكريم بالرفع والنصب . ويا زيد وعثمان امير الجيش بالنصب لا غير . وقس على كل ذلك

زائد لان الناء خارجة عن بنيتها فلا يُحِلُّ حذفها بشيء. ولذلك لا يُحذف معها حرف المد الواقع قبلها في نحو أرطاة لانها في حكم الانفصال فلا يستتبع حذفها حذف ما قبلها. وعلى ذلك يقال يا فاطم ويا جاري ويا ثب ويا أرطى وهلم جرا * واعلم انهم لم يعتبروا في نحو نبة وشاة ما اعتبروه في الثلاثي المذكور لان المؤنث قد ثقل بالتركيب مع العلامة فاستحق التخفيف. ولان بقاء المرخم منه على حرفين من اصوله كان قبل الترقيم فلم يحدث لاجله ولذلك لا يمنع ترخيمه. وعليه قولهم يا شا اذجني اي يا شاة * فتأمل

وَقَدْ يُضْمُ دُونَهَا مَا يَبْقَى إِذْ لَيْسَ يُنَوَّى مَا مِنْ أَسْمٍ يُلْقَى
وَعَلِمَ بِهَا قَلِيلًا ضُمَّ إِنَّ لَمْ يَلْتَبِسْ وَالضَّمُّ فِي الْكُلِّ يَهِنُ

اي ان ما كان بدون الناء المذكورة قد يبنى الباقي منه على الضم غير منوي ما حذف منه فكأنه موضوع على هذه الصيغة. فيقال يا جعف بضم الناء كما يقال يا زيد * وأما المؤنث بالناء فقد يجري هذا المجرى اذا كان علما لا يلتبس بالماذكر بعد ترخيمه نحو يا ممي في مية. فان كان يلتبس كحفصة وجب الفتح * على ان الضم في كل ذلك لغة ضعيفة والمخيار ترك ما بقي من كل اسم على ما كان يستحقه قبل الترقيم لان هذا المحذوف في حكم الوجود لكونه مقصودا فهو خليق بالمراعاة * ولذلك يقال لهذه اللغة لغة من ينتظر والاخرى لغة من لا ينتظر

فصل

في نوابغ المنادى

وَكَأَنَّ مُنَادَى إِذْ نُويَّ الْحَرْفُ الْبَدَلُ مِنْهُ كَذَا الْعَطْفُ بِحَرْفٍ دُونَ أَلْ

اي ان البدل من المنادى حكمه حكم المنادى المستقل بنفسه لانه على نية تكرار حرف النداء. فيقال يا سعيد كرر ويا عبد الله بشر بالضم فيها. ويا زيد اخانا ويا ابا بكر عبد الله بالنصب كما يقال يا كرر ويا بشر ويا اخانا ويا عبد الله * وكذلك المعطوف عليه نحو يا زيد وبشر ويا عبد الله وخالد بالضم فيها لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء المقدر هناك. ولذلك يشترط فيه ان يكون مجردا من أل لانها تمنع تقدير حرف النداء قبله فلا يجري معها هذا المجرى

فيه محذوف والتقدير يا قوم أو يا هؤلاء ونحوهما * وسباني استيفاء الكلام على ذلك في
بحث حروف النداء

وَعَجَزُ مَا فَوْقَ ثَلَاثِ عِلْمَا فَرْدًا وَمَزْجِيًّا بِحَذْفِ رُخْبَا
فَنَالَ حَرْفًا ثُمَّ مَا تَقَدَّمَهُ إِنَّ زَادَ مَدًّا رَابِعًا أَوْ كَلِمَةً
وَعَبْرُ ذِي الْمَدِّ كَفِرْعَوْنَ أَخْلِفَ فِيهِ وَكُلُّ ذَاكَ تَخْفِيفًا حَذَفَ

اي ويجوز ايضا حذف آخر المنادى العلم الزائد على ثلاثة احرف من المفرد والمركب
المزجي. وهذا الحذف يُعرف عند النحاة بالترخيم * وعلى ذلك ينال الحذف منه حرفاً
واحداً كما في نحو جعفر وخويلد فيقال يا جَعْفَ ويا خَوَيْلَ بحذف الراء والدا * فان
كان قبل آخره حرف مد زائد رابعاً فما فوق حُذِفَ ايضاً فيقال في مَرَوَانِ يا مَرَوَ *
او ينال كلمة وذلك في المركب المذكور نحو يا مَعْدِي في مَعْدِي كَرِبَ * فان لم يكن
حرف العلة حرف مد كما في فِرْعَوْنَ ففيه خلاف والجمهور على اثباته فيقال يا فِرْعَوْنَ
بالواو * وأما ان كان حرف العلة غير زائد كما في مُخَنَارَ عِلْمًا فلا يُحذف. وكذلك اذا
كان ثالثاً كما في عِمَادٍ فيجب إثباته في مذهب الجمهور * ولما كان المراد بالترخيم التخفيف
لم يرخموا ما دون الرباعي من الاسماء كريد لانه خفيف بالوضع وترخيمه يُجحف بالقدر
الصالح لوضع الاسماء * واما غير العلم فلا يرخم ولو كان صالحاً للترخيم لانه لا يعلم
المحذوف منه بخلاف العلم فانه لشهرته يكون في ما بقي منه دليل على ما حُذِفَ. وشذ قولهم
يا صاح اي يا صاحب لفقد العلمية. غير انه لما كثرت دعاء الناس بعضهم بعضاً به اشبه
العلم فهان ترخيمه * وكذا ما سوى المركب المزجي منه وهو المركب الاسنادي نحو تَابِطُ
شراً والمركب الاضافي نحو عبد الله فانها لا يرخمان عند الجمهور لان الاول محكي فلا بد
من المحافظة على صورته التي حكى عليها. والثاني لا ينطبق على حكم المرخم لانه لو حُذِفَ
منه آخر المضاف لم يكن الترخيم آخرًا ولو حُذِفَ آخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في آخر
المنادى. وما ورد بخلاف ذلك فنادر لا يقاس عليه وهو مذهب البصريين

وَكُلُّ مَا أُنِثَ بِالنَّاءِ أَحْمَلُ إِذْ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ فَتَقْضِي بِأَخْلَلُ

اي ان كل ما كان مؤنثاً بالناء يحمل الترخيم علماً او غير علم زائداً على الثلاثة او غير

وَجَاءَ مَا يَحْفَظُ نَحْوَ يَا فُلٌ وَكَأُلُهُ بِلَا خِلَافٍ يُنْقَلُ

اي انه قد ورد من ذلك غير ما ذكر الفاعل محفوظة نحو يا فُلٌ مقطوعاً من فُلان .
وكذلك يا فُلَّةً للمرأة مُراداً بهما مجرّد النداء * ومن ذلك قولهم يا مكرّمان للرجل الكريم
ونقبضه يا ملاّمان * ومن هذا القبيل ما مرّ من قولهم يا أبتِ ويا أُمّتِ وغير ذلك مما
لا تطيل الكلام بذكره . وكأله سماعي لا يجوز القياس على شيء منه بالاتفاق

فصل

في ما يجوز حذفه في النداء

وَالْحَذْفُ فِي حَرْفِ النِّدَاءِ قَدْ جَرَى وَقَلَّ نَحْوُ ذَا أَرْعَوِي وَأَطْرِقْ كَرَا
وَذَاكَ فِي نِدَاءٍ مَنْ لَمْ يَقْصِدِ أَقَلَّ نَحْوُ رَجُلًا خُذْ بِيَدِي

اي انهم اجازوا حذف حرف النداء نحو بوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَسَتَفَرِّغُ لَكُمْ أَيْهَا
الثَّقَلَانِ وَأَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَةَ اللَّهِ . وهو كثير في الاستعمال وإن كان نافراً في القياس لان
فيه حذف العوض والمعوّض عنه * وقل في كلامهم حذفه مع اسم الإشارة كقول الشاعر
ذَا أَرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ آلِ رَأْسٍ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

ومع اسم الجنس المعين كقولهم أَطْرِقْ كَرَا ان النعمان في القرى . اي يا هذا ارجع عن
جهلك . واخضع رأسك يا كَرَا وهو مرخم كَرَوَانِ اسم طائر * وذلك لان حرف النداء
في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحذفه ان لا يحذف كما لا تحذف الاداة
المذكورة . واسم الإشارة في معنى اسم الجنس باعتبار الإيهام فجرى مجراه * وأقل من حذفه
معهما حذفه مع النكرة الغير المقصودة كما اذا قال الأعمى رجلاً خذ بيدي اي يا رجلاً لان
الحذف قد يتأتى اذا كان المنادى مقبلاً متبهاً لمن يناديه وذلك انما يكون في المعرفة
دون النكرة * ولا يكون الحذف المحذوف غير يا كما سيأتي فلا يُقدَّرُ غيرها عند الحذف
لانها اصل حروف النداء وأعمها

وَفِي الْمُنَادَى جَازٌ إِذَا لَا يُعْهَدُ نِدَاءٌ تَالِي الْحَرْفِ نَحْوُ يَا أَسْجُدُوا

اي وجاز ايضاً حذف المنادى اذا كان نداءً ما يلي حرف النداء غير معهود لانه لا يصلح
للنداء فيكون فيه دليل على حذف المنادى . وذلك كالفعل في نحو يا أسجدوا فان المنادى

اذ لا يصح استعمال أي بدونها لما علمت ولذلك تكتب متصلة بها لا باسم الإشارة * وذو اللام لا يحكم على محله بالنصب لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به لعدم مباشرة الحرف له ولذلك يتعين الرفع في تابعه كما ستري

وَجَازَ يَا اللَّهُ عَلَى قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَصْلِهِ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ أَشْتَهَرَ
وَحَرْفُهُ يَا حَسْبُ وَاللَّهِمَا بِدُونِهَا وَشَدَّ مَعَهَا نَظْمًا

اي وجاز ان ينادى اسم الجلالة بنفسه مع ان اصله الإله بالآلف واللام لان الاداة لازمة له فكأنها من نفس الكلمة فينادى على قطع النظر عن اصله * وأما همزته فيجوز وصلها على الاصل ويجوز قطعها تنبيها على ان أل قد خرجت فيه عن اصلها وصارت كجزء منه * ولا ينادى اسم الجلالة الا بيا تكريما له لانها أم الباب . ويجذفونها فيعوضون عنها بميم مشددة مفتوحة في آخره فيقال اللهم . وهو كثير في الاستعمال * ولا يجمع بينهما لامتناع

اجتماع العوض والمعرض عنه . وأما قول الشاعر
اني اذا ما حدثت أَلَمًا اقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ
فشاذ دعت اليه الضرورة

فصل

في ما يلزم النداء

خُصَّ فَعَالٍ بِالْإِنْدَاءِ شَتْمًا لَهَا وَفَعَلٌ لَهُ قِيَاسًا مِثْلَهَا

وَالزَّمُوا الْأَوَّلَ كَسْرًا فَنُويَ ضَمٌّ وَقِيلَ أَحْفَظْ لِثَانٍ مَا رُوي

اي انهم خصوا بالنداء صيغة فعال شتما للمرأة نحو يا فساق . وصيغة فعل شتما للرجل نحو يا فسق . وكلاهما معدولان عن صيغة فاعل فان الاصل فيها فاسقة وفاسق * غير ان فعال مبني على الكسر كما سيأتي فيكون ضمّه تقديرا . وهو مقيس بالاجماع في كل وصف من فعل ثلاثي مجرد * وأما فعل فهو معرب مبني على الضم كسائر النكرات المقصودة . وهو مقيس عند سيبويه وجماعة وسماعي عند آخرين محفوظ في فسق وغدر وخبث وأكع لانهم لم يسمعوا غيرهن منه

حكم لازم له . أمّا مصحوبُ ال فحكمه ان تكون فيه جنسية كما لفتي ليكن ان يتناول المبهم فلا يقال يا أيها الحرث * وأمّا أي فحكمها ان تلحق بها التنبيه دفعاً لنوهم اضافتها الى ما بعدها وتعويضاً عما فاتها من المضاف اليه . وهي تستعمل بلفظ واحد مع الجميع الأمع الموث فانه يجوز تأنيثها له نحو يا أيها النفس المطمئنة . والمشهور انها نكرة مقصودة تبنى على الضم كغيرها من النكرات المعينة * وأمّا اسم الإشارة فحكمه ان يكون للقريب فلا يقال يا ذاك الرجل

وَالزِّمَّةُ رَفْعًا إِذْ هُوَ الَّذِي قُصِدَ تَابِعَ مَبْهَمٍ لَا يَضَاحُ يَرِدُ
وَإِنْ قَصَدْتَ مَا بِهِ يُشَارُ فَالرَّفْعُ وَالنَّصَبُ كَمَا تَخْتَارُ

اي ان مصحوب ال يلزمه الرفع لانه هو المقصود بالنداء مع كونه مفرداً معرفة ففعل اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشرة حرف النداء . وقيل حيل على لفظ المبهم الظاهر او المقدر فرفع تبعاً له * وهو يجعل تابعاً لذلك المبهم موضعاً له . فيكون صفة له ان كان مشتقاً نحو يا أيها العالم . وعطف بيان ان كان جامداً نحو يا أيها الرجل * وما ذكرناه من الرفع مطرد مع أي وجهاً واحداً عند الجمهور . وأمّا مع اسم الإشارة فان كان ذو اللام هو المقصود بالنداء واسم الإشارة وصلة الى ندائه تعين رفعه ايضاً . وان كان اسم الإشارة هو المقصود بحيث يصح السكوت عليه وذو اللام موضح له جاز فيه الرفع والنصب كما في سائر توابع المنادى المبني

وَقَدْ يُقَالُ أَيُّهَاذَا وَاقِعًا ذَا دُونَ ذِي اللَّامِ وَمَعَهُ تَابِعًا

اي ان اسم الإشارة قد يقع بعد أي دون ذي اللام فيقال يا أيهاذا . ومنه قوله

أَيُّهَاذَا ذَا كَلَّا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغْلًا فِي مَنْ وَغَل

او معه نحو يا أيهاذا الرجل . ومنه قول الآخر

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَأَمْرٍ نَحْنُهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

فيكون اسم الإشارة تابعاً لأي في صورتين وذو اللام تابعاً لاسم الإشارة في الصورة الثانية * واعلم ان أي لا تتبع إلا بذوي اللام واسم الإشارة المذكورين والموصول المصدر بال نحو يا أيها الذي نزل عليه الذكر . واسم الإشارة لا تتبع إلا بذوي اللام والموصول المذكورين * وها التنبيه التي في أيها ذاهي التي في أيها الرجل لا التي في يا هذا الرجل

قبل النداء ثم نودي الموصوف والصفة جميعاً * وقبل انهما حيثئذ قد اشبهت المشبه
بالمضاف لانه قد اتصل بهما شيء من تمام معناها فجرت مجراه في النصب * وأما ما وصِف
منها بمعرفة نحو يا رجل الطويل فيجب ضمُّه على الاصل

وَرَبِّهَا نُونٌ مَا ضُمَّ لَدَى ضُرُورَةٍ وَالنَّصْبُ فِيهِ وَرَدًا

اي انه ربَّما اضطرَّ الشاعر الى تنوين المنادى المضموم فيجوز ان يتركه على ضمِّه كما في قول
الشاعر

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

ويجوز ان ينصبه كقول الآخر

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

واختلفوا في الترجيح بينهما والأظهر ان النصب ارجح حملاً على الممتنع من الصرف اذا نون
للضرورة فانه يكسر في حالة الجر بالاتفاق لان التنوين علم التمكن فلا بد معه من العمل
بمقتضى الاصل في الاعراب * واعلم ان المنون المنصوب اذا نُعِتَ نعتين في نعتيه النصب
لانه منصوبٌ لفظاً ومحلاً. واما المنون المضموم فيجوز في نعتيه الرفع والنصب لانه مضمومٌ
لفظاً ومنصوبٌ محلاً كما كان قبل التنوين

فصل

في نداء المحلى باللام

وَلَا يُنَادِي مَا بِالْأَمْرِ حَلِيًّا دَفْعًا لِتَعْرِيفَيْنِ فِيهِ التَّيًّا
فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُنَادِيَهُ فَقُلْ يَا أَيُّهَا الْفَتَى وَيَا هَذَا الرَّجُلُ

اي ان مصحوب الالف واللام لا يُنادى بنفسه كراهة اجتماع مُعَرِّفَيْنِ عليه من حرف
النداء وحرف التعريف وهو المشهور بين النحاة. وعليه اختلفوا في جواز مباشرة حرف
النداء لنحو المحرث لان ال الداخلة عليه لا تفيد التعريف. والجمهور على امتناع ذلك فيه
باعتبار الصورة اللفظية كما منعوا دخول ال الموصولة على الفعل * وإنما جاز ان يُقال
يا زيد لان احدى علامتين لفظيةً والأخرى معنويةً بخلاف مصحوب ال ولذلك توصّلوا
الى نداءه بما يصلح له من الاسماء المبهمة وهو أي واسم الإشارة. ولكل من هذه المذكورات

ما بعده وهو يتخص به ويفتقر اليه كما هو شأن المضاف مع ما أضيف اليه
 وَأَضْمُّ إِذَا شِئْتَ أَوْ أَفْتَحْ أَوَّلًا كَزَيْدُ زَيْدٍ الْخَيْلِ وَأَنْصِبُ مَا تَلَا
 أي أنه يجوز في الأول من نحو يا زيدا زيدا الخيل أن يضم على أنه مفرد وهو الأرجح. أو
 يفتح على أنه مضاف إلى محذوف يفسره المذكور بناءً على أن الأصل يا زيدا الخيل زيد
 الخيل فحذف المضاف إليه الأول استغناءً عنه بذكر الثاني * وأما الثاني فليس فيه غير
 النصب على أنه منادى بتقدير الحرف أو تأكيد أو عطف بيان أو بدل أو مفعول به
 بتقدير أعني

فَإِنْ ثَقُلَ يَا زَيْدُ زَيْدُ أَضْمُهُمَا وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ثَانِيًا مُحْنِكُمَا
 أي فإن قلت يا زيدا زيدا بإفراد الاسمين ضم كل واحدٍ منهما كقول الراجز
 إني وأسطارٍ سَطِرْنَ سَطْرًا لَفَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا
 وجاز في الثاني الرفع والنصب أيضاً. غير أنهم اختلفوا في توجيه أحكامه المذكورة والصحيح
 أنه يضم على أنه منادى ثانٍ ويرفع أو ينصب على أنه تأكيد جارٍ على لفظ الأول أو محله.
 وهو مذهب أكثر المحققين

وَنَحْوُ يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرِو رُجْمًا إِتْبَاعُهُ مَا بَعْدَهُ فَفَتْحًا
 أي أن العلم المفرد الموصوف بابن متصلاً به مضافاً إلى علم آخر كما رأيت في المثال بخنار
 فيه الفتح على الضم إنباعاً لفتحة النصب الواقعة بعده فيقال يا زيدا بن عمرو بفتح الدال *
 وقيد بعضهم بما ظهر فيه الضمة كما رأيت لأن المقصود به المشاكلة اللفظية. فإن كان ما
 لا يظهر فيه نحو يا عيسى ابن مريم نعين نقديرها دون الفتحة * ولا بد من استيفائه جميع
 القيود المذكورة آنفاً فإن اخل بشيء منها نعين ضمه على الأصل

وَنَصَبُوا مَقْصُودَ نَكْرَةٍ وَصِفَ بِمَا لَهَا إِذَا مَا لِيهِمْ أَلِفٌ
 أي أنهم ينصبون النكرة المقصودة إذا وصفت بما توصف به النكرات وهو النكرة المفردة
 نحو يا رجلاً صالحاً. والجملة نحو يا عظيماً برحاً لكل عظيم. وشبهها نحو يا رجلاً فوق الجبل
 ويا جارية في الهودج. وذلك لأنها لما جرت مجرى النكرة المهمة في الوصف عوملت
 معاملتها في النصب * وإنما جاز أن توصف بما توصف به النكرات لأن الوصف مقدر لها

والأم بالناء فقالوا يا أبت يا أمت . وهي ناء تأتي كاللاحقة رب ونحوها بدليل
جواز إبدالها هاء في الوقف كقوله ورفعت من صوتها هيا أبة . ولذلك يفتح ما قبلها *
والأكثر كسر هذه الناء نعويضاً عن كسر آخر المنادى الذي التزم فتحه قبلها . ويجوز
فتحها لأنها عوض عن الياء فتعطى الحركة الجائنة فيها * ولا يجوز الجمع بينها وبين الياء
لامتناع اجتماع العوض والمعوض عنه . ولا بينها وبين الألف لان الألف بدل من
الياء . وأما قول الشاعر

أيا أبتني لا زلت فينا فأنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً

وقول الآخر

أيا أبتنا لا ترم عندنا فإننا بخير إذا لم ترم

فكلأها ضرورة على الصحيح

ومثل يا أبتني قيل يا ابن أمي في ما خلا الضم ويا ابن عمي

أبى أنه كما يقال يا ابني باثبات الياء وقلبها وحذفها يقال يا ابن أمي ويا ابن عمي بهذه
اللغات في المضاف إلى الياء الأضم ما قبل الياء المحذوفة فإنه لا يجوز معها لفقد صورة
المنادى المفرد فيها . وعلى ذلك قرئ يا ابن أم ان القوم استضعفوني بالكسر والفتح .

وقال الراجز

كن لي لا علي يا ابن عمي نعيش عزيزين ونكفو الهما

وذلك يجري أيضاً مع الابنة المضافة إلى الأم أو العم . ومنه قول الراجز

يا ابنة عمي لا تلومي وأهجي لا يخرق اللوم حجاب مسمعي

وهو مقصور على ما ذكرناه فلا يتجاوز إلى غيره كما شقيق أمي ويا ابن أخي ونحو ذلك

وكأله مضاف نصبوا الشبه له إذ فاته حق البناء مثله

أي أنهم كما نصبوا المنادى المضاف لفوات حق البناء من جهة الأفراد نصبوا المشبه به
وهو كل اسم تعلق به شيء من تمام معناه على غير جهة الصلة أو الإضافة . وهذا التعلق
قد يكون بالعمل في الفاعل نحو يا حسناً وجهه . أو في المفعول نحو يا طالعا جبلاً . أو في
المجرور نحو يا رفيقاً بالعباد . وقد يكون بالعطف عليه نحو يا زبداً ونمراً إذا سميت
رجلاً بذلك * والأول هو الغالب في استعماله وبه سمي شبيهاً بالمضاف لأنه قد عمل في

الحرف لان الاسم انما يبنى بشبه الحرف ولو بالواسطة كما نقرر في باب البناء لا بشبه الاسم المبنى . وهذا المذهب هو المختار وعليه الجمهور

وَلَا يُنَادَى مُضْمَرٌ إِذْ قَدْ أَبَى تَكَلَّفَ الْخِطَابِ مِمَّا أَجْنَلِبَا

وَصَحَّ فِي مُضَافٍ غَيْرِ الْكَافِ اصْحَحَ الْخِطَابِ فِي الْمُضَافِ

اي ان المضمّر لا يُنادى لانه لا يقبل تكلف الخطاب المجنّب اليه بواسطة النداء . أما المتكلم والغائب فلا ينافي وضعهما . وأما المخاطب فلا ينافي لا يتحمل خطاباً آخر * وكذلك ما أُضيف الى المضمّر فانه يصح ان يُنادى منه ما يحتمل توجيه الخطاب اليه وهو ما أُضيف الى غير ضمير المخاطب فيقال يا غلامي ويا غلامه ولا يقال يا غلامك . وذلك لان المضاف في كل ذلك قد صار مخاطباً فلا نصح اضافته الى المخاطب ايضاً لان الخطاب يقتضي اتحادها والاضافة تقتضي المغايرة بين المتضامين . فتأمل

”وَجَازَ قَلْبُ الْبَاءِ مَعَهُ أَلِفًا فِي مَاسَوَى الْمَعْتَلِّ وَالْحَذْفُ اقْتَفَى“
”فَاكْسِرْ عَقِيبَ الْحَذْفِ وَافْتَحْ إِنْ تَرِدْ وَأَضْمُ وَفِي اللَّفْظِيِّ ذَاكَ لَا يَرِدُ“

اي ان الباء من الضمائر التي يُضاف اليها المنادى اذا كان المضاف غير معتل الآخر يجوز قلبها أ لفاً فيقال في يا غلامي يا غلاما . ويجوز والحالة هذه حذفها ثابتة او مقلوبة . وحينئذ يفتح آخر المضاف او يكسر للدلالة على الحذف منها فيقال يا غلام بكسر الميم وفتحها * ومنهم من يضم آخر المنادى بعد حذفها كالمنادى المفرد اكتفاءً بنية الاضافة وعليه حكاية يونس يا أم لا تفعل بضم الميم * وقد بعضهم هذا الاستعمال بما لا يُنادى غالباً الا مضافاً كالاب والام ونحوها * وكل ما ذكر من احكام القلب والحذف لا يقع في الاضافة اللفظية لعدم امتزاج المضاف فيها بالمضاف اليه فلا تختمل التصرف المذكور . ولذلك لا يجوز معها الا اثبات الباء ساكنة او مفتوحة كما لا يجوز في المعتل الآخر الا اثباتها مفتوحة على ما مرّ حكمه في باب الاضافة

وَعَوَّضُوا بِالْتَاءِ فِي يَأُتِ كَسْرًا وَفَتْحًا وَكَذَا يَا أُمَّتِ

اي وما استعملوه في التاء مع المنادى المضاف اليها انهم عوضوا عنها بتدوينة مع الالف

مسائل منشورة

فصل

في النداء

عَوَّضَ عَنْ فِعْلِ النِّدَاءِ حَرْفُ النِّدَاءِ اِظْهَرِ بِهِ خِطَابُ قُصْدًا
فَإِنْ يَكُنْ فَرْدًا مُعِينًا يُرَى بَنِي كَهْرَفُوعٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا
وَذَاكَ مَفْعُولٌ مَحَلًّا قَدْ نَصِبَ فَتَنْصِبُ مَا لَيْسَ كَذَا لَفْظًا يَجِبُ

اي انهم حذفوا فعل النداء وعوضوا عنه بحرفه نحو يا زيد . فان الاصل فيه اُنَادِي
زيدًا ثم حُذِفَ الفعل للتخفيف وعَوَّضَ عنه بالحرف . ولذلك تُحْسَبُ العبارة جملة
باعتبار الفعل المحذوف ويجعل المُنَادِي من باب المفعول به * وحكم المُنَادِي ان يكون
اسمًا ظاهرًا غير انه يُضْمَنُ معنى الخطاب كالمُضْمَر . فان كان مفردًا مُعِينًا بَنِي وَلَوْ تَقْدِيرًا
على الصورة التي يُرْفَعُ بها لو كان معربًا . والمراد بالمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه
بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع * ويدخل في المعين ما كان مُعِينًا قبل النداء نحو
يا زيد . وما صار مُعِينًا بعده نحو يا رَجُلٌ مُرَادًا بِهِ رَجُلٌ بعينه * ويدخل في البناء ما
حدث حقيقة على المُنَادِي المعرب كما رأيت . وما قُدِّرَ حدوثه على ما كان مبنيا قبل
النداء نحو يا سيبويه * ويدخل تحت المرفوع ما كانت العلامة تظهر فيه كالضمّة في نحو
يا زيد والألف في نحو يا رجلان والواو في نحو يا مؤمنون . وما تُقَدَّرُ فيه نحو يا يحيى ويا قاضي
في المبنيات بعد النداء ويا هذا ويا هؤلاء في المبنيات قبله * وكلمة يكون في محلّ النصب
باعتبار معنى المفعولية * وأما الوجه في بنائه فهو وقوعه موقع كاف الخطاب الاسمية الواقعة
في نحو ادعوك المشابهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك وهناك
مع مشابهته للكاف الاسمية في تضمينه معنى الخطاب والإفراد والتعريف فاستحق البناء
بهذا الاعتبار * ومن ثم أعرب ما لم تتم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو يا رجلاً لغير
معين وما ليس مفردًا نحو يا عبد الله ويا طالعاً جبلاً فكان يُنصب لفظًا على حقّ المُنَادِي
كما علمت * وإنما أجمع اني تكلف تشبيهه بالكاف الاسمية بالحرفية ليرجع ذلك الى شبه

ويدخل تحت حرف المدة ما كان ألفا كما رأيت وهو الأكثر . وما كان واوا أو ياء محوّلين عنها كما في نحو وا غلامهوه وا غلامكه كما سترى كل ذلك في مواضعه ان شاء الله * واعلم ان هذه الهاء قد تقع في الوصل ملحقة بالساكن المذكور وهو من الجوازات الخاصة بالشعر كما في قوله

يا مرحباهُ بمجار ناجية اذا اتى قرينة للسانيه

وحينئذ يجب تحريكها دفعا لالتقاء الساكنين او اقامة للوزن فتضم تشبيها لها بهاء الضمير وهو الأكثر . وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين كما سيجي
وَكُلُّ مَا الْوَقْفُ عَلَيْهِ عِلْقًا يُلْتَزَمُ السُّكُونُ فِيهِ مُطْلَقًا

اي ان كل حرف يكون الوقف قد علق عليه بلزم السكون على كل حال وهو الاصل في الوقف . فان كان الحرف ساكنا في الاصل كهند قامت وزيد لم يقم فهو المطلوب . والا سكين مطلقا سواء كان اصليا ام زائدا . باقيا على لفظه ام مبدلا . وذلك مطرد في كل ما يوقف عليه بالاستقراء

”وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مُطْلَقَ الْقَوَافِي يَنَالُ حُكْمَ الْوَصْلِ بِاخْتِلَافِ

لُكْنِهِ إِلَى الْقِيَاسِ يَرْجِعُ لِنَتِجِ حَرْفِ الْمَدِّ مِمَّا يَشْبَعُ

اي ان القوافي المطابقة وهي المتحركة الروي تعطى حكم الوصل فتثبت فيها جميع الحركات

التي يجب حذفها في النثر بخلاف حكم الوقف كقول الشاعر

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراق على جوانبه الدم

وقول الآخر

ولا أغبر على الأشعار أسرقها غنيت عنها وشر الناس من سرقا

وقول الآخر

فلا تشرب بلا طرب لاني رأيت الخيل تشرب بالصفير

غير ان هذه الحركة ترجع الى السكون باعتبار حرف العلة الساكن المتولد من اشباعها كما ترى فيكون مصحوبها كالمنصوب المنون الذي يبدل تنوينه ألفا * وهذا الاستعمال انما يباح في الشعر لضرورة المحافظة على الوزن ولذلك لا يجوز في الاسجاع المقناة اذ لا

وزن فيها

السكت لبقائها حينئذٍ على حرفٍ واحدٍ فيقال لِمَهْ وَعَمَهْ وَكَيْمَهْ . ومنه قول الراجز
يا فَقَّعَسِي لِمَ اكْلَنَهْ لِمَهْ لو خافك الله عليه حَرَمَهْ

غير ان المجرورة منها بالحرف كما في الامثلة يجوز ان يُوقَفَ عليها باسكان الميم مجرّدةً
باعتيار ان الحرف قد امتزج بها فصارا كالكلمة الواحدة لان حرف الجر لا يستقل
بدون مجروره . والاول هو الافصح والاكثر في الاستعمال * وأما المجرورة بالاسم كما في
نحو ابتغَاء مَ انبت فيوقف عليها بالهاء وجوباً فيقال ابتغَاء مَهْ لان الاسم لا يمتزج
بمجروره كالحرف فلا تزال معه في حكم المنفصلة

وَالْهَاءُ فِي نَحْوِ ادْعُ تُخْخَرُ وَمَعَ مُحَرَّكٍ مِنْ لَازِمِ الْبِنَاءِ تَقَعُ

اي ان الحاق هذه الهاء بتخار في الفعل الباقي بعد حذف آخره على اصلين فصاعداً نحو
ادْعُ واخْشَ وارم ولم يدْعُ ولم يَتَّانْ ولم يستَقص وما اشبه ذلك . فيقال ادْعُهُ واخْشَهُ
وهلمَّ جرّاً . ومنه قولهم في المثل وجدتُ الناسَ اخْبَرُ نَقْلَهُ . وذلك للمحافظة على بقاء
الحركات الدالة على الاواخر المحذوفة اذ لو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات فذهب
الدليل والمدلول عليه * ويجوز إحقاق الهاء لكل ما بُني على حركة بناءً لازماً نحو ذَهَبَتْهُ
وما أدراك ما هِيَهْ وَجِئْتُ أَمْسِيَهْ . وعليه قوله

اذا ما ترعرع فينا الغلامُ فما إن يُقالُ له مَنْ هُوَ

ولا تلحق المُعَرَّبَ ولا المَبْنِيَّ بناءً عارضاً كالمُنَادَى لان حركة الإعراب تُعرَفُ بالعامل
فلا حاجة الى المحافظة عليها وحركة البناء العارض تشبه حركة الاعراب لحدوثها
بسبب شيء يشبه العامل * واختلف في إحقاقها الماضي والخيار منعه لان حركته تشبه
حركة الاعراب من حيث انه بُني على الحركة لشبهه بالمُعَرَّبِ كما علمت ذلك في موضعه .
وهو مذهب سيبويه

”وَتَلْحَقُ الْمَمْدُودُ مِمَّا سَكَنَ مِنْ نَحْوِ وَازَيْدًا وَيَا عَمَّا هُنَا“

اي ان هاء السكت تلحق الساكن ايضاً مما ختم بحرف مدٍّ من الاسماء المبنية . وذلك
يشمل ما كان منها عارض البناء كالمندوب والمستغاث المحققين بالالف نحو وازيدا ويا
خالدا . والمُنَادَى المضاف الى ياء المتكلم المنقلبة اليها نحو يا عَمَّا . وما كان مبنياً بناءً لازماً
ما آخره الف أصلية نحو هُنَا . فيقال وازيداه ويا عَمَاهُ وجلستُ هُنَاهُ وقس على ذلك *

الحذف وهو التفتاء الساكنين فيقال يا رجال اضر بوا ويا فلانة اذهبي * فان كانت قد سقطت معها نون الإعراب كما في نحو هل نضر بن يا قوم وهل تذهبن يا جارية ردت ايضاً لزوال موجب إسقاطها وهو توالي الأمثال فيقال يا قوم هل نضربون ويا جارية هل تذهبن . وحينئذ تستوي صورة المؤكد وغيره * وكل ذلك يجري في النون المخففة وإما المشددة فلا يقع معها شيء من ذلك لانها تباين التنوين فلا تجري مجراه

وَقُلْ رَدُّ الْآخِرِ الْمَحذُوفِ فِي قَاضٍ وَقُلْ الْمَحذُوفُ إِنْ يُعْرَفِ

اي ان المنقوص المحذوف الآخر في الرفع والجرك قاضي قد يوقف عليه برداً آخره المحذوف نحو جاء قاضي ومررت بقاضي لزوال موجب الحذف وهو التنوين . وعليه قراءة بعضهم واكمل قوم هادي وما لهم من دونه من والي * فاذا عرفت كالقاضي فقد يوقف عليه بحذف آخره بناءً على ان ال قد دخلت عليه بعد الحذف حال تنكيره . وعليه قراءة بعضهم وهو الكبير المتعال ولينذر يوم التلاق * ومن هذا القبيل المنادى المقصود نحو يا قاضي فانه قد يوقف عليه بالحذف . وكل ذلك قليل في الاستعمال * والمختار عند الجمهور استصحاب الحذف في المنون المذكور لان ياءه كانت محذوفة في الوصل فلا يليق ان تثبت في الوقف الذي يحذف فيه ما كان ثابتاً في الوصل . والإثبات في غيره لان ياءه كانت ثابتة في الوصل ولا موجب لحذفها في الوقف * وأما المعرف المنصوب نحو رأيت القاضي فليس فيه غير الإثبات اذ لا وجه فيه للحذف

وَالرَّدُّ حَتْمٌ إِنْ عَلَى أَصْلٍ بَقِيَ نَحْوُ مِرٍ وَنَحْوِ قِ الْهَاءِ الْحَقِيقِ

اي انه يجب رد الآخر المحذوف اذا كان المنقوص المذكور قد بقي على حرف واحد من اصوله نحو مِر اسم فاعل من الإراءة فيقال فيه مِرٍ باثبات الياء اذ لو وقف عليه بحذفها كان ذلك اجمافاً به لبقائه على اصل واحد ساكن * وأما الفعل الباقي على اصل واحد فان كان امرًا منحوق وجب إلحاقه بهاء السكت اتفاقاً فيقال قه اذ لا سبيل الى رد المحذوف منه ولا الى تسكينه . وان كان مضارعاً مجزوماً تجب الهاء معه في اختيار الاكثرين لانه قد بقي على اصل واحد وعليه قولهم في المثل من يعيش برة

”وَقُلْ لِمَهْ مُسْتَفْهِمًا وَجَازِلِمَ أَيْضًا وَفِي ابْتِغَاءِ مَ الْهَاءِ التَّزِمُ“

اي انه اذا وقف على ما الاستفهامية المحذوفة الألف لوقوعها مجرورة كما سيجي تلحقها هاء

نقديراً لقلبه عن متحرك * وإعلم ان الناء في نحو كنبه وقضاة تحسب كناء طلمحة ونحوه
لانها لتأنيث اللفظ لا للجمع فتجري مجراها في الإبدال * وما سمي بجمع المونث السالم
كعرفات يعطى حكمه في الإثبات استصحاباً لاصله * والناء اللاحقة للحرف ونحوه كربت
ونمت منهم من يجعلها للمبالغة في المعنى فيقف عليها بالإثبات . ومنهم من يجعلها لتأنيث
اللفظ فيقف عليها بالإبدال . وتكتب حينما وقعت بحسب الوقف عليها * وإذا وقف
على نحو يا طمح مرخماً ردت الهاء المحذوفة لانه لا يصح الوقف على المتحرك وإذا سكن
التبس الاسم بالمجرد منها . وهو الشائع في الاستعمال

وَدُونَهَا التَّنْوِينَ أَبْدَلُ بِالْأَلِفِ إِذَا تَلَا الْفَتْحَةَ وَالْغَيْرَ حُذِفَ

اي ان التنوين الواقع بعد الفتحه في ما ليس منوماً بناءً التانيث يُبدل الناء سواء كانت
الفتحه اعرابية نحو رأيت زيداً ام بنائية نحو إيهي . فيقال رأيت زيدا ويا زيد إيهي
بالالف فيها * وأما غيره وهو الواقع بعد الضمة والكسرة فيحذف ويسكن ما قبله مطلقاً
نحو جاء زيد ومررت بقاض ويا رجل صه بالسكون في الجميع * وإما نحو قول الشاعر
ألا حبذا غنمٌ وطيبٌ حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً ديف
فهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة * وإعلم ان المقصور بوقف عليه بالالف اتفاقاً .
غير انهم اختلفوا في حقيقة هذه الالف والمحققون على انها الالف الاصلية حذفت التنوين
الذي سقطت بسببه فعادت . وهو المذهب الصحيح

وَأَحْمِلْ عَلَى التَّنْوِينَ نُونٌ كَأَضْرِبَنَّ فَأَبْدِلْ لَدَى الْفَتْحِ كَذَا نُونٌ إِذَنْ
وَحُذِفَتْ إِذْ لَيْسَ فَتَحَ قَبْلَهَا أُولَاهُهَا فَرَدَّ مُحذُوفٌ لَهَا

اي ان نون التاكيد الخفيفة تُحمل على التنوين لشبهها به في اللفظ والزيادة طرفاً فتبدل
ألفاً اذا كان ما قبلها مفتوحاً كما في المثال وعليه قول الشاعر
وإياك والميئات لا تقربنَّها ولا تعبد الشيطانَ والله فاعبداً

اي فاعبدن * وكذلك نون إذن الجوابية فانهم يبدلون ألفاً في الوقف تشبيهاً لها
بالمنصوب المنون نحو ولن تفلحوا اذا . وهو مذهب الجمهور * وأما اذا وقعت نون التاكيد
المذكورة بعد ضمة او كسرة نحو اضربن يا رجال واذهبن يا فلانة فاذا وقف عليها تحذف
كما يحذف التنوين بعدهما . وحينئذ يرد ما حذفت لاجلها من الضمائر لزوال موجب

اي ان العطف قد يكون لتفسير معنى المعطوف عليه ولذلك يُؤتى بمعطوفٍ اشهر منه مما يرادفه في المعنى كما في قول الشاعر

على وجهه بَرْدُ المياهِ وطيبها وفي قلبه نار الضغينة والحقدِ

فان الحقد هو الضغينة ولكنه عطفه عليها ليستدل به كل احدٍ على معناها ولذلك يُقال له عطف التفسير * وذلك بخلاف ما أُريد به مجرد التشريك فانه يقتضي المغابرة بين المعطوف والمعطوف عليه كما رأيت آنفاً

وَأَسْتَحْسِنُوا فِي الْجَمَلِ الْمُوَافَقَةَ بَيْنَ الْقَبِيلَتَيْنِ لِلْمُطَابَقَةِ

اي انهم استحسنوا اتفاق الجمَل المتعاطفة في الاسمية والفعلية نحو زيد قائم وعمر وقاعد وقام زيد وقعد عمر ولقصد المطابقة بين الطرفين * وذلك انما هو على سبيل الاستحسان فقط لجواز الاختلاف بينهما نحو بخادعون الله وهو خادعهم . وهو المشهور عند النحاة * واعلم انهم اختلفوا في عامل التابع على اقوالٍ اصحها ان العامل في النعت والبيان والتاكيد هو العامل في المتبوع . وفي البديل متدر من لفظ عامل المبدل منه . وفي النسق عامل المعطوف عليه بواسطة حرف العطف . وهو مذهب الجمهور * واذا اجتمعت التوابع يُقدّم النعت ثم البيان ثم التاكيد ثم البديل ثم النسق كما رأيت ترتيبها في الذكر هنا . فيقال جاء ابو حنص الكريم عمر نفسه امير المؤمنين وعثمان . وهو اخيار الاكثرين

فصل

في الوقف

بِالْهَاءِ وَقَفَاءً تَاءً أَنْثَى أَبْدِلْ فِي أَسْمٍ لِغَيْرِ سَاكِنٍ صَحَّ تَلِي

اي ان التاء الموضوعة للاسم الموثث المفرد وهي التي يُقال لها المربوطة يُوقف عليها بإبدالها هاءً اذا لم يكن قبلها حرف ساكن صحيح . وهي تقع مع الموثث في اللفظ والمعنى جميعاً كفاطمة ومسلمة . او في اللفظ فقط كطلحة ونسابة . فيقال جاءت فاطمة ولقيت طلحة وهلم جرا بالهاء في الجميع * وقد خرج بقيد الاسم نحو قامت وربت . وبقيد المفرد نحو مؤنات . وبقيد انتفاء الساكن الصحيح نحو بنت فان كل ذلك يُوقف عليه بالتاء المبسوطة * وأما ان كان الساكن قبلها غير صحيح كفتاة فيجب ابدالها معه لانه متحرك

علمت ولذلك كان نادراً في الاستعمال

وَبَيْنَ فِعْلَيْنِ إِذَا مَا عُدِلَا فِي صِيغَتَيْهِمَا وَلَوْ تَأَوَّلَا

اي وكذلك العطف يجري بين الفعلين المتعادلين في الصيغة النوعية طلباً للمناسبة بينهما نحو عَبَسَ وَتَوَلَّى وَيَحْيَى وَيُسَيْبُ وَقُمْ فَأَنْذِرْ * ولا بد من هذا التعادل بينهما ولو على سبيل التأويل نحو والله الذي ارسل الرياح فتثير سحاباً . ونحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردتهم النار . اي فاثارت ويوردتهم لان المقام في الاول للماضي وفي الثاني للاستقبال . وانما اورد الاول بصيغة المضارع للدلالة على التجدد والثاني بصيغة الماضي للدلالة على تحقق وقوعه .

وقس نظائره عليه

وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ مَعَ وَفَقِ الْخَبَرِ هُنَاكَ وَالْإِنْشَاءُ حَسَبَ مَا أَشْتَهَرَ

اي ان العطف يقع ايضاً بين الجملتين بشرط اتفاقهما في الخبرية والانشائية نحو اقتربت الساعة وانشق القمر واكلوا واشربوا ولا تسرفوا . وهو المشهور بين النحاة * وما ورد بخلاف ذلك نحو قول الشاعر

تُبَاغِي غَزَاً لَا عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَيْلُ مَا قَبِيكَ الْحِسَانُ بِإِثْمٍ

ونحو قال اني اشهد الله واشهدوا اني بري * مما تشركون فعلى تاويل أن تبأغي بمعنى الامر كما في نحو تؤمنون بالله ورسوله اي آمنوا كما سيأتي . وان اشهدوا في تاويل الخبر اي واشهدكم . وهو مذهب اكثر المحققين

وَلَا يَنْوِبُ فِي الصَّحِيحِ حَرْفُهُ عَنْ عَامِلَيْنِ فَيُعَابُ عَطْفُهُ

وَجَازَ إِذْ بَعْضُهُمَا عَامِلٌ جَرَّ كَفِي الْحَيِّ عُثْمَانُ وَالْدَّارِ عُمَرُ

اي ان حرف العطف لا ينوب عن عاملين في المذهب الصحيح . فاذا عطف به على معموليهما نحو كان ضارباً غلامك زيد وإخاك عمر وكان العطف معيباً لان الواو لا تقوى على القيام مقام كان وضارب . وهو مذهب الجمهور * فان كان احد العاملين جازاً جاز العطف مع تقدم الجاز سواء كان حرفاً نحو في الدار زيد والحجرة عمر وعليه مثال النظم . ام اسماً كقولهم ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة . وهو المشهور بين النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْعَطْفَ لِلتَّفْسِيرِ قَدْ يَأْتِي وَبِالرَّ دَفٍ لِيَاكَ قَدْ وَرَدَ

وَكُرِّرَ الْخَافِضُ مَعَ ذِي الْخَفْضِ إِذْ كَانَ بَعْضُ لَازِمًا لِبَعْضٍ

اي انه يُفصل بين المعطوف والضمير المتصل المعطوف عليه في حالة الرفع بالضمير المنفصل غالباً مؤكداً انه فيكون العطف حينئذٍ كأنه عليه لقربه من المعطوف . وذلك لان الضمير المتصل المرفوع كالجزم من عامله فلا يحسن العطف عليه صريحاً لانه يكون كالعطف على جزء الكلمة * وهو يشمل الضمير البارز نحو قمتُ انا وزيد . والمستتر نحو قمتُ أنت وعمر * وقد يُفصل بينهما بغيره حملاً عليه باعتبار إبعادهما عن الآخر كما يُعتبر ذلك ترك التانيث في نحو حضر المجلس امرأة . وحكم هذا الفاصل ان يكون قبل العاطف نحو هو الذي يصلي عليكم وملائكته . وقد يكون بعده نحو ما اشركنا ولا آباؤنا * فان كان الضمير مخفوضاً وجب تكرار عامله حرفاً كان او اسماً ولو فصل بينهما لان اتصال الجار بالضمير اشد من اتصال الفعل بالفاعل . فيقال مررت بك وزيد والمال بيني وبين عمرو . ولا يقال مررت بك أنت وزيد * وأما الضمير المتصل المنصوب والضمير المنفصل مطلقاً فلا شرط في العطف عليهما لعدم اتحادهما بالعامل . فيقال رأيتك وزيدا وما قام الا انا وعمرو وإياك وزيدا ضربت وقس عليه

وَالْعَاطِفُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمٍ قُدِّرَا "بِهِ وَبَيْنَ اسْمٍ وَجُمْلَةٍ جَرَى"

اي ان العطف قد استعمل بين الفعل والاسم الذي يُقدَّرُ بالفعل كالضارب ونحوه ليتمكن تأويل احدهما بالآخر تحصيلاً للمطابقة بينهما نحو أو لم يروا الى الطير صافاتٍ ويَقْبِضْنَ . اي صافاتٍ وقابضاتٍ او يَصِفُنَّ وَيَقْبِضْنَ . وإنما خالف بينهما لافادة الاستمرار في الأول والتجدد في الثاني * وأكثر ما يكون ذلك بتقديم الاسم على الفعل كما رأيت ويقل العكس كقول الراجز

بَاتَ يُعْشِيهَا بِهِ ضُبٍ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَقِهَا وَجَائِرٍ

لان الاعراب غير ظاهر في المعطوف عليه فيكون المعطوف بعده كالتابع بلا متبوع * واعلم ان هذا الفرق لم يُعتبر في البدل لفقد الرابط هناك بين التابع والمتبوع الذي هو حرف العطف هنا فيكون كأنه مقطوع عما قبله ولذلك يُخَيَّرُ فيه في تقديم ايها شئت * وكذلك يقع العطف بين الاسم والجمله التي تأوّل به نحو مررت برجلٍ شربقٍ وابوه كريمٌ اي وكريم الاب . وهو مقبول مع تقديم الاسم ايضاً كما رأيت والعكس مكروه لما

فصل

في عطف النسق

يُشْرِكُ عَطْفَ نَسَقٍ حَرْفٌ رَبَطَ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَوِ اللَّفْظِ فَقَطْ
فَنَابَ عَنْ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ مَعَ مَعْطُوفِهِ كَجَاءَ قَوْمِي وَالتَّبَعُ

اي ان عطف النسق يشترك فيه المتعاطفان في اللفظ والمعنى جميعاً كما في المثال . او في اللفظ فقط نحو جاء زيد لا عمرو . فان المعطوف في الاول قد شارك المعطوف عليه في الاعراب وهي المشاركة اللفظية . وفي المجيء وهي المشاركة المعنوية . بخلاف الثاني فان المعطوف فيه قد شارك المعطوف عليه في الاعراب فقط لان المجيء الثابت للمعطوف عليه منفي عنه كما ترى * وهذا الاشتراك يكون بواسطة حرف العطف الذي يربط بينهما على الوجه المذكور . وهو ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليه مع المعطوف كما نابت الواو ولا في المثالين عن تكرار فعل المجيء * واعلم انه لا يشترط في العطف امكان توجه العامل بنفسه الى المعطوف ولا امكان توجهه الى المعطوف بنفسه . فيصح ان يقال قُمْ انت وزيد وقام زيد وانا وان كان لا يصح مباشرة العامل لكل من المعطوفين لانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في متبوعاتها كما علمت في القواعد الكائنة . وهو مذهب اكثر المحققين * واذا تكررت المعطوفات فان كان العاطف يقتضي الترتيب نحو جاء زيد ثم عمرو ثم خالد فكل واحد معطوف على ما قبله . والا فكلها معطوفة على الاول عند الاكثرين وهو الصحيح .

وَالْكُلُّ لَمْ يَلْزَمْ سِوَى الْإِعْرَابِ مِنْ وَفَقِ فِيهِ الْخِلَافُ دُونَهُ أَذِنْ

اي ان العطف بأسره لا يلتزم الوفاق بين المتعاطفين الا في الاعراب فقط . وأما في غيره فيجوز اختلافهما . فتعطف النكرة على المعرفة نحو جاء زيد ورجل . والمضمر على الظاهر نحو قام زيد وانا . والمؤنث على المذكر نحو جاء زيد وفاطمة . والمتعدد على المفرد نحو جاء زيد والرجلان او الرجال * وبالعكس نحو جاء رجل وزيد وانا وزيد ذاهبان وهلم جرا * وقد يتوسعون فيه الى غير ذلك كما ستري ان شاء الله

وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمُضْمَرٍ وَصِلَ يَفْصِلُ رَفْعًا غَالِبًا بِالْمُنْفَصِلِ

او قصد شيئاً ثم تبين له فساد قصده . او اراد ان يذكر شيئاً فسبقة لسانه الى غيره .
ويقال للاول بدل البداء او الإضراب والثاني بدل النسيان وللثالث بدل الغلط .
ويجمع الثلاثة قولك أعطيه درهماً ديناراً . فان كنت قد أردت الدرهم ثم عدلت عنه الى
الدينار فهو بدل البداء . او اردته ثم تبين لك فساد هذه الارادة لانك قد اردت ان
يُعطى ديناراً فهو بدل النسيان . او اردت الدينار فسبق لسانك الى الدرهم فهو بدل
الغلط * وعلى هذا يكون من البدل ما يذكر فيه المبدل منه على سبيل العبد اي عن
قصد صحيح وهو الأبدال كلها الا بدل النسيان وبذل الغلط . ومنه ما يذكر فيه على سبيل
الخطا نارة بالفكر ونارة باللسان وهو البدلان المذكوران * واعلم ان بدل الغلط انما
يصح في النردون الشعر لان الشعر لا بد فيه من التروية وسبق النظر الا ما ارتجل منه
في النادر * قال الشيخ الدماميني وهذا نوع غريب أن يجوز شي في النثر ولا يجوز في
الشعر . انتهى

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْهُ مَا يُفَصِّلُ كِتَابَ وَقْتِكَ أَصْحَى وَالطَّفْلُ
فَقِيلَ بِالْمَجْمُوعِ إِبْدَالٌ يَقَعُ وَقِيلَ بِالْأَوَّلِ وَالْبَاقِي تَبَعُ

اي ان من البدل ما يفصل الجمل الذي قبله . وذلك الجمل قد يكون متعدداً في اللفظ
وهو المثنى كما في مثال النظم . والمجموع كما في قول الشاعر
أَتَطْلُبُ مَنْ أَسْوَدُ بَيْشَةَ دُونَهُ أَبُو مَطَرٍ وَعَامِرٌ وَأَبُو سَعْدِ
وقد يكون متعدداً في المعنى كقول الآخر
أَلَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا أَنَا فَاعِلٌ عَفَافٌ وَإِحْسَانٌ وَجُودٌ وَنَائِلُ
فان كل واحد من هذه الأبدال قد فصل الإجمال الذي قبله ولذلك يُقال له بدل
التفصيل * وهو عند الأكثرين مجموع المتعاطفات فيكون من قبيل بدل الكل . وذهب
قوم الى ان البدل هو الاول فقط وما يليه معطوف عليه لاستيفاء التفصيل فيكون من
قبيل بدل البعض . واستغنى عن الرابط بدلالة القرينة لان العبارة تفيد انه بعض الجمل
الذي قبله * وعلى كلا الوجهين يجوز فيه الإنباع على الاصل والقطع بإضمار محذوف .
فيقال مررت بالرجلين زيد وعمر وعمر وعمر بالجر على الاتباع . والرفع على تقديرهما زيد
وعمر . والنصب على تقدير أعني زيدا وعمر . فتدبر

وَالْفِعْلُ مَعَ فِعْلٍ أَوْ اسْمٍ وَأَنْجَمَ يَجْرِي مَعَ الْوِفَاقِ بَيْنَهَا الْبَدَلُ

اي ان البدل يقع بين هذه المذكورات مع الموافقة بينها . وذلك ان يتحد الفعلان في الزمان نحو قام ذهب ويقوم يذهب * وان يكون الاسم شبيهاً بالفعل نحو زيد يعطي الألوف متلف لما له وعمره ومتى يخاف الله * وان تتماثل الجملتان في الاسمية والفعلية نحو قل هو الله احد الله الصمد . وقول الشاعر

اقول له ارحل لا تقيم عندنا والأفكن في السر والجهر مسلماً

واعلم ان الفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة الفعلية ان الفعل ينظر الى نفسه دون فاعله والجملة ينظر اليها برمتها فيكون الإتيان لمجرد الفعل وحده او لمجموع الجملة بأسرها . فتبصر

وَبَيْنَ مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ كَمَا يُقَالُ هَلْ تَعْرِفُ ذَيْنِ مِنْهُمَا

اي ان البدل يقع ايضاً بين المفرد والجملة . فتبدل الجملة من المفرد كما في المثال فان جملة مَنْ هَا بَدَلٌ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ الَّذِي قَبْلَهَا . ويبدل المفرد من الجملة نحو قلت لا اله الا الله كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ فَانْ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ بَدَلٌ مِنْ جُمْلَةِ الشَّهَادَةِ الَّتِي قَبْلَهَا * غير انهم يلتزمون تأويل الجملة بمفرد طلباً للموافقة بينها . فتحمل الاولى على تأويل النسبة والثانية على ارادة اللفظ اي هل تعرف نسبتهما وقلت هذه العبارة . وهو من نواذر الاستعمال

وَأَبْدَلُوا مِنْ سَاقِطٍ نَحْوَ أَبَا بِحَيِّ أَدْعُهُ وَلَمْ يَقُمْ إِلَّا سَبَا

اي انهم يبدلون مما سقط من الكلام ايضاً . وهو يقع في الاسماء والافعال كما رأيت في المثالين . فان الاول في تقدير ادع ابا يحيى ادعه كما سيأتي في باب الاشتغال . والثاني في تقدير لم يقم احد السبا كما مر في باب الاستثناء * والفعل المذكور في الاول بدل من الفعل الساقط . وكذلك الاسم المستثنى في الثاني فانه في التحقيق بدل من المستثنى منه المحذوف كما علمت في بابه

وَرُبَّمَا أَبْدَلَ مَنْ بَدَا لَهُ أَمْرٌ بِهِ أَضْرَبَ عَمَّا قَالَهُ

أَوْ ظَهَرَ الْوَهْمُ لَهُ أَوْ غَلِطَا فَالْبَابُ يَجْرِي بَيْنَ عَمْدٍ وَخَطَا

اي ان البدل قد يكون اذا ذكر المتكلم شيئاً ثم عرض له شيء آخر يفنضي العدول عنه .

آيَةٌ . وَيُبدَل الظاهر من المضمَر الغائب كما يُبدَل من الظاهر نحو رأيتُه زيدًا وقبلتُه يدهُ
واحبيبتُه حديثه * فان كان للحاضر وهو المتكلم والمخاطب لم يُبدَل الظاهر منه بدل الكل
فلا يقال رأيتك زيدًا لان المُبدَل منه حيثُ اعرف من البدل مع كون مدلولها واحدًا
فلا يجوز طرحه والقصد بالنسبة الى غيره . بخلاف ضمير الغائب فان فيه إبهامًا ولذلك
يسوغ ابدال الظاهر منه * فان افاد الظاهر معنى الإحاطة جاز ابداله من الضمير
المذكور نحو اللهم أنزل علينا مائدةً من السماء تكون لنا عيدًا لأولنا وآخرنا . ومنه
قول الشاعر

فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثينا حتى أزيروا المنائيا

وذلك لانه قد افاد معنى التوكيد فجري مجراه في نحو قمتم كلكم . فان لم يكن كذلك لم
يجز ابداله منه في الصحيح وهو مذهب الجمهور * وأما غير بدل الكل فجائز عند الجميع ومنه
قول الراجز في بدل البعض

أوعدني بالسجن والادام رجلي ورجلي شنة المناسم

وقول الشاعر في بدل الاشتمال

ذريني ان امرك ان بطاعا وما ألفتني حلبي مضاعا

وانما جاز الإبدال هنا مع كون الاول اعرف من الثاني لان مدلولها ليس واحدًا كما في
بدل الكل * واعلم ان ابدال الظاهر من المضمَر انما يكون من البارز دون المستتر فلا
يقال هند تعجبنني حسنها * واختلف في نحو جاءوا صغيرهم وكبيرهم والاكثر من علي انه
بدل تفصيل وهو مذهب اهل الكوفة

وَأَخْتَلَفُوا فِي مُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ وَالْحَكْمُ بِالْحُجُوزِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

اي ان النحاة اختلفوا في ابدال المضمَر من المضمَر واكثرهم على جوازه بشرط الموافقة
بين الضميرين في صيغتي الرفع والنصب نحو جئت انت ورأيتك آياك . وهو مذهب
البصريين * غير انهما اذا توافقا في الرفع كما في المثال الاول جاز البدل والتأكيد . واذا
توافقا في غيره كما في المثال الثاني نعين البدل لان التأكيد لا يكون الا بالضمير المرفوع
كما علمت * وأما اذا اختلف الضميران نحو رأيتك انت ومررت به هو فيتعين التأكيد
بالاجماع

نية تكرار الفعل مع الاخ . وعلى ذلك يكون في التقدير من جملة أخرى * والتابع في هذا الباب هو المراد المعتمد في الحديث فيكون المتبوع في نية الطرح من الكلام وإحلال التابع محله * وأما التصريح بالعامل مع البدل فانكره الجمهور ما لم يكن جاراً فيجيزون التصريح به لشدة اتصاله بالمجرور نحو مررت بزيد باخيك . فان كان البدل ضميراً وجب التصريح بالعامل نحو آمنت بالله به وحده لان الضمير المجرور لا يكون الا متصلاً والمتصل لا يستقل بنفسه

وَحَرْفُ شَرْطٍ أَوْ سُؤَالٍ ضَمِينًا يَدُوكُمْنِ يَدُعِي أَزِيدًا أَنَا

اي اذا ضمّن المبدل منه حرف شرط او حرف استفهام بظهر ذلك الحرف مع البدل لكي يوافق المبدل منه في تادية المعنى . نحو متى قُمتَ إن ليلاً او نهراً اقوم وكيف انت أصحح ام سقيم . وعليه مثال النظم كما رأيت * وهذا البدل من قبيل بدل التفصيل الذي سيأتي الكلام عليه

وَجَاءَ بَيْنَ نَكْرَةٍ وَمَعْرِفَةٍ إِذْ نَكْرَةُ التَّابِعِ خُصَّتْ بِصِفَةٍ

اي ان البدل يقع بين النكرة والمعرفة فتبدل المعرفة من النكرة نحو انك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض . وتبدل النكرة من المعرفة بشرط ان توصف النكرة شيئاً يكون غير المقصود أو في من المقصود نحو كلاً أنسفن بالناصية ناصية كاذبة خاطئة * واعلم انهم لم يشترطوا مطابقة البدل للمبدل منه في التعريف والتذكير وغيرها مما سترى لانه كالمستقل عن متبوعه باعتبار عامله المنوي وكونه في التقدير من جملة أخرى كما مر . ولذلك جاز فيه الاختلاف المذكور كما جاز في عطف النسق باعتبار نيابة الحرف عن تكرار العامل كما سيجيء . بخلاف النعت والبيان والتوكيد لان عامل كل واحد منها هو العامل في المتبوع على ما سنبينه في آخر هذا الباب ولذلك لزمنا مطابقتها له في جميع احكامه على ما ذكر في مواضعه . فتدبر

وَزَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ لَا حَاضِرٍ فِي بَدَلِ الْكُلِّ لِلِاسْمِ الظَّاهِرِ
وَجَازَ مِنْهُ مَا إِحَاطَةً عَنَى إِذْ فِيهِ لِلتَّوَكِيدِ مَعْنَى ضَمِينًا

اي ان البدل يقع ايضاً بين الظاهر والمضمر فيبدل المضمر من الظاهر نحو رأيت زيدا

كَخَالِدٍ أَخُوكَ لَأَحْتِ نَارُهُ وَطَابَ زَيْدٌ قَلْبُهُ أَوْ دَامَرُهُ

اي ان البدل يكون عين ما قد جعل تمهيداً لذكره او بعضه او من مشتملاته كما رأيت في الأمثلة . فان الاخ هو عين خالد وقلب زيد هو بعضه وداره من مشتملاته . وكل واحد من الثلاثة هو المقصود بالحكم المذكور قبله والمتبوع قد ذكر توطئة له كما رأيت . ويقال للاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال * واعلم ان حكم الاخيرين ان يرتبطا بضمير المبدل منه لفظاً كما في المثال . او تقديرًا نحو والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي من استطاع منهم . او بما يقوم مقام الضمير نحو قُتِلَ اصحاب الأخدود النار ذات الوقود . اي ناره لان آل تنوب عن الضمير كما ستعرف * وقد يستغنى عنه بدلالة القرينة كما في نحو ما قام احد الآ زيدا فان العبارة تفيد ان المستثنى بعض المستثنى منه فلا يحتاج معها الى رابط * وأما بدل الكل فلا يحتاج الى الرابط مطلقاً لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى رابط كما علمت في موضعه * ولا بد في بدل الاشتمال من ان يدل عاملاً عليه دلالة مجتمعة يفهم منها معناه بطريق الإجمال لا على التعيين وان يصح الاستغناء عنه اذا حذف . فلا يقال فاض النهر مائة ولا اسرجت زيدا فرسه لتعين التابع في الاول وعدم الاستغناء عنه في الثاني

وَقَدْ يَكُونَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ إِنَّ قُرْنَ الثَّانِي بِمَعْنَى زَائِدٍ

اي ان البدل والمبدل منه قد يكونان بلفظ واحد بشرط ان يقترن الثاني بما يزيد عن الاول في الفائدة كما في قول الشاعر
يا زيد زيدَ البَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ
وذلك لانه اذا أُبدِلَ مما يساويه في اللفظ والمعنى جميعاً يكون إبداله عبثاً لعدم حصول الفائدة به

وَالْعَامِلُ أَنْوَ ذِكْرُهُ لِلْبَدَلِ وَهُوَ الْمُرَادُ فَأَنْوَ طَرَحَ الْأَوَّلِ
وَجَازَ تَصْرِيحٌ بِذِي الْخَبَرِ فَإِنْ لَاقَى ضَمِيرًا فَيَتَصَرَّحُ بِهِ قَبْلَ

اي انه ينوي ذكر عامل المبدل منه مكرراً مع البدل فاذا قيل جاء زيد اخوك فهو على

ولما كان المعتبر هنا هو المرادفة في المعنى غير منظورة الى صورة اللفظ تأتي ان يؤكد الضمير
المقدر بالمدكور نحو قام هو وتقوم انت * وقال بعضهم ان التأكيد بالمرادف حيث امكن
أولى من إعادة اللفظ بعينه لانه اسلس في العبارة . والله اعلم

وَالْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ ذُو الْفَصْلِ أَحْمَلُ تَأْكِيدَ كُلِّ مُضْمَرٍ قَدْ اتَّصَلَ

اي ان الضمير المرفوع المنفصل بمحمل ان يؤكد به كل ضمير متصل مرفوعا او منصوبا او
مجرورا لانه الاصل في الضمائر باعتبار قيامه بنفسه مجردا عن لفظ يعمل فيه بخلاف
المنصوب والمجورور . فيقال نعمت انا بطريق الاصاله . ورأيتك انت ومررت به هو
بطريق الاستعارة . ومن ثم يستعار له محل النصب والجرح فضاء لحق التبعية

وَعَدَّ مَا حَكِيَ مِنَ الْإِتِّبَاعِ عَنْهُمْ هُنَا مِنْ نَحْوِ هَاعٍ لَاعٍ

وَهُوَ كَذِي الْمَعْنَى سَمَاعٌ قَدْ حُفِظَ وَمَا بَقِيَ يُقَاسُ فَأَعْلَمَ وَأُحْفِظُ

اي انه قد عد من هذا التركيب ما حكي عن العرب من الإتياع كقولهم فلان هاع لاع اي
شديد الجبانه . وهو كثير في كلامهم كحسن بسن وشيطان ليطان وغير ذلك * قال
الشيخ الرضي التأكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعاد اللفظ والثاني ان يقوى بموازنه
مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى إتياعا . وهو على ثلاثة اضرب . لانه إما ان يكون للثاني
معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا . او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتحسين الكلام
فظا وتقويته معنى وان لم يكن له معنى في حال انفراده كقولهم حسن بسن . او يكون له
معنى متكافئ غير ظاهر كقولهم خبيث نبيث من نبيث الشر اي نبشه . انتهى * وقيل ان
نوابع اجمع من قبيل هذا الإتياع اذ لا معنى لها عند انفرادها او لها معنى متكافئ *
وهو كالتأكيد المعنوي سماعي لا يتجاوز ما حفظ منه بخلاف ما بقي من اللفظي فانه
مطرد في القياس

فصل

في الدال

يُبَدِّلُ عَيْنَ مَا لِيَتَهَيَّدَ جُعِلَ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ مَا عَلَيْهِ يَشْتَمِلُ

احدهما معنوي وهو ما ذكرناه ويكون بالفاظ معلومة مختصاً بالاسماء كما رأيت . والآخر
لفظي وهو ما سنذكره ولا ينحصر ولا يختص كما ستري

وَأَسْتَعْمِلُ التَّكِيدَ أَنْ يَكْرَّرَ لَفْظٌ بِمَعْنَاهُ بِهِ قَدْ قُرِّرَ

اي انهم استعملوا التاكيد ايضاً بان يكرر اللفظ بمعناه تقريراً له . ولذلك يقال له التاكيد
اللفظي * وهو يشمل الاسم معرفة نحو جاء زيد زيد . او نكرة نحو زيد عالم عالم . والفعل
نحو قام زيد . والحرف نحو نعم نعم . والجملة نحو قام زيد قام زيد * غير ان الجملة كثيراً
ما تفتقر بعاطف نحو أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى . ما لم يقع التباس نحو ضربت
زيداً ثم ضربت زيداً فيمتنع ذلك لانه يوهم ان الضرب قد تكرر وقوعه مرتين وهو
خلاف المقصود * واعلم ان العاطف الداخل بين الجملتين هنا حرف زائد لا يقصد به
العطف حقيقة لان بينهما كمال الاتصال فلا يجوز العطف بينهما كما صرحت به علماء
المعاني فتكون الثانية تابعة للاولى على سبيل التاكيد لا على سبيل العطف

وَكُلُّ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ يُعَادُ مَعَهُ مَا لَهُ مِنْ وَصْلٍ

اي ان كل ما لا يستقل بنفسه من الالفاظ كالضمير المتصل والحروف التي ليست للجواب
يعاد معه ما اتصل به لانه كاجزاء منه . فيقال مررت به به في تأكيد الضمير . وإن زيداً
إن زيداً قائم في تأكيد الحرف . ويجوز ان يقال إن زيداً إنه قائم استغناءً بالضمير عن
الظاهر * فان كان الحرف للجواب كنعم ولا ونحوهما لا تلزمه إعادة مصحوبه لصحة الاكتفاء
به عنه فيكون كالمستقل

وَقَدْ يَقْوَى بِمُرَادِفِ كَمَا فِي نَحْوِ قُمْتَ أَنْتَ أَوِ الْتَقَى رَمَى
فَجَاءَ بِالْهَذُورِ لِلْمَقْدَرِ نَحْوُ تَقَوْمُ أَنْتَ فِي الْمُسْتَتِرِ

اي ان اللفظ قد يقوى بذكر ما يرادفه ايضاً تأكيداً له نحو قُمْتَ أَنْتَ وَذَهَبْتُ أَنَا وَالْتَقَى
الْكَتَابَ رَمَاهُ وَإِنِّي نَعَمْ وَهَلُمَّ أَحْضُرْ وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ مِنَ الْمُرَادِفَاتِ . ومنه قول الشاعر
فَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلُ جَيْرِ انْ كَانَتْ أُيُتِمَتْ دَعَائِرُهُ

وقول الآخر

وَبِكُمْ بَدَأْنَا يَا كَلْبُ قَتَلَهُمْ وَلَعَلَّنَا يَوْمًا نَعُودُ لَكُمْ عَسَى

والجموع في الافصح فيقال جاء الرجل نفسه والمرأتان أنفسهما والرجال أعينهم وهلم جرا
ويقتضي مؤكّد بالشامل
كجاء قومي كلهم مساءً
وتبعث عبدي كله لا جاء

اي ان ما يؤكّد بالفاظ الشمول يقتضي ان يكون متجزئاً باعتبار ذاته كجاء القوم كلهم . او
باعتبار عامله كبعث العبد كله . ولا يقال جاء العبد كله اذ لا يمكن اثبات المجيء لبعضه
دون بعض بخلاف البيع فانه قد يقع على بعضه كالنصف والرابع ونحوهما . وقد يكون
ذلك باعتبار الامر من جميعاً نحو اشتريت العبيد كلهم . وقس نظائره عليه * واعلم ان كل
قد تضاف الى مثل الظاهر المؤكّد فتستغني به عن ضميره كقول الشاعر
كم قد ذكرت لك لو اجدى نذركم يا ائيبه الناس كل الناس بالقمير
اي يا ائيبه الناس كلهم . ولم يسمع ذلك الا في الشعر

وليس للنكرة من تأكيد إلا بذي الشمول المحدود

اي ان النكرة لا تؤكّد الا اذا كان المؤكّد للشمول والمؤكّد محدوداً . واكثر ما يكون ذلك
في اسماء الزمان كالיום والشهر ونحوهما مما يدل على مدة معلومة المقدار لان في ذلك
فائدة للتاكيد في رفعه احتمال المجاز باطلاق الكل على البعض للمبالغة . وقد ورد السماع
به عن العرب كقول الشاعر

نلت حولاً كاملاً كله لا نلتقي إلا على منج

ومنه قول الراجز قد صرت البكرة يوماً اجمعاً . وقوله تحملي الذلفاء حولاً اكنعاً كما مر .
وهو مذهب الكوفيين * وقد يكون ذلك في غير اسماء الزمان من ذوات الأجزاء
المعلومة المقادير كالدرهم والدينار ونحوهما فيقال انفقت ديناراً كله واعطيت درهماً اجمع *
فان لم يكن كذلك امتنع التاكيد بالاجماع لعدم الفائدة فلا يقال جاء رجل نفسه ولا
صمت زماناً اجمع * واعلم انه لا يجوز حذف المؤكّد لان التاكيد للتقرير والحذف منافي له .
فلا يقال الذي رأيت نفسه زيد اي الذي رأيت نفسه * ولا يتحد تاكيد المتعاطفين ما لم
يتحد معنى عامليهما فلا يقال جاء زيد وذهب عمرو كلاهما * واختلاف في جواز نحو
اخصم الرجلان كلاهما . والمحققون على منعه لعدم الفائدة في تاكيده اذ لا يكون الاختصاص
الآبين اثنين فما فوق فيكون تاكيده من قبيل اللغو في الكلام * واعلم ان التاكيد ضربان

كلّ نحو فبِعِزَّتِكَ لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . ومنه قول الراجز
إذا بكيتُ فمَلَّتْنِي أَرْبَعَا إِذَنْ ظَلَلْتُ الدَّهْرَ ابْكِي أَجْمَعَا
ولا يُوَكِّدُ بتوابعه دونه إلا شذوذاً كقوله

يا ليتني كنتُ صبيّاً مُرضعاً تحملي الذلفاء حولاً اكنعا

وذلك لانها ملحقة به على سبيل التبعيّة له لا بالأصالة ولذلك قيل انها الفاظ مرتجلة لا
معنى لها عند انفرادها وإنما تذكر إتياعاً لمجرد التقوية * وإذا اجتمعت هذه التوابع فلا بد
من تقديم اكنع . وإما ابتع وابضع فقد يتساهل في الترتيب بينهما * وإعلم ان ما تعدد من
الفاظ الناكيد يكون كله تأكيداً للمنبوع لا كل واحد تأكيداً لما قبله * ولا يجوز العطف
بين هذه الالفاظ فلا يقال جاء الأمير نفسه وعينه ولا جاء الجيش كله وإجمع لأن
العطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين ولا مغايرة فيها فيكون من قبيل عطف الشيء
على نفسه * ولا يجوز فيها القطع لانه ينافي المعنى الذي جيء بها لاجله

كَذَاكَ جَمْعَاءَ وَمَا صُرِفَ مِنْ جَمْعِهِمَا بِكُلِّ مَا مَرَّ قَبْلَهُ

اي ان جمعاء مؤنث اجمع مثله في كل ما ذكر فتنبعها كنعاء وبتعاء وبصعاء وهي
تنبع كل . فيقال جاءت القبيلة كلها جمعاء كنعاء الى آخره * ويقاس على المفرد منها
الجمع وهو أجمعون وجمع فتجمع توابع كل منها كمنبوعها وبحريان في سائر الاحكام على
ما ذكر * وإعلم ان اجمعين تختص بالعقلاء كما هو شأن المجموع جمع السلامة بخلاف
البواقي فانها تجري على العاقل وغيره كما رأيت

”وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَعَّ مَا يَتَّبِعُ بِهَا لَهَا سِوَى الْمَثْنَى تَتَّبِعُ“

”وَالْمَثْنَى جَعَلُوا كِلْتَا كِلَا وَالنَّفْسُ وَالْعَيْنُ لِكُلِّ شَيْءٍ شَيْئاً“

اي ان كل وتوابعها وهي اجمع وفروعها واخوانها تستعمل لتأكيد ما سوى المثنى وهو
المفرد والمجموع . غير ان كل تلزم لفظاً واحداً مع الجميع وجمع واخوانها تنصرف بحسب
منبوعها . فيقال جاء الجيش كله أجمع والكتيبة كلها جمعاء والمؤمنون كلهم اجمعون
والمؤمنات كلهن جمع . وقس على كل واحد منها توابعه * وإما المثنى فيؤكد المذكر منه
بديلاً والمؤنث بكلمات نحو جاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها * والنفس والعين يؤكد بهما
المفرد وغيره مذكراً ومؤنثاً على الاطلاق . غير انهما تفردان مع المفرد وتجمعان مع المثنى

أَجْمَعُ دَفْعًا لِحَتْمَالِ أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ رَسُولٌ مِنْ نُسَيْبِ الْحِجْيَةِ إِلَى ذَاتِهِ أَوْ بَعْضُ مَنْ نُسِبَ
إِلَى كَلِّهِ وَلَكِنْ قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ * وَاعْلَمْ أَنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ قَدْ تَجَرَّانِ بِنَاءً زَائِدَةً
نَحْوَ جَاءَ الْأَمِيرُ بِنَفْسِهِ فَيَجْرِي عَلَيْهَا أَغْرَابُ الْمَتْبُوعِ مُحَلًّا * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِهِمَا جَمِيعًا بِشَرْطِ
تَقْدِيمِ النَّفْسِ عَلَى الْعَيْنِ نَحْوَ جَاءَ الْأَمِيرُ نَفْسُهُ عَيْنُهُ لِأَنَّ النَّفْسَ تَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ بِالْحَقِيقَةِ
وَالْعَيْنَ تَدُلُّ عَلَيْهَا بِالْمَجَازِ * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِجَمِيعِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

فِدَاكَ حَيُّ خَوْلَانِ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانِ

وَكَذَلِكَ بِعَامَّةِ نَحْوِ جَاءَ الْقَوْمُ عَامَّتُهُمْ وَكِلَاهُمَا مِنْ نَوَادِرِ الِاسْتِعْمَالِ وَلِذَلِكَ أَغْفَلُهَا أَكْثَرُ
الْمُصَنِّفِينَ

وَأَكْثَرُ ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ بَعْدَ الْمُنْفَصِلِ

أَيُّ أَنَّ ضَمِيرَ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُريدَ تَأْكِيدُهُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ يُؤَكَّدُ قَبْلَ ذَلِكَ بِالضَمِيرِ
الْمُنْفَصِلِ فَيُقَالُ زَيْدٌ جَاءَ هُوَ نَفْسُهُ . وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ يَلْتَبِسُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ نَحْوَ هُنْدُ
ذَهَبَتْ نَفْسُهَا أَوْ عَيْنُهَا . فَانَّهُ يَوْهَمُ أَنَّ الْمُرَادَ ذَهَابَ حَيَاتِهَا أَوْ بَصَرَهَا فَقَالُوا ذَهَبَتْ هِيَ
نَفْسُهَا أَوْ هِيَ عَيْنُهَا دَفْعًا لِهَذَا الِالْتِبَاسِ . ثُمَّ حَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ بَقِيَّةَ الصُّوَرِ طَرْدًا لِلْبَابِ * وَلَمَّا
كَانَ هَذَا الْمَحْذُورُ لَا يَتَأَنَّى مَعَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ وَلَا مَعَ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ مِنَ الْمُتَّصِلِ وَلَا فِي تَأْكِيدِ
الشَّمُولِ لَمْ يَشْتَرَطُوا ذَلِكَ هُنَاكَ . فَيُقَالُ أَنْتَ نَفْسُكَ ضَرَبْتَ زَيْدًا وَإِيَّاكَ عَيْنُكَ أَرَدْتُ
وَهُنْدُ رَأَيْتُهَا نَفْسَهَا وَمَرَرْتُ بِهَا عَيْنَهَا وَالْقَوْمُ جَاءُوا كُلُّهُمْ وَهَلُمَّ جَرًّا . وَأَمَّا مَعَ الظَّاهِرِ
فَيَمْتَنَعُ ذَلِكَ مُطْلَقًا فَلَا يُقَالُ جَاءَ الْأَمِيرُ هُوَ نَفْسُهُ وَلَا رَحَلَ الْقَوْمُ هُمْ كُلُّهُمْ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ تَكْمِلَةٌ
لِلْيُؤَكَّدُ وَالضَّمِيرُ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ فِي الْأَعْرَافِ وَالْأَقْوَى لَا يَكُونُ تَكْمِلَةً لِمَا هُوَ أَوْ أَوْفَى مِنْهُ

وَعَزَّزْنَا التَّأْكِيدَ بَعْدَ أَجْمَعٍ بِأَكْتَعٍ فَأَتَبَعٍ فَأَبْصَحَ

وَهُوَ لِكُلِّ تَابِعٍ فِي الْأَكْثَرِ مُضَافَةٌ أَغْنَتْ عَنِ التَّكْرَرِ

أَيُّ أَنَّ التَّأْكِيدَ يُقَوَّى بَعْدَ أَجْمَعٍ بِأَكْتَعٍ وَمَا يَلِيهِ . وَاجْمَعُ يُؤَكَّدُ بِهِ غَالِبًا بَعْدَ كُلِّ . وَهِيَ
تُسْتَعْمَلُ مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمَتْبُوعِ كَمَا مَرَّ فَيُسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنْ تَكَرُّرِ الْإِضَافَةِ فِي أَجْمَعٍ وَمَا
يَلِيهِ فَيُقَالُ جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَتَبَعُ أَبْصَحُ . وَيُقَالُ لِأَجْمَعِ وَمَا يَلِيهِ تَوَابِعُ كُلِّ
وَلَا كَنْعٍ وَمَا يَلِيهِ تَوَابِعُ أَجْمَعٍ * وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَلْفَافُ غَيْرُ مَنْصَرِفَةٍ لِلْوِزْنِ وَشَبَّهِ الْعِلْمِيَّةِ
لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ بِالْمُعْرِفِ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ * وَقَدْ يُؤَكَّدُ بِاجْمَعِ دُونَ

انا ابنُ التارك البكري بشر عليه الطيرُ ترقبه وقوعا
 فان اقتران التارك بال يمنع بدلية بشر لا متناع اضافته اليه * ومنها نحو يا زيد المحرث
 ويا أيها الرجل عبد الله وأي الرجلين زيد وعمر واناك وكلا اخويك بكر وخالد في
 الدار. فان كان ذلك تمتنع فيه البدلية لانها تقتضي دخول حرف النداء على مصحوب ال
 وجعل العلم تابعا لأي المبهمة وإضافة أي الاستفهامية الى معرفة مفردة وإضافة كلا الى
 المفرد وكل ذلك لا يجوز. وأما قول الشاعر

كلا أخي وخليلي واجدي عَصْدًا في النائبات وإمام الملهمات
 فشاذاً لا يلتفت اليه * واذا قيل يا سعيد كُرْز فان جعل التابع بياناً جاز فيه الرفع والنصب
 كما يجوز في النعت وعلى كليهما يمتنع جعله بدلاً لاقتضائه البناء على الضم. فان كان غير
 منصرف نحو يا سعيد أحمد جاز جعله بدلاً على اتباع اللفظ لكونه حينئذ مضموماً غير منون
 وامتنع على اتباع المحل لاقتضائه النصب * واعلم انهم ذكروا فروقا كثيرة بين عطف
 البيان والبدل. منها ان البيان غير مقصود بالنسبة وانه ليس في نية إحلاله محل الاول
 ولا في نية تكرار العامل ولا في التقدير من جملة أخرى. ولا يجوز فيه القطع ولا يكون
 ضميراً ولا تابعا لضمير ولا فعلاً ولا تابعا لفعل ولا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير.
 وان متبوعه لا يكون في نية الطرح ولا جائز الحذف بخلاف البدل في الجميع * وهي
 الفروق المسألة عند الجمهور فاحفظ بها وبالله الهداية

فصل

في التاكيد

يؤكد اسم مجازي بضمه في نسبه أو في عموم قد شمل
 والنفس والعين لتقرير النسب مع ضمير له به الربط وجب
 وللعموم معه كل وكلا كلنا كذا أجمع منه قد خلا

اي ان الاسم يؤكد لسبب مجازي بضمه الكلام في نفس النسبة اليه او في عمومها الشامل
 لجميع افراده * والاول يكون بالنفس والعين مضافتين الى ضمير الاسم المؤكد بهما
 ليربطهما به. والثاني يكون بكل وكلا وكلنا مع الضمير المذكور وأجمع بدونه. فيقال جاء
 الأمير نفسه وابنة الخليفة عنهما والفوم كلهم والرجلان كلاهما والمرأتان كلتاها والجميش

نحو لبست ثوباً جبّةً والأخصُّ بين الأعمّ . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور المحققين

وَجَاءَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَدَعَا مَوْلَاهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مَرْجِعًا

اي ان عطف البيان يقع بين الجملتين كما في المثال فان جملة قال رب الى آخره بيان
لجملة دعا مولا لانها موضحة لما فيها من الإيهام . وهو مذهب اهل البيان فانهم اثبتوه في
الجملة وجعلوا منه فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد ومملك
لا يبلى * والنحاة على خلافه فانهم يمنعون ذلك والصحيح مذهب البيانين كما لا يخفى على
ذي بصيرة

وَكُلُّ مَا حَلَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ قَابِلَ طَرَحٍ كَانَ رِدْفَ الْبَدَلِ

كَمَا أَخِي ذَا الطُّوقِ لَا عَمْرًا حَيَّ قَوْمِي الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ لَا أَكْرَمًا

اي ان كل ما كان من عطف البيان يصح ان يحل محل المعطوف عليه وهو يقبل الطرح
للاستغناء عنه جاز ان يكون بدلاً منه كما في نحو يا اخي ذا الطوق وهو لقب عمرو بن
عديّ اللخمي . فانه يجوز ان يكون عطف بيان على المنادى او بدل كلي منه لانه يجوز ان
يحل محله باقياً على حكمه فيقال يا ذا الطوق بالنصب * وكذلك حي قومي الرجال
والنساء فان التابع فيه يجوز ان يكون بياناً للمتبوع او بدل تفصيل منه لانه يجوز ان يقال
حي الرجال والنساء . وكل واحد من التابعين يقبل الطرح فيقال يا اخي وحي قومي
فقط * فان لم يكن كذلك امتنع البديل . إما من جهة الصناعة كما اذا قيل يا اخي عمراً
فانه لا يجوز ان يحل محل الاول لان ذلك يقتضي نصب العلم المفرد انظاً في النداء .
وإما من جهة المعنى كما اذا قيل أكرم قومي الرجال والنساء فانه لا يجوز ان يحل محل
الاول لان ذلك يؤدي الى ان يكون عمر و افضل النساء * وإما من جهتهما جميعاً كما
اذا قيل هند جَاءَ زيد غلامها . فان الغلام وان كان يجوز ان يحل محل زيد لا يقبل
الطرح اذ لا يقال هند جَاءَ زيد لفقد الرابط الخلل بالمعنى * ويدخل تحت هذا الضابط

صُورٌ شَتَّى يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْبَيَانُ وَيَمْتَنَعُ الْبَدَلُ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنُوفَلًا أَعِيدُ كَمَا بَا لَهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فان نصب نوفل يعين العطف على عبد شمس ويمنع البدلية لانها تقتضي بناءً على الضم .

وقول الآخر

بعض ما قبله كقول بعضهم مِّنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا اِقَامَ اَي مِّنَا فَرِيقٌ ظَعَنَ وَفَرِيقٌ اِقَامَ . ونحو
 وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ اَي وَمِنَّا قَوْمٌ دُونَ ذَلِكَ * وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف
 فتجري مجرى الجوامد ومن ثم لا يندر لها موصوف ولا تتحمل ضميراً كالادهم المراد به القيد
 فانه في الاصل صفة له ثم جعل اسماً . فنقول جعلت في رجله الادهم ولا نقول القيد الادهم *
 وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفاً فتوصف نحو اذ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ
 الصَافِنَاتُ الْجِبَادُ . وقس عليه

فصل

في عطف البيان

يُعْطَفُ لِلْبَيَانِ بِاسْمٍ قَدْ ظَهَرَ مِنْ جَامِدٍ نَحْوَ أَبِي حَنْصٍ عُمَرُ

اي ان عطف البيان يكون بالاسم الظاهر دون المضمرة كما في قول الراجز
 اقسم بالله ابو حنص عُمَرُ ما مسها من نقب ولا دبر

ولما كان يتعلق بالذات دون الصفة بخلاف النعت وجب ان يكون جامداً غير مأوّل
 بالمشتق كما رأيت . او بمنزلة الجامد وهو ما كان صفةً فصار اسماً كالنابغة ونحوه * والغالب
 فيه ان يكون اشهر من متبوعه لانه يوضحه ببيان حقيقته فيكون كالتعريف له كما في عُمَرُ
 ابن الخطاب المكنى بأبي حنص فان اسمه المعطوف على كنيته اشهر منها * وقد لا يكون
 كذلك فيحصل الايضاح من اجتماعهما معاً * ولا يختص بالاعلام خلافاً لبعضهم فانه يكون
 في غيرها ومنه قول الشاعر

وَالْمُؤْمِنِ الْعَائِدَاتِ الطَّيْرِ بِمَسْحُهَا رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسَّنَدِ

فان الطير بيان للعائدات ولا علمية فيها كما ترى

وَهُوَ كُنْعٌ وَفَقَّ مَتَّبِعٌ جَرَى مُعْتَزِلًا فِي طَرْفِيهِ الْمَضْمَرَا

اي ان عطف البيان كالنعت لانه يفيد ما يفيد من ايضاح المعارف وتخصيص النكرات
 غير ان هذا في الجوامد وذاك في المشتقات . ولذلك وجبت موافقته للمتبوع في جميع
 الأحكام التي يوافق النعت بها متبوعه . وامتنع وقوعه بين المضمرات فلا يعطف الضمير
 عطف بيان ولا يعطف عليه كما لا ينعت ولا ينعت به * واعلم انهم اختلفوا في وقوع
 عطف البيان بين النكرات والصحيح اثباته لان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض

الحرث المخزومي الكريم بقطع الاخير. فان كان كله غير لازم جاز القطع فيه كله نحو
الحمد لله الغني الحميد * واذا اتبع بعض النعوت وقُطِعَ بعضها وجب تأخير المقطوع عن
المتبع ائلاً يتشوش سياق الكلام بانقلابه من اعراب الى آخر ثم الى آخر

وَنَقْضِي النِّكَرَةَ تَخْصِيصًا فَلَا يَقْطَعُ نَعْتٌ جَاءَ مَعَهَا أَوَّلًا

اي اذا كان المنعوت نكرة تعين الاتباع في اول نعت له لاجل تخصيصه به ولا يجوز قطعه
لانه اذا قُطِعَ صار مع المحذوف جملة مستأنفة فتبقى النكرة بلا تخصيص وهي لا تستغني عن
التخصيص * وأما ما يرد بعد ذلك من النعوت فيجوز فيه القطع سواء تعين المنعوت
بدونه ام لا لان الغرض من النعت هو التخصيص وقد حصل بتبعية الاول. وعلى ذلك

قول الشاعر

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْتًا مَرَضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي

فانه اكتفى بتبعية الاول وقطع ما يليه كما ترى

وَفِي اخْتِلَافِ عَامِلَيْنِ أَوْ عَمَلٍ إِقْطَعْ لِمَعْمُولَيْهِمَا نَعْتًا شَمَلٌ

اي اذا اختلف العاملان او عملها يجب قطع نعت معموليهما الشامل لهما نحو ضربت زيداً
واكرمت عمرًا الفاضلان ورأيت عمرًا وقام زيد الكريمين * ولا يجوز الإتيان لانه يؤدي
الى تسليط عاملين مختلفي المعنى على معمول واحد من جهة واحدة لان العامل في النعت
هو العامل في المنعوت على الصحيح كما ستعرف * وكذلك اذا اختلف العمل والعامل
واحد نحو ضرب زيد عمرًا الشاعران فانه يجب معه القطع لاختلاف نسبه اليها * وللقوم
في هذا البحث كلام طويل اقتصرنا منه على ما جلّ وقلّ طلباً للاختصار * واعلم ان
من الاسماء ما يُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهِ كاسم الاشارة. وما لا يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ كالضمير. وما
يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ كالعلم. وما يُنْعَتُ بِهِ وَلَا يُنْعَتُ كالموصول المصدر بالالف واللام *
والاشياء التي يُنْعَتُ بِهَا هي الاسم المشتق والجماد المأوّل به وبعض المصادر والجمل كما
عرفت * وإما الظروف فلما كان النعت في الحقيقة بمتعلقاتها لا بها كما مرّ كان يرجع
الى تلك المتعلقات وهي داخلة في الاشياء المذكورة * وتكثر اقامة النعت المفرد مقام
المنعوت بشرط ان يكون صالحاً لمباشرة العامل نحو وَأَلَّنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ
اي دروعاً سابغات * وقد تجري الجملة وشبهها هذا المجرى بشرط ان يكون المنعوت

الملازمة بينهما * واعلم انهم يفصلون بين النعت والمنعوت بلا وإما فيلتزمون تكرارها بين النعوت التالية معطوفتين بالواو نحو هذا يوم لا حار ولا بارد ولكل نفس أجل إما قريب وإما بعيد . وهو كثير في الاستعمال

وَنَعْتُ مَا عَدَدَ تَفْرِيقًا عَطْفُ بِالْوَاوِ حَذْمًا بَيْنَهُ إِذَا يَخْتَلِفُ

اي ان نعت المنعوت المتعدد وهو المثنى والمجموع اذا كان مختلف المعنى وجب عطف بعضه على بعض تفريقاً له نحو عندي رجالان قيسي ونميري وثلاثة رجال شاعري وكاتب فقيه . بخلاف المتفق فانه يُستغنى بتثنيته وجمعه عن تفريقه نحو مررت برجلين فاضلين ورجال فضلاء * وجاز العطف ايضاً مع المفرد اذا اختلفت معاني النعوت كما في قول الشاعر

الى المَلِكِ القَرْمِ وابْنِ الهَامِ وليث الكتيبة في المزدحم

ولا يكون العطف مع المتعدد الا بالواو لافادتها مجرد الجمع . واما مع المفرد فان كانت تلك الصفات مجتمعة عليه في حالة واحدة تعينت الواو ايضاً والّا جاز العطف بجميع الحروف الا حتى وأم . ومنه قول الشاعر

يا لَهْفَ زِيَابَةِ للحرثِ آلِ صابحٍ فالغائمِ فالآئِبِ

ويُستثنى من هذه المسئلة نعت اسم الإشارة المثنى والمجموع فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير ولا بهؤلاء الشاعر والكاتب والفقيه على سبيل النعت وإنما يقال على سبيل البدل او البيان

وَجَازَ قَطْعُ النَّعْتِ إِن لَمْ يَلْزَمْ كَالنَّعْتِ لِلْمَدْحِ أَوِ التَّرْحِمِ
وَأَخِرُ الْمُقْطُوعِ عَمَّا يَتَّبِعُ دَفْعًا لِتَشْوِيشِ سِيَاقٍ يَقَعُ

اي انه يجوز قطع النعت عن التبعية اذا لم يكن ذكره لازماً للمنعوت كالنعت الذي يراد به المدح او الترحم . فيجوز رفعه على إضمار مبتدأ نحو هو . ونصبه على إضمار فعل نحو أعني * وأما اذا كان ذكره لازماً لغرض كتعيين المنعوت نحو الحرث المخزومي . او تقريره نحو ضربة واحدة . او رفع إبهامه نحو هذا الفارس . او اتباع الاستعمال نحو الجَمِّ الغفير فلا يجوز فيه القطع لانه منزل مع المنعوت منزلة الشيء الواحد * وهذا يشمل ما كان نعتاً واحداً كما رأيت . وما كان متعدداً فان ما ليس بلازم منه يجوز فيه القطع فيقال جاء

التذكير والتأنيث * وان رفع سببهُ الظاهر طابق ذلك المرفوع في التذكير والتأنيث
والافراد ولم يطابقة في التثنية والجمع كما يكون في الفعل . فيقال رجلٌ ذاهبٌ غلامهُ
وذاهبٌ غلاماهُ او غلامانهُ وذاهبةٌ جاريتاهُ او جواريه كما يُقال يذهب غلامهُ ويذهب
غلاماهُ وهلمَّ جرّاً * وكذلك اذا رفع ضميره البارز نحو جآءني غلاماك الضاربهما أنت
وقس عليه فلا يُثنى ولا يُجمع الا على لغة يتعاقبون كما مرَّ في بحث الفاعل * غير ان الجمع
المحظورانما هو جمع السلامة وأما جمع التكسير فجائز عند الجمهور لخروجه بالتكسير عن
موازنة الفعل * واختلف في الترجيح بينه وبين الافراد ولعلَّ الأوجه ما ذهب اليه بعض
المحققين من انه ان كان المنعوت جمعاً كمررت برجالٍ قيام عبيدُهم فالتكسير افسح وان
كان مفرداً او مثني فالافراد افسح * واعلم انه يجوز في النعت فضلاً عما ذكر كل ما
جاز في الفعل مع مرفوعه ويمتنع فيه كل ما يمتنع هناك بالاجمال . فعليك بالمراجعة

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مِثْلِ الصِّلَةِ لِنَكْرَةٍ بِنَكْرَةٍ مَا وَلَهُ

اي انهم ينعنون بجملةٍ مثل جملة الصلة في كونها خبرية مشتبهة على ضمير يعود الى المحكوم
بها عليه . وهي تختص بالنكرة على تأويلها بنكرةٍ نحو لقيت رجلاً بركضٍ اى راكضاً وقس
عليه . وأما قول الشاعر

ولقد أمر على اللئيم يسبني فأعف ثم أقول لا يعنيني

فجمل يسبني نعتٌ للئيم باعتبار كونه نكرة في المعنى لانه محلى بلام الجنس وهي لا تفيد
تعريفاً في المعنى لانها لا تقتضي شخصاً بعينه . وقيل هي حالٌ باعتبار صورة التعريف فيه
وهو الارجح * ولا تقع جملة النعت انشائيةً فلا يُقال عندي رجلٌ هل تعرفه ولا عندك
غلامٌ ليتهُ كان لي لان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب وذلك لا يكون الا بما
يثبت للمنعوت من الامور الحاصلة والانشاء غير محصل في الواقع ولذلك لا يصلح له
بخلاف الخبر كما علمت في بابهِ * واعلم انه اذا نعت بمفردٍ وجملةٍ يُقدم المفرد لانه الاصل
فيقال عندي رجلٌ فاضلٌ يحب العلماء . ونذر تقدم الجملة نحو هذا كتابٌ انزلناه مباركٌ

وَبَيْنَ مَنَعُوتٍ وَنَعْتٍ قَدْ فَصِلَ مَا لَمْ يَكُ النِّعْتُ لِمَبْنِيِّ جَعِلَ

اي انهم اجازوا الفصل بين النعت والمنعوت نحو وانه لفسم لو تعلمون عظيم . ما لم يكن
النعت لمبهم نحو مررت بهذا الكريم فلا يجوز الفصل لشدة طلب المبهمة لما يوضحه فتشدد

المكانية فلا تقع نعتاً بانفسها لانها ظروف وانما النعت بمتعلقاتها * ومن هذا القبيل ذو
بمعنى صاحب وفروعها والاسم المنسوب واسماء العدد واسم الجنس القائم بمسماه معنى
يوصف به . فيقال هذا رجل ذو مال اي صاحب مال . ورأيت رجلاً تميمياً اي منسوباً
الى تميم . ومررت برجال ثلثة اي معدودين بهذا العدد . وعندي رجل أسدي اي شجاع *
ويُقاس على اسماء الاشارة الاسماء الموصولة المصدرة بالالف واللام لان الذي قام مثلاً
بمنزلة القائم . وعلى ذي الصاحبة ذو الطائفة لاتحادهما في اللفظ . وعلى المنسوب بالياء
المنسوب بالصيغة كعطار لاتحادهما في المعنى * ومما ينعت به من الجوامد ما التي يراد بها
الابهام وذلك لما فيها من الدلالة على معنى الوصفية كقولهم لأمر ما جدع قصير أنفه اي
لأمر من الامور * وقيل قد يراد بها التعظيم كقول الشاعر

عزمت على اقامة ذي صباح
لأمر ما يسود من يسود

اي لأمر عظيم . وهي على الصحيح اسم تنعت به النكرات خلافاً لمن ادعى لها الحرفية . ولا
ينعت بغير ما ذكرناه من الاسماء المشتقة والجمامة بالاجمال * واعلم ان الاصل في النعت
ان يدل على معنى في نفس المنعوت كما رأيت ولذلك يقال له الحقيقي * وقد يدل على
معنى في متعلق المنعوت كما سنرى وهو ملحق به

وَقَدْ يَكُونُ النَّعْتُ فِي الْمَعْنَى لَهَا بَعْدُ كَجَدُّ الْغَضِّ مَرَعَاهَا حَيَّ
وَكُلُّهُ يَجْرِي عَلَى مَا قَبْلَهُ فِي حُكْمٍ تَعْرِيفٍ وَتَنْكِيرٍ لَهُ
لَكِنَّهُ كَالْفِعْلِ فِي الْإِفْرَادِ يَجْرِي وَفِي التَّذْكِيرِ وَالْإِضْدَادِ

اي ان النعت قد يكون في المعنى لما بعده لا لما قبله كما مر ويقال له السببي لانه يتعلق
في المعنى بما هو من سبب المنعوت اي بما له اتصال به لا بالمنعوت نفسه نحو جاء الرجل
الكريم ابوه وعليه مثال النظم كما رأيت * وكله يكون بحسب ما قبله في التعريف والتنكير
مطلقاً . وأما في الافراد والتذكير واضدادها وهي التثنية والجمع والتانيث فيجري مجرى
الفعل الذي يقع في مكانه * فان رفع ضمير المنعوت المستتر طابقه في كل ذلك كما بطابقه
الفعل فيقال جاءني رجل كاتب ورجلان كاتبان ورجال كاتبون وامرأة كاتبة
وامرأتان كاتبتان ونساء كاتبات كما يقال رجل يكتب ورجلان يكتبان وهلم جرا . ما
لم يكن مما يشترك فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح وعالمة فلا يتغير عن لفظه في

به وضير الغائب محمول عليه طردا للباب * فان كان الاسم الظاهر معرفة كان النعت فيه للإيضاح وهو رفع الاشتراك الواقع فيه نحو جاء زيد التاجر . او نكرة فللتخصيص وهو تقليل الاشتراك نحو جاءني رجل عالم * وقد يكون النعت لمجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم . او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . او التوكيد نحو مضى امس الدابر . او الترحم نحو اللهم انا عبدك الذليل * وقد يكون لبيان الواقع فقط مجردا عن الاغراض المذكورة كقول الشاعر

زعم العواذل أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود
قبل وقد بوصف الشيء بنفسه للدلالة على الكمال في تلك الصفة كقول الآخر
كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
وهو يحتمل ان يكون من باب التوكيد ولعله اولى به

وَهُوَ بِضَيْرِ كَةِ الرِّبْطِ أَقْتَضَى وَصَفًا عَلَيْهِ بِأَشْتِقَاقٍ قَدْ قَضَى
وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ وَنَحْوُهُ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْوَصْفِ مَعْنَى حِمْلًا

اي ان النعت يقتضي ان يرتبط بضير المنعوت لانه حكم عليه فلا بد له من ذلك لاجل تقييده به . وحكمه ان يكون وصفاً وذلك يقضي بكونه مشتقاً كما رأيت آنفاً لان الوصف لا يكون جامداً . والمراد بالوصف ما دل على حدث وصاحبه وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعّل التفضيل * وأما قولهم شاهد عدل فمحمول على تأويل المصدر بالصفة في المعنى اي عادل وهو مذهب الكوفيين . او على تقدير مضاف محذوف اي صاحب عدل وهو مذهب البصريين * واعلم ان المصدر المنعوت به يكون غالباً بمعنى الفاعل نحو وجاءوا على قميصه بدم كذب اي كاذب . وعليه مثال النظم كما رأيت * وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى ومحدث ثقة اي مرضي وموثوق به * ولا يكون الا ثلاثياً غير ميمي ولا بشئ ولا يجمع ولا يؤنث فيكون مفرداً مذكراً مع الجميع جرياً على اصله وهو مقصور على السماع

وَأَشْبَهُ الْمُسْتَقَّ لَفْظًا مَا جَرَى مَجْرَاهُ مَعْنَى كَأَلْفَتِي هَذَا أَفْتَرَى

اي ان ما جرى من الجوامد مجرى المشتق في المعنى يشبه المشتق في اللفظ حقيقة فيجوز النعت به كأسماء الإشارة غير المكانية نحو الفتى هذا اي المشار اليه او الحاضر * وأما

أَلَا أَرْعَوَاءَ لِمَن وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ
 وَتَارَةً التَّمَنَّى كَقَوْلِ الْآخِرِ
 أَلَا عُمُرٌ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رَجُوعُهُ فَيَرَأَبُ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْغَفَلَاتِ
 وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ إِحْقَاقُ لَا النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ بَلِيسٌ فِي مَا لَا تَمَنَّى فِيهِ مِنْ جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا لِأَنَّ ذَلِكَ
 لَا يَمْنَعُ ارَادَةَ نَفْيِ الْجِنْسِ بِهَا كَمَا مَرَّ . فَتَذَكَّرْ

باب التوابع

فصل

في احكام التوابع وانواعها

التَّابِعُ الْمَوْضُوحُ مَا أَشْتَقَّ وَرَدَ لِلنَّعْتِ مِنْهُ وَبَيَّانٌ مَا جَمَدُ
 وَمَا لِيَقْرِيرَ بِهِ يُؤَكِّدُ وَبَدَلٌ مَا دُونَ حَرْفٍ يَقْصِدُ
 وَمَا بِحَرْفٍ فَأَدْعُهُ عَطْفَ النَّسَقِ وَالْكَلُّ فِي الْأَعْرَابِ يَقْفُو مَا سَبَقَ

اي ان التابع الذي يوضح متبوعه ان كان مشتقاً نحو قال الإمام الأكبر فهو النعت . او
 جامداً نحو قال الإمام عبد الله فهو عطف البيان * والذي يقرر امر متبوعه نحو جاء
 الأمير نفسه هو التوكيد . والذي يقصد بالحكم دون حرفٍ نحو جاء زيد أخوك هو البدل .
 والذي يتبع ما قبله بواسطة حرفٍ نحو جاء زيد وعمرو هو عطف النسق * وكل ذلك
 يتبع ما قبله في الاعراب مطلقاً . واما في غيره ففيه تفصيل سيذكر

فصل

في النعت

النَّعْتُ لِاسْمٍ ظَاهِرٍ فَالْمَعْرِفَةُ أَوْضَحُ وَلِلنَّكْرَةِ خَصِصُ بِالْصِفَةِ

اي ان النعت يختص بالاسم لانه حكم على المنعوت والمحكوم عليه لا يكون الا اسماً . ويختص
 الاسم بالمنعوت بكونه ظاهراً لان ضمير الحاضر اعرف المعارف فلا يحتاج الى ما يوصف

واحد من المضافين منصوباً او مرفوعاً . موافقاً لصاحبه او مخالفاً له . وذلك مع تكرار لا
كما رأيت * فان لم تنكر رنحو لا غلام سفر وجارية حَضِرَ لنا جاز نصب الثاني مع نصب
الأول وامتنع مع رفعه * واما المفرد فيجوز فيه الفتح والرفع مطلقاً . والنصب في المعطوف
منه على منصوب * وكل ذلك يجري على التوجيه المذكور آنفاً فعليك بالمراجعة

وَالنَّعْتُ مِثْلُ الْعَطْفِ مَعَهَا إِذَا وَصِلَ وَمِثْلُهُ بِدُونِهَا إِذَا فُصِّلَ

اي ان الصفة التي يوصف بها اسم لا متصلة به تجري مجرى المعطوف المقترن بلا . فيجوز
في المفردة منها الفتح وفيها وفي غيرها النصب والرفع . والفتح اعراب في اسلم المذاهب
وانما لم تُنَوَّن طلباً للمشاكلة . وكل ذلك بالتبعية لحل الموصوف بعد دخول لا او قبله
على ما عرفت . فيقال لا رجل كريم في الدار بالوجه الثلاثة . ولا رجل حسن الوجه او
راكباً فرساً عندنا بالنصب والرفع * واما المنفصلة عن الموصوف فتجري مجرى المعطوف
بدون لا . ومن ثم يجوز فيها النصب والرفع مطلقاً ويمتنع فتح المفردة منها لعدم الداعي
الى المشاكلة . فيقال لا رجل عندنا كريماً او كريماً ولا غلام لنا حسن الوجه او راكب
فرساً بالنصب والرفع * وكذلك مع الموصوف الغير المفرد متصلاً او منفصلاً نحو لا غلام
سفر جميلاً او جميل عندنا ولا صاحب علم في المدينة بارعاً او بارع . وقس على كل ذلك

وَأَنْصَبْتُ أَوْ أَرَفَعْتُ دُونَ فَتَحٍ بَدَلًا مِنْ صَالِحٍ وَهُوَ لِكُلِّ شَيْءٍ

اي ان البدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجلاً ولا امرأة في الدار يجوز فيه النصب
باعتماد عمل لا والرفع باعتبار عمل الابتداء . وهذا الحكم يشمل المفرد وغيره متصلاً بالاسم
او منفصلاً عنه فانه ينصب او يرفع بأسره * واما اذا لم يكن صالحاً للعمل فيه نحو لا احد
زيد ولا عمرو فيها فيتعين رفعه لانها لا تعمل في المعارف كما علمت

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ لَا كَقَحْضِ النَّفْيِ مَعَ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ تَبْقَى إِذَا تَقَعَّ

اي ان لا اذا اقترنت بهمزة الاستفهام لا تزال جارية على جميع الأحكام التي كانت لها
في حالة النفي المحض بناءً على ان الاستفهام قد دخل بعد التركيب فلم يُعتبر إخلالاً
بتحقيق النفي * غير انه نارة تبقى كل واحدة منها على معناها كقول الشاعر

أَلَا صَطْبَارَ لِسْهَى أَمَ لَهَا جَلْدٌ إِذَا لَاقَى الَّذِي لَاقَاهُ امْثَالِي

ونارة يراد بها التوبيخ كقول الآخر

اي لا حادي حسن الحدا * وقد يراد بالعلم الواحد من مُسمياته كقول الشاعر
ونبكي على زيد ولا زيد مثله بري من الحى سليم الجوانح
اي لا واحد من الزبود . وهو مطروق في الاستعمال

وَأَفْتَحْ كَلَّا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ لِي كَلَّا أَوْ أَرْفَعْ وَأُخْلَافَ اسْتَعْمِلِ
وَالثَّانِي أَنْصِبْ إِذْ فَتَحْتَ الْأَوَّلَ وَأَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ إِنْ عَطَفْتَ دُونَ لَا

اي اذا تكرر لا مع النكرة المفردة المتصلة بها نحو لا حول ولا قوة الا بالله جاز فتح
الاسمين ورفعها . وفتح الاول ورفع الثاني وبالعكس . وجاز نصب الثاني مع فتح الاول *
فان عطفت على المفتوح ولم تكرر لا جاز في المعطوف النصب والرفع فيقال لا حول
وقوة بنصب قوة ورفعها . وقد روي بالوجهين قول الشاعر
فلا أبَ وأبناً مثل مروان وأبنيه اذا هو بالمجد ارتدى وتنازرا

ويمتنع فتح المعطوف لامتناع التركيب بدون لا * واعلم ان الفتح في هذه المسئلة يكون
على البناء مطلقاً . والرفع بعده يكون بالعطف على محل اسم لا باعتبار ما كان له من
معنى الابتداء قبل دخولها . والنصب بالعطف على محله باعتبار كونه قد صار منسوخاً
بها . وهو اضعف الواجه حتى ان بعضهم خصه بالضرورة * واما الرفع الذي ليس بعد
الفتح فعلى الغاء لا لتكررها فيكون ما بعدها مبتدأ . ويحتمل ان يكون في ثاني المرفوعين
بالعطف على اولها * وكل ما رفع او نصب بعطف مصاحباً لا تكون لا المصاحبة له
زائدة لتأكيد النفي * ويكثر حذف الخبر عند المحجاز بين اذا كان معلوماً نحو لا بأس
اي لا بأس عليك . واكثر ما يحذفونه مع الا نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود * واختلف
حينئذ في ما بعد الا واشهر انه يرفع بدلاً من اسم لا باعتبار محله من الابتداء على ما
عرفت * واجازوا نصبه على الاستثناء لنية التمام قبله على ما مر في باب الاستثناء *
ويندر حذف الاسم كقولهم لا عليك اي لا بأس عليك

فَإِنْ خَلَا الْإِفْرَادُ أَوْ خَصَّ أَنْصِبْ مَعَهَا أَوْ أَرْفَعْ مُطْلَقاً فِي الْمُعْرَبِ

اي فان فقد الأفراد من الاسمين المتعاطفين في هذه المسئلة نحو لا غلام سفير ولا جارية
حضر لنا . او اخص باحدها دون الآخر نحو لا جارية ولا غلام سفير عندنا او لا غلام
سفير ولا جارية لنا ينصب المعرب اي الغير المفرد او يرفع مطلقاً . فيجوز ان يكون كل

اي ان ما سوى المفرد وهو المضاف والمشبّه به يُنصب مُعرَّباً لكرهتهم تركيب ثلاث
كلمات فيقال لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ ولا طالباً علماً موجودٌ بالنصب فيهما انظراً * وقد
يحمل المشبّه بالمضاف على المضاف في حذف التنوين كما حُبل عليه في الاعراب فيقال
لا طالبَ علماً بلا تنوين كما يُقال لا طالبَ علمٍ ليجري الباب كله على نسقٍ واحدٍ . وهو
مذهب البغداديين وعليه الحديث لا مانع لما اعطيت ولا مُعطي لما منعت * واعلم ان
المفرد ايضاً قد يُعطى حكم الاضافة في الاعراب وتنزع التنوين ونحوه مُصرحاً معه باللام
كقولهم لا ابالة ولا يدني لك في هذا . ولا يكون ذلك الا مع اللام لانها ركن الاضافة فلا
يقال لا أباً في الدار . وبُشترط في متعلّقها ان يكون صفةً للاسم لا خبراً عنه ليكون متبهماً
له كالمضاف اليه . والخبر محذوف كما في المثال الاول اي موجوداً او مذكوراً كما في المثال
الثاني . فان جعل خبراً قبل لا اب له ولا يدني لك باسقاط الالف واثبات النون *
وهو عند الاكثرين مقصورٌ من المفردات على الاب كما مرّ . والاخ كقول الشاعر

اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهبي بغير سلاح

وشائع في المثني والمجموع على حده قياساً فيهما كقولهم ثوبٌ لا كُني له وقولك لا كاتبني
للامير وما اشبه ذلك

وَالْوَصْلُ شَرْطٌ فِي الْجَمْعِ أَشْهَدَا مَعَهَا فَتُلْغَى عِنْدَ فَصْلِ أَبَدَا
وَحَيْثُ تُلْغَى جِي بِهَا مُكْرَرَةٌ فِي الْفَصْلِ أَوْ فِي نَفْيِ غَيْرِ النَّكِرَةِ

اي انه يُشترط في كل ما ذُكر من المفرد وغيره ان يكون متصلاً بلا كما رأيت فان
فصل بينهما وجب إلغائها * وحيثما أُلغيت وجب تكرارها ايضاً . وذلك انما يكون عند
الفصل بينهما وبين النكرة وعند دخولها على المعرفة . فيقال لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ
ولا زيدٌ عندنا ولا عمروٌ بالرفع فيها * أمّا الإلغاء فللفصل مع النكرة وانتفاء الجنسية
مع المعرفة * وأمّا التكرار فمع النكرة ليكون عوضاً عما فاتهما من المباشرة لها ومع المعرفة
ليكون التعدد قائماً مقام الجنسية * واعلم ان اسم لا قد يقع معرفة في تاويل النكرة . وذلك
يكون غالباً في الأعلام التي اشتهرت مُسمياتها ببعض الصفات نحو لا حاتم في عصرنا اي

لا كريم كحاتم . وعليه قول الراجز

لا هيثمَ الليلةَ للهيطي ولا فتى إلا ابنُ خيبري

مثنى ولا مجموع . فان كان احدهما كانت محتملة لنفي الجنس عموماً ونفي قيد الاثنوية او الجمعية . فاذا قيل لارجلان في الدار او لارجلين احتمل على كليهما ان تكون لنفي الجنس او لنفي الاثنين فقط دون الواحد والجماعة . وكذلك في الجمع نحو لا بنون لزيد او لا بنين . فيكون الفرق بين العاملة عمل ليس والعاملة عمل ان عند افراد الاسم فقط

فَإِنْ تَكَ النِّكَرَةُ اسْمًا مُفْرَدًا تَبْنُ كَمَا فِي نَصْبِهَا قَدْ عَهْدًا

اي فان كانت النكرة المفروضة لعمل لا آتفاً قد وقعت اسماً لها مفرداً اي غير مضاف ولا مشبه به تُبنى على ما هو المعمود في نصبها ليناسب لفظ البناء محل الاعراب . فيقال لا رجل في الدار بالفتح ولا مؤمنات عندنا بالكسر ولا حرمين في البادية ولا مسلمين في الجاهلية بالياء فيها * واختلف في علّة هذا البناء والاكثر على ان الاسم المتصل بلا قد رُكِبَ معها تركيب خمسة عشر بدليل انه اذا فصل بينهما امتنع البناء وهو مذهب سيبويه * واعلم ان المراد بالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه كما سترى وسيأتي استيفاء الكلام عليه في باب النداء * واذا دخل على لا حرف جرّ بعرب ما بعدها مجروراً به نحو سرت بلا زاد وغضبت من لا شيء . وذلك لامتناع بنائه حينئذ لان حرف الجرّ يطلب الاسم متصلاً به فتكون لا معترضة بينهما كالزائدة لإفادة النفي . وهو المشهور في استعمال العرب

وَجَمْعُهُنَّ السَّالِمَ أَفْتَحَ إِنْ تُرِدُ وَقِيلَ تَنْوِينٌ مَعَ الْكُسْرِ يَرِدُ

اي ان جمع المؤنث السالم الواقع في هذا الباب يجوز بناؤه على الفتح ايضاً طرداً لباب المنصوبات بالحركة او نظراً الى الاصل في بناء المركبات . وقد روي بالكسر والفتح

قول الشاعر

ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

واجاز قوم تنوينه مع الكسر لانه كنون مسلمين لا كتوين رجل فلا بنا في البناء . وعليه يروى بها قول الآخر

لا سابقات ولا جأ وأء باسلة نفي المئون لدى استيفاء آجال

وهو من نوادر الاستعمال

وَأَنْصَبُ سِوَى الْمَفْرَدِ إِذْ يَأْبِي الْبِنَاءُ وَقَدْ يَعْمُرُ حَذْفُ تَنْوِينِ هُنَا

صارت كالفصل بينها وبين جملتها فلم تقوَ على العمل في معمولين . نحو ولات حين مناصٍ بالنصب في قراءة الجمهور اي ولات الحين حين مناص . وهو الشائع في لسان العرب * ومن ثم اوجبوا ان يكون معمولها بلفظ واحد كما رأيت اُبدل بالثابت منها على المحذوف . ولم يُعملوها الا في اسماء الزمان دون غيرها كالحين فيما رأيت او ما يرادفه كالساعة والوان ونحوها في الصحيح وعليه قول الشاعر

تَدِيمُ الْبُغَاةِ وَلَاتَ سَاعَةٍ مَنَدَمٍ وَالْبَغْيُ مُرْنَعٌ مَبْتَغِيهِ وَخِيمٌ
وذلك لان اسماء الزمان ايسر تأثراً من غيرها فيسهل عملها فيها * وللنحاة في هذا المقام كلامٌ طويلٌ اقتصرنا منه على ما ذكر وهو المعول عليه عند الجمهور

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ نَفِيَّ لَا يَحْتَمِلُ فَرْدًا وَجِنْسًا وَهُوَ فِيهَا أَعْدَلُ
وَهِيَ هُنَا تَحْتَمِلُ الْكُلَّ فَلَا تَعْبًا بَيْنَ عَيْنٍ مَعَهَا الْأَوَّلَا

اي ان لا تحتل ان تكون لنفي الواحد خصوصاً او لنفي الجنس عموماً . وهو احقُّ بها لان النكرة اذا وقعت في سياق النفي افادت العموم * وهي في هذا الباب تحتل الامرين فلا يتعين احدهما الا عن قرينة بخلاف العاملة عمل اِنَّ كما سيأتي * فاذا قيل لا رجل في الدار احتمل ان يكون ليس فيها رجل واحد فيمكن ان يكون فيها رجلان او رجال . وان يكون ليس فيها احد من جنس الرجال فلا يمكن ذلك خلافاً لمن يزعم انها لا تكون الا نافية للوحدة

فصل

في لا النافية للجنس

وَيَجْعَلُونَ لَا لِنَفِيَّ الْجِنْسِ نَصًّا فَيَعْمَلُونَهَا بِالْعَكْسِ

اي انهم يجعلون لا لنفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال كما ينبغي بها عند اعمالها عمل ليس . ومن ثم يعكسون عملها فينصبون بها الاسم ويرفعون الخبر حملاً لها على اِنَّ لانها ترد لتأكيد النفي والمبالغة فيه كما ترد اِنَّ للتأكيد والمبالغة في الإثبات . ويقال لها لا التبرئة لانها تبرئ الجنس مما ينسب اليه وتنزهه عنه * واعلم ان لا انما تكون لنفي الجنس احتمالاً كما مر في العاملة عمل ليس او نصاً كما هنا اذا كان اسمها مفرداً اي غير

لمبتدأ محذوف اي بل هو جالس ولكن هو راحل * ويجوز في ما بعد الا النصب على الاستثناء فلا يكون في شيء مما نحن فيه * فان كان العطف بما لا ينقض النفي بقي العمل نحو ما زيد شاعرا ولا كاتباً بنصب المعطوف . ويجوز رفعه قليلاً باظهار المبتدأ قبله * فتدبر

وَأُتِّحَقَ الْقَوْمُ بِمَا إِنْ ثُمَّ لَا مَعَ نَكْرَةٍ كَلَّا غَلَامٌ مُقْبِلًا

اي انهم المحفلون ان النافية بما في العمل لمشايتها اياها في نفي الحال وهي لغة اهل العالية . وعلى ذلك قولهم ان احد خير من احد الا بالعافية . وقول شاعرهم ان المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بآث يبغى عليه فيخذل والغالب في استعمالها ان يقرن خبرها بـ لا نحو ان هذا الاملك كريم . غير انه لا يجب لورود السماع بدونه كما رأيت * ومن هذا القبيل لا النافية . غير انها أحط رتبة منهما لضعف شبهها بليس لانها لنفي الاستقبال او للنفي المطلق فتكون المشابهة بينهما في مجرد النفي فقط . ولذلك أُعْمِلَتْ في النكرات دون المعارف كما رأيت في مثال النظر لان النكرة اضعف من المعرفة . وهي لغة اهل الحجاز ايضاً وعليها قول الشاعر
نَعَزَّ فَلَاشِيٍّ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا
وندر دخولها على المعارف كقول الآخر
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيَا سَوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مَتْرَاقِيَا
وقيل انه لم يُسَمَّعْ إعمالها الا في الشعر كما رأيت * والغالب في خبرها ان يكون محذوفاً كما في قول الشاعر

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَنَا أَبْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

اي لا براح لي * واعلم انه يُعْتَبَرُ في ان ولا من الشروط ما اعتبر في ما . وانتقاص نفي الخبر يبطل عمل الجميع اذا كان بنفسه الا . فان كان بما هو بمعناها لا يبطله ويكون هو المعمول حينئذ نحو ما زيد غير شاعر وإن عمرو سوى كاتب ولا كاتب غير فاري * وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَزِيدَتِ النَّاءُ عَلَى لَا فَسَقَطَ إِسْمٌ وَفِي الزَّمَانِ أُعْمِلَتْ فَقَطُ

اي ان الناء زيدت على لا فصارت لات وحينئذ التزموا حذف اسمها لان الناء قد

باب ما يعمل من الحروف المشتركة

فصل

في الاحرف المشبهة بليس

بَلَيْسَ مَا لَشِبِّهِ تَمَّ الْحَقُّ مَوْصُولَةً بِأَسْمٍ إِذَا النَّفْيُ بَقِيَ

اي ان ما النافية تلحق بليس في العمل لانها قد اشبهتها شيها تاما وذلك في جمودها وكونها لنفي الحال واستعمالها مع المعارف والنكرات ودخولها على الجملة الاسمية وزيادة الباء في خبرها * والمشهور في عملها اربعة شروط. الاول والثاني ان لا يتقدم خبرها ولا معموله على اسمها لانها لا تقدر على التصرف في معمولاتها لضعفها * والثالث ان لا تزداد بعدها إن لانها لا تقوى على العمل مع الفصل * والرابع ان لا ينتقض نفي خبرها بالآلان ذلك يقتضي ايجابه فتخرج عن مشابهة ليس * وكل هذه الشروط تدخل تحت الشرطين المذكورين في المظم * فان استوفيت جميع هذه الشروط علمت هذا العمل نحو ما زيد قائما. والاهملت فيقال ما قائم زيد وما غلامك عمر وضارب وما زيد الشاعر وما إن عمرو كريم برفع الجزء من مبتدأ وخبراً * غير انهم اجازوا الفصل بينها وبين اسمها

بمعمول الخبر اذا كان ظرفاً لقلة الاعتماد به وعليه قول الشاعر

بَاهِبَةٍ حَزَمْتُ لَدُّوَ إِنْ كُنْتُ آمِنًا فَمَا كُلُّ حَبْنٍ مِّنْ تُوَالِي مُوَالِيَا

بمخلاف غيره فان الفصل به يبطل عملها بالاتفاق وعليه قول الآخر

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِّنِي وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ

واعلم ان اعمال ما لغة اهل الحجاز وبنو تميم يهاونونها مطلقاً لانها لا تخص بقبيل كما هو

القياس. ولذلك تُلَقَّبُ العاملة منها بالحجازية والمهملة بالتميمية

فَكُلُّ مَا يَنْقُضُ نَفْيُهُ رُفِعَ مِنْ خَبَرٍ أَوْ تَابِعٍ لَهُ تَبِعٌ

اي انه لما كان مدار عمل ما على معنى النفي كان يرفع كل ما انتقض نفيه من متعلقاتها.

وذلك يكون في الخبر كما مر. وفي المبدل منه اذا وقع بعد الانحوما زيد شيئاً الا شي لا

يعبأ به. وفي المعطوف عليه بل ولكن نحو ما زيد قائماً بل جالس وما عمرو مقياً لكن

راحل. وذلك على اتباع البديل محل الخبر قبل دخول ما. وتاويل المعطوف خبراً

خيرًا * وندر حذفه مع غير إن مقترنا بلا كقول بعضهم مَنْ بَسَّطَ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ وَمَنْ
لا فلا نعبأ به . اي وَمَنْ لا يُسَلِّمْ * فاعرف كل ذلك

وَرَبِّهَا تُجْعَلُ مَنْ مِثْلَ الَّذِي نَابِذَةً لِلشَّرْطِ فَأَلْجِزَمَ أَنْبِذَ
وَذَاكَ حَتْمٌ بَعْدَ مَا أُلْفِيَ وَهَلْ لِمَنْ وَمَا وَأَيُّ طَرًّا قَدْ شَمِلَ

اي ان مَنْ قد تُجْعَلُ اسماً موصولاً مجرداً عن معنى الشرط مثل الذي فيبطل الجزم بها نحو
من يطلبُ يَجِدُ برفع الفعلين وهو من نواذر الاستعمال * فان وقعت هي او ما او اي بعد
ما النافية وهل وجب اجراؤهنَّ هذا المجرى فيقال ما مَنْ يقومُ اقومُ معه وهل اي شيء
تريدُ نعطيك . وذلك لان ما تختصُ بنفي الحال وهل تختصُ بالاثبات كما سيأتي في
المسائل المنشورة فلا يناسبها الشرط . بخلاف لا النافية وهمزة الاستفهام فان لا تحمل نفي
الاستقبال كما عرفت فيناسبها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها وعليه قول الشاعر
وَقَدَّرَ كَكْفِ الْقَرْدِ لَا مُسْتَعِيرُهَا يُعَارُ وَلَا مَنْ يَأْتِيهَا يَتَدَسَّمُ

والهمزة لا تختصُ بالاثبات كما ستعرف فلا ينافيها الشرط ولذلك يبقى الجزم بعدها ايضاً
فيقال أَمَنْ يَقُمْ يَقُمْ معه بالجزم كما ترى * واعلم ان من هذا القبيل اذا الفجائية لان ما بعدها
لا يكون مستقبلاً فيقال زرت زيداً فاذا مَنْ يزورهُ بكرمه بالرفع . غير انه قد يُضَمَّرُ
بعدها مبتدأ فيبقى الجزم على تقدير فاذا هو على هذه الصفة . فتبصر

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عَامِلَ الْفِعْلِ أَقْتَضَى تَغْيِيرَ مَعْنَى قَبْلَ لَفْظِ فُرْضَا
فَمَا نَفَى جَزْماً إِلَى الْمَاضِي قَلْبُ وَغَيْرُهُ أَسْتَقْبَالُهُ بِهِ وَجَبُ

اي ان عامل الفعل يقتضي ان يغير معناه من جهة الزمان قبل ان يغير لفظه من جهة
الإعراب . فما وُضِعَ للنفي من الجوازم وهو لم ولَمَّا يقلب المضارع الى الماضي كما عرفت
أنفأ . والنواصب وبقية الجوازم تُخَالِصُهُ الى الاستقبال * فان وقع الماضي شرطاً او جواباً
انصرف الى الاستقبال لان الشرط لا يكون الا مستقبلاً لانه غير واقع . وكذلك
الجواب لانه مرتبٌ عليه ومن ثم يكون مستقبلاً معني مجزوماً محلاً * وبهذا الاعتبار لا
تؤثر أن المصدرية في محل الماضي لانها لا تُغَيِّرُ معناه

وَعَاذَ عَنْ جَوَابِ مَاضٍ مَا كَفَى مُقَدِّمًا كَالْعَبْدِ حُرِّانٍ وَفِي
وَمَا بِهِ أَخْبَرَ عَمَّا قُدِّمَ فَوَجَبَ اَلْحَذْفُ لِذَاكَ مَعَهُمَا

اي انه يعتاض عن الجواب الذي شرطه فعل ماضٍ بما يتقدم اداة الشرط من جملة يكتفى بها في الدلالة عليه كما في مثال النظم . او بما يلي الشرط من خبر عن اسم سابق نحو انا ان شاء الله لمهندون * وانما اخص ذلك على الاصح بكون الشرط ماضياً ليكون على وجه لا يظهر فيه عمل الاداة فيضعف طلبها للجواب . وهو يشمل ما كان ماضياً لفظاً كما رأيت . او معنى نحو ستندم ان لم تفعل . وحينئذ يكون ما اعتض به عن الجواب دليلاً عليه فيقدر من مثل لفظه الا انه لا يجوز التصريح به في المسئلتين لامتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه كما علمت

وَالشَّرْطُ وَالْقَسَمُ اِنْ لَمْ يَلْحَقَا ذَا خَبَرٍ اُجِيبَ مَا قَدْ سَبَقَا
وَبَعْدَهُ الشَّرْطُ يَرْجَحُونَهُ لِأَنَّهُ رُكْنٌ وَقِيلَ دُونَهُ

اي اذا اجتمع الشرط والقسم ولم يتقدما ما يطلب الخبر كالمبتدا واسم كان ونحوه جعل الجواب للسابق منها فاستغني به عن جواب الآخر . فيقال ان يقيم زيد والله أقم والله ان جاء زيد لا كرمته * وأما ان تقدمها ما يطلب الخبر فيرجح بعده جانب الشرط مطلقاً لوقوعه خبراً وهو عمدة في الكلام بخلاف القسم فانه يساق لمجرد التاكيد . فيقال زيد والله ان يزرني اكرمه وان يذنب والله اضربه بالجزم فيها جميعاً * وقيل لا يختص ترجيح الشرط بوقوعه بعد ذي الخبر بل يترجح بدونه لتعليق المعنى عليه بخلاف القسم * واعلم ان ان قد تستعمل بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط فنستغني عن الجواب نحو زيد وان كثراً له بخيل . ومنه قول الشاعر

وان الكتيب الفرد من جانب الحمى الي وان لم آت له لحيب

ويقال لها حينئذ ان الوصلية * ويكثر حذف شرطها وجوابها المنفيين بلا كليهما نحو ان زرتني أزرك وإلا فلا . او احدها نحو زرتني وإلا أعنب عليك . فان كان لك عذر فلا . اي وان لم تزرني فلا ازورك وهلم جرّاً * وقد يحذف الشرط معها بدون لا وشرطه ان يكون المحذوف كان كما مر في بابها كقولهم المرء مجزي بعمله ان خيراً فخير . اي ان كان

عليها ناسخ * وعلى ذلك تتعين الفاء في نحو ان اطاع زيد فسلام عليه . وان قام عمرو
فما زيد بقائم . وان غاب زيد فان عمراً حاضراً * وتعاقبها اذا في غير ذلك بشرط ان
تكون الاداة ان لانها أم الباب نحو وان نصيهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقتطون .
او اذا لانها اشبه بها في المعنى نحو فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون *
ولا يربط بها جواب غيرها في الصحيح

وَقَدَّرَ الشَّرْطُ بِإِنْ بَعْدَ الطَّلَبِ مُسَبِّبًا جَوَابَهُ كَأَسْأَلَ تُجِبُّ
وَجَازَ غَيْرُ الْمُحْضَرِ إِذْ لَيْسَ هُنَا كَأَلَنْصَبِ سَبْكَ مُصَدَّرٍ تَعِينَا

اي ان الشرط يُقدَّر بعد الطلب بجميع انواعه المذكورة في باب النواصب . وحكمة ان
تكون اداة الشرط المقدرة ان لانها أم الباب كما علمت فلا يُقدَّر غيرها عند الحذف . وان
يكون الطلب المذكور مسبباً لجواب الشرط المقدَّر لينتأى معه تقدير الشرط المحذوف .
ومن ثم يُجْزَم ذلك الجواب بتلك الاداة المقدرة على الاصح وعليه مثال النظم فان تقديره
اسأل فان نسأل تُجب . وقس عليه نحو لا تدن من الاسد تسام وهل تزورني أحسن اليك
وهلم جراً * ولا يلزم الطالب في هذا الباب ان يكون محضاً كما في باب النصب اذ لا
مقتضي هنا لتأويل المصدر كما هناك . فيجوز ان يُقال صه أحدثك ونزال أنظرك ورزقني
الله ما لا انصدق منه وحسبك الحديث بنم الناس وما اشبه ذلك بالاتفاق بخلاف
الجواب المقرون بالفاء * فان لم يكن الطلب مسبباً للفعل نحو ذرهم في خوضهم ياعبون
ضعف الجزم لعدم الداعي الى تقدير الشرط * واعلم ان ذلك انما يقع بعد الطلب لانه
يناسب الشرط في احتمال الوقوع وعدمه ولا يقع بعد النفي لانه يقتضي تحقق عدم الوقوع
كما يقتضي الايجاب تحقق الوقوع فلا يُجْزَم الجواب بعد هذا كما لا يُجْزَم بعد ذاك *
وبشترط في النفي ان يكون الشرط المقدَّر بعده منفيّاً ليكون الجواب مرتباً على النفي
المناسب لمعنى النفي . فيكون تقدير المثال السابق لا تدن من الاسد فان لا تدن منه نسلم .
وضابطه ان يصح تقدير ان قبل لا الناهية على جعلها نافية كما ترى فلا يُقال لا تدن من
الاسد تهلك اذ لا يصح ان يقال ان لا تدن منه تهلك * والشرط المقدَّر بعد الطلب
الجامد يُؤخذ من لفظ مرادفيه المشتق فيكون التقدير في قولك صه أحدثك ان تسكمت
أحدثك . وقس نظائره عليه

بالرفع اي فانا اكرمك . وقس عليه * وكذلك قد نُقَدِّرُ قد مع الماضي فيُرْبَطُ بالفاء كما يربط مع ذكرها نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت * فان لم يكن معها شيء لا يمنع تأثير الاداء لا لفظاً ولا نقديراً امتنعت الفاء . وذلك يكون في الماضي المنصرف المجرد من قد نحو من صبر ظفر . والمضارع المنفي بلم نحو من حرص لم يندم * واما المنفي بلا فان جعلت لنفي المستقبل يربط بالفاء مرفوعاً على تقدير المبتدأ كما مرّ نحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً اي فهو لا يخاف . وان جعلت لمجرد النفي امتنعت الفاء لا مكان تأثير حرف الشرط فيه فيجزم نحو وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها * واعلم ان المبتدأ الذي يُقَدَّرُ هنا لا يكون الا ضميراً كما رأيت . فان كان ضمير غيبة ولم يتقدمه ما يعود اليه نحو ان قمت فيقوم زيد جعل ضمير الشأن ^{لتصحح المعنى}

وإن أتى قبل الجواب ما اقتترن
فإن أتى من بعده فالرفع زد
بإلفاء فاجزمه أو انصب قصد أن
مستأنفاً والواو كإلفاء ترد
اي ان وقع المضارع المقترن بالفاء قبل الجواب نحو ان تزرني فتحدثني اكرمك جاز فيه الجزم عطفاً على لفظ ما قبله او محلاً والنصب على إضمار أن المصدرية * فان وقع بعد الجواب نحو ان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء جاز فيه الرفع ايضاً على الاستئناف فتجتمع فيه الالوجه الثلاثة * وكل ذلك يجري هذا المجرى مع الواو ونحو انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين . ونحو ان تخفوا ما في صدوركم او تبدوه يعلمه الله ويعلم ما في السموات وما في الارض بالوجهين في الاولى والثالثة في الثانية * واقرى هذه الالوجه الجزم واضعها النصب * واعلم انهم اجازوا إضمار أن في هذا المقام لان كلاً من الشرط والجواب غير واجب الوقوع فاشبه الاستفهام ونحوه * ولم يميزوا الرفع في الفعل الواقع قبل الجواب لان الاستئناف لا يصح قبل اسنيفاء الكلام . واجازة بعضهم مع الواو على ان الفعل خبرٌ لمحدوف والجملة حالٌ ولعله لا يبعد عن الصواب

وَيَرْبِطُونَ جُمْلَةً أَسْمٍ بِإِذَا
لِفَجَاءَةٍ كَالْفَاءِ مَعَ إِنْ وَإِذَا
وَذَاكَ فِي مُوجِبَةٍ ذَاتِ خَبَرٍ
وَلَيْسَ لِلنَّاسِخِ فِيهَا مِنْ أَثَرٍ

اي انهم يربطون الجملة الاسمية باذا الفجائية كما يربطونها بالفاء لشبهها بها في اقتضائها التعقيب . غير انهم يشترطون في الجملة المذكورة ان تكون خبرية موجبة وان لا يدخل

يُرَبِّطُ بِالنَّاءِ السَّبَبِيَّةَ لِنَدَلٍ عَلَى كَوْنِهِ جَوَابًا. وَذَلِكَ يَكُونُ فِي الْفِعْلِ الطَّلَبِيِّ وَالْجَامِدِ وَالْجُمْلَةِ
الاسْمِيَّةِ كَمَا مَرَّ. وَفِي الْفِعْلِ الْمُنْفِيِّ بَلَنَ أَوْ مَا أَوْ إِنْ وَالْمَقْرُونِ بِالسَّيْنِ أَوْ سَوْفَ أَوْ قَدْ. نَحْوُ
وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نَكْفُرَهُ. وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُمْ مِنْ جَرٍ. وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَسُتَرْضَعُ لَهُ
أُخْرَى. وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ. وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ
قَبْلِكَ * وَذَلِكَ أَمَّا فِي الْفِعْلِ الطَّلَبِيِّ وَالْمُنْفِيِّ بَلَنَ وَالْمَقْرُونِ بِالسَّيْنِ أَوْ سَوْفَ فَلِأَنَّهُ مُتَعَيِّنٌ
لِلْاِسْتِقْبَالِ فَلَا تُؤَثِّرُ فِيهِ أَدَاةُ الشَّرْطِ اِسْتِقْبَالًا آخَرَ * وَأَمَّا فِي الْجَامِدِ وَالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِ
الْمُنْفِيِّ بِمَا أَوْ إِنْ فَلِأَنَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تُسَلِّطَ الْأَدَاةُ عَلَى لَفْظِهَا فَلَا تُؤَثِّرُ فِي مَعْنَاهَا.
وَذَلِكَ أَمَّا فِي الْجَامِدِ وَالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ فَظَاهِرٌ. وَأَمَّا فِي الْمُنْفِيِّ بِمَا أَوْ إِنْ فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ لَهَا صَدْرُ
الْكَلَامِ بِالِاتِّفَاقِ وَكَذَلِكَ الثَّانِيَةُ فِي الصَّحِيحِ فَلَا تُنْطَاطُهَا الْأَدَاةُ إِلَى مَا بَعْدَهَا. وَلِذَلِكَ يَبْقَى
الْمَاضِي بَعْدَهَا عَلَى مَضِيِّهِ وَالْمُضَارِعُ عَلَى تَعْيِينِهِ لِلْحَالِ * وَأَمَّا فِي الْفِعْلِ الْمَقْتَرَنِ بِقَدْ فَلِأَنَّهَا
تَجْعَلُ الْمَاضِي مُتَحَقِّقَ الْمَضِيِّ فَلَا يُمْكِنُ صَرْفُهُ إِلَى الْاِسْتِقْبَالِ. وَتَقْدِيرُ التَّقْلِيلِ فِي الْمُضَارِعِ وَهُوَ
مِنْ مَعَانِي الْإِنْشَاءِ فَيُشَبِّهُ الْأَفْعَالَ الطَّلَبِيَّةَ * وَقَدْ تُحَذَفُ هَذِهِ النَّاءُ فِي الْضَّرُورَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
فَمَنْ لَمْ يَمُتْ فِي الْيَوْمِ لَا بُدَّ أَنَّهُ سَيَعْلَقُهُ حَبْلُ الْمَنِيَّةِ فِي الْغَدِ

وَهُوَ مِنَ الْضَّرُورَاتِ الْمَقْبُولَةِ فِي الشَّعْرِ. وَنَدْرَحُذِفُهَا فِي غَيْرِهِ نَحْوَانِ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا
أَسْتَمْتِعَ بِهَا * وَاعْلَمْ أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورَ بِشَمْلٍ مَا كَانَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي اللَّفْظِ أَوْ مُضْمَّنًا فِي
الْمَعْنَى فَيَتَنَاوَلُ إِنْ وَسَائِرَ الْأَدَوَاتِ الْمُنْضَمَّةِ مَعْنَاهَا. وَهُوَ يُؤَثِّرُ فِي لَفْظٍ مَعْمُولٍ بِهِ بِالْجَزْمِ وَفِي
مَعْنَاهَا بِالْتَخْلِيصِ إِلَى الْاِسْتِقْبَالِ * وَذَلِكَ مُسْتَمَرٌّ فِي الشَّرْطِ لَفْظًا وَمَعْنَى فِي الْمُضَارِعِ نَحْوِ
وَأَنْ تَعُودُوا نَعُدُّ. وَمَعْنَى فَقَطْ فِي الْمَاضِي نَحْوِ مَنْ خَالَفَ الْفَرَضَ عُوقِبَ. وَأَمَّا فِي الْجَوَابِ
فَقَدْ يَكُونُ تَأْثِيرُهُ لَفْظًا وَمَعْنَى أَيْضًا كَمَا فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ. أَوْ مَعْنَى فَقَطْ كَمَا فِي الْمَثَالِ
الثَّانِي فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى يُعَاقَبُ. وَعَلَى كُلِّهَا يَكُونُ مُرْتَبِطًا بِالشَّرْطِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى رِبْطِهِ بِالنَّاءِ *
فَإِنْ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي الْمَعْنَى أَيْضًا كَمَا فِي الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ آنفًا وَجِبَ الرِّبْطُ * وَقَدْ ضَبَطَ بَعْضُهُمُ
التَّزَامَ الرِّبْطَ بِكَوْنِ الْجَوَابِ لَا بِصَلْحِ أَنْ يَقَعَ شَرْطًا وَهُوَ ضَايِطٌ مُطَرِّدٌ فَعَلَيْكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ
وَرُبَّمَا قُدِّرَ مَا أَلْفَاءُ أَقْتَضَى كَالْمَبْتَدَأِ فَالرَّفْعُ مَعَهَا فَرِضًا

أَيُّ أَنَّهُ قَدْ يُقَدَّرُ مَا يَقْتَضِي رِبْطَ الْجَوَابِ بِالنَّاءِ كَالْمَبْتَدَأِ مَعَ الْمُضَارِعِ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْجَوَابَ
جُمْلَةً اسْمِيَّةً. وَحِينَئِذٍ يَجِبُ رِبْطُهُ بِالنَّاءِ لِأَنَّهُ قَدْ نَعَاَصَى عَنْ تَأْثِيرِ أَدَاةِ الشَّرْطِ فِيهِ. وَيَجِبُ
رَفْعُ الْمُضَارِعِ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ مُجَرَّدًا بِوُقُوعِهِ خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ الْمَذْكُورِ نَحْوَانِ تَزَرَّنِي فَأَكْرِمْكَ

يَغْفِرُ لَهُمْ . وَمَاضِيَيْنِ نَحْوِ أَنْ عُدْتُمْ عُدْنَا . وَالْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًا نَحْوُ وَمَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ . وَبِالْعَكْسِ نَحْوُ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ * وَيَقَعُ الْجَوَابُ فِعْلًا إِنْشَائِيًّا نَحْوُ أَنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي . وَفِعْلًا جَامِدًا نَحْوُ وَمَنْ لَا يُحِبُّ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ * وَاعْلَمْ أَنَّ وَقُوعَ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَالْجَوَابَ مَاضِيًا لِقَعَّةٍ ضَعِيفَةٍ لِأَنَّ فِيهِ تَهَيُّةَ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ ثُمَّ قَطْعُهُ عَنْهُ . وَلِذَلِكَ خَصَّهُ قَوْمٌ بِالضَّرُورَةِ

كقول الشاعر

أَنْ أَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَأَنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا
وَجَعَلُوا مَا سَمِعَ مِنْهُ كَالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ آتِفًا مِنْ نَوَادِرِ الْكَلَامِ الَّتِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا
رَجَازَ رَفَعٍ فِي مُضَارِعٍ بَلِيٍّ مَاضٍ وَلَوْ مَعْنَى لِضَعْفِ الْعَمَلِ

أَيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُ الْمُضَارِعِ الْوَاقِعِ جَوَابًا إِذَا كَانَ الشَّرْطُ مَاضِيًا وَلَوْ فِي الْمَعْنَى . فَيَنْدَرِجُ تَحْتَهُ مَا كَانَ مَاضِيًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى نَحْوُ أَنْ زَرْتَنِي أَكْرِمُكَ . أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ نَحْوُ أَنْ لَمْ تَزُرَّنِي أَغْضَبُ * وَذَلِكَ أَنَّ أَدَاءَ الشَّرْطِ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ عَمَلُهَا فِي فِعْلِ الشَّرْطِ الْقَرِيبِ ضَعُفَتْ عَنْ الْعَمَلِ فِي الْجَوَابِ الْبَعِيدِ * وَاخْتَلَفَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فِي التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْجَزْمِ وَالرَّفْعِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى تَرْجِيحِ الْجَزْمِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَقَدْ امْكُنَ اسْتِصْحَابُهُ فَهُوَ أَوَّلَى . وَعَلَيْهِ الْآيَةُ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا * وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُضَارِعَ الْمُنْفِيَّ بَلَمَ فِي هَذَا الْبَابِ يَجُزَمُ بِهَا لَفْظًا وَبِأَدَاءِ الشَّرْطِ مَحَلًّا لِامْتِنَاعِ تَسْلِيْطِ الْعَامِلِينَ جَمِيعًا عَلَى لَفْظِهِ * وَبَعْضُ النِّحَاةِ جَعَلَ الْمُضَارِعَ الْمُنْفِيَّ كَالْمَاضِي فِي جَوَازِ رَفْعِ جَوَابِهِ لِعَدَمِ ظُهُورِ التَّأْثِيرِ فِيهِ فَيُقَالُ أَنْ تَذْهَبْنَ أَذْهَبُ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ فِي الْقِيَاسِ .

وَيَقَعُ الْجَوَابُ جُمْلَةً أَسْمَ إِذَا الْخُدُوثُ فِيهِ غَيْرُ حَتْمٍ .

أَيُّ أَنَّ الْجَوَابَ لَا يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا كَالشَّرْطِ لِأَنَّ الشَّرْطَ يَقْتَضِي الْخُدُوثَ فَيُخْتَصُّ بِالْفِعْلِ خِلَافًا لِلْجَوَابِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْخُدُوثَ وَالشُّبُوتَ وَلِذَلِكَ يَقَعُ جُمْلَةً جَمِيعَةً . وَهِيَ قَدْ تَكُونُ خَبَرِيَّةً نَحْوُ أَنْ يَهْسَسَكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . وَقَدْ تَكُونُ إِنْشَائِيَّةً نَحْوُ أَنْ يَخْذُلَكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ . وَقَسَّ عَلَيْهِ

وَأَرَبِطْ بِفَاءٍ مِنْهُ كُلَّ مَا لَا يُؤْثِرُ الْخُرْفُ بِهِ اسْتِقْبَالَ

أَيُّ أَنَّ الْجَوَابَ الَّذِي لَا يُؤْثِرُ فِيهِ حَرْفُ الشَّرْطِ مَعْنَى الْاسْتِقْبَالِ الْمَفْرُوضِ لَهُ كَمَا سَبَقَ

الصدارة باضافته اليه كما اخذ المفوضية المطلقة في ما مر وهو معمول لما بعده * وان كان
العامل غيرها خلع الشرطية لخروجه عن الصدارة اللازمة لها فيرفع المضارع بعده للتجرد
نحو **إِنَّ مَنْ يَطْلُبُ يَجِدُ** وليس ما يَسُرُّكَ يُعْجِبُنِي وما شاكل ذلك * ومن هذا الباب ما
لا يجزم الا ملحقاً بما هو حيث واذ لانها تكفيها عن الاضافة المفيدة التعيين بكونها الى امر
معلوم عند السامع فتصيران مثل **إِنَّ فِي الْإِبْهَامِ** . ومنه ما لا تلحقه ما وهو من وما ومهما
وَأَنْتَ . ومنه ما يجوز فيه الامران وهو **إِنَّ وَأَيُّ وَمَتَى وَأَيَّانَ وَأَيْنَ** وكيف عند من يجزم بها
وَيَجْزِمُونَ بِأَذَا فِي الشَّعْرِ **حَسْبُ لِقَاطِعٍ بِالْوُقُوعِ فَأَذِرْ**

اي انهم يستعملون الجزم باذا في الشعر فقط وعليه قول الشاعر
وإذا نُصِبَكَ من الحوادث نكبةً فاصبر فكل غيابة فستنجلي

وذلك لانها للقطع بوقوع الامر المشروط على خلاف مقتضى الشرط فلا يرسخ فيها معنى
إِنَّ الدَّالَّةُ عَلَى الشَّكِّ فِي وَقُوعِهِ . وبهذا الاعتبار يقال اذا طلعت الشمس ازورك ولا
يقال ان طلعت * وانما اعمالوها في الشعر حملاً على متى لما بينهما من المشابهة في المعنى
غير انه لا بد عند اعمالها من تجربدها عن الاضافة المفيدة التخصيص حتى يصح استعمالها
للشرط وحينئذ يكون عاملها الشرط لا الجزاء بخلاف كونها ظرفية محضة * وربما سُلِّمَتْ
متى عن الشرط فأمهيات حملاً على اذا كما في قول الشاعر

وما ذاك أن كان ابن عمي ولا اخي واكن متى ما أملك الضر انفع
غير ان اهلها اقل من اعمال اذا وهو مقصور على الضرورة ايضاً في الصحيح

وَأَوَّلُ الْفَعْلَيْنِ شَرْطٌ بِنِيَا عَلَيْهِ ثَانٍ بِالْجَوَابِ سَمِيَا
وَالشَّرْطُ يَخْتَصُّ بِفِعْلِ ذِي خَبَرٍ صُرِفَ وَالْجَوَابُ خَذَمَهَا حَضَرَ

اي ان الاول من الفعلين الواقعين في هذا الباب يُسَمَّى شرطاً والثاني يُبْنَى عَلَيْهِ باعتبار
كونه مسبباً عنه وُيَسَمَّى جواباً لانه يترتب على الاول كما يترتب الجواب على السؤال .
ويقال له الجزاء ايضاً لترتبه عليه كما يترتب الجزاء على العمل . ومن ثم وجب تقديم
الاول كما يتقدم السؤال على الجواب والعمل على الجزاء * والشرط يختص بكونه فعلاً
خبرياً متصرفاً وهو يشمل المضارع والماضي * وأما الجواب فلا يقيد بشيء من ذلك .
وهو قد يكون موافقاً للشرط وقد يكون مخالفاً له . فيقع الفعلان مضارعين نحو ان ينهوا

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم
اي وان لم تصل فمعمول على الضرورة * والآخر بان تخلصانه الى الاستقبال لان الفعل
الطلبي لا يكون الا مستقبلاً ولو بالنسبة الى زمان التكلم

وَجَزَمَتْ فِعْلَيْنِ اِنْ فِي الشَّرْطِ اِذْ جُعِلَا كَوَاحِدٍ بِالرَّبْطِ

اي ان ان الشرطية تجزم فعلين معاً نحو اِنْ تَعَجَّلَ تَدَمُّ لَانِهَما قد ارتبطا ببعضهما لتعليق
احدهما على الآخر فصار الاثنان كواحد. وهو مذهب سيبويه والمحققين من اهل البصرة *
وقيل غير ذلك حتى انتهت المسئلة الى ثمانية اقوال وما ذكرناه هو الصحيح وعليه الجمهور

وَضَمِنَتْهَا مَنْ وَمَا فِي الْمَعْنَى اَيَّ مَتَى اَيَّانَ اَيْنَ اَنَّى

مَهْمَا وَاِذَا مَا حَيْثُ مَا فَجَزَمَا كُلُّ كَذَا وَزَادَ قَوْمٌ كَيْفَهَا

اي ان هذه الادوات المذكورة قد ضمنت معنى اِنْ الشرطية لان قولك مَنْ يَزُرُّنِي اُكْرِمُهُ
بمعنى اِنْ يَزُرُّنِي زَيْدٌ اَوْ عَمْرُو اَوْ فُلَانٌ اُكْرِمُهُ . ولذلك عملت عملها في جزم الفعلين
كليهما كما رأيت * وذلك يَطْرُدُ في جميعها اتفاقاً اِلَّا كَيْفَهَا فانها تعمل كذلك عند الكوفيين
قياساً على حَيْثُ وَاِذَا بشرط موافقة فعلها لفظاً ومعنى نحو كَيْفَهَا تَجَلِسُ اَجْلِسْ وَاَلَا فلا
عمل لها اتفاقاً * وكل هذه الادوات اسماء على الاصح . غير ان ما قد نستعمل زمانية

كقول الشاعر

وَمَا نَحْيَ لَا اَرْهَبُ وَاِنْ كُنْتُ جَارِماً وَلَوْ عَدَّ اَعْدَاءِي عَلَيَّ لَهْمُ دَخْلَا

فتكون حرفاً هناك * وكل الاسماء المذكورة مبنية لتضمنها معنى الحرف الا اَيَّ فانها
معربة للملازمها الاضافة المعارضة للمبناء * واعلم ان ما دل من هذه الاسماء على مكان
او زمان نحو اَيْنَا تَكُونُوا يَدْرُكُكُمْ الْمَوْتُ وَمَتَى تَقُومُ نَذْهَبُ فهو ظرف . وغيره ان كان
مجرداً نحو مَنْ يَطْلُبُ يَجِدْ فهو مبتدأ . والا فهو مفعول به نحو مَنْ تَضْرِبُ اَضْرِبْ . او مفعول
مطلق نحو اَيَّ سِيرٍ تَسِرُ اتَّبِعْ * واختلف في خبر المبتدأ وعامل المنصوب واكثر
المحققين على انه الشرط فيها * وكل هذه الاسماء لها صدر الكلام لتضمنها معنى الشرط
فلا يعمل فيها ما قبلها . فان وقع احدها معمولاً لما قبله فان كان العامل حرف جرٍ نحو مَنْ
تَذْهَبُ اَذْهَبْ . او مضافاً نحو غلامٍ مَنْ تَضْرِبُ اَضْرِبْ لم يُغَيِّرْ شيئاً من حكمه لان المجرور
بالحرف يكون في الحقيقة مفعولاً لما بعد اسم الشرط بواسطة الحرف . والمضاف ياخذ

لأنه في تأويل الذي بطير * غير ان الإضمار الذي يقع في المواضع المعينة له منه ما هو جائز وهو الواقع في العطف المذكور هنا وبعد اللام التي لغير المجرد. وهي تشمل لام كي ولام العاقبة اللتين مر الكلام عليهما. غير ان اضمارها غالب في هذه المواضع ما لم تقترن اللام بلا فيجب اظهارها كراهة اجتماع اللامين نحو لئلا يكون للناس على الله حجة. فان اصله لأن لا ثم ادغمت النون في اللام * ومنه ما هو واجب وهو الواقع في بقية المواضع فلا يجوز اظهارها هناك * واعلم انهم يضمرون أن بعد احرف الجر المذكورة في هذا الباب لتسوية دخول هذه الاحرف على الفعل بواسطة المصدر الذي يسبك معها فتكون في الحقيقة داخله عليه * وبعد الاحرف العاطفة إما لدفع توهم العطف على الفعل بواسطة دلالة النصب على عدم ارادته وإما لتصحيح عطف الفعل على الاسم بواسطة المصدر المأول كما رأيت فيكون هو المعطوف في الحقيقة * ولا تضر ناصبة في غير هذه المواضع الأشد وذا كفولهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه أي أن تسمع. او ضرورة كفول الشاعر
ألا أي هذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل انت مخلدي
أي أن أحضر الوغى. او تشبيهاً باحد هذه المواضع كما سيأتي في باب الجواز * وأما إضمارها غير ناصبة نحو أفغبراً لله نأمروني أعبد فلا يختص بموضع غير انه عند الجمهور مقصور على السماع

فصل

في الجواز

وَجَزَمُوا بِلَمْ وَلَمَّا النَّافِيَةُ فِعْلاً وَلَامِ الْأَمْرِ مَعَ لَا النَّاهِيَةِ

أي انهم جزموا فعلاً واحداً بلم واخنها لَمَّا النافية ولام الامر ونقيضها لا الناهية * والأوليان قلبان زمان المضارع الى الماضي نحو لم يقم زيد وقطف الثمر ولما تنضج أي ما قام وما تنضج. غير ان المنفي بلم يحتمل استمرار نفيه الى زمان الحال وانقطاعه قبله والمنفي بلمَّا يلزم استمرار نفيه الى الحال متوقع الثبوت في المستقبل كما رأيت في المثال. فيجوز ان يقال لم يقم زيد ثم قام ولا يجوز ان يقال لَمَّا يقم ثم قام لما علمت * ويجوز وقوع لم بعد اداة الشرط نحو ان لم تضرني أعجب عليك بخلاف لما. ويجوز حذف مجزوم لما نحو قاربت المدينة ولما أي ولما ادخلها بخلاف مجزوم لم. وأما قول الشاعر

الفعلين جميعاً فليس الثاني بجواب للاول . واما في الثاني فلان النفي مقصورٌ على اللفظ فقط اذ المعنى تأتينا كثيراً فتحدثنا واما في الثالث فلتعذر سبك المصدر من اسم الفعل حتى يعطف عليه المصدر المتأول مما بعد الفاء على ما عرفت لان الجوامد لا مصدر لها * وبهذا الاعتبار يمنع النصب في نحو هل زيد اخوك فنكرته لجهود الخبر بخلاف نحو هل زيد عندنا فنكرته لان المصدر يتصدد من معنى الظرف اذ هو نائب مناب الفعل . وقس على ذلك ما جرى مجراه * واختلف في الطلب بلفظ الماضي نحو رزقني الله ما لا فانصدق منه . وباسم الفعل الماخوذ من لفظه نحو حذار فتسلم والمصدر النائب عن فعله نحو صبراً فتنال الفرج . والأظهر النصب في ذلك كله لعدم تعذر السبك المذكور . فتأمل

وَالْوَاوُ لِلصَّحْبَةِ كَالْفَاءِ وَفِي عَطْفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ ذَاكَ أَقْتَنِي وَدُونَ هَذَا الْعَطْفِ إِضْمَارٌ وَجَبَ وَاللَّامُ لَا جَحْدًا وَفِيهِمَا غَلَبُ

اي ان الواو التي هي للصاحبة بمعنى مع تجري مجرى الفاء في جميع أحكامها بعد النفي والطلب كما مر . فيقال لا أزورك ونهجرني وهل تظلمني وأنصفك وهلم جراً بالنصب على اضمار أن بعدها دفعاً لتوهم كونها عاطفة ولذلك يقال لها واو الصرف . ويكون التقدير لا تكون زيارة مني وهجر منك وهل يكون ظلم منك وإنصاف مني وقس عليه * وكذلك تضر أن بعد العطف على اسم خالص اي ليس في تاويل الفعل . وذلك يكون بأو نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله إلا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولا .

والفاء كما في قول الشاعر

لَوْ لَا تَوَقَّعُ مُعْتَرٍ فَأَرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أَوْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبٍ

والواو كقول الآخر

وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لَبَسِ الشُّفُوفِ

وثم كقول الآخر

إِنِّي وَقَتْلِي سَلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالشُّورِ يُضْرَبُ لِمَا عَافَتِ الْبَقَرُ

فان هذه الافعال كلها تأول بمصادر معطوفة على ما قبلها . والتقدير إلا وحياً او إرسال رسول ولولا توقع معتري فأرضاه وهلم جراً * فان كان الاسم المعطوف عليه في تاويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد هو الدُّبَابُ لم تضر أن لصحة عطف الفعل عليه بدونها

هو الخبر بناءً على ان الاصل في الآية مثلاً ما كان قاصداً اظلمهم . والتأكيد انما هو باعتبار
ان نفي قصد الفعل ابلغ من نفيه . وهو مذهب البصريين

وَأَوْ إِذَا تَصَلَّحُ إِلَّا أَوْ إِلَى مَكَانَهَا كَأَضْرِبُهُ أَوْ يَمْثِلًا

اي واضمروا أن ايضا بعد أو العاطفة اذا كانت تصلح مكانها إلا الاستثنائية كقول الشاعر
وكنْتُ اذا غمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ كسرتُ كعوبَهَا او تستقيما

اي إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ . او الى الانتهاء كقول الآخر

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ او أُدْرِكَ الْمُنَى فما انقادت الآمالُ إلا لصابرٍ

اي الى ان ادرك . وقد جمعها مثال النظم فانه بمقتل ان يكون المعنى اضربه إلا أن يمثّل
او الى أن يمثّل * واعلم ان تقدير إلا او الى مكان أو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون
الاعراب . وأما التقدير الإعرابي المرتب على اللفظ فهو ان يُقدَّر قبل او مصدر يُعْطَفُ
عليه المصدر المسبوك بعدها من أن المُضْمَرَةُ والفعل المنصوب بها لئلا يلزم عطف الاسم
على الفعل . فيكون تقدير المثال ليكن منك ضرب له او امثال منه وقس عليه . وعلى
ذلك يجري العمل مع الفاء والواو في ما سيأتي

وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ حَيْثُ هُمَا مُحْضَانِ وَهِيَ لِلْسَّبَبِ

اي وكذلك اضمروا أن بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي والطلب المحضين .
أما النفي فيشمل ما كان بالحرف نحو لم يَزُرْنَا زيدٌ فنكرمه . او بالفعل نحو ليس الشيخ
حاضراً فنسأله . او بالاسم نحو زيدٌ غيرُ قادمٍ فننتظره * ويلحق به التشبيه الواقع موقعه
نحو كانك اميرٌ علينا فنطيعك . والتقليل كذلك نحو قلما تاتينا فتحدّثنا . فان قصد بهما
حقيقة معناها امتنع النصب * وأما الطلب فيشمل الامر نحو زُرْنِي فأكرمك . والنهي
نحو لا تخاصمني فاشتّمك . والاستفهام اين تذهب فاتبعك . والعرض نحو ألا تزورنا فتحسن
اليك . والتخصيص نحو هلاً نقرأ فتستفيد . والتمني نحو ليتك عالمٌ فتفيدنا . والترجي في
الصحيح نحو لعلّ أحجّ فأزورك * وإنما قيدنا الفاء بالسببية احترازاً من الفاء التي هي
لجرد العطف نحو ما تزورنا فتحدّثنا اي فما تحدّثنا . والنفي والطلب بالمحضين احترازاً
من النفي المأوّل بالإثبات نحو ما تزال تاتينا فتحدّثنا . ومن الطلب باسم الفعل نحو صه
فأحدّثك لان الفعل لا يُنصب في هذه المواضع * أمّا في الأوّل فلأن المقصود نفي

شرط في علمها ولا تفصيل فيها فهي تعمل كيفما وقعت بالاجمال

وَأَضْمَرُوا أَنْ بَعْدَ كَيْ إِذَا تَعْتَبَرُ خَالِيَةً مِنْ حَرْفِ جَرٍّ حَرْفَ جَرٍّ

اي انهم يضمرون أن المصدرية بعد كي اذا اعتبرت حرف جر وذلك عند تجردها من اللام لفظاً وتقديراً. فيكون النصب حينئذ بان المضمرة بعدها لا بها ككي المصدرية التي سبق الكلام عليها * وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

وَبَعْدَ حَتَّى الْخَبَرِ إِذَا لَا يَقْصَدُ حَالٌ وَلَامٌ عِلَّتْ أَوْ تَجَدُّ

اي انهم اضمروا أن بعد حتى الجارة ايضاً. وهي حينئذ تكون للتعليل بمعنى كي نحو زُرْنِي حَتَّى أَكْرِمَكَ. او للغاية نحو صُمْ حَتَّى تَغِيْبَ الشَّمْسُ * وَيُشْتَرَطُ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا اَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا كَمَا رَأَيْتَ. او في حكم المستقبل وهو ما كان استقباله بالنسبة الى ما قبله نحو سَرْتُ حَتَّى ادْخَلَ الْمَدِينَةَ. فان الدخول مستقبل بالنسبة الى زمان السير لانه مُنْتَظَرٌ بَعْدَهُ وان كان ماضياً بالنسبة الى زمان التكلم. فان أُريدَ بِالْفِعْلِ مَعْنَى الْحَالِ حَقِيقَةً اَوْ تَأْوِيلًا عَلَى سَبِيلِ حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ كَانَهَا حَاضِرَةً اَمْتَنَعَ النَّصْبُ لَا مَتَنَاعَ اِضْمَارِ اَنْ قَبْلَهُ لَانْهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْاِسْتِقْبَالِ وَحِينَئِذٍ تَكُونُ حَتَّى حَرْفَ اِبْتِدَاءٍ فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا لِلتَّجَرُّدِ. غَيْرَ اَنْهُ لَا يَدَّ اَنْ يَكُونَ فَضْلَةً لِيَسْتَقِلَّ مَا قَبْلُهَا بِدُونِهِ لَانهُ قَدْ انْقَطَعَ عَنْهُ فَصَارَ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً. وان يكون مُسَبِّبًا عَمَّا قَبْلُهَا لَانهُ لَمَّا فَاتَهَا الْاِتِّصَالُ اللَّفْظِيُّ وَجِبَ الْاِتِّصَالُ الْمَعْنَوِيُّ بَيْنَهُمَا لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْغَايَةِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِهَا. وعلى ذلك قولهم مرض فلان حتى لا يرجوه. فان ما بعد حتى يحتمل ارادة الحال حقيقةً بالنظر الى زمان التكلم او حكايةً بالنظر الى زمان المرض المقارن له. وهو فضلة لان الكلام قد تم قبل حتى. ومُسَبِّبٌ عَمَّا قَبْلُهَا لَانْ اِنْتِفَاءَ الرَّجَاءِ مُسَبِّبٌ عَنِ الْمَرَضِ * وبهذا الاعتبار امتنع الرفع في نحو كان سيري حتى ادخل البلد لان ما بعد حتى عمدة لكونه خبراً فلو جعل جملةً مستقلةً بقيت كان بلا خبر * وفي نحو اصوم حتى تغيب الشمس لان الصيام لا يكون سبباً لغياب الشمس * وكذلك تُضْمَرُ اَنْ بَعْدَ لَامِ التَّعْلِيلِ نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس. وَيُقَالُ لَهَا لَامٌ كَيْ لَانهَا بِمَعْنَى كَيْ الْجَارَةِ * وَتُضْمَرُ اَيْضًا بَعْدَ لَامِ الْمَجُودِ وَهِيَ لَامٌ يُؤْتَى بِهَا اِتِّكَادُ النِّفْيِ بَعْدَ كَانٍ الْمُنْفِيَّةِ مَاضِيَةً لَفْظًا نَحْوُ مَا كَانَ اللهُ لِيُظْلِمَهُمْ. او مَعْنَى نَحْوِ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ * واختلف في حقيقة هذه اللام والجمهور على انها حرف جر يتعلق بمحذوف

اي ان حكم اِذْن ان تكون صدر الجواب الذي يُجاب بها وان تكون متصلة بالفعل وان يكون ذلك الفعل مستقبلاً كقولك اِذْن اُكْرِمَكَ جواباً لمن قال اريد ان ازورك . وكل ذلك شرط في عملها . فلو قلت انا اِذْن اكرمك او اِذْن انا اكرمك او اِذْن اظنك صديقاً أهملت لان ما بعدها قد وقع معمولاً لما قبلها في الاول فيلزم نوارد العاملين . ولانه قد فصل بينها وبين الفعل في الثاني وهي لضعفها لا تقوى على تخطي الفاصل اليه . ولان الفعل بمعنى الحال في الثالث والنواصب لا تعمل في الحال لان له تحققاً في الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال * وقد حصرت النحاة وقوعها غير مصدرية في ثلاث مسائل . احداها ان يكون ما بعدها خبراً عما قبلها كما في نحو انا اذن اكرمك . والثانية ان تكون جواباً لشرط قبلها نحو ان زرتني اذن اكرمك . والثالثة ان تكون جواباً لقسم ولو مقدراً كقول الشاعر

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اِذْن لا اقبلها

اي والله لئن عاد لي * واجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية والقسم وعلى ذلك قرئ اِذْن لا يأتوا خلفك الا قليلاً . وقال الشاعر

اِذْن والله نرميهم بحرب تسيب الطفل من قبل المشيب

بالنصب فيها . وذلك لان لا قد كثر اعتراضها بين العوامل ومعمولاتها فلم يُعند بفصلها . والقسم زائد يؤتى به للتأكيد فيغتنر الفصل به كما مر

فان تلت عطفاً على ما لا محل له فانت يا خبير في العمل

اي ان اِذْن اذا وقعت بعد عاطف على ما لا محل له من الاعراب جاز اعمالها والغاؤها . وذلك انما يقع في العطف بالواو او الفاء نحو زيد بزورني واِذْن اكرمه او فاِذْن احسن اليه . فان الجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب لانها ابتدائية . والجملة المعطوفة عليها يجوز فيها نصب الفعل باعتبار ان ما بعد العاطف جملة مستقلة فلا يكون معتمداً على ما قبل اِذْن وحينئذ تكون مصدرية فتعمل . ويجوز رفعه باعتبار ان ما بعد العاطف من تمام ما قبلها لانه قد ربط بعض الكلام ببعض فتكون قد وقعت حشواً فتلغى * وأما ان جعل العطف على الجملة الفعلية منها فيتعين الرفع لان ما بعد اذن يكون معطوفاً على الخبر فهو في حكمه وحينئذ يكون قد تعين وقوعها حشواً فلا حظ لها في العمل * على ان الاكثر عندهم الإلغاء مطلقاً لانها ان لم تكن حشواً كانت في صورة الحشو * وأما لن فلا

باب الحروف المختصة بالفعل

فصل

في نواصب الفعل

وَنَصَبُوا فِعْلاً مُضَارِعًا بِأَنْ وَكَيَّ لِمَصْدَرٍ وَلَنْ وَبِإِذَنْ

اي ان العرب نصبت الفعل المضارع بَأَنْ وكَي المصدريتين وان وَاِذَنْ . وتختص
النواصب في هذه الاحرف الاربعة وأما غيرها مما سيجي فيكون الصب بعده باضمار
أَنْ لا به . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا أَنْ لِلرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ فَجَازَ مَعَهَا الظَّنُّ وَالْعِلْمُ أَمْتَنُ

اي انهم استعملوا أَنْ في مقام الرجاء والطمع في حصول ما بعدها نحو اريد أَنْ ازور
القوم . ولذلك يجوز ان تقع بعد الظن نحو وحسبوا أَنْ لا تكون فتنة لانه يناسبها . ويمتنع
وقوعها بعد العلم لانه يدل على اليقين فلا يصلح لها فان وقعت بعده نحواً فلا يروى
أَنْ لا يرجع اليهم قولاً فهي المخففة من الثقلة لانها للتاكيد فيناسبها اليقين ومن ثم يكون
الفعل بعدها مرفوعاً للتجرد * غير انهم قد ينزلون الظن منزلة العلم فيجعلون الواقعة بعده
مخففة وعليه قرئت الآية برفع تكون . وهو ضعيف * واما الواقعة في غير ذلك فهي
المصدرية لا محالة

وَكَيَّ مَعَ اللَّامِ وَلَوْ مَقْدَرَهُ إِذْ هِيَ لِلْجَرِّ هُنَاكَ مُنْكَرَةٌ

اي انهم استعملوا كي مع لام الجر التعليلية نحو جئت لكي ازورك لانه حينئذ يتعين كونها
مصدرية ويمتنع كونها حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على مثله * فان لم تذكر اللام
في اللفظ جاز نقدبرها في النية . وعلى كلا الوجهين تكون كي ناصبة بخلاف المجردة عن
اللام لفظاً وتقديراً كما ستعرف

وَلِإِذَنْ صَدْرُ جَوَابٍ تُوَصَّلُ بِأَلْفَعْلٍ وَهُوَ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلٌ

لأنه لا يمتنع اعتراضها بينهما * والحق انها لا تزال على بابها وإنما لما كثرت الاعتراض بها بين المتلازمين قلّ الاعتداد بها فدخلت بعد الناصبة ايضاً . فيكون دخولها بعد المخففة للفرق وبعد الناصبة شذوذاً . ولذلك اذا لم يفصل بها يتعين النصب ألا اذا كان في الكلام ما يمنع كونها ناصبة كما اذا وقعت بعد العلم او ما في معناه لانها لا تكون هناك إلا مخففة كما سيجي . وحينئذ يجوز الاستغناء عن الفاصل وعليه قول الشاعر

عَلِمُوا أَنَّ يَوْمًا لَوْ فُجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سَوْلٍ

فان كانت الجملة اسمية نحو وَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . او فعلية جامدة الفعل نحو وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى لم تكن حاجة الى الفصل لعدم الالتباس

”وَأَجْرِيَتْ كَأَنَّ هَجْرَاهَا مَتَى خَفَّتْ وَالْفَصْلُ بِقَدْ وَلَمْ أَتَى“

اي ان كَانَ عند تخفيفها تجري على حكم أَنَّ المفتوحة المخففة فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً وخبرها جملة . وعليه قول الشاعر

وَصَدْرُ مُشْرِقِ النُّجُومِ كَأَنَّ نَدِيَاهُ حُقَّانٍ

واذا كانت الجملة المخبر بها فعلية متصرفة الفعل يكون فصلها عنه في الايجاب بقدر كقول الشاعر

لَا يَهْوُلَنَّكَ أَصْطِلَالُهُ لَطَى الْحَرِّ بِفِعْدُورِهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وفي النفي بلم كقول الآخر

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُوجِ إِلَى الصَّفَا أَيْسَرُ وَلَمْ يَسْرُ بِمَكَّةَ سَامِرُ

وذلك للفرق بينها وبين أَنَّ المصدرية الداخلة عليها كاف التشبيه . فان لم تكن كذلك فلا حاجة الى الفصل * وهذا هو المشهور في استعمالها وهو المختار عند الأكثرين

وَأَهْمِلْتُ لَكِنْ إِذْ تُخَفِّفُ فَفَرَّقْتُ بِالْوَاوِ عَمَّا تَعْطِفُ

اي ان لَكِنْ اذا خَفِّفْتَ تُلغى رأساً وذلك لانها قد اشبهت لَكِنْ العاطفة في اللفظ والمعنى فأجريت مجراها * ولذلك يُستحسن اقترانها بالواو فرقاً بينها لان الواو لا تدخل على العاطفة لامتناع دخول حرف العطف على مثله . وعلى ذلك قُرئ وما كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنْ الشياطينُ كَفَرُوا . وقد ترد بدون الواو نحو لَكِنْ اللهُ يشهد بما أنزل اليك * ولا يقع بعدها إلا الجمل بخلاف العاطفة كما سيجي في موضعه

فيجب ان يؤتى في خبرها باللام لدفع الالتباس لانها لا تدخل في خبر النافية فيقال ان
زيد لقائم . ما لم نَقْمُ قرينة يؤمن معها اللبس كما في قول الشاعر
انا ابن اُباه الضيم من آل مالك . وإن مالك كانت كرام المعادين
فانها لو قد رت نافية لم يستقم المعنى كما لا يخفى فيستغنى بتلك القرينة عن اللام * وإذا
دخلت ان المخففة على الفعل يجب ان يكون ناسخاً لاشتماله على مقتضاها من المبتدأ والخبر
فلا تكون قد فارقت منزلها بالكلية . وحيث تدخل اللام على الجزء الثاني من معموله
نحو وإن كانت لكبيرة وإن وجدنا اكثرهم لفاسقين . وهو الشائع في استعمال العرب *
واعلم انهم اختلفوا في حقيقة اللام المذكورة بين ان تكون لام الابتداء او لاماً غيرها
اجنبت للفرق ولهم في ذلك كلام طويل لا فائدة في استيفائه والاول هو المختار وهو

مذهب سيبويه

وَأَجْعَلْ لِدَاتِ الْفَتْحِ نَصَبَ مُضْمَرٍ يَنْوِي وَيَأْتِي الْجُمْلَةَ عَنْهَا أَخْبِرِ
وَأَفْصِلْ بِفَارِقٍ كَقَدْ وَالسَّيْنِ أَوْ كَلِمَةٍ عَنِ الْفِعْلِ مُصَرِّفًا وَلَوْ

اي ان أن المفتوحة لا تهمل رأساً عند تخفيفها كالمكسورة وذلك لانها اقوى شبهاً بالفعل
لان مدلولها المصدر الذي هو مدلول الفعل * ولذلك يلتزمون إعمالها ولكن على وجه
يشعر بالضعف لانهم يجعلون اسمها ضمير شأن يحذفونه وجوباً فتكون عاملة كلا عاملة *
ولا يكون خبرها والحالة هذه إلا جملة . فان كانت الجملة فعلية فعلها متصرف وجب
فصلها عنه بما يفرق بينها وبين أن الناصبة للفعل لئلا تلتبس بها . وذلك يكون بقدر

كقول الشاعر

شهدت بأن قد خط ما هو كائن وأنت نحمو ما تشاء وتثبت

او حرف تنفيس كقول الآخر

زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا أبشر بطول سلامة يا مربعا

او بحرف نفي نحو أيجسب أن لم يره احد . او اداة شرط نحو وأن لو استقاموا على
الطريقة . وذلك لان هذه الفواصل لا تعترض بين المصدرية وفعلها * ولذلك استشكل

الفصل بلا كقول الشاعر

ولا تدفني بالافلاق فاني اخاف اذا ما مت أن لا أذوقها

اي ان ما الزائدة اذا لحقت هذه الاحرف زال اختصاصها بالاسماء فجاز دخولها على
الافعال نحو انما يوحى الي انما الهكم الله واحد وكائننا يساقون الى الموت ومن ذلك قول
الشاعر

واكنها اسعى لمجد مؤنل وقد يدرك المجد المؤنل أمثالي

وقول الآخر

أعد نظراً يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المفيدا
وحيث تدكف عن العمل فيقال انما الله واحد وكائننا زيد اسد وهلم جرا . وبهذا
الاعتبار جاز دخولها على الافعال لانها اذ كانت قد خرجت عن العمل لم يلزم ان يكون
مدخولها صالحا له * وذلك مطرد عند الجمهور إلا في ليتما فانه لم يسمع دخولها الأعلى
الجملة الاسمية ومن ثم ترجح بقاء علمها لبقاء اختصاصها بالدخول على الاسماء . وقد روي
برفع الحمام ونصبه قول الشاعر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقدي

وأما اذا لم تكن ما زائدة نحو ان ما عند الله باق وإن ما صبرت جميل فليست في شيء
من ذلك

وَخَفِفَتْ مِنْهَا ذَوَاتُ النُّونِ فَضَعِفَتْ لِلنَّقْصِ وَالسَّكُونِ

وَدَخَلَتْ فِعْلاً وَمَاضِي الْفِعْلِ أَوَّلَى بِهَا لِشَبْهِهِ فِي الْأَصْلِ

اي ان الاحرف المخنومة بالنون من هذا الباب وهي ان وان وكان ولكن قد استعملت
مخففة فدخل عليها الضعف لان ذلك قد ادى الى نقص احرفها وسكون او اخرها * ومن
ثم جاز دخولها على الافعال . غير ان الماضي اولى بدخولها عليه لانها كانت تشبهه في فتح
او اخرها قبل التخفيف * وأما أحكامها في الاعمال والإهمال فسياتي تفصيلها كما ترى

فَرَجَّحُوا فِي إِنْ أَنْ تَهْمَلْ ثُمَّ وَاللَّامُ عِنْدَ اللَّبْسِ مَعَهَا تَلْتَزِمُ

وَقِيدُوا الْفِعْلَ الَّذِي لَهَا بَلِي بِنَاسِخِ حِفْظًا لِرِسْمِ الْمَنْزِلِ

اي انهم لاجل الضعف الذي يجده هذا التخفيف رجحوا إهمال إن المكسورة عند تخفيفها
فيرفع الجزآن بعدها مبتدأ وخبراً . غير انها حيث تدكف تلبس بإن النافية لاتحادها في الصورة

الجملة . فان صحّ تقدير الجملة او المفرد جازت كل واحدة منها وإلا تعيّنت احدهما بحسب موقعها * وقد ذكرت النخبة لكل فريق مواضع . منها اتعين المكسورة ما وقعت فيه ابتداءً نحو **إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ** . او محكيةً بالقول نحو **قال إني عبدُ الله** . او جواباً لقسم لم يُصرّح فيه بالفعل نحو **والله إن زيدا صادق** . او خبراً عن اسم عين نحو **زيدٌ إِنَّهُ كَرِيمٌ** . او صفةً له نحو **مرت برجل إِنَّهُ صالح** . او صدر صلةً نحو **جاء الذي إِنَّهُ لبيب** . او في موضع الحال نحو **قصدته وإني واثق به** . او بعد عاملٍ علق باللام نحو **علمت إن زيدا أحسن** * ومنها اتعين المفتوحة ما وقعت فيه فاعلاً نحو **بلغني أنك شاعر** . او نائب فاعلٍ نحو **سَمِعَ أنك راحل** . او مفعولاً نحو **عرفت أنك ناصح** . او مبتدأً نحو **عندي أنك فاضل** . او خبراً عن اسم معني نحو **الحق أن العلم نافع** . او مضافاً اليه نحو **احبك مع أنك ظالم** . او مجروراً بالحرف نحو **وثقت بأنك امين** * ومنها لجواز كليهما ما وقعت فيه بعد فاء الجزاء نحو **من يزرنني فأني اكرمه** . فانه تجوز فيه المكسورة على معنى فاننا اكرمه والمفتوحة على معنى فاكرامي له ثابت * او بعد اذا الفجائية نحو **خرجت فاذا إن زيدا واقف** . فتجوز فيه المكسورة على معنى فاذا هو واقف والمفتوحة على معنى فاذا وقوفه حاصل * او بعد فعل قسم بدون اللام نحو **أقسم أن الدار ملك زيد** . فتجوز المكسورة على قصد الجواب لانه لا يكون الا جملةً والمفتوحة على تقدير حرف الجرّاي على أنها ملكه * او في موضع التعليل نحو **احذر زيدا إِنَّهُ عدو لك** . فتجوز المكسورة على الاستئناف كما ستعرف في بابيه والمفتوحة على اضرار حرف الجرّاي لانه عدو * وقس على ما ذكرناه ما لم نذكره من المواقع * واعلم ان المفتوحة لما كانت تأوّل بالمصدر جاز ان تقع اسماً لاخوانها بشرط ان يفصل بينهما بالخبر نحو **إن عندي أنك فاضل** . إلا مع ليت فانه يجوز اتصالها بها سادةً مسدّ معموليها لاشتغال صلتها على المسند والمُسند اليه نحو **ليت أنك فقيه** وعليه قول الشاعر

فيا ليت أن الظاعنين تلبسوا ليعلم ما بي من جوى وغرام

وهو مذهب الجمهور

وَمَا إِذَا زِيدَتْ عَلَى الْكُلِّ أَتَقْضَى حُكْمُ اخْتِصَاصٍ وَلَهَا الْكَفُّ أَتَقْضَى
وَذَاكَ دُونَ لَيْتَمَا إِذْ لَمْ تَنْزَلْ عَلَى اخْتِصَاصِهَا فَرُجَّ الْعَمَلُ

الابتداء لانها لا تغير معنى الجملة . واذلك يجوز في المعطوف على اسمها النصب اتباعاً للفظه والرفع اتباعاً لمحلّه من الابتداء الباقي اعتباراً في المعنى . غير ان الرفع مشروط بوقوع المعطوف بعد الخبر نحو **إن زيدا قائمٌ وعمرو لانه لو قيل ان زيدا وعمرو قائمان** كان الخبر معمولاً لأن من حيث انه خبر عن زيد ومعمولاً للبند او للتجرد في احد القولين من حيث انه خبر عن عمرو ولا يجوز توارد عاملين على معمول واحد * ولما كانت أن المفتوحة الهمزة مشاركة للمكسورة في معنى التوكيد جاز ذلك فيها ايضاً في المواضع التي تعاقب فيها **إن المكسورة** في وقوعها موقع الجمل كما ستعرف . وذلك يكون اذا وقعت بعد فعل من افعال القلب نحو علمت أن زيدا قائمٌ وعمرو لان معمول هذه الافعال لا يكون الا جملة فتكون أن مع معموليها سادة مسدّ مفعوليها وان كانت مأولة مع خبرها بالمصدر . واذلك يجوز ان تدخل اللام في خبرها وحينئذ تكسر همزتها فيقال علمت **إن زيدا قائمٌ** وبهذا الاعتبار تكون معاقبة للمكسورة كما ترى * فان لم تكن كذلك نحو بلغني أن زيدا قائمٌ وعمراً تعين النصب لانها مع خبرها في تأويل مصدر ولا يتأتى فيها الاعتبار المذكور * ويقع ذلك ايضاً في لكن لانها ترد لاستدراك ما قبلها ولا تغير شيئاً من معنى الجملة التي بعدها فيجوز في المعطوف على اسمها الرفع وعابه قول الشاعر

وما قصرت بي في التسمي خوالة ولكن عني الطيب الاصل والخال

واما البواقي من هذه الاحرف فلا يجوز ذلك فيها لانها تخرج الكلام عن الاخبار بالمُسند الى التشبيه به او طلبه فينتسخ عنه معنى الابتداء . ولا يجوز في غير العطف من التوابع على الصحيح . على ان النصب في كل ذلك اولى واشهر * والتمناه في هذا المقام تفاصيل ومناقضات يطول استيفاءها فاقصرنا منها على ما ذكر وهو المشهور في الاستعمال

وَأَنَّ فِي تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ حَصَلَ خِلَافَ إِنْ فَهِيَ مَوْطِنُ الْمُجْمَلِ
وَحَيْثُ صَحَّتْ جُمْلَةٌ أَوْ مُفْرَدٌ تَأْوِيلًا طَابَ لِكُلِّ مَوْرَدٍ

اي ان أن المفتوحة الهمزة تكون في تأويل المفرد لانها تسبك مع خبرها بمصدر مضاف الى اسمها فيكون تقدير قولك بلغني أن زيدا قائمٌ بلغني قيامُ زيد . بخلاف المكسورة فانها لا تغير حكم الجملة بدخولها عابها واذلك تكون المفتوحة مَوْطِنَ المفردات والمكسورة مَوْطِنَ

تستحق العمل الاصيل . وهو المشهور بين النخاة * وأما معانيها فمعنى **إِنَّ** التوكيد . ومعنى **كَأَنَّ** التشبيه مطلقاً عند الجمهور . وفصل جماعة بانها تكون للتشبيه اذا كان الخبر جامداً نحو **كَأَنَّ زَيْدًا اسدٌ** . وأما ان كان مشتقاً نحو **كَأَنَّ زَيْدًا قائمٌ** فهي للشك لان الخبر حينئذٍ من صفات الاسم والصفة هي نفس الموصوف في المعنى والشيء لا يشبه بنفسه * ومعنى **لَكِنَّ** الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته من الكلام السابق نحو **زيدٌ عالمٌ لكنه فاسقٌ** . او نفيه نحو ما **زيدٌ غنياً لكنه كريمٌ** . فان الاول يرفع توهم ثبوت العفاف لزيد مع ثبوت العلم له . والثاني يرفع توهم انتفاء كرمه مع انتفاء غناه * ومعنى **كَيْتَ** التمني وهو طلب ما كان مستحيلاً نحو **ليت الشباب يعود** . او عسير الحصول نحو **ليت الجاهل عالمٌ** * ومعنى **لَعَلَّ** التوقع للامر المحبوب نحو **لعلَّ الصديق زائرٌ** . او المكروه نحو **لعلَّ العدو قادمٌ** . ويعبر عن الاول بالترجي وعن الثاني بالاشفاق * وقد نحل بعضهم لبعض هذه الاحرف معاني أخرى لم تثبت عند الجمهور فعدلنا عن ذكرها * وأما **أَنَّ** المفتوحة الهمزة فالأكثر ون على انها للتوكيد لانها فرع عن **إِنَّ** المكسورة وانما تفتح همزتها للفرق بين كونها مصدرية ومعمولة كما سيجي * وهو مذهب سيبويه

وَالْتَزَمُوا لِلضَّعْفِ تَأْخِيرَ الْخَبَرِ مَعَهَا فَإِنَّ وَسْطَ ظَرْفًا يُغْتَفَرُ

اي انهم التزموا تأخير خبر هذه الاحرف لضعفها عن التصرف في معمولاتها . ما لم يكن الخبر ظرفاً فيجوز توسطه نحو **إِنَّ** عندك زيداً لان الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها كما مر * وقد علمت ان المجرور كالظرف في جميع احكامه فيجوز ذلك فيه ايضاً نحو ان في الدار زيداً . وقس على ذلك مع بقية الاحرف * واعلم ان محل جواز التوسط المذكور هو في ما اذا كان الاسم معرفة كما رأيت . وأما ان كان نكرة فلا بد منه نحو **إِنَّ** مع العسر يسراً وان في ذلك عجباً جرياً على حكم المبتدأ والخبر اللذين هما اصل هذا الباب

وَإِنَّ لِلتَّأْكِيدِ لَا تَغْيِيرَ مَعْنَى أَيْدَاءٌ بَعْدَهَا يُعْتَبَرُ
 "فَأَنْصِبْ لَدَى الْعَطْفِ عَلَى اسْمٍ إِنْ تُرِدْ طَوْعًا أَوْ أَرْفَعْ بَعْدَ إِخْبَارٍ يَرِدْ"
 "وَذَاكَ يَجْرِي تَارَةً فِي أَنَا إِذْ عَاقَبْتُ إِنْ وَفِي لَكِنَا"

اي ان **إِنَّ** المكسورة الهمزة لتأكيد النسبة الواقعة بين اسمها وخبرها فلا تغير معنى

ظرفان معناها أوّل المدّة ان كان الزمان ماضياً وجميع المدّة ان كان حاضراً. فيرفع الاسم بعدها على انه خبر عن احدهما في اصح المذاهب نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة او منذ يومان اي اول مدّة انتفاء الرؤية يوم الجمعة وجميع مدّة انتفائها يومان* وبهذا الاعتبار صحّ الابتداء بهما لانها مضافتان معنى الى مثل الجملة المتقدمة عليها والتقدير مذ ما رأيته يوم الجمعة او يومان ثم حذفت الجملة المضافتان اليها لتقدم ما يدل عليها* وكذلك اذا وقعت بعدها الجملة فانها تتعين فيها الظرفية وتكونان مضافتين اليها كسائر الظروف الزمانية. واكثر ما تكون الجملة بعدها فعلية كقول الشاعر

وما زلتُ مذ خطّ السواد بعارضي أفتيش في اهل الزمان واكشف

وقول الآخر

قالت أمانة ما لجسمك شاحباً منذ ابتذلت ومثل ما لك ينفع

وقد تضافان الى الاسمية كقول الآخر

وما زلتُ محمولاً عليّ ضغينة ومضطلع الأضغان مذ انا يافع

غير انها عند قطعها عن الاضافة تلزمان الصدارة كما رأيت فلا يعمل فيها ما قبلها ولا يتقدم خبرها عليها. واذا اضيفتا كانتا معوماتين للفعل الذي تتعلقان به كما في سائر الظروف* فان وقع المفرد بعدها مجروراً نحو ما رأيته مذ يومين ترجمت حرفيتها معه ولا إضافة عند الاكثرين

فصل

في إن واخوانها

إِنَّ وَأَنَّ عَكْسُ كَانَ فِي الْعَمَلِ كَأَنَّ لَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ

اي ان هذه الاحرف تعمل عكس عمل كان فت نصب المبتدأ وترفع الخبر نحو اِنَّ زيداً قائمٌ ولَعَلَّ الحبيبَ قادمٌ وقس ما بينهما. وهي كالافعال في لزوم الاسم لانها تختص بالدخول على المبتدأ. وفي اللفظ لانها موضوعة على ثلاثة احرف فصاعداً مع كونها مفتوحة الاواخر. وفي المعنى لانها تفيد معنى الفعل كال تأكيد والتشبيه وغيرها كما سيبي. ولذلك يقال لها الاحرف المشبهة بالافعال. غير انها اذ كانت تقديم منصوب الافعال على مرفوعها فرعاً في عملها أعطيت العمل الفرعي لانها قد انحطت عن رتبة الافعال فلا

اي ولا لحبيب . او وقع بعد همزة الاستفهام مسبوقة بمثله كما اذا قيل مررتُ بريد فتقول
 ازيد الناجر اي ازيد . او بعد ان الشرطية كذلك نحو امررتُ بآيهم شئتُ ان زيد او
 عمرو اي ان يزيد * وقد ذكرنا له مواقع اخرى ستقف على كل واحد منها في موضعه
 ان شاء الله

وَالْكَافُ تَأْتِي أَسْمَاءً كَذَا عَنْ وَعَلَى مِنْ بَعْدِ مِنْ مُضَافَةٍ لَهَا تِلَا
 "وَمَذُومٌ وَمَنْذُومٌ عِنْدَ رَفْعِ اسْمٍ بِلِي كَمَنْذُومَاتٍ وَقَبْلَ الْجَمَلِ"

اي ان الكاف تقع اسما بمعنى مثل . وكذلك عن وعلى اولاهما بمعنى جانب والثانية بمعنى
 فوق فتكون كل واحدة منهما مضافة الى ما بعدها كسائر الاسماء * غير ان اسمية الكاف
 مطردة فتقع بعد كل عامل ومن ثم تكون تارة في موضع الرفع كقول الشاعر
 لو كان في قلبي كقدرِ قلامية حبا لغيرك ما انتك رسائي
 وتارة في موضع النصب كقول الآخر

وَذُقْ كَالَّذِي قَدْ ذَاقَ مِنْكَ مَعَاشِرُ لَعِبْتَ بِهِمْ أَذَانَتِ بِالنَّاسِ تَلْعَبُ

وتارة في موضع الجر كقول الآخر

يَيْضُ ثَلَاثُ كِنَعَا جَمَّ يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ

وهو عند سيبويه مخصص بالضرورة وعليه المحققون * واستثنى ابن هشام الزائدة منها نحو
 ليس كمثله شيء . والواقعة صلة كقول الراجز

مَا يُرْتَجَى وَمَا يُخَافُ جَمْعًا فَهُوَ الَّذِي كَالْغَيْثِ وَاللَيْثِ مَعًا

فان الاسمية تمنع فيها . أما في الاولى فلان الاسماء لا تزداد . وأما في الثانية فلأنه يجناح
 معها الى تقدير مبتدأ محذوف اي الذي هو كالغيث فيكون قد حذف صدر الصلة مع
 قصرها وهو منكر * وأما اسمية عن وعلى فهي مقيدة بوقوعها بعد من الجارة على الاصح
 وعليه قول الشاعر

أَرَاهُ تَارَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي بِمِثْرُوتَارَةٍ مِنْ عَنْ يَسَارِي

اي من جانب يميني ومن جانب يساري . وقول الآخر

غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظُهُوُّهَا تَصِلُ عَنْ قَيْضٍ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ

اي من فوقه * وكذلك مذُومٌ ومَنْذُومٌ ان اسمين اذا وقع المفرد بعدها مرفوعا وها حينئذ

الدار. فان الحرف متعلق في الاول بالفعل المذكور وفي الثاني بالفعل المقدّر اي الذي حصل في الدار وهو قد ربط كليهما بمجروريه * وكذلك مع شبه الفعل المذكور انحو انا ضارب لزيد او مقدّر انحو الكتاب لعبري واي حاصل له * ولذلك لا يُعَلَّقُ الحرف الزائد وشبهه نحو ما جاءني من احدٍ وربّ رجلٍ كريمٍ لفته اذ لا ربط فيها. ولا أَحْرَفُ الاستثناء نحو جاء القوم عدا زيد لانها تصرف معنى الفعل عن مجرورها * واختلف في تعلق الكاف والاصح انها تتعلق بفعل استقرار محذوف وهو اختيار المحققين

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الْجَارَ قَدْ يُحْذَفُ عَنْ
”وَدُونَ ذَاكَ أَلْحَذَفُ فِيهِ يَنْدُرُ فِي النُّقْلِ وَالنَّصْبِ هُنَاكَ أَكْثَرُ“

اي ان حرف الجر يحذف قياساً عن أنّ المشددة المفتوحة الهمزة وأن المخففة المصدرية نحو وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنّات تجري من تحتها الانهار اي بأنّ لهم. ونحو حصرت صدورهم أنّ يقاثلوك اي عن ان يقاثلوك. والمراد بذلك التخفيف لطولها باصلة * غير ان ذلك مشروط بأمن اللبس كما رأيت فان خيف اللبس نحو رجع اللصّ أنّ يسرق امتنع الحذف لانه يحتمل ان يكون المحذوف الى فيكون بخلاف المقصود * وقد سبّع حذف حرف الجر في غير ذلك نادرًا والاكثر حينئذ نصب الاسم الواقع بعده نحو ان ثمود كفروا ربهم اي برهم. ومنه قول الشاعر

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام

اي تمرون بالديار وهو منصوب بنزع الخافض في الاشهر وهو مذهب الكوفيين * وشذّ الجر بعد الحذف كقول بعضهم خير والحمد لله جواباً لمن قال له كيف أصبحت اي بخير لان حرف الجر لا يقوى على العمل مضمراً. ولذلك يُخَيَّرُ في محلّ أنّ وأنّ بعد الحذف في اظهر المذاهب لان عمل الجر فيها خفي فلا يظهر المحذور * واعلم ان حرف الجر يجوز حذفه قياساً في غير ما ذكر في ما عطف على مجرور يمثّل الحرف المحذوف سواء كان العاطف متصلاً به كقول الشاعر

أَخْلَقَ بَنِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدَّ مِنَ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَا

اي وبمد من القرع. او منفصلاً عنه بلا كقول الآخر

مَا لِحُبِّ جَلَدٍ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٍ فَيَجْبُرَا

تُضْمَنُ معنى على نحو فانما يَنْجَلُ عَنْ نفسه اي عليها * وفي قد تُضْمَنُ معنى الى نحو فَرَدُوا
 اَيْدِيَهُمْ فِي اَفْوَاهِهِمْ اي اليها . ومعنى الباء نحو هو بصيرٌ في المسئلة اي بها . ومعنى على نحو
 لَا صَلَاحَ لَكُمْ فِي جَذْوَعِ النَّخْلِ اي عليها * وعلى قد تُضْمَنُ معنى عن نحو رَضِيتُ عَلَيْهِ اي عنه *
 والى قد تُضْمَنُ معنى في نحو لِيَجْمَعَنَّكُمْ الى يوم القيامة اي فيه * والباء قد تُضْمَنُ معنى من
 نحو عَيْنًا بِشَرِبُهَا عِبَادُ اللَّهِ اي منها . ومعنى عن نحو فاسأل به خبيرًا اي عنه . ومعنى على
 نحو ان تَأْمَنَّهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّيهِ إِلَيْكَ اي على قنطار * واللام قد تُضْمَنُ معنى عن نحو قالت
 اُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا اي عن اُخْرَاهُمْ * والكاف قد تُضْمَنُ معنى على نحو كُنْ
 كَمَا أَنْتَ اي على ما انت * وقيل ان هذا التضمين انما هو للافعال لان التجوز في الفعل
 اسهل منه في الحرف فيضمَّن الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف ويبقى الحرف على
 معناه كما في نحو بشرب بها عباد الله فان يشرب بضمين معنى بَرَوَى وتبقى الباء على
 معناها . وهو مذهب البصريين

وَالْبَعْضُ مَعْنَى الظَّرْفِ قَدْ يُضْمَنُ وَالْكُلُّ فِي أَطْرَادِهِ لَا يُؤْذَنُ

اي ان بعض هذه الاحرف قد يُضْمَنُ معنى الظرف ايضا . وذلك ان من وعلى والى واللام
 قد تُضْمَنُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ معنى عند . نحو لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ اَمْوَالُهُمْ وَلَا اَوْلَادُهُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا .
 ولزيدٍ عَلَى دَيْنٍ . وهو أَشْهَى إِلَيَّ مِنْ اخِيهِ . وكتبته لخمسة من رَجَبٍ . اي عند الله
 وعندي وهلمَّ جَرًّا * وعن قد تُضْمَنُ معنى بعد نحو لَتَرْكَبَنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ اي بعد
 طَبَقٍ * وكذلك اللام نحو أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدَاكَ الشَّمْسِ اي بعد دلوها . وربما ضُمَّت اللام
 معنى مع كقوله

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا أَطُولُ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

اي مع طول اجتماع * غير ان التضمينات المذكورة كلها لا يطرد استعمالها لان منها ما
 يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ نحو فاسأل به خبيرًا وهو الاكثر . ومنها ما يمكن ان يُقَاسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ
 دون آخر نحو هو اشهى اليّ فانه يجوز ان يُقال هو احب اليّ ولكن لا يقال افضل اليّ

وَعَلَّقُوا بِالْفِعْلِ أَوْ كَالْفِعْلِ مَا يَرْبِطُهُ بِاسْمٍ وَلَوْ تَوَهَّمَا

اي ان النحاة يعلقون بالفعل او شبهه ما يربطه بالاسم المجرور به من هذه الاحرف
 سواء كان ذلك المتعلق مذكورًا نحو نزلت في الدار او مقدّرًا نحو رأيت الذي في

اذا انت لم تنفع فضرر فانما يراد الفتى كيها يضر وينفع
اي يراد للنفع والضرر على ما مر وهو قليل * وكل ذلك مشروط بان لا تقترب باللام
لان حرف الجر لا يدخل على مثله

وَرُبَّ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلْ
”تُنَوِي فَيَبْقَى مَا لَهَا مِنَ الْعَمَلِ“

اي ان رُبَّ تُنَوِي بعد هذه الاحرف فيبقى ما بعدها مجروراً بها في الصحيح . ومن الاول
قول الراجز

وبلدي ليس بها انيسُ الا اليعافيرُ والا العيسُ
اي وربّ بلدي وهو كثير في الاستعمال * ومن الثاني قول الشاعر
فان احنق فذي حنقٍ لظاهُ يكادُ عليّ ياتهبُ النهابا
اي ربّ ذي حنقٍ وهو قليل * ومن الثالث قول الآخر
بل بَلَدٍ مِلْ النجّاجِ قُتْمُهُ لا يُشْتَرَى كَنَانُهُ وَجَهْرُمُهُ
اي بل ربّ بلدٍ وهو نادر

”وَرُبَّمَا“ جَرَتْ ضَمِيرًا فُسِرًا بِنَكْرَةٍ فَرْدًا لَغَيْبٍ ذِكْرًا

اي ان رُبَّ قد تُستعمل جارةً لضمير غيبة مفردٍ مذكّرٍ مفسّرٍ بنكرة . وهذا الضمير يلزم
الإفراد والتذكير مطلقاً وهو نَكْرَةٌ على الأصحّ لانه عائدٌ على واجب التنكير وهو النكرة
المفسرة له . وهذه النكرة تُنصب على التمييز مطابقة للمعنى في التذكير والتانيث والإفراد
وغيره وبذلك يُستغنى معها عن مطابقة الضمير . فيقال رُبُّهُ رجلاً لقيته ورُبُّهُ امرأةً
رأيتها ورُبُّهُ رجلين ضربتهما ورُبُّهُ رجلاً أكرمتهم وهلمّ جرّاً . وعلى ذلك قول الشاعر
رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا
وهو مذهب البصريين وعليه الاكثرون

وَرُبَّمَا ضَمِنَ بَعْضُ الْأَحْرَفِ مَعْنَى مِنَ الْآخِرِ كَالْمُسْتَرْدِفِ

اي ان حرف الجر قد يُضمّن معنى حرف آخر من الحروف الجارة فيكون كالمرادف له .
وذلك ان مِنْ قد تُضمّن معنى في نحو اذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة اي فيه . ومعنى الى
نحو اقتربت منه اي اليه . ومعنى الباء نحو ينظرون من طرفٍ خفي اي به * وعن قد

زمانية كما مرّ او مكانية نحو اكلت السمكة حتى رأسها * واعلم ان مجرور حتى بمنزلة ان يكون داخلا في حكم ما قبله او خارجا عنه كالرأس هنا فانه بمنزلة ان يكون قد انتهى الاكل به فيكون ما كولا وان يكون قد انتهى الاكل عنده فيكون غير ما كول . وهكذا في نظائره ما لم تقم قرينة على احد الوجهين فيحكم بمقتضاها . فان انتفت القرينة بحكم بالدخول عند الاكثرين . بخلاف الى فان الاكثر فيها عدم الدخول ولذلك يحكم به عند انتفاء القرينة * واعلم ان رب تخص بالنية اذا لم تلحقها ما الزائدة فانها حينئذ يجوز دخولها على المعرفة مكفوفة بها نحو ربما زيد قائم وعليه قول الشاعر

ربما الجامل الموبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

ويجوز دخولها على الفعل ايضا نحو ربما قام زيد وعليه قول الآخر

وربما فات قوما جل امرهم مع الثاني وكان الحزم لو عجلوا

واما مع النكرة فلا تحول مع زيادة ما عن حكمها كما سيأتي في باب الحروف الزائدة لان الفصل بالزائد كلا فصل

وَمَذُومٌ لِلزَّمَانِ اسْتَعْمِلَا وَدُونُ مَا جَرَتْ عَدَا حَاشَا خَلَا

اي ان مذوم ومند مختصان باسم الزمان . ويشترط فيه ان يكون معينا لا مبهما وماضيا او حاضرا لا مستقبلا . فيقال ما رأيت مذوم الجمعة او مند اليوم * وعدا واخناها يجربان على تقديرهن احرف جر بشرط ان لا تقدمهن ما المصدرية لما علمت في باب الاستثناء فيقال جاء القوم عدا زيد وهلم جرا * واما معانيهن فمند ومند تكونان لابتداء الغاية مع الماضي والظرفية مع الحاضر * وعدا وما يليها لا تحول عن معنى الاستثناء الموضوعة له * واعلم ان مند مبنية على الضم بالاتفاق . ومند على السكون عند الجمهور . غير انه اذا لقيها ساكن نضم نحو مند اليوم . وهو المشهور في استعمال العرب

وَكَيْ لَانَ وَصَلٍ وَمَا اسْتَفْهَامٍ اَوْ مَصْدَرٍ نَزْرًا بِدُونِ اللّامِ

اي ان كي تختص بالدخول على ان المصدرية وصلتها نحو جئت كي ازورك . وهي حينئذ حرف تعليل كاللام وهما معها في تاويل المصدر اي جئت لزيارتك * وكذلك مع ما الاستفهامية كقولهم كيم بجذف ألفها كما تحذف مع سائر احرف الجر اي لماذا . او ما المصدرية وصلتها كقول الشاعر

بالدار . والبَدَل نحو النفسُ بالنفس . والمُقَابَلَة نحو هذا بذاك . والقَسَم وهي اصل حروفه
ولذلك انفردت بمجواز ذكر الفعل معها نحو أقسم بالله * واللام للملك نحو المال لزيد .
والاختصاص نحو السرج للفرس . والاستحقاق نحو الحمد لله . والتعليل نحو هربت للخوف
والعاقبة كقول الشاعر

لِدُّوْا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ بِصِيرٍ إِلَى الذَّهَابِ

والتعديّة نحو ما أجمعَ زيدًا للمال . والتبليغ نحو قلتُ للرجل . والتقوية نحو فعَّالٌ لما
يريد . والتعجب نحو يا لك من فارس . والقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخرُ الاجل . وبدونه
نحو لله لا فعلن . وانتهاء الغاية نحو كل يجري لِاجلٍ مسمى وهو قليل * والى لانتها الغاية
الزمانية نحو أنموا الصيام الى الليل . او المكانية نحو من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى .
والمصاحبة نحو جلست الى الضيف . وتبيين فاعلية مجرورها وذلك بعد ما يفيد حبًا او
بغضًا من أفعل نعجب او تفضيل نحو ما أحبني الى زيدٍ وزيدٌ أحبُّ اليَّ من اخيه

وظَاهِرٌ لِلْكَافِ وَالْوَاوِ وَجَبُ وَالْتَاءُ لِلَّهِ وَرَحْمَنِ وَرَبِّ

اي ان الكاف والواو يجب ان يكون مجرورها اسمًا ظاهرًا . والتاء تختص من الاسماء
الظاهرة باسم الجلالة والرحمن والرب . غير ان الرب يستعمل مضافًا الى الكعبة او ياء
المتكلم فيقال تَا لله وتَا ارحمن وتَرَبَّ الكعبة او تَرَبِّي . والاول هو المشهور في الاستعمال
وما يليه نادر * وأما معانيهن فالكاف للتشبيه نحو حتى صار كالعرجُون القديم .
والتعليل نحو ربَّ ارحمها كما ربياني صغيرًا . والتنظير نحو اجعل لنا الهًا كما لهم آلهة . وقد
استعمل في التمثيل بما لا مثيل له كما اذا قيل ان من الحروف ما لا يقبل الحركة كالآف .
ويقال لها كاف الاستقصاء

وَرُبَّ لِلنَّكَرَةِ مِمَّا وَصِفَا وَهَكَذَا حَتَّى تَجْرُ الطَّرَفَا

اي ان رُبَّ تختص بالنكرة الموصوفة نحو رُبَّ رجلٍ كريمٍ زارنا . وذلك لانها منزلة منزلة
الحرف الزائد فيكون مجرورها غالبًا في موضع الرفع بالابتداء المقتضي تخصيصه
بالصفة * واكثرهم يشترط ان يكون جوابها فعلًا ماضيًا كما رأيت لان معناها لا يتحقق
إلا في ما قد وقع * وحتى تختص بما كان آخرًا نحو صمتُ حتى المغرب . او متصلًا بالآخر
نحو سهرتُ حتى الفجر * ولما معناها فربُّ للتقليل عند اكثر النحاة . وحتى لانتها الغاية

نحو إِيَّاكَ . ومنها ما هو ساكن ككون النوكيد الخفيفة * وكذلك المركبة كمنذ بالضم وسوف بالفتح وجبر بالكسر ونعم بالسكون . فان كل فريق يوجد فيه جميع احكام البناء كما ترى

باب الحروف المختصة بالاسم

فصل

في احرف الجر

مِنْ عَنْ وَفِي لِ مُطْلَقِ اسْمٍ وَعَلَى تَجَرُّ وَالْبَاءُ وَلَا مَرَّةً وَإِلَى

اي ان هذه الاحرف المذكورة تجر الاسم مطلقاً ظاهراً كجئت من البلد او مضمراً كرحلت عنه . ومعرفة كما رأيت او بكرة كمنزلت في دار وهلم جرا من غير اعتبار شيء من القيود التي ستذكر لغيرها * وأما معانيها فمن لا ابتداء الغاية نحو خرجت من البلد . والتبعيض نحو اخذت من الدراهم . وبيان الجنس نحو لي خاتم من الذهب . والتعليل نحو مات من الخوف . والفصل نحو عرفت الحق من الباطل . والتنصيب على العموم نحو ما جاءني من رجل . فلا يصح أن يقال معها بل رجلاً كما يصح بدونها . وقد تاتي للبدل نحو أَرْضَيْتُمُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ أَيِ بَدَلِ الْآخِرَةِ . وهي أمُّ الباب ولذلك يقدر مونها في الذكر * وَعَنْ لِلْمَجَاوِزَةِ نحو سافرت عن البلد . والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئاً . والتعليل نحو وما كان استغفاراً لبرهيم لآبِهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ . وقد تاتي للاستعلاء نحو أَحَبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي أَيِ فَوْقَهُ * وفي للظرفية حقيقة نحو جلست في الدار او مجازاً نحو نظرت في الامر . والمصاحبة نحو خرج الأمير في موكبه . والتعليل نحو قُتِلَ كَلْبٌ فِي نَاقَةٍ . وَالْمَقَايِسَةِ نحو ما ذُنِبْنَا فِي عَفْوِكَ إِلَّا هَفْوَةً * وعلى للاستعلاء حساً نحو وعلى الفلک تُحْمَلُونَ او معني نحو وفضلنا بعضهم على بعض . والمصاحبة نحو يُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَبِّهِ . والاستدراك

كقول الشاعر

بِكُلِّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشَفَّ مَا بَنَّا عَلَى أَنَّ قَرَبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبَعْدِ

والتعليل نحو واتكبروا الله على ما هداكم . والظرفية نحو دخل المدينة على حين غفلة * والباء للإلصاق نحو مررت بزيد . والتعديّة نحو ذهبت بعمر . والاستعانة نحو ضربت بالسيف . والسببية نحو قُتِلَ بِذَنْبِهِ . والمصاحبة نحو جاء بأهله . والظرفية نحو أقست

فيه لان جزء الكلمة لا يعمل فيها . او يكون كالوصف له لتخصيصه اياه كسوف التي
تخصص المضارع بالاستقبال . اولافادته بيان حاله كقد التي تفيد قلة وقوعه فانه لا
يعمل فيه ايضا لان الوصف لا يعمل في الموصوف * واما غير المختص فلا يعمل الا في
النادر حملا على عامل كاعمال ما المجازية حملا على ليس وغير ذلك كما سيأتي في مكانه
وَالْحَرْفُ إِذَا لَا يَقْبَلُ التَّرْكِيْبَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ فَهُوَ يَبْنَى مُجْمَلًا

اي ان الحرف اذا كان لا يقبل التركيب في الكلام فلا يقع فاعلا او مفعولا وغير ذلك
كان لا يعمل فيه لان المعمولية مرتبة على التركيب المستصحب وجود العامل المقتضي لها .
ولذلك لم يكن للاعراب سبيل اليه فكان مبنيا بالاجمال

وَالْمُفْرَدَ أَفْتَحَ دَاخِلًا مِمَّا يَرِدُ هُنَا سِوَى الْبَاءِ فَكَسَرُهَا أَغْنَاهُ
وَلَا مِرْ جَرِّ دُونَ مُضْمَرٍ إِذَا صَحَّ وَمَا اسْتُغِيثَ أَوْ أَمْرٌ كَذَا
وَمَا لِي تَعْرِيفٍ إِذَا عَدَّتْ هُنَا فَإِنَّهَا أَخْنَصَتْ بِلَفْظٍ سَكَنًا

اي ان الحروف المفردة وهي الموضوعة على حرف واحد مما يتعلق بعلم النحوي فتفتح الداخل
منها على اوائل الكلم سوى ما استثنى منها فانه لا يجري على هذا الحكم * اما الباء فتكسر
مطلقا كيفما وقعت * واما اللام فتكسر ايضا اذا كانت للجر مع الضمير المعتل وهو ياء
المتكلم ومع الظاهر غير المستغاث . فتندرج فيها لام كي ولام الجود . ونجري على ذلك
لام الامر فانه مكسورة في اصل وضعها كما سيحي في موضعه * واما حرف التعريف
عند من يقول انه اللام فقط فهو موضوع على السكون بخلاف نظائره * ويتعين الفتح في
ما سوى ذلك من هذه الطائفة . وهو همزة الاستفهام والتسوية والنداء وناء القسم وسين
الاستقبال والفاء والكاف ولام التوكيد والجواب والتوطئة ولام الجر مع المستغاث وغير
الباء من الضمائر والواو مطلقا . وهي لغة جمهور العرب

وَمَا سِوَى ذَلِكَ لَا يَقْيَدُ فَإِنَّ فِيهِ كُلَّ حَكْمٍ يَوْجَدُ

اي ان ما سوى هذه الطائفة من الحروف لا يقيد بشيء من الأحكام . وهو يشمل الحروف
المفردة اللاحقة واخر الكلم والمركبة من حرفين فصاعدا . فان من المفردة ما يضم كيم
الجمع في نحو ضربتم الرجل . ومنها ما يفتح كالتاء في نحولات . ومنها ما يكسر كالكاف في

فيل عندك زيد جالس بالرفع على الخبرية كان الظرف ملغى ولذلك يُسَمَّى لغوًا *
ويعمل في الحال ايضاً كل ما فيه معنى للفعل كاسم الإشارة وحروف التنبيه والتشبيه
والتمني والترجي والنداء وما اشبه ذلك نحو ذاك زيد مقبلاً وما انت الصديق مخلصاً
وكأنك الاسد هاجماً ولبتك جاري مكاسراً وهلم جراً * وقد علمت ان عدل الظرف
وهو الجار والمجرور مثله في جميع احكامه فهو يجري مجراه في كل ما ذكرنا لتفصيله . فتدبر

كتاب الحروف

فصل

في حقيقة الحرف واحكامه

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجِدٍ فِي الْغَيْرِ لَا فِي نَفْسِهِ إِذْ يَنْفَرِدُ
وَهُوَ يَخْصُّ اسْمًا كَمِنْ أَوْ فِعْلًا كَلَمْ وَنَحْوَهُلْ يَعْمُرُ كَلًّا
وَيُعْرَفُ الْكُلُّ بِأَنْ لَا يَقْبَلَا وَسَمًا لِفَصْلِ اسْمٍ وَفِعْلٍ جُعِلَا

اي ان الحرف لفظ يدل على معنى يحصل في غيره عند انضمامه اليه نحو لم يَمُ زيدا . فإن
لم قد دلت على معنى حصل في الفعل حين انضمت اليه وهو انتفاء وقوعه . وهذا المعنى
لا يحصل في نفسها عند انفرادها لعدم استقلالها * والحرف ينقسم باعتبار متعلقه الى مختص
بالاسم كحروف الجر . او بالفعل كحروف الجزم . ومشارك بينهما كحروف الاستفهام *

وكله يُعْرَفُ بعدم قبوله علامات الاسماء والافعال كما ترى

وَكُلُّ مَا اخْتَصَّ بِشَيْءٍ يَعْمَلُ إِذْ لَا كِبْرُءٌ أَوْ كَوْصَفٍ يَدْخُلُ
وْغَيْرُهُ يُلْغَى سِوَى مَا نَدَرَا حَمَلًا عَلَى ذِي عَمَلٍ كَمَا تَرَى

اي ان كل ما اختص من الحروف بشيء من الاسماء او الافعال يعمل فيه كحروف الجر
المختصة بالاسماء وحروف الجزم المختصة بالافعال . غير ان هذا العمل مشروط بان لا
يكون ذلك الحرف كجزء مما اختص به كحرف التعريف المختص بالاسم وحرف المضارعة
المختص بالفعل . فانها كالجزء من مدخولها بدليل تخطي العامل لها ولذلك لا يعملان

فانه لا يرفعه كما يرفعه ذلك الفعل لانه لا يتصرف مثله مع الضمائر. وعلى ذلك فهو يرفع
الاسم الظاهر والضمير المستتر وينصب الظاهر والضمير البارز. فيقال هيهات زيد وصه
ورويد زيدا وتراكه كما يقال بعد زيد واسكت وامهل زيدا واتركه * واما نحو هلموا
فمحمول على انه فعل امر وهي لغة بني نعيم. فان جعل اسم فعل قيل هلم بلنظ واحد
المجبع وهي لغة اهل الحجاز * واما احكام اسم الفعل في نفسه فسياتي الكلام عليها في موضعه
والظرف كاستقر اذ معناه فيه فيجري عندهم مجراه
"فأرفع به الفاعل حيث أعني" وإن نويت الوصف جازا لا ابتداء

اي ان الظرف يشبه فعل الاستقرار لانه يتضمن معناه ولذلك يجري عندهم مجراه في
العمل فيرفع به الاسم الواقع بعده على الفاعلية لنيابته عنه في مذهب الاكثرين. غير ان
ذلك مشروط فيه بان يكون معتمدا على نفي او استفهام او مبتدأ او غيره مما مر في
اعتماد الصفة ليقوى به على العمل نحو ما عندنا احد وزيد عندك ابوه وما اشبه ذلك *
وقد علمت ان متعلق الظرف يصح ان يقدر بالفعل او بالوصف على ما مر في باب
المبتدأ. فان قدر بالفعل فليس في المرفوع بعد الظرف الا الفاعلية. وان قدر بالوصف
جاز ان يكون فاعلا للظرف او مبتدأ مخبرا عنه به تبعا لما يحتمله المحذوف في نفسه لان
الظرف قائم مقامه * واما اذا لم يعتمد على شيء مما ذكر فيتعين الابتداء في اصح الاقوال
وهو مذهب الجمهور * واعلم ان الظرف العامل هو ما دل متعلقه على الاستقرار مطلقا
كما رأيت. فان كان مقيدا بصفة كالقيام والعود ونحوها كزيد عندك ابوه قائم فلا اثر
له. وسياتي استيفاء الكلام على هذا الباب في الخاتمة ان شاء الله

وَالظُّرُوفُ عَمَلٌ فِي الْحَالِ مَجْرُودٌ عَنِ الشُّرُوطِ خَالٍ
كَذَاكَ كُلُّ مَا لِفِعْلٍ فِيهِ مَعْنَى كَذِي التَّنْبِيهِ وَالتَّشْبِيهِ

اي ان الظروف تعمل في الحال من غير ان تعتمد على شيء بخلاف عملها في الفاعل لان
الحال شديدة التأثير كالظرف لانها في حكمه فان معنى جاء زيد راكبا جاء وقت ركوبه
او في حال الركوب. وعلى ذلك يقال عندك زيد جالسا واليوم الرحيل عاجلا.
والعامل فيها ما في الظرف من معنى الاستقرار ولذلك يقال له الظرف المستقر. فان

وهو يلزم الافراد والتذكير مع اقترانه بمن فيقال زيد افضل من عمرو وهند افضل من فاطمة والرجلان افضل من المرأتين وهلم جرا بالافراد والتذكير مطلقا . لانه لو ثني او جُمع او اُنث لكان ذلك كثنية الاسم وجمعه وتانيته قبل تمامه * وبهذا الاعتبار لا يجوز تنوينه اذا دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن لان التنوين يدل على التمام ولا تمام فيه * واعلم ان ال والاضافة تعاقبان من على افعال التفضيل فلا تجتمعان معها . فلا يقال زيد الاحسن من عمرو ولا عمرو احسن القوم من خالد * فان كانت من غير التفضيلية لم يمتنع الجمع بينهما كقول الشاعر

فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل ذم

وكذلك زيد أخوف الناس من العار وما اشبه ذلك

وَكُلُّ مَا يُوصَفُ أَوْ يُصَغَّرُ مِنْهُنَّ يُلْغَى وَكَذَا مَا يُضَمَّرُ

اي ان كل ما يوصف او يصغر من هذه الاسماء لا يعمل لمباينته الفعل بملاسته ما هو من خصائص الاسماء . وكذلك ما وقع بلفظ الضمير لانه قد خرج عن لفظ الفعل * فلا يجوز ان يقال اعجبي ضربك الشديد زيدا . ولا زيد ضوئرب عمرا . ولا ضربك زيدا عدل وهو عمرا ظم . وإنما يقال اعجبي ضربك الشديد لزيد . وزيد ضوئرب عمرو وقس على كل ذلك

وَصَحَّحُوا إِعْمَالَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ لِقُوَّةِ التَّكْثِيرِ بِالتَّعَدُّدِ

اي انهم حكموا بصحة اعمال ما ثني ويجمع من هذه الاسماء لما في التثنية والجمع من معنى التكثر فيستفاد منه قوة على العمل وان كان فيه مباينة للفعل كما يستفاد من التكثر في امثلة المبالغة مع مباينتها اوزان الفعل * وذلك متفق عليه في الصفات كجاء الضاربان زيدا والقاتلون عمرا . ونازع بعضهم في المصدر والصحيح جوازه فيه ايضا ومنه قول الشاعر وعدت وكان الخلف منك سجيّة مواعيد عرقوب اخاه يثرب وهو مذهب الجمهور

وَلِاسْمِ فِعْلٍ عَمَلٌ فِي مَا سَوَى ضَمِيرٍ رَفَعَ بَارِزٍ مَعَهُ اسْتَوَى

اي ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل الذي سمي به مستويا معه الا في رفع الضمير البارز

وَلَيْسَ بِالنَّاصِبِ مَفْعُولًا بِهِ "لَفْظًا فَيَنْوِي الْفِعْلُ عِنْدَ نَصْبِهِ"

اي ان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به لفظاً لقصوره عن التعدي اليه بنفسه . وانما يتعدي اليه بالحرف فينصبه محلاً نحو هو اقرب للضيف * وما ورد على خلاف ذلك نحو هو اعلم من بضل عن سبيله فالجمهور على ان نصبه بفعل مقدر مدلول عليه به اي اعلم من كل احد يعلم من بضل * فان كان مما ينصب مفعولين نحو هو اكسى للعراة الثياب جر الاول بالحرف كما رايت ونصب الثاني بالفعل المقدر اي هو اكسى للعراة يكسوهم الثياب * واما بقية المنصوبات فينصب منها الظرف والحال والتمييز اتفاقاً نحو زيد افضل منك عند الامير وافصح منك خاطباً واحسن منك وجهاً . لان الظرف والحال تؤثر فيهما راحة الفعل والتمييز ينصبه ما ليس فيه معنى الفعل اصلاً * وينصب باقي المفاعيل في الصحيح نحو زيد اعلم منك علم البقيين واسهر منك حذراً واسير منك والطريق . لان الاول مشارك له في لفظه ومعناه فيسهل تأثيره فيه . والثاني من قبيل المجرور بالحرف لانه على معنى اللام . والثالث من قبيل الظرف لانه على معنى مع * واعلم ان اقوى الاسماء المصدر لانه اصل الفعل ولذلك لم يشترط اعماله الاصححة حلولة محل الفعل * ودونه الصفات لانها فرع الفعل ولذلك اشترط لها زيادة عليه الاعتماد والزمان وغيرها مما علمت * غير ان اقواها اسم الفاعل واسم المفعول لانها اشبه بالفعل لتضمنها معنى الحدوث * ودونها الصفة المشبهة لانها تبين الفعل بدلائلها على الثبوت * ودونها افعل التفضيل لانه يتضمن مع الثبوت معنى الزيادة فيكون ابعد عن مشابهة الفعل

وَهُوَ كَجُزٍّ فَصْلُهُ يُسْتَنْكَرُ عَنْ مَنْ وَمَعَهَا مُفْرَدًا يُذَكَّرُ

اي ان افعل التفضيل يعتبر كجزء الكلمة لانه لا يتم معناه الا بما بعده وهو من ومجرورها فكانه قد صار ثمة له . ولذلك يستنكر الفصل بينهما لانه يكون كالفصل بين جزئي الكلمة . ما لم يكن بمفعول افعل نحو النبي اولى بالمومنين من انفسهم لان العامل والمفعول كالشيء الواحد * ونادر الفصل بينهما بالشرط كقول الشاعر

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَدَأْتَ إِنَّا مِنْ مَاءٍ مُوَهَّبَةٍ عَلَى خَمْرٍ

وبالنداء كقول الآخر

لَمْ أَلْقَ أَخْبَثَ بِأَفْرَزْدَقٍ مِنْكُمْ لَيْلًا وَأَخْبَثَ فِي النَّهَارِ نَهَارًا

اي ان أفعل التفضيل يرفع الاسم الظاهر اذا وقع في موقع الفعل . وذلك في نحو قولهم ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . فانه يصح ان يقال مكانه ما رأيت رجلاً بحسن في عينه الكحل أكثر من حسنه في عين زيد * وهذه المسئلة يعبرون عنها بمسئلة الكحل . وقد نصرفوا فيها فقالوا ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد وما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد . وعلى هذه الصورة مثال النظم كما رأيت وعليها بروي الحديث ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة * فان لم يقع أفعل هذا الموقع نحو مررت برجل افضل منه ابوه فالتحتم على لغة الجمهور جعل الظاهر مبتدأ مخبراً عنه باسم التفضيل * وانما لم يجعل كذلك في مسئلة الكحل لئلا يلزم الفصل بالمبتدأ بين أفعل ومن وهو اجنبي عنها باعتبار العمل لانه ليس معمولاً لاحدهما * ويجري مجرى الظاهر الضمير البارز المنفصل نحو ما رأيت احداً افضل عنده أنت منك عند زيد ومررت برجل افضل منه أنت فان العمل يستقيم في الاول دون الثاني . وأما الضمير المستتر نحو زيد افضل من عمرو فلا شبهة في رفعه إياه مطلقاً لان العمل فيه خفي لا يظهر اثره لفظاً فلا يحتاج الى قوة العامل * واعلم ان الوجه في وقوع أفعل التفضيل موقع الفعل في مسئلة الكحل هو ان النفي المتقدم عليه يتوجه الى قيد الزيادة التي ابعده عن مشابهة الفعل في مسئلة الكحل وهي الأحسنية فيزيله . وحينئذ يبقى اصل الحس فيصير أحسن بمعنى حسن ومن ثم يصح وقوعه موقع بحسن فيعمل عمله . ولذلك يلزمه ان يتقدم عليه نفي كما رأيت . او نهي نحو لا يكن احداً أحب اليه الخير منك . او استفهام انكارني نحو هل سمعت رجلاً أهون عليه المال من حاتم . لان كلاهما بمعنى النفي * وضابط هذه المسئلة ان يكون أفعل التفضيل صفة لاسم جنس او خبراً عنه واقعاً بعد نفي او شبهه . وان يكون مرفوعه اجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار آخر كما رأيت * أما كونه صفة او خبراً فليعتمد على صاحبه ويتقوى به على العمل * وأما تقدم النفي او شبهه عليه ^{فلنصحح} وقوعه موقع الفعل كما مر * وأما كون مرفوعه اجنبياً اي غير متلبس بضمير الموصوف فلنمكن نسبته الى موصوف آخر * وأما تفضيله على نفسه فليكون الفاضل والمفضول متحدین في الذات فيتحقق خروج اسم التفضيل عن اصله لانه يقتضي تغايرها فيه . ولذلك لا يستقيم العمل مع تقدم النفي في نحو ما رأيت رجلاً افضل منه زيد لعدم اتحاد الفاضل والمفضول في الذات * وأما كون التفضيل باعتبار آخر فلا نه مع اتحاد الذات لا يمكن ان يكون باعتبار واحد . فتأمل

فتكون قد تضمنت ضميراً * فان كانت الصفة المذكورة مجردة من أل كحسن الوجه تعين
الرفع او النصب مع تنوينها والجرب دونه وجرى كل واحد منها في الترجيح وعكسه على
ما علمت

وَأَجْرَ اسْمٍ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ إِذَا كَفَى مَعَ الثَّبُوتِ مَرْفُوعٌ كَذَا
وَأَجْعَلْ عَلَى الْفَاعِلِ مَرْفُوعًا أَتَى بَعْدَ اسْمٍ مَفْعُولٍ لِمَعْنَى ثَبَتًا

اي ان اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة اذا أُريدَ بهما معنى الثبوت
دون الحدوث وكان كل منهما يكتفي بالمرفوع . وذلك بان يكون اسم الفاعل لازماً واسم
المفعول متعدياً الى واحد فقط . فيقال جاء الرجل الصادق الوعد والمحمود السيرة
بالاوجه الثلاثة كما في الحسن الوجه وقس عليه بقية التراكيب * وبهذا الاعتبار يجعل
الرفع بعد اسم المفعول ايضاً على الفاعلية دون النيابة بناءً على ان المفعولية كالمحمودية
مثلاً صفة ثابتة له لا حادثة عليه فيعامل بمقتضى الثبوت * واعلم انهم اتفقوا على اشتراط
كون اسم المفعول لا يتعدى الى اكثر من واحد فلا يقال زيد معطى الأب درهماً * وأما
اسم الفاعل فمذهب الجمهور انه لا بد ان يكون من اللازم . واجاز بعضهم ان يكون من
المتعدي الى واحد بشرط امن اللبس فيقال زيد قاطع السيف ولا يقال ظالم العبيد
لالتباس فاعله بالمفعول * وأما المتعدي الى اكثر فمستعصم فيهما بالاتفاق لبعده عن الصفة
لان منصوبيهما لا يزيد على واحد

وَجَامِدٌ أَوَّلٌ كَالْمَنْسُوبِ بِالْوَصْفِ قَدْ يَجْرِي عَلَى الْأَسْلُوبِ

اي ان ما أوّل بالوصف من الجوامد كالمنسوب قد يجري على هذا الأسلوب في التحاقي
بالصفة المشبهة كقولك مررت برجلٍ نبيٍّ أبوه وامرأة قيسية الأم . فانه في تأويل
المنتسب الى كذا * وعلى ذلك يجري غيره مما يحتمل التأويل نحو وردنا منهلاً غسلاً مائياً
اي حلوا . ونزلنا بقوم أسد الرجال اي شجعانها . وفس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ظَاهِرًا رَفَعَ إِنْ كَانَ فِي مَوْقِعِ فِعْلٍ قَدْ وَقَعَ
كَلاَفَتِي أَنْجَعُ فِيهِ النَّصْحُ مِنْ زَيْدٍ وَذُونِ ذَاكَ رَفَعُهُ يَهِنُ

الخلاف يُبنى عليه خلاف في اعتماد الصفة المقترنة بها . فعلى الاول يجب اعتمادها على ما قبلها مما مرّ وعلى الثاني لا يجب لانها تعتمد عليها

وَأَسْتَأْثَرْتُ أَعْمَالَهَا بِالسَّبَبِ مُؤَخَّرًا لِلضَّعْفِ دُونَ الْأَجْنَبِ
وَشَبَّهَ مَفْعُولٍ بِهَا ذُو الْمَعْرِفَةِ يَنْصَبُ وَالنَّكْرَةُ تَهْمِيزُ الصِّفَةِ

اي ان هذه الصفة اخنصت بالعمل في السببي وهو ما انصل بضمير موصوفها لفظاً كالحسن وجهه او تقديره كالحسن الوجه اي الوجه منه . فلا تعمل في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل في نحوز يد ضارب عمراً لانها قاصدة لا نستطيع التخطي اليه * واذ كانت ضعيفة في العمل لكونها شبيهة الشبيه امتنع تقديم معمولها عليها لقصورها عن العمل في ما قبلها بخلاف اسم الفاعل فانه لقوته بعمل مقدماً ومؤخراً * وما تنفرد به هذه الصفة عن اسم الفاعل ان منصوبها ان كان معرفة كالحسن الوجه جعل نصبه على انه شبيه بالمفعول به لا مفعول به حقيقة كما في منصوب اسم الفاعل لان القاصر لا مفعول له . وان كان نكرة كالحسن وجهاً جعل نصبه على التمييز في المختار لانه يصلح له فيستغني عن التكلف المذكور

وَأَجْرُ بَخْتَارٍ بِهَا إِذَا يَعَصِمُ فِي الْبَعْضِ مِمَّا فِي سِوَاهُ يَصِمُ

اي انهم يبخثرون الجر بهذه الصفة مضافة الى معمولها اذ يسلم الكلام معه في بعض الصور مما يعاب به مع رفع المفعول او نصبه . وذلك كما في الحسن الوجه فانه يجوز فيه رفع الوجه بالفاعلية ونصبه تشبيهاً بالمفعول به . غير انه على الاول تخلو الصفة من ضمير يربطها بالموصوف وعلى الثاني يحنج الى اجراء القاصر مجرى المتعدي كما مرّ في باب الاضافة . فيختار الجر لسلامة المسئلة معه من كل ذلك * واعلم ان الرفع هو الاصل في عمل هذه الصفة لانه هو العمل المخصوص للأزم . غير انه اذا خلا مرفوعها من ضمير الموصوف كما مرّ ينوي ذلك الضمير مستتراً في الصفة ويحوّل اسنادها اليه وحينئذ يصير ذلك المرفوع كالفضلة لاستغناء الصفة عنه بضمير صاحبه . غير انه اذ كان لا يصلح ان يكون مفعولاً به كما علمت بجعل شبيهاً بالمفعول به وفيه ما علمت من التشويش . فاذا اريد الفرار منه اُضيفت الصفة الى ذلك المنصوب * وعلى ذلك يكون النصب متفرعاً عن الرفع والجر متفرعاً عن النصب * وعلى الرفع تكون الصفة مسندة الى الظاهر الذي بعدها فلا ضمير فيها في المشهور . وعلى النصب والجر تكون مسندة الى ضمير الموصوف مستتراً فيها

الماضي بمنزلة الذي ضرب وفي الحال والاستقبال بمنزلة الذي يضرب * وإنما لم يجر هذا المجرى في نحو جاء الذي ضارب أخوه زيداً لان الصلة هناك مجموع الجملة لا اسم الفاعل فقط كما هنا

وَكُلُّ مَا مَرَّ لَهَا بُولُغٌ بِهِ وَلِاسْمٍ مَفْعُولٍ تَهَاوً فَاَنْتَبَهَ

اي ان ما ذكر من العمل والشروط والاحكام لاسم الفاعل يحكم به تماماً لامثلة المبالغة فيه وهي ما حوّل عن صيغة فاعل الى فعّال كما في قول الشاعر
فيا لرزامٍ رَشَّحُوا بي مُقَدِّمًا على الحرب خَوَّاضًا اليها الكنائب
او الى مفعّال كقول الآخر

ان ابنَ برزةٍ منخارٌ بوائِكها يومَ القرى عند لفِّ الساقِ بالساقِ

او الى فعول كقول الآخر

ضُرُوبٌ بنصل السيفِ سُوِّقَ سِيانها اذا عَدِمُوا زادًا فانك عاقرُ

فان كل واحد من هذه الامثلة يعمل عمل اسم الفاعل . غير ان اعمال الاول اكثر من اعمال الاخيرين * وكما يعمل اسم الفاعل عمل فعله على الوجه المذكور يعمل اسم المفعول عمل فعله ايضاً وهو المضارع المجهول مع استيفاء الشروط المذكورة . فيقال زيد مضروب غلامه بالرفع على النيابة . وعمر ومُعْطَى ابوه درهماً ومُعْطَى اخوه بكرةً منطلقاً بنصب ما بعد النائب فيها على المفعولية . وقس على ذلك بقية الاحكام . غير انه اذا حوّل عن اوزانه الاصلية لا يجوز اعماله فلا يقال مررت برجلٍ جريحٍ ابوه بخلاف اسم الفاعل لانه اضعف منه كما ان صاحبه اضعف من صاحبه

وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ قَاصِرَةٌ كَالْمَتَعَدِّي الْعَامِلِ
وَهِيَ عَلَى مَعْنَى الثَّبُوتِ كَالْحَسَنِ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا اَعْتِبَارٌ لِلزَّمَنِ

اي ان الصفة المشبهة اسم الفاعل قاصرة بالوضع غير انها تجري مجرى المتعدي العامل منه في رفع المعمول ونصبه كما ستري * وهي على معنى الثبوت دون الحدوث كالحسن بخلاف اسم الفاعل كالضارب . ولذلك لا يُعْتَبَرُ الزمان في علمها كما يُعْتَبَرُ في علمه لان الثبوت يقتضي الشبوع في جميع الازمنة فلا يُقَيَّدُ بزمانٍ دون آخر * وقد علمت انهم اختلفوا في آل الداخلة عليها بين كونها حرف تعريف او اسماً موصولاً . واعلم ان هذا

سائق * وفي النفي ما كان نأويلاً نحو إنما راحل أخوك أي ما راحل إلا أخوك * وفي الاستفهام ما كان مقدراً نحو عاذر زيداً أنت أم لائمه أي عاذر أنت

وَجَازَ أَنْ يُضَافَ مَا عُدِّي إِلَى مَفْعُولِهِ أَمَّا لِفَاعِلٍ فَلَا

أي أن اسم الفاعل المذكور هنا وهو الصالح للعمل يجوز أن يضاف المتعدي منه إلى مفعوله نحو زيد ضارب عمرو . فإن كان يتعدى إلى أكثر من واحد نُصِبَ به ما وراء المضاف إليه نحو زيد معطي عمرو درهماً ومُعَلِّمُ بكرٍ أخاهُ قادمًا * وأما إلى الفاعل فلا تجوز إضافته لأنه هو الموصوف به والصفة هي عين الموصوف في المعنى فيكون مضافاً إلى نفسه والإضافة إنما تكون بين المتغايرين فلا يقال زيد ضارب الأب عمراً * وأما إضافة اللزوم فسيأتي الكلام عليها في بحث الصفة المشبهة * وإعلم أنهم اختلفوا في ترجيح هنا بين النصب والإضافة والمختار أنهما سواء لأن النصب هو الأصل والإضافة اخف فلكل واحد منهما مرجح . فتأمل

وَمُهْمَلًا يُضَافُ مَا لَهَا مَضَى حَتَّى إِذَا الشَّيْبَةُ لَفْظًا نَقِضَا

فَقَدَرُوا الْفِعْلَ لِمَفْعُولٍ بَلِي إِذَا اقْتَضَى ذَاكَ لِفَقْدِ الْعَمَلِ

أي أن ما كان من اسم الفاعل بمعنى الماضي يهمل عن العمل لأن المشابهة اللفظية التي كانت له مع المضارع قد انتقضت مع الماضي لأنه لا يجري على لفظه فبطل عمله . ومن ثم تجب إضافته إلى مفعوله نحو زيد ضارب عمرو أمس * فإن اقتضى مفعولاً آخر نُصِبَ بفعلٍ مقدّرٍ نحو زيد معطي عمرو درهماً أي معطي عمرو أعطاه درهماً . وهو أشهر الأقوال وعليه الجمهور

وَلَيْسَ قَيْدٌ بَعْدَ أَلْ فَهُوَ صِلَةٌ بِأَلْفِعْلٍ مَعَهَا مُطْلَقًا مَا وَلَهُ

أي أن اسم الفاعل الواقع بعد أَلْ لا يُقَيَّدُ بزمان لأنها اسمٌ موصولٌ وهو صِلَةٌ لها في تأويل الفعل لأنه هو الأصل في الصلة . ولكنهم كرهوا أن يدخلوا على لفظ الفعل ما هو على صورة حرف التعريف المخصص بالاسماء فسبكوا من الجملة اسماً مفرداً ودخلوا عليه أَلْ فكان في تأويل ذلك الفعل ماضياً أو مضارعاً ولذلك كان يعمل بعدها في جميع الأزمنة معتدداً عليها كما مر . فيقال جاء الضارب أخوه زيداً أمس أو اليوم أو غداً . لأنه يكون في

بعكسه كان نقيضاً له فلا يصح جملة عليه ومن ثم لا يستحق العمل * وأما ان كانت الناء في اصل بناء المصدر كرحمة فيجوز اعماله نحو اعجبني رحمتك زيداً لان الناء حيث لا تدل على الوحدة فلا يكون محدوداً

وَفَاعِلُ الْمَصْدَرِ لَمْ يَلْزَمْ فَلَا تُضْمَرُ بِهِ إِلَّا لِفِعْلِ بَدَلًا

اي ان فاعل المصدر لا يلزم ذكره معه فيجوز حذفه وإثباته كما رأيت في الامثلة السابقة بخلاف الفعل . وذلك لان الفعل مع فاعله جملة فلا بد لها من مُسندٍ اليه بخلاف المصدر مع فاعله كقيام زيد فانه لا يكون معه جملة كما ترى * ولذلك لا يتحمل ضميره الا اذا كان بدلاً من الفعل نحو ضرباً زيداً فانه يتحمل الضمير لنيابته عن الفعل كما مر

وَيَعْمَلُ اِسْمُ فَاعِلٍ كَفِعْلِهِ اِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَضْيَ كَمِثْلِهِ
وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَدْ اَعْنَدَ اَوْ بَعْدَ نَفْيٍ اَوْ سُؤَالٍ قَدْ وَرَدَ

اي ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله وهو المضارع اذا كان مثله في الدلالة على زمان الحال او الاستقبال * ولكنه اذا كان اضعف منه في العمل اشترط له ان يعتمد على صاحبه ليتقوى به وقيل ليكون معه كالفعل المُسند الى فاعله فتتأكد المشابهة . وذلك انما يكون في ما وقع خبراً نحو زيد ضاربٌ عمرًا . او صلةً نحو جاء الضاربُ اخو زيدًا . او صفةً نحو مررت برجلٍ راكبٍ فرسًا . او حالاً نحو جاء زيدٌ معتقلاً رُمحةً * او وقع بعد نفي او استفهام لانهما يقتضيان الأحداث التي هي من شأن الافعال فيتقرب من الفعلية بوقوعه هذا الموقع نحو ما ضاربٌ اخوك زيداً وهل قاتل بنوك عمرًا * واعلم ان ما ذكر من الشروط انما هو لصحة عمله في المنصوب * واما في المرفوع فان كان ظاهراً لم يشترط له الزمان فيجوز ان يقال زيد قائمٌ غلامه أمس . وان كان مضمراً لم يشترط له شيء نحو ضاربٌ زيدٍ امس حاضراً . وذلك لان الرفع من لوازم الفعل فتكفيه ادنى مشابهة له * والمعتبر في المنصوب انما هو المفعول به لاقتضائه تعدي الفعل اليه بخلاف غيره من المنصوبات * ويجري مجرى ما كان بمعنى الحال او الاستقبال ما أُريد به الاستمرار التجددي نحو زيدٌ مُكْرِمٌ ضيفه * ويندرج في زمان الحال ما كان تقديرًا على سبيل الحكاية نحو كان زيدٌ ضارباً غلامه * وفي الخبر ما كان منسوخاً نحو ظننت زيداً منجزاً وعدة * وفي الصفة ما كان قائماً مقام الموصوف نحو مررت بسائقٍ بغيراً اي برجلٍ

نصب إذا اقتضى شيئاً من ذلك * وهو إما أن يُضَافَ إلى الفاعل ويُذكر المفعول بعده نحو عَجِبْتُ من انشاد زيد شعراً وهو الأكثر . وإما أن يُضَافَ إلى المفعول ويُذكر الفاعل بعده نحو عَجِبَنِي انشادُ الشعرِ زيد . وإما أن يُضَافَ إلى أحدهما ولا يُذكر شيء بعده نحو عَجِبَنِي انشادُ زيد أو انشادُ الشعرِ * وقد يُضَافُ إلى الظرف فيأتي بعده المرفوع والمنصوب كالمَنُونِ نحو عَجِبَنِي انشادُ الليلِ زيد شعراً . ولك أن تحذف بعده الفاعل أو المفعول أو كليهما وهذا الأخير هو الأكثر في الاستعمال

وَأَعْمَلُ اسْمٌ مَصْدَرٌ غَيْرُ عِلْمٍ كَمَصْدَرٍ مِمَّا لِيَشْرُطِهِ اسْتَمُّ

أي أنه قد ورد إعمال اسم المصدر الذي ليس بعلم عمل المصدر إذا كان مستوفياً لشرطه المذكور ومنه قول الشاعر

أَكْفُرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةِ الرِّينَا

وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وعليه الأكثرون * وأما العلم منه كنجار وبرة فلا يعمل بالاتفاق لشدّة بعده عن الفعل * وإعلم أن اسم المصدر المذكور هو ما دلّ على معنى المصدر وخالفه بخلق لفظاً وتقديراً دون عوضٍ من بعض ما في فعله كالعطاء . فإنه قد خلا من همزة أعطى لفظاً وتقديراً ولم يُعَوِّضْ عنها بشيء * وأما ما لم يخل مطلقاً كالإعطاء . أو خلا لفظاً فقط كالقتال المقدرة فيه ألف قاتل . أو عوض فيه عن المحذوف كالعادة المعوّض فيها بالباء عن واو وعد المحذوفة فهو مصدر * واختلف في المبيي لغير المفاعلة كالمراجع والأظهر أنه مصدر وهو اختيار أكثر المحققين . فإن كان للمفاعلة كالمراجعة فهو مصدر بالاتفاق * وأما الفرق المعنوي بين المصدر واسمه فهو أن المصدر يدلّ على الحدّث بنفسه واسم المصدر يدلّ على الحدّث بواسطة المصدر . فمدلول المصدر هو معنى الحدّث ومدلول العطاء هو لفظ الإعطاء . وعلى ذلك يجري معه مجرى اسم الفعل مع الفعل المسمّى به كما ستري

وَرَدَّ مُحَدُّودٌ بِعَكْسِ الْفِعْلِ كَضَرْبَةٍ حِفْظًا لِحَقِّ الْحَمَلِ

أي أنهم منعوا عمل المصدر المحدود وهو ما دلّ على المرة كضربة حفظاً لحقّ حملِهِ على الفعل لأنه إنما يعمل عند موافقته له . وذلك لأن الفعل مبهمٌ فإن كان المصدر محدّوداً

يَعْمَلُ مَا لِفِعْلِهِ مِنَ الْعَمَلِ أَضِيفَ أَوْ نُونَ أَوْ حَلِيَ بِأَلْ

اي ان المصدر الذي يصح ان يحمل محله الفعل المقترن بأن او ما المصدريتين يعمل عمل فعله رفعاً ونصباً. وذلك نحو عجبت من ضربك زيداً. فانه يصح ان يقال مكانه عجبت من أن ضربت زيداً اذا أريد الماضي. ومن أن تضرب زيداً اذا أريد المستقبل. ومما تضرب زيداً اذا أريد الحال في المشهور او مطلق الزمان في قول * وهو يعمل مضافاً كما رأيت. او مفرداً منوناً كقول الشاعر

فلولا رجاء النصر منك ورهبة عِقَابِكَ قد صاروا لنا كالموارد

او محلي بأل كقول الآخر

ضعيف النكايه اعداءه بخال الفرار براخي الأجل

غير ان المضاف أكثر إعمالاً من غيره لان في الاضافة معني الاسناد فتقر به من الفعل. وإعمال المنون أكثر من اعمال المحلي بأل لانه نكرة كالفعل. وإعمال المحلي بأل ضعيف لبعده عن مشابهة الفعل * واعلم ان المصدر يعمل عمل الفعل لحلوله محله لا لشبهه به لانه اصل له ولذلك لا يشترط له زمان. فتكون المشابهة مسوغة لحلوله محل الفعل لاعلة لعمله * وانما قيدوا العمل بالمعاقبة المذكورة بينهما احترازاً من الواقع مفعولاً مطلقاً فانه لا يعمل اتفاقاً مع ذكر فعله نحو ضربت ضرباً زيداً لانه لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود القوي * وأما نحو ضربته ضرب الأمير اللص فعلى تأويل ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير اللص فيكون المفعول المطلق محذوفاً والعامل هو المصدر المشبه به * فان لم يذكر الفعل معه نحو ضرباً زيداً فالخيار ان العمل للمصدر بالنيابة عن الفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه * ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه لانه في تأويل الصلة ما لم يكن المعمول ظرفاً نحو فلما بلغ معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة لهما عندهم من التوسع في الظروف. او يكن المصدر بدلاً من الفعل نحو عبد الله ضرباً لانه حينئذ بمعنى الفعل وحده * ويدخل تحت أن المصدرية أن المخففة من الثقيلة نحو علمت ضربك زيداً اي علمت أن قد ضربت زيداً. وهي قد تتعين كما في المثال لان تلك لا تقع بعد العلم كما سيأتي

وَعَمَلُ الْمُضَافِ بَعْدَ جَرِّ مَا يَلِيهِ بِأَلِذِيهِ اقْتِضَاهُ تَبَهُمَا

اي ان المصدر المضاف يجز به ما أضيف اليه لفظاً ثم يتم عمله بما اقتضاه من رفع او

مبني بناء لازماً اذ لا وجه لاعرابه كما في المضارع فلا موضع فيه للإعراب . وهذا هو
مذهب جمهور البصريين وعليه جمهور النحاة

وَكُلُّ فِعْلٍ حَيْثُمَا بِهِ اقْتَرَنَ ضَمِيرٌ رَفَعَ مُتَحَرِّكٌ سَكَنٌ
أَوْ لَيْسَ نَاسِبُهُ لِكِي يَصِحَّ أَوْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ فُتِحَ

اي ان كل واحد من هذه الافعال متى اتصل به ضمير رفع متحرك سكن آخره معه فراراً
من توالي اربع حركات في نحو ضَرَبْتُ وانطَلَقْتُ لان الضمير المتصل بفعله يُحَسَّبُ كالجزء
منه وهم يكرهون اجتماع اربع حركات في كلمة واحدة او ما هو بمنزلتها . ثم حِيلَ على ذلك
ما لا تجتمع فيه كَأَكْرَمْتُ طَرْدًا للباب وهو المشهور * فان كان الضمير حرف لين
ناسبه الفعل في الحركة فيضم آخره قبل الواو نحو ضَرَبُوا وَيُفْتَحُ قبل الالف نحو يَضْرِبَانِ
ويكسر قبل الباء نحو اضْرِبِي لئلا يلزم قلبه في بعض الصور * وكل ما لحقته نون التوكيد
مباشرة له يُفْتَحُ آخره معها كلاً تَضْرِبَنَّ وَاذْهَبَنَّ ونحوهما . فان فصل بينهما كما مرَّ يفتي آخره
على حكمه قبل التوكيد ولو كان الفاصل محذوفاً فيقال لا تَضْرِبَنَّ يا قومُ بضم الباء ولا
تذهبنَّ يا هندُ بكسرها

وَالْأَمْرُ كَالْمُضَارِعِ الَّذِي جُزِمَ فِي حَذْفِ حَرْفِ عِلَّةٍ بِهِ خْتَمٌ
كَذَاكَ حَذْفُ النُّونِ فِي نَحْوِ أَفْعَلُوا وَكُلُّهُ عَلَى الْبِنَاءِ يُحْمَلُ

اي ان فعل الامر يجري كالمضارع المجزوم في حذف حرف العلة الذي يُخْتَمُ بِهِ فيقال
ادْعُ واخْشَ وارمِ بحذف الواو والالف والياء كما يقال لا تدعُ ولا تخشَ ولا ترمِ *
وكذلك يجاريه ايضاً في حذف النون من الافعال الخمسة نحو اضربا واذهبا وقومي .
غير ان هذا الحذف كله يُحْمَلُ على البناء في الاصح بخلاف الحذف في المضارع فانه على
سبيل الإعراب كما علمت

فصل

في شبه الفعل وَاِعْمَالِهِ

وَمَصْدَرٌ يَخْلُفُهُ فِعْلٌ بِأَنَّ أَوْ اخْتِهَا مَا الْبَصْدَرِيَّةُ اقْتَرَنَ

فَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا لَمْ يَصِلِ نُونُ النِّسَاءِ أَوْ نُونُ تَوْكِيدٍ تَلِي
وَمَعَهُمَا يَنْبَى عُرُوضًا إِذْ هُمَا لِلْفِعْلِ بِالْبَعْدِ عَنِ اسْمٍ حَكَمًا

اي لكون الفعل المشبه للاسم يُعَرَّب ما لم يصادف سبباً للبناء اعربوا الفعل المضارع الذي لم يتصل بنون النساء او نون التوكيد . لانه ان اتصل باحدهما عرض عليه البناء مع الاولى على السكون نحو يَضْرِبَنَّ ومع الثانية على الفتح نحو لا تَضْرِبَنَّ . وذلك لانها من خصائص الافعال فيبعد معها عن شبه الاسم ومن ثم يرجع الى البناء الذي هو الاصل فيه . وهذا هو المذهب الصحيح المختار * غير ان بناءه مع نون التوكيد مشروط بمباشرتها له كما رأيت . فان لم تباشره لفظاً نحو لا تضربان او تقدراً نحو لا تضربن مضى على اعرابه لانها حينئذٍ بمنزلة عنه فتكون كنون الرفع الواقعة هناك * واعلم ان الفاصل المقدر انما يكون في فعل جماعة الذكور وهو الواو وفعل المؤنثة المخاطبة وهو الياء فانها تحذفان في اللفظ لالتقاء الساكنين ويبقى اعتبارهما في النية لان المحذوف لعلته كالثابت

وَحُكْمُهُ الَّرْفَعُ إِذَا تَجَرَّدَا مِنْ عَامِلٍ لَفْظًا كَمَا فِي الْمُبْتَدَا
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِعَامِلٍ وَلَا خَفْضَ كَمَا الْإِسْمُ مِنَ الْجَزْمِ خَلَا

اي ان حكم الفعل المضارع ان يكون مرفوعاً اذا كان مجرداً عن العوامل اللفظية نحو زيد يضرب كما ان المبتدأ يرفع لذلك فيكون رافعه التجرد . وهو مذهب الكوفيين وعليه جمهور النحاة * فان لم يكن مجرداً فحكمه النصب او الجزم بالعامل الذي يدخل عليه من النواصب او الجوازم نحو لن يقوم زيد ولم يقم عمرو . ولا خفض فيه كما لا جزم في الاسم المعادلة بينهما بان كل واحدٍ منها قد اخص بشيء ومنع من شيء كصاحبه

وَعَاقِبَ الْمُعَرَّبَ حَيْثُ يُجْرِي مَاضٍ فَخَرَّكُوهُ دُونَ الْأَمْرِ
وَالْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ لَا زِمُ الْبِنَاءِ إِذْ لَيْسَ لِلْأَعْرَابِ مَوْضِعٌ هُنَا

اي انهم جعلوا آخر الفعل الماضي متحرراً لانه يعاقب المعرب وهو الاسم والفعل المضارع . فانه يقع موقعهما في الخبر والحال والنعته . ويقع موقع المضارع في الصلة والشرط . بخلاف الامر فانه ليس في شيء من ذلك فجعلوه ساكناً * وكل واحدٍ من الماضي والامر

اي ان أفعَل التفضيل يُبنى مما يُبنى منه فعل التعجب مستوفياً جميع شروطه بالتفصيل .
فكل ما يرد للتعجب يرد للتفضيل قياساً وشذوذاً وكل ما يمتنع في ذاك يمتنع في هذا .
فيقال هو أكبر من أخيه ولا يقال أسمر منه ونحو ذلك مما لا ينطبق على حكمه إلا ما شذَّ
كقولهم هو أرَجَل من فلان وأشهر من القمر وأعطى الدرهم وأحق من هبة وغير
ذلك * ويتوصل الى التفضيل مما لم يستجمع الشروط كما يتوصل الى التعجب مميّزاً
بمصدره فيقال هو أكثر اقتحاماً وأشد سُمرةً ونحو ذلك * ولما كان بين البابين هذه
المشاركة اجازوا تصغير أفعَل التعجب حملاً على أفعَل التفضيل لما بينهما من المشابهة كما
حملوا أفعَل التفضيل عليه في عدم التصرف . وعلى ذلك قول الشاعر
يا ما أُمليح غزلانا شَدَنَّا لنا من هوليّا نَكْن الضال والسمر
قيل ولم يسمع من العرب تصغيره إلا في أحسن وأملح ولكن النخاة قاسوه عليهما * وإما
أفعَل الامر فلا تصغير فيه لعدم مشاركته لأفعَل التفضيل في الصيغة فلا وجه لحمله عليه

فصل

في اعراب الفعل وبنائه

وَالْفِعْلُ إِنِ اشْبَهَ الْأِسْمَ أَعْرَبَا مَا لَمْ يُصَادِفْ لِبْنَاءً سَبَبًا

اي ان الفعل اذا اشبه الاسم أعرب حملاً عليه ما لم يعارضه سبب البناء فيبنى كما سيجيء .
وهذا الشبه انما يقع بين المضارع واسم الفاعل . وهو يكون بينهما من جهة اللفظ والمعنى
المتفقين فيها . أمّا من جهة اللفظ فلأنه يجري عليه في عدد الحروف والحركات والسكنات
كما بين يضرب وضارب . وأمّا من جهة المعنى فلأن كل واحد منهما يأتي بمعنى الحال او
الاستقبال . قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت وذلك لسلامته من الطعن
فيه بخلاف غيره * وباعتبار هذه المشابهة يُسمى هذا الفعل مضارعاً اي مشابهاً * وقد
وقد تحصل ما ذكر من احكام الاسماء والافعال ان الاسم اذا اشبه الفعل امتنع من
الصرف واذا اشبه الحرف بُني . والفعل اذا اشبه الاسم أعرب واذا اشبه الحرف جمد .
بخلاف الحرف فانه اذا اشبه الاسم مثل نعم الجوابية في عدم افتقارها الى غيرها لا يُعرب
لعدم توارد المعاني التركيبية عليه . واذا اشبه الفعل مثل إن التوكيدية كما سيجيء في بابها
لا يتصرف اذ لا دلالة فيه على الحدّث والزمان

اي ان ما لا يقبل بناء فعل التعجب منه مما لم يستكمل الشروط المذكورة آنفاً يجعل
التعجب من مصدره مبنياً له فعل ما يصح التعجب منه كأشد ونحوه . غير ان المصدر
يكون صريحاً في غير الثلاثي وفي ما وصفه على أفعل والفعل الناقص على الاصح . وغير
صريح في المنفي والمجهول . فيقال ما اشد انطلاقة وأعظم سواده وأكثر كونه محسناً .
وما اشد ما ضرب وأقل أن لا يزورنا . وقس عليه صيغة الامر كأشد بسواده وهلم
جرأ * وأما الجامد فلا يتأتى فيه شيء من ذلك اذ لا مصدر له

وَشَدَّ فِيهِ نَحْوُ مَا أَخَصَرَهُ وَأَحْمَقَ الْقَوْمَ وَمَا أَشْهَرَهُ
فَإِنْ يَكُ الْمَفْعُولُ لَيْسَ يَلْتَبِسُ كَمَا أَجَنَّ الْعَبْدَ فَأَسْمَعُهُ وَقِسْ

اي انه قد شدد في هذا الباب الناظر مسموعة من العرب كفولهم ما أخصر كلامه ما فوق
الثلاثي . وما أحقق القوم ما وصفه على أفعل . وما أشهر زيداً ما هو بمعنى المنعول وغير
ذلك . وكله يُسمع ولا يُقاس عليه إلا ما كان للمفعول الذي لا يلتبس بالفاعل نحو ما أجنه
فيُسمع منه ما ورد ويُقاس عليه . وهو يكون غالباً في ما لزم البناء للمجهول كجن وحم
ونحوهما لا مقصوراً عليه خلافاً لبعضهم لان مدار الامر فيه على امن اللبس فيثما انتهى
المحذور صحت المسئلة

وَأَسْتَخْدِمُوا لِلصِّغَتَيْنِ فَعْلًا مِنْ صَالِحٍ ضُمُّ وَلَوْ مُحْوَلًا
اي انهم استخدموا للصيغتين المستعملتين للتعجب وهما ما أفعله وأفعل به صيغة فعل
المستعمل في المدح والذم مضموم العين بالاصالة كحسن او بالتحويل كعلم على ما عرفت
هناك * وذلك بشرط ان يكون صالحاً لبناء التعجب منه كما رأيت فيقال حسن زيد
وحسن زيد اي ما أحسنه وأحسن به . وكذلك علم زيد وجهل عمرو ونحو ذلك .
ومنه قول الشاعر

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ بِرَمْلٍ يَبْرِينُ جَارٌ شَدَّ مَا اغْتَرَبَا
اي ما اشد اغترابه . وقس عليه الامر

وَأَعْلَمُ بِأَنْ أَفْعَلَ التَّفْصِيلُ بَيْنِي كَذَا الْبَابِ بِالتَّفْصِيلِ
فَصَغُرُوا حَمَلًا عَلَيْهِ أَفْعَلًا لَشَبَّهِ بَيْنَهُمَا قَدْ عَدَلَا

ولا ما لا تفضل فيه لواحد على غيره نحو مات اذ لا مزبة فيه لفاعل على آخر حتى
يَتَعَجَّبُ مِنْهُ

وَذَاكَ مَاضٍ بَعْدَ مَا يُسْتَعْدَمُ نَاصِبَ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَبْهَمُ

اي ان اُفْعَلَ المذكور يُسْتَعْمَلُ بعد ما التعجبية بلفظ الماضي ناصباً مفعولاً به غير مبهم
معرفة نحو ما أَحْسَنَ زَيْدًا . او نكرة مَخْصُصةً نحو ما أَسْعَدَ رَجُلًا يَخَافُ اللَّهَ . فان كان نكرةً
مبهمَةً لم يَصَحَّ التَّعَجُّبُ مِنْهُ فلا يقال ما أَحْسَنَ رَجُلًا لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ * وإعلم ان النحاة اتفقوا
على اسمية ما لعود الضمير عليها من أَفْعَلَ . وعلى الابتداء بها لتجردها عن العوامل
اللفظية . لكنهم اختلفوا في حقيقتها والمختار انها نكرة تامة بمعنى شيء والجملة بعدها خبر .
وانما ساغ الابتداء بها لتضمنها معنى التعجب وقيل لانها في تقدير الموصوفة اذ المعنى شيء
عظيم أَحْسَنَ زَيْدًا . وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين

وَدُونِ مَا يُجْعَلُ أَفْعَلُ أَمْرًا يَلِيهِ فَاعِلٌ بِبَاءٍ جُرًّا

فَقِيلَ مَا أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وَقِيلَ أَكْرَمَ بَنِي نِزَارٍ

اي ان أَفْعَلَ التعجب بصيغة الماضي يُجْعَلُ أَفْعَلُ بصيغة الامر مجرداً عن ما التعجبية فليبه
المتعجب منه فاعلاً له مجروراً بالباء لفظاً مرفوعاً بالفاعلية محلاً . وعلى ذلك يقال في
مثال الماضي ما أَكْرَمَ عَبْدَ الدَّارِ وفي مثال الامر أَكْرَمَ بَنِي نِزَارٍ وما اشبه ذلك .
ومدلول كليهما واحد في انشاء التعجب * وإعلم ان النحاة اختلفوا في معنى أَفْعَلَ الامر
ومحل المجرور بعده على اقوال اشهرها ان لفظه لفظ الامر ومعناه معنى أَفْعَلَ الذي
بصيغة الماضي والمتعجب منه فاعل له زيدت عليه الباء ليصير على صورة المفعول به المجرور
بالحرف كامر زَيْدٍ لان فاعل الامر لا يسوغ ان يكون ظاهراً فيكون في محل الرفع
بالفاعلية * وبهذا الاعتبار جار حذفه في نحو أَسْبَغَ بِهِمْ وَأَبْصَرُوا ان كان فاعلاً لان زيادة
حرف الجر قد كسسته صورة الفصلة فجاز فيه ما جاز فيها * وهذا المذهب هو مذهب
سيبويه وجمهور البصريين وهو المختار عند جمهور النحاة

لَهُ بِمَا لَشَرُّهُ لَمْ يَنْكِرْ

وَقَسَّ كَأَعْظَمَ بِأَحْتِرَامِ الْجَارِ

وَمَا أَجَبَ تَعَجُّبًا مِنْ مَصْدَرٍ

كَمَا أَشَدَّ صَفْرَةَ الْبَهَارِ

اي انهم الحقوا بهذا الباب في انشاء المدح او الذم ما كان من الافعال كسئل في كونه
ثلاثيا مضموم العين لانه يدل على الغرائز التي تستحق المدح او الذم . فان كانت مفتوح
العين كعرف او مكسورها كجهل حوّل الى الضم ليلتحق بالغرائز ويصير قاصرا كنعيم
ويش . فان كان اجوف او مضاعفا قدّر فيه الضم . ويجوز في المضاعف النقل كما مر .
وهو يستعمل استعمال هذه الافعال في جميع احكامها مطلقا فيقال حسن الخلق الوفاء
وجهل الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو وهلم جرا . غير انه يضمن معنى التعجب
فيكون المعنى ما احسن الوفاء واجهل زيدا وخبث عمرا . ولذلك جاز تجريد فاعله
من اللام نحو حسن اولئك رفيقا وكبرت كلمة تخرج من افواههم * وكل ذلك من
نوادير الاستعمال .

فصل

في افعال التعجب

وَأَسْتَعْمِلُوا أَفْعَلَ لِلتَّعْجِبِ مِنْ وَصْفِ فَاعِلٍ خَفِيَ السَّبَبُ
مِنْ ذِي ثَلَاثٍ مُثَبَّتٍ صُرِفَ لَا أَفْعَلَ وَصْفِ تَمَّ مِمَّا فَضِلَا

اي انهم استعملوا فعلا على وزن أفعل التعجب من صفة فاعل قد خفي سببها لتستحق
التعجب منها . ولذلك يقال اذا ظهر السبب بطل التعجب * وانما قيدوه بكونه من صفة
الفاعل لانه لو كان من صفة المفعول نحو ما اضرب زيدا تعجبا من مضروبه لكان
يلتبس بكونه من الضاربية * ويشترط في الفعل الذي تبنى منه هذه الصيغة ان يكون
ثلاثيا مجردا مثبتا متصرفا لا يأتي الموصوف منه على وزن أفعل . وان يكون تاما يقبل
التفاضل كما سئري * فلا تبنى من غير الفعل الا شذوذا كقولهم ما أرجله مبنيا من
الرجولية اذ لا فعل له . ولا من الفعل الرباعي لانها تؤدي الى حذف بعض الاصول .
ولا من مزيد الثلاثي لئلا تنفوت الدلالة على المعنى المقصود بالزيادة عند حذفها . ولا
من المنفي سواء كان نفيه لازما نحو ما عاج بالدواء ام عارضا نحو ما بخل زيد لئلا يلتبس
المنفي بالمثبت . ولا من الجاهد لان التصرف في ما لا يتصرف نقض اوضعه . ولا مما
الوصف منه على أفعل كاسم ونحوه لان اكثر هذه الافعال تستعمل مزيدة فاطلقوا منعها
فيها طردا للباب . ولا من الافعال الناقصة لانه لا يمكن تطرقها الى نصب المفعول به .

وَيَقَعُ التَّمْيِيزُ بَعْدَ حَبِّذَا رَافِعَ إِيْهَامٍ لِيَهَامَرَ أَحْنَدِي

اي ان التمييز يقع ايضا بعد حبذا رافعا ما في اسم الاشارة من الإيهام كما يكون مع غيره من أسماء الاجناس والموصولات وغير ذلك مما مر في هذا الباب * وهو يكون تارة قبل المخصوص نحو حبذا رجلاً زيدٌ وعليه قول الشاعر

أَلَا حَبِّذَا قَوْمًا سَلِيمٌ فَانْهَمَ وَفَوَّا وَتَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ

وتارة بعده نحو حبذا زيدٌ رجلاً وعليه قول الآخر

حَبِّذَا الصَّبْرُ شَيْئَةً لَأَمْرِي رَا مَرَّ مَبَارَاةً مُوَلِّعٍ بِالْمَغَانِي

واعلم ان هذا الإيهام هو المعتبر في فاعل هذا الباب . وذلك ليكون المدح او الذم على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لقصد المبالغة . ولكون الايضاح بعد الإيهام اوقع في النفس لانه من قبيل الحصول بعد الطلب . ولذلك وقع فيه كل ما رأيت من الأسماء ظاهراً ومضمراً * غير ان حب قد يجعل الممدوح فاعلاً لها مكان اسم الاشارة وقد يجز بباء زائدة تشبيهاً له بفاعل أفعل الامر في التعجب . وحيث يجوز فيها ضم الحاء نقلاً من الباء لان اصلها حَبٌّ بضم الباء الاولى اي صار محبوباً . فيقال حبٌ زيدٌ وحبٌ بزيد

بفتح الحاء وضمها فيهما . وقد روي بالوجهين قول الشاعر

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحَبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وقد تدخل لا على حبذا فتكون كَيْسٌ في افادة الذم كقوله

أَلَا حَبِّذَا عَازِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبِّذَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

وكل ذلك لا يتأني في اخواتها من افعال هذا الباب * واعلم ان التمييز الواقع بعد جميع

هذه الافعال قد يجز بمن كقول الشاعر

يَا حَبِّذَا جَبِلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِّذَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الآخر

تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْذِلْ سِوَاهُ فَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وقس على ذلك في بَشْسَ وَسَاءَ

وَأَحْثَقُوا بِالْبَابِ فِعْلاً كَسِهْلُ بِالْوَضْعِ أَوْ مُحْوَلًا نَحْوَ جَهْلُ

وَهُوَ لَهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ أَقْتَفَى مُطَرِّدًا كَحَسْنِ الْخُلُقِ الْوَفَا

اي ان ما ذكر مما سوى حبذا قد تقوم معه ما التي هي معرفة تامة بمعنى الشيء مقام ذي اللام الجنسية فتكون فاعلاً له نحو بئس ما هما اي الشيء هما * وقد استعمالها بعض النحاة موصولة في هذا المقام فقدّر الصلة والعائد اي بئس ما نذكره هما * وكذلك استعمل بعضهم الذي ومن الموصولة مع ذكر الصلة نحو نعم الذي يزار زيد وساء من يقصد عمرو. وكل ذلك يتأتى عند قصد الجنس بهذه الموصولات بناء على انها لما افادت العموم اشبهت المقترن باللام الجنسية فصحّ اسناد هذه الافعال اليها . فان قصد بهنّ العهد امتنعت المسئلة

وَأَضْمَرُوا فَاعِلَهُ مُبَيَّنًا وَالظَّاهِرُ التَّمْيِيزُ مَعَهُ جُوزًا
كَنِعْمَ رُبْعًا دَارُنَا وَبِئْسَ مَا نَجِدُ وَنِعْمَ الْحَبَارُ جَارًا مَنْ حَيَّ

اي انهم اجازوا ايضاً ان يكون فاعل غير حبذا ضميراً مستتراً مبيناً بنكرة تفسره كما هو شأن التمييز. وهي إما اسم جنس نحو نعم ربعا دارنا . او ما النكرة التي بمعنى شيء نحو بئس ما نجد . والتقدير فيها نعم هو ربعا اي نعم الربع ربعا . وبئس هو شيئاً اي بئس الشيء شيئاً * واجاز قوم ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر تأكيداً له . والغالب فيه ان يكون مقدماً على المخصوص نحو نعم الحبار جارا من حي . وقد يكون مؤخراً عنه كما في قول الشاعر

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ ابْنِكَ قَيْسٍ فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ ابْنِكَ زَادَا

واعلم ان ما الواقعة بعد نعم وبئس اذا تلاها فعل نحو نعم ما صنعتها كانت ناقصة اي موصولة او معرفة تامة اي غير مفتقرة الى ما يتم معناها به . وحينئذ يكون الفعل صلة للموصولة او صفة لمخصوص محذوف مع التامة . فيكون التقدير في المثال مع الاولى نعم الذي صنعتها هذا . ومع الثانية نعم الشيء شيء صنعتها * وحيثما وقعت تكون المعرفة منها فاعلاً والنكرة تمييزاً على الاصح * والواقعة بعد نعم مطلقاً يجوز ان تدغم في ميمها ميم نعم فتكسر عينها لالتقاء الساكنين نحو فنعما هي ونعما يعظكم به * وقد تقدم نعما اسم موصوف بها في المعنى ولا يليها شيء فتقدر ما من لفظه ويقدر المخصوص ضميراً له نحو سحقتة سحقا نعما اي سحقا نعم السحق هو * وللنحاة في هذا المقام خمسة عشر قولاً اقتصرنا منها على ما ذكرناه وهو المختار

فيكون المخصوص قد مدح او ذم أولاً على سبيل الإجمال لانه واحد من افراد ذلك الجنس . وثانياً على سبيل التفصيل لانه قد خص بالذكر ولذلك يقال له المخصوص *
وهو الوجه المختار عند جمهور النحاة

وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ هُنَا فِي الْأَشْهَرِ تَخْبِيرٌ عَنْ مَخْصُوصِهِ الْمَوْخَرِ

اي ان الجملة الفعلية وهي جملة حبذا وأخواتها يخبر بها عن المخصوص على انه مبتدأ مؤخر .
والرابط بينهما الاشارة في الأولى والعموم المستفاد من لام الجنس في أخواتها كما مر في باب
المبتدأ . وهذا هو الأشهر في اعراب هذه المسئلة وهو مذهب سيبويه وعليه اكثر النحاة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ حَبْذَا تَقْدَمُ حَنْمًا وَلَفْظًا وَاحِدًا تَلْتَزِمُ

وغيرها كَأَلْفَعِلٍ مُطْلَقًا جَرَى مَعَ ظَاهِرٍ وَهُوَ بِهِ قَدْ أُخِرَا

اي ان حبذا يجب تقديمها على المخصوص فلا يقال زيد حبذا . وتلزم لفظاً واحداً مع الجميع
فيقال حبذا زيد حبذا هند حبذا الرجلان حبذا المرأتان حبذا المؤمنون حبذا
المؤمنات . وذلك لانها قد جرت مجرى المثل والأمثال لا تغير عن مواردها * وأما
غيرها فيجري مجرى الفعل مطلقاً مع فاعله الظاهر . فيقال نعم الرجل زيد ونعمت المرأة
هند وبئس الرجلان صاحبك وبئست المرأتان جارتاك وساء القوم بنو فلان وساءت
الجواري الزينات * ويجوز ترك الناء لان هذه الافعال لها اشبهت الحروف بجمودها
لم يجب إلحاق العلامة * وإجازوا تاخيرها مع فاعلها عن المخصوص فيقال زيد نعم
الرجل وأخوك نعم الرجلان وهلم جرا . وحينئذ يجوز دخول النواسخ على المخصوص نحو
كان زيد نعم الرجل وعليه قول الشاعر

إذا أرسلوني عند تعذير حاجة أمارس فيها كنت نعم الممارس

ومن هذا القبيل قول الآخر

إِنَّ أَبْنَ عَبْدِ اللَّهِ نِعَمَ أَخَوَالِدَيْ وَأَبْنُ الْعَشِيرَةِ

وهكذا يقال ظننت زيدا نعم الصديق وما شبه ذلك

وَقَدْ تَنُوبُ مَعَهُ عَنْ ذِي اللَّامِ مَا مَعْرِفَةٌ تَهْتَ كَيْشَ مَا هَبَا

وَأَسْتَعْمِلْتُ وَصْلًا كَذَا الَّذِي وَمَنْ حَيْثُ بِهِنَ الْجِنْسُ مَعْنَى يُخْتَصَّنُ

مقدراً كما في افعال التعجب فانه قد اشبه حرفاً مقدراً كان يستحق الوضع فلم يوضع
استغناء عنه بالفعل المذكور * فيكون الجمود في الفعل نظير البناء في الاسم من جميع
الجهات . فتأمل

فصل

في افعال المدح والذم

تُنشَى مَدْحًا حَبْدًا وَنِعْمًا وَهَكَذَا بَيْسَ وَسَاءَ ذَمًّا
وَذَا لِحَبِّ فَاعِلٍ وَمَا بَلِي فَاعِلُهُ ذَا اللَّامِ لِلْجِنْسِ أَجْعَلِ
فَإِنْ يَفُتْ ذُو اللَّامِ فَالْمُضَافُ لَهُ وَيُذَكَّرُ الْخُصُوصُ خَتَمَ الْمَسْئَلَةَ
كَبْدًا زَيْدٌ وَبَيْسَ الدَّارُ أَوْ بَيْسَ دَارُ الظَّالِمِينَ النَّارُ

اي ان حبداً ونعم تنشيان المدح وبئس وساء تنشيان الذم . وان ذا الاشارية فاعل حب
المتصلة بها . واما ما يابها وهو نعم وبئس وساء فيجعل فاعله مصحوب ال الجنسية . فان
لم يكن فالمضاف اليه . ويذكر المخصوص بالمدح او الذم اخيراً بعد كل ذلك . فيقال
حبداً زيد . وبئس الدار النار . او بئس دار الظالمين النار * وقد يكون فاعل نعم وما
يليهام مضافاً الى المضاف الى مصحوب ال نحو نعم غلام سيد العشيرة زيد وعليه قول الشاعر

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ زُهَيْرٌ حُسَامٌ مُفَرَّدٌ مِنْ حَمَائِلِ

واختلفت النحاة في حقيقة الثلاث الأول . والجمهور على ان حبداً جملة فعلية كما مر وهو
مذهب سيبويه . ونعم وبئس فعلان بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو نِعِمْتَ
المرأة فاطمة . وعليه قول الشاعر

نِعِمْتَ جَزَاءَ الْمُتَّقِينَ الْجَنَّةُ دَارُ الْأَمَانِ وَالْمَنَى وَالْمَنَّةُ

واما ما سَمِعَ من نحو قول بعضهم نِعَمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْسَ الْعَيْرِ فمحمول على تقدير محذوف اي
على عير مقول فيه بئس العير . وهو مذهب البصريين * واما ساء فالظاهر انه لا خلاف
في فعليتها * واختلفوا في ال الداخلة على فاعل نعم وأخيهما على أنحاء شتى . والصحيح
انها لشمول الجنس حقيقة فيقع المدح او الذم على الجنس برُمته ثم يخص بعض افراده .

وقول الآخر

وخبّرتُ سوداء الغيم مريضةً فاقبلتُ من اهلي بمصر أعودها

وقول الآخر

وما عليك اذا أخبرتني دنفًا وغاب بعلمك يوماً أن تعوديني

وقول الآخر

وأنبئتُ قيساً ولم أبله كما زعموا خير اهل اليمن

ولذلك قال اكثرهم ان هذا الاستعمال فيها مختص بهذه الصيغة والله اعلم

فصل

في جمود الفعل

وَالْفِعْلُ إِنْ كَانَ لِمَعْنَى وَرَدَا كَأُحْرِفَ فَهُوَ مِثْلُهُ قَدْ جَهْدًا
وَهُوَ لِذَاكَ عَامِلٌ إِذْ يُذَكَّرُ مُقَدِّمًا وَالْفَصْلُ فِيهِ يَحْذَرُ

اي ان الفعل اذا استعمل لمعنى من المعاني التي توضع لها الحروف كالنفي في ليس والترجي في عسى ونحو ذلك يجهد كالحرف فلا يتصرف كما لا يتصرف الحرف * ولكونه قد ضعف بالجمود وجب ان يكون مذكوراً مقدّماً على معموله متصلاً به . فلا يُحذف ولا يُؤخر ولا يُفصل لانه لا يقوى مع ذلك على العمل لضعفه بخلاف الفعل المتصرف كما علمت في الاحكام الكلية

وَمِنْهُ مَا لَهُ الْجُمُودُ يَلْزَمُ كَنِعَمَ وَالسَّمَاعُ فِيهِ يُرْسَمُ
وَمِنْهُ بِالْعَكْسِ لِكُونِ السَّبَبِ مُفَارِقًا كَأَفْعَلَ التَّعَجُّبِ

اي ان من الفعل الجامد ما يكون جموده لازماً كافعال المدح والذم ونحوها وذلك للزوم سببه الذي هو تضمينه معنى الحرف . وهو سماعي لا يقاس عليه * ومنه ما يعرض عليه الجمود كفعل التعجب فلا يكون لازماً له لعروض سببه الذي هو استعماله في هذه الصورة بمعنى الحرف فمتى خرج عنها عاد الى التصرف . وهو يقاس كما ستعلم * واعلم ان الحرف الذي يجهد الفعل لشبهه به قد يكون موجوداً كما في عسى فانها قد اشبهت لعل . وقد يكون

فصل

في ما ينصب ثلاثة مفاعيل

وَفِي أَرَى أَعْلَمَ تَقُلُّ جَمْعًا نَصْبًا لِمَفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ مَعًا
وَتَثْبُتُ الْجُمْلَةُ بَعْدَ النُّقْلِ عَلَى الَّذِي كَانَ لَهَا مِنْ قَبْلِ

اي ان ارى واعلم الداخلة عليهما همزة النقل يجمع لهما بواسطتها نصب المفرد وهو المفعول الاول والجملة المشتقة على المبتدا وهو المفعول الثاني والخبر وهو المفعول الثالث لما علمت من تعدية الهمزة في ما مر. فيقال ارئت زيدا عمرا فاضلا واعلمت خالدا بكرا قادما * ويبقى المفعول الثاني والمفعول الثالث على ما كان لهما قبل النقل من الالغاء والتعليق

وغير ذلك. وعليه قول الشاعر

وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ وَأَرَأْفُ مُسْتَكْفِيٍّ وَأَسْمَحُ وَاهِبٍ

وقولهم البركة أعلمنا الله مع الاكابر * وكذلك قولك ارئت زيدا وعمرا فاضلا واعلمته ما خالده في الدار بالرفع في الجميع * واعلم ان الجملة المعلقة عنها تسد مسد المفعول الاول والثاني مع ما ينصب مفعولين. ومسد المفعول الثاني والثالث مع ما ينصب ثلاثة مفاعيل كما رأيت * وكذلك جملة ان المفتوحة الهمزة نحو علمت ان زيدا فاضلا واعلمته ان عمرا منطلق. وذلك لان في حيزها تين الجملة ما يحنج اليه المقام من المسند والمُسند اليه

كما ترى

وَضَمُّنَا أَعْلَمَ نَبَا خَبَرًا أَخْبَرَ أَنْبَا فَجَبَرَتْ كَمَا جَرَى

وَأُحْبِثَتْ حَدَّثَ فِي الْمُنْقُولِ وَقِيلَ ذَاكَ أَخْنَصَ بِالْمَجْهُولِ

اي انهم ضمنوا نبأ وما يليها معنى أعلم فاجروها مجراه في العمل * وألحق بعضهم حدث بهن لورودها في السماع ومنه قول الشاعر

أَوْ مَنَعْنِمَ مَا تُسَالُونَ فَمِنْ حَدِّ ثَمْوَةٍ لَهْ عَلَيْنَا الْوَلَاءُ

غير ان هذه الافعال لم تسمع عن العرب الا بصيغة المجهول كما رأيت في قوله حد ثموة.

وكذلك قول الآخر

نَبِئْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

اي ان ما تصرف من افعال القلوب نحو رأى يجوز فيه كون الفاعل والمفعول ضميرين متصليين صاحبهما واحد نحو أراني مفردا اي اري نفسي . ومنه قول الشاعر
ولقد أراني للرياح دَرِيَّةً من عن يميني تارة وامامي

وذلك لا يجوز في غيرها من الافعال فلا يقال ضربتني بضم التاء لان حكم الفاعل ان يكون مؤثرا وحكم المفعول ان يكون متأثرا وحكم المؤثر ان يغاير المتأثر . فان عرض اتحادهما في المعنى وجب تغايرهما في اللفظ بقدر الإمكان ولذلك يعدل الى النفس فيقال ضربت نفسي بناء على ان المضاف يقتضي مغايرة المضاف اليه فتكون النفس كأنها غير الضمير المضافة اليه وان كانت هي عينه في المعنى . وبهذا الاعتبار جاز ان يقال إِيَّاكَ ضربت وما ضربت إِلَّا إِيَّاكَ بفتح التاء فيهما لتغاير الضميرين في الاتصال والانفصال بخلاف المتصليين جميعا . وأما في هذه الافعال فلم يفكر في هذه المغايرة لان المفعول في الحقيقة انما هو مضمون الجملة لا المنصوب الاول الذي يكتفى عنه بالضمير * واجازوا هذا الاستعمال في عديم وقد ايضا لانها ضد وجد فحماؤها حمل النقيض على النقيض .

ومن الأول قول الشاعر

لقد كان لي عن ضربتين عَدِمْتَنِي وعمّا أَلْفِي منها مَتَرَحْنَحُ

اي عديمت نفسي . ومن الثاني قول الآخر

نَدِمْتُ على ما كان مني فَقَدْتَنِي كما نَدِمَ المَغْبُونُ حينَ يَبِيعُ

وأما ما لا يتصرف من الافعال المذكورة وهو تَعْلَمُ وهَبْ فذلك يمتنع في الأول منه

ويجوز في الثاني . ومنه قول الشاعر

فَهَبْكَ أبْنُ هِنْدٍ لَمْ تَعْنُكَ أَمَانَةٌ وما المرء إِلَّا عَقْدُهُ وَمَوَائِقُهُ

اي هَبْ نفسك أبْنُ هِنْدٍ

وَيَكْتَفِي الْكُلُّ بِنَصْبِ الْأَوَّلِ إِذَا اكْتَفَى عَنْ قَيْدِهِ بِمَا بَلَى

اي ان جميع افعال هذا الباب من افعال القلوب وغيرها تكتفي بنصب المفعول الاول اذا كانت تستغني عن تقييده بالصفة الجارية عليه من المفعول الثاني نحو علمت المسئلة ووجدت الضالة ورددت السائل وتركت الدار * وحيث تكون هذه الافعال كسائر الافعال المتعدية الى واحد لان تعلفها يكون بنفس المفعول مطلقا لا باعتبار صفة يتقيد بها . فتأمل

ولو الشرطية كما في قول الآخر

وقد علم الاقوام لو أن حاتمًا اراد ثراء المال كان له وفر
ولعل نحو إن أدري لعله فتنة لكم * وكم الخبرية نحو أو لم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون *
وكذلك الاستفهام بالحرف نحو إن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون . أو بالاسم نحو
لنعلم أي الحزبين أحصى * وقد يكون بعض المعانيات المذكورة مقدرًا كما في قول الشاعر
كذلك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

أي وجدت لملاك الشيمة الأدب برفعها مبتدأ وخبرًا . وقول الآخر
لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا شعيب بن سهم أم شعيب بن منقر
أي أشعث بن سهم على ما عرفت * وأعلم أنه يشارك هذه الأفعال في التعليق مع
الاستفهام ما وافقها في المعنى كنظر القلبية نحو فانظري ماذا تأمرين . أو البصرية نحو فلينظر
أيها أركي طعامًا . وأبصر نحو فستبصر ويصرون بأبيكم المفتون . وسأل نحو يسأل
أيان يوم القيامة . وقس نظائره عليه

ودونه إن لم يقدم جازان^د يلغى^د وذلك في توسط^د وهن^د

أي ان ما تصرف من افعال القلوب اذا لم يكن معه ما له صدر الكلام فان لم يكن مقدمًا
على الجملة كما رايت جاز الغاؤه نحو زيد ظننت صادق وزيد صادق ظننت فيرفع الجزآن
على الابتداء والخبرية . والفعل حينئذ ملغى لا عمل له فيها لفظًا ولا محلاً لضعفه بما عرض
له من التأخر فلا يقوى على نصب معمولين * ولما كان التأخر مقتضياً لإلغاء هذه الأفعال
كان ابلغ كلما ازداد . ولذلك يضعف إلقاءها اذا توسطت ويقوى اذا تأخرت *
وقد تلغى هذه الأفعال على ضعف اذا تقدم معمول احد المفعولين عليها نحو متى نظن^د
زيد ذاهب . أو مخبر عنه بجملة نحو زيد اظن غلامه منطلق لا بها حينئذ تكون كالتوسطة *
فان كان معها ما له صدر الكلام نحو زيد ظننت فاضل وأعمر وقادم ظننت وجب الرفع
الغاء عند بعضهم وتعليقاً عند الآخرين * وإنما اخصت هذه الأفعال بجواز الإلغاء
لضعف عملها اذ هي تتعلق بمضمون الجملة كما مر بخلاف افعال التحويل . وذلك مع
استقلال مفعولها كلاماً بدونها لكونها مبتدأً وخبراً بخلاف سائر الأفعال التي تنصب
مفعولين . ومتى ألغيت كانت كالأفعال اللازمة لا مفعول لها لفظاً ولا تقدراً

وأستعملوا^د نحو أراني مفرداً منه وقالوا^د هبك^د منها جهداً

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيَضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبَيْضَ سُدَا

وقول الآخر

فَارَسَ مَا غَادِرُهُ مُلَحَمًا غَيْرَ هَيَّابٍ وَلَا نِكْسٍ وَكَلَّ

وقول الآخر

تَلَفُ الَّذِي اتَّخَذَ الْجَرَاعَةَ خُلَّةً وَعَظَ الَّذِي اتَّخَذَ الْفِرَارَ خَلِيلًا

وكلها متصرفة إلا وهب بمعنى صير فانه يلزم الماضي كقولهم وهبني الله فداك * وأما جعل فهي تستعمل تارة للتحويل نحو فجعلناه هباءً منثوراً فتكون من هذه الافعال . وتارة للظن نحو وجعلوا الملكة الدين هم عباد الرحمن إناثاً فتكون من افعال القلوب * وكل هذه الافعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فينتصب بها كل واحد منها مفعولاً به ويجري في الترتيب مع صاحبه كما كان حال التجرد

وَبَابُ ظَنْ قَبْلَ ذِي صَدْرٍ فَصَلْ عُلِّقَ مَا صُرِفَ مِنْهُ فَأَعْنَدَلْ

وَذَاكَ مَعَ مَا إِنْ وَلَا وَاللَّامُ لَوْ وَلَعَلَّ كَمْ وَالِاسْتِفْهَامُ

نَحْوُ ظَنَنْتُ لَجَرِيرٍ أَشْعَرُ وَرُبَّ ذِي صَدْرٍ هُنَا يَقْدَرُ

اي ان ما تصرف من افعال القلوب وهو ما سوى تعلّم وهب اذا فصل بينه وبين الجملة ما له صدر الكلام يُعَلَّقُ عن العمل فيها لفظاً لانه لا يقدر ان يخطأه اليها كما علمت فتبقى بعده مرفوعة الجزء بين ولكنها تكون في محل النصب به . وذلك لان ما له صدر الكلام يقتضي بقاء صورتها على حالها وهذه الافعال تقتضي تغييرها فوجببت المعادلة بينها بمراعاة حق المانع في اللفظ وحق العامل في المعنى * فان لم يكن ذو الصدر فاصلاً بينها نحو علمت زيدا من هو لم يكن في المسئلة تعلّق على الاصح * وانما اخصت هذه الافعال بالتعليق دون افعال التحويل لانها عقلية تتعلّق بمضمون الجملة فتتناوله في المعنى على كل حال بخلاف الأخرى * وأما المُعَلِّقات فهي ما وإن النافيتان نحو علمت ما زيد كاتب وظننت إن عمرو كريم * ولا النافية ايضاً عاملة او مهملة نحو ظننت لارجل في الدار وعلمت لا زيد فيها ولا عمرو * واللام للابتداء كما في مثال النظم . او لجواب القسم كما

في قول الشاعر

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَانَيْنِ مَنِئِي اِنْ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا

وقول الآخر

تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالَغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
وتنقسم باعتبار المعنى الى ما يدل على الشك وهو الخمسة الاولى وحسب وهب. وما يدل
على اليقين وهو باقيةا. ولذلك يقال لها افعال القلوب * غير ان منها ما يفيد الظن
فقط وهو حجا وعدّ وزعم وهب. ومنها ما يفيد العلم فقط وهو علم والفي ودري ووجد
وتعلم. ومنها ما يفيد الظن تارة والعلم اخرى وهو ظن وحسب وخال ورأى. غير ان
الثلاثة الاولى تستعمل غالباً للشك والاخير يستعمل غالباً لليقين * والحقوا برأى العلمية
رأى الحليمية نحو اني اراني اعصر خمراً ومنه قول الشاعر
أَرَاهُمْ رُفِقَنِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ الْخِزَالَا

واعلم ان القول قد يضمن معنى الظن فيعمل عملة. غير انه يشترط فيه عند اكثرهم ان
يكون مضارعاً لمخاطب بعد استفهام مباشر له نحو أنقول زيدا قادمًا اي أنظن. وعليه

قول الراجز

مَتَى نَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا بِجَهْلَيْنِ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
ويُغْتَفَرُ فصله عن الاستفهام بالظرف لعدم الاعتداد به كقول الشاعر
أَبَعْدَ بَعْدٍ نَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَلِي بِهِمْ أَمْ نَقُولُ الْبَعْدَ مُحْنُومَا
وقد يفصل بعمله لانه في نية التأخير عنه كقول الآخر
أَجْهَالًا نَقُولُ بَنِي أُتُوتِي لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مَتَجَاهِلِينَا
فان تخالف شيء من الشرائط المذكورة رُفِعَ الجزآن على الحكاية وهي جائزة ايضا مع
استيفاء الشروط. فتدبر

| | |
|---|--|
| وَالْحَقُّوْا صَيَّرَ رَدًّا وَأَشْتَرَكْ | غَادَرَ وَأَتَّخَذَ مَعَهَا وَتَرَكَ |
| وَوَهَبَ أَتَجَامِدَ مَاضٍ لَمْ يَزَلْ | وَتَجَمَّعَ التَّحْوِيلَ وَالظَّنَّ جَعَلَ |
| وَالْكُلُّ مَفْعُولٌ بِهِ يَتَّصِبُ | بِهِ كَمَا فِي أَصْلِهِ يَرْتَبُ |

اي انهم الحقوا بافعال القلوب هذه الافعال المذكورة. ويقال لها افعال التحويل لانها
تدل على تحويل الموصوف عن صفة الى اخرى نحو صيرت الطين خزفا. ومن ذلك
قول الشاعر

فانك مُوشِكٌ أَنْ لا تراها ونعدو دون غاضرة العوادي
وحكى بعضهم غير ذلك وكلة من نوادر اللغة

وَأَسْنَدَتْ عَسَى لِمَسْبُوكٍ تَلَا وَأَوْشَكَ أَخْلَوْلَقَ فَأَلْتَقَصُّ خَلَا

اي ان هذه الافعال الثلاثة تسند الى المصدر المسبوك من أَنْ والفعل نالياً لها فتكون
تامة في مذهب الجمهور مستغنية عن الخبر نحوز يد عَسَى أَنْ يقوم وعَسَى أَنْ يقوم زيد.
ومن ثم تكون بلفظ واحد مع الجميع فيقال هند عَسَى أَنْ تزورنا والرجلان عَسَى أَنْ
يزهبا والقوم عَسَى أَنْ يرحلوا. وكذلك عَسَى أَنْ تزورنا هند وعَسَى أَنْ يذهب الرجلان
وعَسَى أَنْ يرحل القوم وهلم جرا. وقس على ذلك في أوشك واخْلَوْلَقَ وهي لغة اهل
الحجاز وعليها الجمهور

وَأَسْتَعْمَلُوا نَحْوَ عَسَاكَ وَالْعَمَلُ بَاقٍ عَلَى الْعَهْدِ الْقَدِيمِ لَمْ يَزَلْ

اي انهم استعملوا جعل ضمير النصب المتصل اسماً لعَسَى نائباً عن ضمير الرفع كما قيل في
لولاك على ما ستعرف ومن ذلك قول الشاعر
نظرنا الخيل مقبلة فقلنا عَسَاهُمْ ثَائِرِينَ مِنْ أَصِيْبَا
وعلمها حيثُ بَاقٍ على ما كان عليه من رفع الاسم ونصب الخبر وهو المذهب الصحيح
وعليه الجمهور

فصل

في ظن واخوانها

ظَنَّ حَجًّا خَالَ وَعَدَّ زَعَمًا رَأَى دَرَى حَسِبَ الْفَى عَلِمَا
وَجَدَّ هَبَ مِثْلَ تَعَلَّمَ قَدْ أَمَرَ حَسِبَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ أَنْصَبَ وَالْخَبَرِ

اي ان هذه الافعال المذكورة تنصب المبتدأ والخبر جميعاً. وهي تنقسم باعتبار اللفظ الى
متصرف وهو من ظَنَّ الى وَجَدَ. وغير متصرف وهو هَبَ وتَعَلَّمَ فانها لا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا
امراً فقط كقول الشاعر

فقلتُ أَجِرْنِي أبا مالك وَالْأَفْهَبْنِي أَمْرًا هَالِكَا

وَأَمَّا حَرَىٰ وَاخْلُوقَ فَلَا بُدَّ مَعَهَا مِنْ أَنَّ لِلْإِشْعَارِ بَانَهَا لِلرَّجَاءِ لَانِ الْمَشْهُورِ فِيهَا مَعْنَى
الاسْتِجَابِ بِخِلَافِ عَسَىٰ فَإِنَّهَا مَشْهُورَةٌ فِي الرَّجَاءِ فَلَا يُلْزَمُهَا مَا يُشْعِرُ بِهِ * وَاعْلَمْ أَنَّ عَسَىٰ
قَدْ تَرَدَّدَ لِلِإِشْفَاقِ نَحْوًا تَغْفُلُ فَعَسَىٰ الْعَدُوُّ أَنَّ يَكُونَ قَادِمًا. وَعَلَىٰ ذَلِكَ أَيْضًا لَا يَزَالُ
خَبَرُهَا يَقْتَضِي الْاِقْتِرَانَ بِأَنَّ لَانَ الْإِشْفَاقِ يَقْتَضِي الْاِسْتِقْبَالَ كَالرَّجَاءِ * وَقَدْ اسْتَشْكَلْتُ
الْحَاجَةَ اقْتِرَانَ الْخَبَرِ بِأَنَّ فِي هَذَا الْبَابِ لَانُهُ يَسْتَلْزِمُ الْإِخْبَارَ بِالْحَدَثِ عَنِ الذَّاتِ وَهُوَ لَا
يُصَحُّ لَانَ الْخَبَرِ هُوَ عَيْنُ الْخَبَرِ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى وَالْحَدَثُ لَا يَكُونُ عَيْنَ الذَّاتِ. وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ
ثَلَاثُ بِلَاقَاتٍ وَمُنَاقَضَاتٌ شَتَّى بِطَوْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ وَالْطُّفَّ مَا يُقَالُ فِي
الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ مَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ بَعْضِ طَلَبَةِ ابْنِ مَالِكٍ نَقْلًا عَنْهُ أَنَّ الْإِخْبَارَ إِنَّمَا وَقَعَ
أَوَّلًا بِالْفِعْلِ الْمَجْرَدِ. ثُمَّ لَمَّا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ جِيءَ بِأَنَّ لَتُوْذِنَ بِاتِّخَاذِهِ لَا لِقُصْدِ السَّبْكِ
بِالْمَصْدَرِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَجَازِ دُونَ أَنَّ تَوْسُطَ الْخَبَرِ كَكَادَ يَقْتُلَانِ عَبْدَاكَ عُمَرُ

أَيُّ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ تَوْسُطُ الْخَبَرِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْاِسْمِ كَمَا فِي الْمَثَالِ فَلَا يَزَالُ الْخَبَرُ
مُسْنَدًا إِلَىٰ ضَمِيرِ الْاِسْمِ الْعَائِدِ إِلَيْهِ بَارِزًا كَمَا رَأَيْتُ أَوْ مُسْتَتِرًا نَحْوَ كَادَ يَسْقُطُ الْفَارْسُ. وَلَا
بَأْسَ بِعَوْدِهِ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي اللَّفْظِ لَانُهُ مُقَدَّمٌ فِي النِّيَّةِ * غَيْرُ أَنَّ ذَلِكَ مُشْرُوطٌ
عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِأَنَّ لَا يَقْتَرِنُ الْخَبَرُ بِأَنَّ فَلَا يُقَالُ كَادَ أَنَّ يَسْقُطُ الْفَارْسُ لَثَلَا يَوْمَ اسْنَادِ
النَّاسِخِ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَأْوَلِّ مِنَ الْفِعْلِ الْخَبَرِ بِهِ وَاسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الظَّاهِرِ بَعْدَهُ أَيْ قَرَبَ
سُقُوطِ الْفَارْسِ وَهُوَ خِلَافُ الْمَقْصُودِ * وَأَمَّا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْفِعْلِ أَيْضًا فَمُتَنَعٌ بِالْاِجْمَالِ
لَانَ الْجَوَامِدَ لَا تَعْمَلُ فِي مَا قَبْلَهَا كَمَا عَلِمْتَ * وَلَا عِبَةَ بِمَا يَقَعُ فِيهِ التَّصَرُّفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ
كَمَا سَجَّيْتُ لَانَهُ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ لَمْ يَسْتَنْمِ التَّصَرُّفُ قَدْ جَرَىٰ فِي ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لَمَّا
فِيهِ مِنْ مُوجِبِ الْجُمُودِ كَمَا سَتَعْلَمُ

وَإِخْتِصَّ كَكَادَ بِمُضَارِعٍ كَذَا أَوْشَكَ وَأَسْمُ فَاعِلٍ مِنْهُ أَحْنَذَى

أَيُّ قَدْ اخْتِصَّتْ كَادَ وَأَوْشَكَ مِنْ بَيْنِ أَخَوَاتِهَا بِاسْتِعْمَالِ مُضَارِعٍ لَهَا نَحْوُ يَكَادُ الْبَرْقُ
يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ. وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ

بُوشِكَ مِنْ فَرٍّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ فَرَاتِهِ يُوَافِقُهَا

وَهُوَ كَثِيرٌ فِيهَا. وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ اِسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَوْشَكَ كَقَوْلِ الْآخَرِ

وَالْتَزَمُوا الْإِخْبَارَ بِالْمُضَارِعِ - عَنْهُمْ إِذْ كُنْ لِغَيْرِ الْوَاقِعِ -
وَأَسْنَدُوهُ لِضَمِيرِ الْأِسْمِ - لِيَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى ذِي الْحُكْمِ -

اي انهم التزموا الإخبار عن هذه الافعال بالفعل المضارع لانها للحكم بما لم يقع . وذلك لان بعضها لمقاربة وقوع الفعل وبعضها للطمع في حصوله وبعضها للاخذ في مباشرته فلا تصلح لها الافعال الماضية والاسماء * والتزموا ايضاً اسناد هذا الفعل الى ضمير الاسم الذي يخبر به عنه لان هذه الافعال انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل دون غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود اليه ليتحقق له ذلك . فيقال كاد الفارس يسقط ولا يقال كاد الفارس يسقط رمحه . وما ورد بخلاف ذلك فشاذاً او على تاويل وهو مذهب الجمهور

وَذُو الرِّجَاءِ عَسَى مَعَهُ أَقْتَرَنَ - إِذْ يَقْتَضِي اسْتِقْبَالَ مَا يُرْجَى بِأَنْ
وَلَا بَسَ الْحَالِ سِوَاهُ فَأَبَى - وَفِي عَسَى عَكْسٌ وَفِي مَا قَرَّبَا

اي ان افعال الرجاء وهي عسى وحرى واخولق يقترن الخبر معها بأن المصدرية الدالة على الاستقبال لان المرجو لا يكون الا مستقبلاً . فيقال عسى المريض أن يشفى وحرى الصديق أن يزورنا واخولقت السماء أن تمطر * وأما افعال المقاربة والشروع فتحكمها ان لا تقترن أخبارها بأن لانها ملابسة للفعل . إما بدلالتها على الدخول فيه نحو شرع زيد يتكلم فيكون معها حالاً . وإما بدلالتها على الإشراف عليه نحو كاد الفارس يسقط فيكون معها كالحال . وعلى كليهما لا تناسبها علامة الاستقبال * غير انه قد يُعتبر في عسى شبهها بلعل في المعنى فيجرد خبرها كقوله

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر - بينهم جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ -
وَيُعتبر في افعال المقاربة تأخر وقوع الفعل معها عن زمان الحال فيقرن خبرها بأن كقول الآخر

ربع غناه الدهر طولا فأنمى - قد كاد من طول اللي أن يمصيا
وذلك قليل الآ في اوشك فان الاكثر اقتران خبرها بأن كقوله
ولو سئل الناس التراب لا وشكوا - اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

وَأَمَّا فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا فَلِأَنَّ الْوَقْفَ يَسْتَلْزِمُ اجْتِنَابَ هَاءِ الْكُسْتِ مَكَانَ الْمَحْذُوفِ كَمَا
 سَتَعْلَمُ فِي بَابِهِ وَعَلَى ذَلِكَ يَكُونُ اثْبَاتُ النُّونِ أَوَّلَى مِنْ حَذْفِهَا وَاجْتِنَابَ حَرْفِ اجْتِنَابِيٍّ
 مَكَانَهَا . وَأَمَّا فِي الْمُقْتَرَنَةِ بِالضَّمِيرِ فَلِأَنَّ الضَّائِرَ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا فَلَا يُحْذَفُ مِنْهَا
 بَعْضُ الْأَصُولِ * وَأَمَّا مَا سَمِعَ مِنْ حَذْفِ الْمُتَحَرِّكِ بِالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْهُ عِنْدَ الرِّثَاءِ
 فَمَحْمُولٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى الْضَّرُورَةِ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ لَا يَخْتَصُّ بِكَانِ النَّاقِصَةِ بَلْ
 يَكُونُ فِي النَّامَةِ أَيْضًا لِاشْتِرَاكِهَا فِي اللَّفْظِ وَالْحَذْفِ أَمْرٌ لِنَظْمٍ فَيَصِحُّ اشْتِرَاكُهَا فِيهِ
 وَشَاعَ فِي أَسْمِ لَيْسَ مَحْضُ النَّكِيرَةِ وَهِيَ عَلَيْهِ تَامِرَةٌ مُقْتَصِرَةٌ
 أَيِ أَنَّهُ قَدْ شَاعَ وَقُوعُ اسْمِ لَيْسَ نَكْرَةً مَحْضَةً وَذَلِكَ لِعُمُومِهِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ وَقُوعِهِ فِي حَيْزِ
 النَّفْيِ كَمَا عَلِمْتَ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

كَمْ قَدْ رَأَيْتُ وَلَيْسَ شَيْءٌ بَاقِيًا مِنْ زَائِرٍ طَرَقَ الْهَوَى وَمَزُورٍ
 وَهِيَ تَقْتَصِرُ عَلَيْهِ تَامِرَةٌ فَتَسْتَغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ سَيْبُويه مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ
 لَيْسَ أَحَدٌ أَيِ لَيْسَ أَحَدٌ هُنَا . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْأَسْتِعْمَالِ وَذَلِكَ أَهْلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ

فصل

في كاد واخوانها

كَادَ كَذَا أَوْشَكَ هَلْهَلَ كَرِبَ عَسَى حَرَى أَخْلَوْلَقَ مَعَ كَانَ أَحْسِبَ
 شَرَعَ أَنشَأَ جَعَلَ أَنْبَرَى طَفِقَ أَخَذَ قَامَرَ وَأَبْتَدَا هَبَّ عَلِقَ

أَيِ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ الْمَذْكُورَةَ تُحْسَبُ مَعَ كَانٍ بِاعْتِبَارِ الْعَمَلِ فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الْأَسْمَ وَتَنْصِبُ
 الْخَبَرَ مِثْلَهَا . وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ . لِأَنَّ مِنْهَا مَا وُضِعَ لِلْمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ وَهُوَ كَادَ وَأَوْشَكَ وَهَلْهَلَ
 وَكَرِبَ بِكُسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا . وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِرَجَاءِ حُضُولِهِ وَهُوَ عَسَى وَحَرَى وَأَخْلَوْلَقَ .
 وَمِنْهَا مَا وُضِعَ لِلشَّرْعِ فِيهِ وَهُوَ شَرَعَ وَمَا يَلِيهَا إِلَى آخِرِهِ * وَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ
 أَوَّلَى وَالْمَ . وَفِي أَفْعَالِ الشَّرْعِ أَثَرٌ وَطَبِيقٌ . وَعَدَّ بَعْضُهُمْ هَلْهَلَ مِنْ أَفْعَالِ الشَّرْعِ *
 وَيُقَالُ لِلْمَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْبَعْضِ عَلَى
 سَبِيلِ الْمَجَازِ

وَحَذَفُوهَا بَعْدَ أَنْ فَعَوَّضُوا بِهَا كَأَمَّا أَنْتَ رَاضِيًا رَضُوا

وَالْحَذَفُ بَعْدَ إِنْ وَلَوْ لِلْفِعْلِ عَمَّ وَالْإِسْمُ كَمَا لَشَّاهِدُ إِنْ فَرَدًا عَدَمٌ

اي انهم حذفوا كان بعد أن المصدرية فعوضوا عنها بما الزائدة نحو أمّا انت راضياً رَضُوا . فان اصله لَأنْ كنت راضياً رَضُوا اي انهم رَضُوا لكونك راضياً . فحذفت لام التعليل عن أن على قياس حذفها . ثم حذفت كان للاختصار وزيدت ما عوضاً عنها فانفصل الضمير الذي هو اسم كان لعدم استقلاله متصلاً وأدغمت نون أن في ميم ما لتقاربهما في المخرج فصار أمّا انت كما رأيت . ومن ذلك قول الشاعر

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا تَفَرٍّ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

واذا وقعت كان بعد إِنْ ولو الشرطيتين تحذف مع اسمها للتخفيف كقولك الشاهد أن فرداً عَدَمٌ وقولهم التمس ولو خاتماً من حديد . اي ان كان الشاهد فرداً ولو كان ما تلتسمه خاتماً . ومن ذلك قول الشاعر

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرَفٍ إِنْ ظَالَمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

وقول الآخر

لَا يَأْمَنِ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جَنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

غير ان حذفها مع التعويض واجب لا امتناع الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وبدونه جائز لا تنفائ المانع * واعلم ان الحذف بعد الشرط لا يكون مع غير إِنْ ولو من أدواته لان كل واحدة منها أم بابها فتتم التوسع فيها كما مر . ولا يكون الاسم المحذوف هناك الأضمر المعلوم قبله كما رأيت ليتعين به المحذوف

وَجَاءَ فِي نُونٍ مُضَارِعٍ سَكَنٌ وَصَلًا بِغَيْرِ مُضْمَرٍ الْوَصْلُ اقْتَرَنَ

اي ان الحذف قد استعملوه ايضاً في نون مضارع كان . وذلك اذا كانت ساكنة واقعة في الوصل اي في غير الوقف . ولم تكن مقترنة بضمير متصل . وهو إمّا احد ضمائر النصب او نون الاناث لان سكونها معه في المضارع لا يمكن الا هناك . فيقال لم يك زيد قائماً اي لم يكن * فان كانت النون متحركة ولو حركة عارضة نحو لم يكن الذين كفروا . او كان موقوفاً عليها نحو قائماً لم تكن . او كانت مقترنة بضمير متصل نحو ان يكنه فلن تسلط عليه امتنع الحذف * أبنا في المشتركة فلانها قد قويت بالحركة فمعاست عن الحذف .

بأنه ان تقدم الخبر معه نحو كان اخاك ضارباً زيد يجوز لان معمول الخبر كالجزم منه لانه من تمامه فلا يتحقق الفصل بالاجنبي . وان تقدم وحده كما مرّ يمتنع لتحقيق الفصل المذكور* فان كان معمول الخبر ظرفاً او مجروراً نحو كان عندك زيد جالساً واضحى بالقوم عمرو ذاهباً جاز فيه ذلك بالاتفاق كما مرّ في باب الاحكام الكلية

وَالنَّقْصُ فِيهِمْ عَلَى الْجَمِيعِ إِذَا لَيْسَ يَكْتَفِينِ بِالْمَرْفُوعِ
وَتَسْهُوا غَيْرَ فِتْيَ أَحْيَانَا وَزَالَ لَيْسَ نَحْوُ كُنْ فَمَكَانَا

اي ان النقص يعم جميع هذه الافعال حين لا تكفي بمرفوعها كما رأيت فان اكتفت به كانت تامة كسائر الافعال اللازمة . وذلك اذا جعلت كان بمعنى حصل وظل بمعنى استمرّ وبات بمعنى نزل ليلاً وامسى بمعنى دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح واضحى بمعنى دخل في الضحى وصار بمعنى انتقل وانفك بمعنى انفصل وبرح بمعنى ذهب ودام بمعنى بقي . نحو فانما يقول للشيء كُنْ فيكون وسُبْحَانَ اللَّهِ حين تُسُون وحين تُصْبِحُونَ وخالد بن فيها ما دامت السموات والارض وقس البواقي * وأما زال وفتى وليس فيلزمهنّ النقص دائماً * واعلم ان كان الناقصة موضوعة للماضي المنقطع على الاصح نحو كان العالم جاهلاً . وقد يراد بها الاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديراً * وزال المذكورة هنا هي التي مضارعها يزال واما التي مضارعها يزول فهي تامة ابدًا ولا مدخل لها في هذا الباب

وَقَدْ تَزَادَ كَانَ غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي الْحَشْوِ بَيْنَ الصَّاحِبِينَ فَاصِلَةٍ

اي ان كان قد تزايد في الحشو بلفظ الماضي فاصلة بين الصاحبين المتلازمين كالمبتدأ والخبر لتدلّ على الزمان الماضي . واكثر ما تزايد بين ما التعجيبة وأفعَل التعجب لانه قد سلبت منه الدلالة على الماضي فيستفاد ذلك من زيادتها عليه نحو ما كان أحسن زيدا . وهو قياس فيها * وهي حينئذ ملغاة عن العمل مطلقاً وهو مذهب الفارسي وعليه الجمهور* وربما زيدت اصبح وامسى كقولهم ما أصبح أبردها وما امسى أدفأها . وهو شاذ فيهما لان ذلك انما هو لام الباب وهي كان لان امهات الابواب يتصرف فيها بما لا يتصرف به في غيرها كما علمت آنفاً

في الإخبار به لانها تقرّبه من الحال الذي هو الاصل في أخبار هذه الافعال * وذلك
انما يكون في الستة الأولى منها وهي كان وظلّ وبات وامسى واصبح واضحى . فيقال كان زيد
قد انطلق واضحى الحي قد خلا وقس ما بينهما * واستثنى بعضهم ما وقع شرطاً نحو ان كان
قيصه قد من قبل فلا تلزمه قد لانه قد انصرف الى الاستقبال * ويقل تركها دون ذلك
غير انه مع كان ابسر لانها أم الباب فتختل ما لا يختل غيرها * واما ما يلي هذه الافعال
الستة وهو صار وما يليها فلا يقع الماضي خبراً له على الإطلاق لانه يفيد اتصال معناه
بزمان الإخبار والماضي يفيد الانقطاع

وَالْمَبْتَدَأُ بِاسْمٍ لِكُلِّ قَدْ سَمِي
كَفَاعِلٍ لَهُ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ
وَخَبَرٌ يَلِيهِ كَالْمَفْعُولِ قَدْ جَاءَ وَكَالْمَفْعُولِ تَقْدِيمًا وَرَدَّ

اي ان المبتدأ الذي تدخل عليه جميع هذه الافعال يدعى اسمها . وهو كالفاعل لها فلا
يُقدّم عليها * وأما الخبر فهو كالمفعول ولذلك يجري تقديمه كما يجري تقديم المفعول في
الجواز والوجوب والامتناع * وأما في التعريف والتذكير ونحوها فلا يزال جارياً على
حكمه مع المبتدأ المجرد لان الناسخ قد دخل عليها بعد التركيب * واعلم ان المراد بالخبر
هنا هو الخبر المفرد . واما الخبر الواقع جملةً نحو كان زيد يزورنا او يزورنا ابوه او ابوه
يزورنا فالمقبول تقدّم الفعل منه على الاسم فقط نحو كان يزورنا او يزورنا ابوه زيد
وغيره مردود عند الاكثرين لما يقع فيه من التشويش * واختلف في تقديم الخبر على
دام وليس والجمهور على منع ذلك فيها لجمودها * وفي توسطه بينهما وبين الاسم والصحيح
انه لا يجوز الا في الضرورة كقول الشاعر

لا طيبَ المعيشِ ما دامت مُنْعَصَةً لَذَاتُهُ بِأَذْكَارِ الموتِ والهرمِ

وقول الآخر

سَلِي ان جهلتِ الناسَ عَنَّا وعنهم فليس سَوَاءَ عالمٌ وجهولٌ

لان الجوامد يجب حفظ الترتيب معها بين معمولاتها كما علمت * ويمتنع تقديم الخبر على ما
نافية او مصدرية باتفاق الجمهور لان النافية لها صدر الكلام والمصدرية لا يتقدم معمول
صلتها عليها * واختلف في توسط معمول الخبر بين الاسم والناسخ نحو كان اخاك زيد
ضارباً والخنار منعه لما فيه من الفصل بين الناسخ واسمه باجنبي منها * وفصل آخرون

اذا رُمِتَ مِنْ لا يَرِيْمُ مَتِيًّا سَلُوا فَقَدْ اَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى
 اَي مِمَّنْ لَا يَزَالُ مَتِيًّا * وَاَمَّا دَامَ فَتَلَزَمُهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ مَوْصُولَةٌ بِهَا نَحْوُ اَحْسِنُ مَا
 دُمْتَ حَيًّا اَي مَدَّةَ دَوَامِكَ حَيًّا * وَاَعْلَمُ اَنْ الدَّعَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِلَا كَمَا رَأَيْتَ وَهُوَ مَذْهَبُ
 الْجُمْهُورِ . وَاَمَّا النِّفْيُ فَلَا يَكُونُ بِأَدَاةٍ مَعِيْنَةٍ اتِّفَاقًا . فَيَكُونُ بِالْحَرْفِ كَمَا مَرَّ . اَوْ بِالِاسْمِ نَحْوِ
 زَيْدٌ غَيْرُ بَارِحٍ كَرِيْمًا . اَوْ بِالْفِعْلِ نَحْوِ لَيْسَ بِنَفْسِكَ عَمْرُو مَقِيًّا * وَاِجَازًا حُذِفَ حَرْفُ النِّفْيِ
 اِذَا كَانَ لَا وَكَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا وَاَقْعًا فِي جَوَابِ قَسَمٍ نَحْوُ تَاللهِ تَقْنَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفُ اَي
 لَا تَقْنَأُ . وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْاِسْتِعْمَالِ

وَصَرَّفُوا غَيْرَ الْأَخْيَرَيْنِ وَمَا لَهُ لِيهَا صَرَفٌ مِنْهُ رُسِيًّا

اَي اِنْهُمْ صَرَّفُوا مَا سِوَى دَامَ وَلَيْسَ فَانْهَآ لَا تُتَصَرَّفُ . اَمَّا دَامَ فَلَا نَفْعَ إِلَّا صَلَةً لِيَا
 الظَّرْفِيَّةُ وَهَذِهِ الصَّلَةُ يَلْتَزِمُونَ فِيهَا صِيغَةَ الْمَاضِي . وَاَمَّا لَيْسَ فَلَا نَفْعَ قَدْ وُضِعَتْ وَضَعُ
 الْحَرْفِ فِي اِنْهَآ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا إِلَّا بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهَا * وَاَمَّا غَيْرُ دَامَ وَلَيْسَ فَمِنْهُ مَا يَتَصَرَّفُ
 نَصْرَفًا نَافِصًا وَهُوَ زَالٌ وَأَخَوَاتُهَا فَانَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُنَّ اَمْرٌ وَلَا مَصْدَرٌ . وَمِنْهُ مَا يَتَصَرَّفُ
 نَصْرَفًا تَامًا وَهُوَ الْبَوَاقِي * وَكُلُّ مَا نَصْرَفَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ يَعْمَلُ عَمَلُ مَاضِيهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ
 قَالَتْ سَلَامَةٌ مَا لَجَسَمِكَ شَاحِبًا وَلَقَدْ يَكُونُ عَلَى الشَّبَابِ نَضِيرًا

وقول الآخر

اقول له أرحل لا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَالْأَفَكُنَّ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مَسْلَمًا

وقول الآخر

وما كلُّ من يُبْدِي البِشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلَفِّهِ لَكَ مُنْجِدًا

وقول الآخر

بِيذِلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وهكذا في البوادي ففس على ما ذكر ما لم يذكر

وَيُنَكِّرُ الْإِخْبَارُ بِالْمَاضِي فَإِنْ تَصَحَّبَهُ قَدْ فِي السِّتَةِ الْأُولَى أُذِنَ

اَي اِنَّهُ يُنَكِّرُ الْإِخْبَارَ بِالْفِعْلِ الْمَاضِيِّ عَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ . وَذَلِكَ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ
 لِتَدُلَّ عَلَى وَقْعِ مَضْمُونِهَا فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ يَدُلُّ عَلَى الْمَاضِي أَيْضًا لَمْ تَكُنْ
 حَاجَةً إِلَيْهَا فَيَكُونُ ذِكْرُهَا عَبَثًا . وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ * فَإِنْ اقْتَرَنَ الْمَاضِي بِقَدْ يُؤْذَنُ

باب النواسخ

فصل

في كان واخوانها

لِلْمُبْتَدَأِ رَفْعٌ وَنَصْبٌ لِلْخَبَرِ بِنَاقِصِ الْفِعْلِ عَلَى نَسْخِ الْآثَرِ
 كَانَ وَظَلَّ بَاتَ أَمْسَى أَصْبَحَا أَضْحَى وَصَارَ أَنْفَكَ زَالَ بَرَحَا
 فَتَى دَامَ لَيْسَ وَهِيَ الْأَشْهُرُ وَمَا بِمَعْنَاهَا فَهَمَّهَا يُذَكِّرُ

اي ان هذه الافعال ترفع المبتدأ وتنصب الخبر على انها قد نسخت ما كان لها من اثر
 الابتداء والخبرية وجعلتها معمولين لها وهو مذهب البصريين وعليه جمهور النحاة *
 ويقال لها الافعال الناقصة لانها لا تتم مع مرفوعها كلاماً الا بذكر المنصوب . بخلاف
 الافعال التامة فان الكلام ينعقد معها بذكر المرفوع ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة
 خارجة عن نفس التركيب . ولذلك يعد المنصوب في هذا الباب وغيره من ابواب
 النواسخ ملحقاً بالفضلة لا فضلة كما علمت ذلك في محله * وهذه الافعال المذكورة هنا هي
 اشهر ما ورد في هذا الباب . وقد اُلْحِقَ بها ما كان بمعناها من الافعال نحو غدا وراح
 وعاد ورجع وأض وارند وغير ذلك من الافعال التي لا تستغني عن الخبر فتجري مجراها
 وَالنَّفْيُ أَوْ شِبْهُهُ لَهُ قَدْ لَزِمَا زَالَ وَشِبْهُهَا وَدَامَ وَصَلُّمَا
 كَمَا بَرِحَتْ مُحْسِنًا وَلَا تَزَلُ بَرَأَ وَصَلَّ مَا دُمْتَ حَيًّا مَنْ وَصَلَ

اي ان زال وشبهها من هذه الافعال وهو انفك وبرح وفتى يلزمها النفي لفظاً نحو ما
 زال زيد عاكفاً . او معنى نحو قلما يزال زيد مسافراً . وذلك لان هذه الافعال بمعنى
 النفي فاذا نفيت انقلب نفيها اثباتاً كما ستعرف * ويلحق بالنفي شبهة وهو الدعاء نحو لا
 زلت سعيداً . والنهي نحو لا تزال صابراً . والاستفهام الإنكاري نحو هل يزال الغلام جاهلاً *

ويلحق بهذه الافعال ونى ورام اللتان بمعناها . قال الشاعر
 فَأَرْحَامُ شَعِيرٍ يَتَّصِلْنَ بِبَابِهِ وَأَرْحَامُ مَا لِي لَا تَنِي تَنْقَطِعُ
 اي لا تزال تنقطع . وقول الآخر

اي ان المفعول قد يُنشأ بتحويل بعض صيغ الفعل الى بعض . وذلك يكون في الفعل الثلاثي بتحويله الى وزن أفعَلَ او فَعَّلَ او فاعَلَ او استنَعَلَ نحو احضرتُ زيدا وقرَّبْتُه وجالستُهُ واستحسنْتُه . او بادخال حرف الجر على الاسم الذي تعلق به الفعل نحو ذهبتُ بزيد اي اذهبتُهُ . وعلى ذلك يكون اللازم قد صار متعدياً كما رأيت * فان كان الفعل متعدياً بالاصالة اكنسب مفعولاً آخر نحو ألَبَسْتُ زيدا ثوباً وعَلَّمْتُه المسئلة وطارحْتُه الشعرَ واستكتبْتُه الرسالةَ وأَرَيْتُهُ العلمَ نافعاً ونَبَّأْتُه عمراً قادمًا . وعلى ذلك يكون المتعدي الى واحد قد تعدى الى اثنين والمتعدي الى اثنين قد تعدى الى ثلثة كما رأيت

وَصَاحِبُ الْجُمْلَةِ مَا دَلَّ عَلَى حُكْمٍ بِهِ عُلِّقَ حُكْمٌ قَدْ تَلَا
وَذَاكَ بِالنَّسخِ عَلَيْهَا قَدْ جَرَى فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى عَلَى مَا سَتَرَى

اي ان الفعل العامل في الجملة هو ما دل على حكمٍ قد عُلِّقَ به حكمٌ آخر بعده نحو كان زيد قائماً . فَإِنَّ كَانَ قد دَلَّتْ على حكمٍ بامرٍ وهو الكون في الزمان الماضي وهذا الحكم قد عُلِّقَ به حكمٌ بامرٍ آخر وهو القيام الذي يدل عليه خبرها * وهي قد نسخت حكم الجملة في اللفظ من جهة الإعراب لانها قد رفعت المبتدأ معمولاً لها على الاصح ونصبت الخبر . وفي المعنى من جهة الزمان لانها قد نقلت الحال الى الماضي * وهكذا في بقية الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر كل واحدٍ بحسب مقتضاه كما ستقف عليه بالتفصيل ولذلك يقال لها النواسخ

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَجْمَلَ الْمُسْتَعْمَلَةِ كَالْمُفْرَدَاتِ مِثْلَهَا فِي الْمَنْزِلَةِ
كَقُلْتُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقِسْ عَلَيْهِ مَا جَرَى مَجْرَاهُ

اي ان الجملة التي تُسْتَعْمَلُ كما تُسْتَعْمَلُ المفردات في وقوع الفعل عليها دفعة واحدة تنزل منزلة المفرد في عمل الفعل فيها كذلك فتكون برمتها في محل الإعراب الذي يقتضيه المقام نحو قلت لا اله الا الله . فان الجملة المحكية في محل النصب على المفعولية كالمفرد الواقع مفعولاً به . بخلاف المنسوخة لان الناسخ يتعلق بكل جزء منها على حدة لا بمجموع الجزء من معاً . وقس على ذلك كل ما جرى هذا المجرى من الجمل

اسميه نحو كان زيد قائماً وظننتُ عمراً صادقاً . وكله يرفع ما قام به وينصب ما اقتضاه
بعد ذلك كما رأيت * ولا يكون فعل بلا عمل لانه لا يفيد الا بانضمامه الى الاسم ومتى
انضم اليه عمل فيه لا محالة

وَصَاحِبُ الْمَفْرَدِ مَا يُفِيدُ حُكْمَ حَدُوثٍ عَنْهُ لَا يَزِيدُ
فَإِنْ يَكُنْ حَدُوثُهُ اسْتَقَرَّ فِي فَاعِلٍ فَلَا زِمَ كَفَرًا
أَوْ لَا فَذَاكَ الْمُتَعَدِّي كَضَرَبَ وَرَبَّمَا أَزْدَادًا تَعَدِّي كَوَهَبَ

اي ان الفعل العامل في المفرد هو ما يفيد الحكم عليه بحدوث قد تعلق به ولا يزيد على
ذلك كما سيأتي في بحث العامل في الجملة . فان كان ذلك الحدث قد استقر في نفس
الفاعل كفر زيد فالفعل لازم . وان كان قد تجاوزه الى غيره كضرب زيد عمراً فهو
متعدّي * وربما ازداد تعديه فتجاوز الى آخر ايضاً كوهب زيد عمراً درهما . وفي ذلك
تفصيل سيأتي

فَأَنْصَبَ بِهِ وَتَرَا وَشَفَعَا إِنْ تَرَدَّ كَلَّا وَالْأَدْعُ أَوْ أَنْصَبَ مَا قُصِدَ
فَحَالَ نَحْوُ الْفَرَسِ تَغَزَوْا وَالْعَرَبُ تُعْطِي وَتُعْطِي الْوَفْدَ أَوْ تُعْطِي الذَّهَبَ

اي فانصب بالفعل المتعدّي واحداً كما في نحو ضربت زيدا . او اثنين كما في نحو وهبت
زيداً درهما . وذلك اذا قصدت الاخبار عن تعلق الفعل بالجميع * فان قصدت الاخبار
عن مجرد حدوث الفعل عن فاعله من غير اعتبار تعلقه بالمنعول اصلاً فانرك المنصوب
بأسره كقولك الفرس تغزو والعرب تُعْطِي بناءً على ان المراد اثبات الغزو والاعطاء
لفاعليهما من غير نظر الى من يُغزى او يُعْطَى * فان قصدت احد المنعولين فاذكر ما
قصدته واترك الآخر كقولك العرب تُعْطِي الْوَفْدَ من غير اعتبار ما تُعْطَى . او تُعْطَى
الذهب من غير اعتبار من يُعْطَى * وعلى هذا يصير المتعدّي لازماً والمتعدّي الى اثنين
متعدّياً الى واحد كما رأيت وهذا من المباحث البيانية

وَأَسْتَنْبِطُ الْمَفْعُولَ فِي بَعْضِ الصُّورِ بِصِغَةٍ تُبَدِّلُ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ
فَيَتَعَدَّى لِأَزِمَ وَيَكْتَسِبُ آخِرَ مَا عَدِّي كَأَبْطَلْتُ الْكَذِبَ

او حالاً كَيْفُومُ او مستقبلاً كَقُمْ . فلا يُشْكِلُ بنحو الغُدُو والروح المراد بهما الذهاب صباحاً في الاول ومساءً في الثاني لان الزمان الذي يقترن به مدلولها ليس من هذه الازمنة . ولا بالافعال المنسلخة عن الزمان والاسماء الدالة عليه لان ذلك غير داخل في وضعها كما عرفت في تعريف الاسم * وانما قيدنا دلالة المضارع على الحال بكونها في الاصل لانه يحتمل الاستقبال ايضاً لكنه موضوع للحال على الاصح كما ان الماضي موضوع لما مضى من الزمان والامر لما سيأتي * واعلم المضارع قد يستعمل للدوام فيحتمل الازمنة الثلاثة نحو االله يحْيِي ويميت . وكل ذلك انما يكون عند تجرّده عما يقتضي زماناً معيناً نحو يوم اموت ويوم ابعث حياً . او أداة كَلَمَ وليسَ وَلَنْ فانه ينصرف مع الأولى الى الماضي ويتعين مع الثانية للحال ومع الثالثة للاستقبال كما سيأتي * واختلف في افعال الانشاء الإيقاعي كَبِعْتُ والمختار انها تنصرف الى الحال اذ لا بد من وقوع مدلولها فيه * واما افعال الانشاء الطلبية نحو غفرا الله لك وبرحمك الله فلا خلاف في تضمينها زمان الاستقبال

وَالْأَوَّلُ الْمَاضِي وَمَا وَرَأَهُ مُضَارِعٌ وَالْأَمْرُ مَا أَقْتَفَاهُ
وَتَفْصِيلُ التَّاءِ كَقُمْتُ الْأَوَّلَا وَالسَّيْنُ نَحْوُ سَيَقُومُ مَا تَلَا
وَالْأَمْرُ مَعْنَاهُ وَيَاءُ الْمَفْرَدَةِ مَعًا كَقُومِي فَأَذِرْ لَاعَلَى حِدَةٍ

اي ان علامة الفعل الماضي قبول تاء الضمير في آخره نحو قُمْتُ . وعلامة المضارع قبول سين التنفيس في اوله نحو سَيَقُومُ . وعلامة الامر تضمينه معنى الامر وقبوله ياء المخاطبة المفردة في آخره معاً نحو قُومِي لا كل واحدٍ منها على حدته . لانه لو انفرد فيه معنى الامر تناول اسم الفعل كَصَة ونَزَالِ . ولو انفردت الياء تناول المضارع كَتَذْهِبِينَ . فتأمل

فصل

في إعمال الفعل

لِلْفِعْلِ حَتْمًا عَمَلٌ فِي مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ إِذْ هِيَ بِاسْمٍ تَبْتَدِي
وَكُلُّهُ يَرْفَعُ مَا قَامَ بِهِ وَمَا أَقْتَضَى أَيْضًا قَضَى بِنَصْبِهِ

اي ان كل فعل لا بد ان يكون له عمل في مفردٍ نحو قام زيد وضربتُ زيداً . او في جملة

مُعَرَّفٍ فَنَ عَلَى مُعَرَّفٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي الْمَعْنَوِيَّةِ . غَيْرَ أَنَّهُم التَّزَمُوا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ أَيْضًا مُقْتَرَنًا بِهَا كَمَا اضْطَرَبَ الرَّجُلُ لِلْمَشَاكَلَةِ بَيْنَهُمَا . وَقِيلَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ هُوَ الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ وَقَدْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ فِيهَا لِأَنَّ النَّصْبَ بِهَا لَا يَقْبَحُ إِلَّا مَعَ الْمَعْرِفَةِ لِاسْتِزَامِهِ التَّكْلِفَ الْمَذْكُورَ آنَفًا بِخِلَافِ النَّكْرَةِ كَمَا سَتَعْلَمُ . وَلَمَّا حُوِّلَ غَيْرُهَا عَلَيْهَا فِي الْإِضَافَةِ جَرَى مُجَرَّاهَا فِي ذَلِكَ أَيْضًا * غَيْرَ أَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِي الْمَسْئَلَةِ فَاجَازُوا خُلُوقَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنْ أَلٍّ إِذَا أُضِيفَ إِلَى مَصْحُوبِهَا كَمَا اضْطَرَبَ عَبْدُ الرَّجُلِ وَالْحَسَنُ وَجْهَ الْغِلَامِ بِنَاءً عَلَى قِيَامِ وَجُودِهَا فِيهِ مَقَامَ وَجُودِهَا فِي مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ لِأَنَّهَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ . فَإِنْ أَبْعَدَتْ أَيْضًا كَمَا اضْطَرَبَ رَأْسُ عَبْدِ الرَّجُلِ امْتَنَعَتْ الْإِضَافَةُ لِأُبْعَدِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ * وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ أَجَازُوا أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ مَصْحُوبٍ أَلٍّ كَالرَّجُلِ الضَّارِبِ غِلَامِهِ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحَقَّةُ صَفْوِهِ مَنِي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا

وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ كُنَايَةً عَنِ الظَّاهِرِ فَكَانَهُ قَدْ أُضِيفَ إِلَيْهِ * وَجَازَ نَحْوُ الضَّارِبِ الْعَبْدَ وَإِيَّاهُ مَعَ امْتِنَاعِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَعْطُوفِ لِأَنَّ التَّوَانِي يُغْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ وَمِنْهُ

قَوْلُ الْآخِرِ

الْوَاهِبُ الْمِئَةَ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا عَوْدًا تُرْجَى خَلْفَهَا أَطْفَالُهَا

وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ جَازَ الضَّارِبُ الرَّجُلِ وَزَيْدٍ . وَإِمَّا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ فَإِنَّ قَدَّرْتَ التَّابِعَ بَدَلًا لَا يَجُوزُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي وَقُوعَهُ مَوْقِعَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَإِنْ قَدَّرْتَهُ بَيَانًا جَازَ لَا تَنْفَاءً هَذَا الْمَحْذُورُ * وَاعْلَمْ أَنَّا اقْتَصَرْنَا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ عَلَى ذِكْرِ مَعْمُولَاتِ الْعَوَامِلِ الْقِيَاسِيَةِ وَإِمَّا مَعْمُولَاتِ السَّمَاعِيَةِ كَالنُّوَاخِ وَالْحُرُوفِ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي بَابِهِ

كِتَابُ الْأَفْعَالِ

فَصْلٌ

فِي حَقِيقَةِ الْفِعْلِ وَأَقْسَامِهِ

أَلْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى ضَمِينٍ فِي نَفْسِهِ بِزَمَنِ وَضَعًا قَرِينٌ

كَقَامَ مَاضٍ وَيَقُومُ حَالًا فِي أَصْلِهِ وَكَمْ اسْتِقْبَالًا

أَيُّ أَنَّ الْفِعْلَ هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرَنٍ وَضَعًا بِالزَّمَانِ مَاضِيًا كَقَامَ

وَمَا أَتَى كَأَنَّهُ حَسَنُ الْوَجْهِ طُرْحُ مِنْهُ ضَمِيرٌ فَهُوَ إِذْ ذَاكَ يَصَحُّ
وَقِيلَ تَخْلِيصًا مِنَ الْقُبْحِ أَرْتَكِبُ لِفَوْتِ رَبِّطٍ أَوْ تَكَلُّفٍ بِجَبِّ

اي ان ما كان كالحسن الوجه في كون المضاف صفة مشبهة مقترنة بآل والمضاف اليه معمولاً لها تصح اضافته بناء على انه قد حذف منه ضمير لان اصله الحسن وجهه فحذف بحذف الضمير واستثاره في الصفة وان خلفته آل فانها اخف من الضمير لان العبرة منها باللام فقط وهي حرف ساكن والضمير كلمة متحركة * وقيل انهم يرتكبون اضافته بخلاف القاعدة لانه على تقدير رفع الوجه تخلصوا الصفة من ضمير الموصوف فيفوت ارتباطها به . وعلى تقدير نصبه يحتاج الى تكلف تشبيهه بالمفعول به اجراء للصفة اللازمة مجرى المتعدية وكلاهما قبيح في الصناعة . فاذا اضيف تخلص من كل ذلك والله اعلم

وَالضَّارِبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ حِمْلًا كَأَلْعَكْسِ فِي النَّصْبِ بِهِ فَأَعْنَدَلَا

اي ان اسم الفاعل المقترن بآل حمل على الصفة المشبهة في الاضافة الى معموله نحو الضارب العبد كما حملت عليه الصفة المشبهة في النصب بها نحو الحسن الوجه لما بينهما من المشابهة كما سيأتي في موضعه * وبهذا الاعتبار اجازوا اضافته وان لم يكن فيه وجه لتسوية الاضافة طلباً للمعادلة بينهما في حمل كل واحد منهما على الآخر بخلاف اصله كما ترى

وَالضَّارِبُ خَفَّ لَوْصَلِ الْمُضْمَرِ وَقِيلَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُنْكَرِ

اي ان اسم الفاعل المفرد المعرف بآل تصح اضافته الى الضمير المتصل كالضارب باعبار ان الضمير كان منفصلاً قبل الاضافة فكان يقال الضارب آياني لان المعنى يقتضي النصب وهو الضمير المخلص به . فحذف اللفظ يجعله متصلاً ولذلك جازت الاضافة * وقيل ان النكرة هي الاصل في جواز الاضافة باعبار حذف التنوين منها ثم حملت عليها المعرفة كما حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه . والاول هو المختار عند المحققين

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ أَلْ هُنَا لَمْ تَمْتَنِعْ إِذْ لَيْسَ تَعْرِيفٌ إِلَيْهَا بِجَمْعٍ

وَالْتَزَمُوا أَنْ تَلْتَقِيَ فِي الْأَوَّلِ مَعَ مِثْلِهَا فِي مَا يَلِي أَوْ مَا يَلِي

اي ان دخول آل على المضاف لم يمتنع في هذه الاضافة لانها لا تفيد تعريفاً فلا يجتمع

الآن او غدا تخفيفاً للفظ بما يُفقد منه لاجل الاضافة من التنوين وغيره كما سيأتي . ولذلك
يُقال لما الاضافة اللفظية * فان أُريد به الماضي كبارئ الوجود كانت الاضافة معنوية
لان الوصف غير عامل كما ستعلم فلا يلحقه ما يُخفف بحذفه * وأما ما أُريد به الاستمرار
كحامي العشيرة فان اعتُبر فيه جانب الماضي فهي معنوية او جانب الحال او الاستقبال
فلفظية . وهو المختار * واعلم ان المراد بالوصف المذكور هو اسم الفاعل كما مر . والصفة
المشبهة به كحسن الوجه . واسم المفعول كمضروب الغلام . غير ان الصفة المشبهة لا تكون
اضافتها اللفظية لانها لا تتعين للماضي بخلاف صاحبها ولذلك يجمعان الطرفين *
واختلفوا في اضافة المصدر وافعل التفضيل كضرب اللص وافضل القوم . والمختار عند
الاكثرين انها معنوية وهو مذهب سيبويه * واما الوصف الذي لا يراد به معنى الفعل
نحو كاتب القاضي ومالك الامير فلا خلاف في كون اضافته معنوية لانه قد جرى مجرى
الاسماء الموصوفة * واختلف في تقدير الحرف هنا والظاهر انه لا يقدر اذ لا معنى له ولا
سبيل الى اظهاره وهو اختيار اكثر المحققين

وَهُوَ عَنِ التَّنْكِيرِ لَمْ يَحْوِلْ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْمَنْفَصِلِ

اي ان هذا المضاف لا يزال نكرة ولو أُضيف الى المعرفة كضارب زيد ولذلك جاز
وصف النكرة به نحو هذا عارض مطرنا . وذلك لانه في حكم المنفصل عن المضاف اليه
باعتبار الضمير المستتر فيه فانه لو برز لكان فاصلاً بينها لفظاً . والتعريف انما يستفاد من
اتصال المضاف بالمضاف اليه واتحادهما كما في الاضافة المعنوية ولذلك يُقال لها الحقيقية
والمحضة بخلاف هذه

وَلَمْ يُصَفْ إِذْ لَيْسَ مَا يُخَفَّفُ لَفْظًا وَلَوْ فِي الْوَهْمِ مِمَّا يَحْذَفُ
فَأَمْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٍ وَقِيلَ كَالضَّارِبِ زَيْدٍ لِنُونٍ قَدْ خُزِلَ

اي ان هذه الاضافة لا تجوز اذا لم يحصل بها تخفيف للفظ ولو في النية كما نحو ضارب زيد
فان في ضارب تنويناً مقدراً يُنَوَّى حذفه كما سيأتي في موضعه . وذلك لانها انما استعملت
للتخفيف فاذا لم يحصل بها تخفيف امتنع استعمالها . ولذلك لا يجوز ان يقال الضارب
زيد لان الضارب لم يكن متوناً فحذف تنوينه . بخلاف نحو الضارب زيدا والقائلي بكر
فانه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الاول ونون الجمع في الثاني كما ترى

وَأَخْتَرُ بِنَا مَا الْفِعْلُ مَبْنِيًّا بِلِي خِلَافَ مَا بِمُعَرَّبٍ وَأَسْمٍ تَلِي

اي انه يختار بناء الظرف المضاف الى الجملة الفعلية والمصدرة بفعل مبني . وهو يشمل

ما كان بناؤه أصلياً كما في قول الشاعر

على حين عانت المشيب على الصبا وقلت ألكما أصح والشيب وزع

وما كان بناؤه عارضاً كقول الآخر

لأجندبن منهن قلبي تحلماً على حين يستصين كل حلیم

بخلاف الجملة المصدرة بالفعل المعرب كقول الآخر

إذا قلت هذا حين أسلو بهيجني نسيم الصبا من حيناً يطلع الفجر

والجملة الاسمية كقول الآخر

ألم نعلمي يا عمر ك الله أنني كريم على حين الكرام قليل

فان الاعراب فيها ارجح في اختيار الاكثرين طلباً للمناسبة بين المتجاورين * واعلم انه

لا فرق في صدر الجملة الاسمية بين ان يكون معرباً كما رأيت او مبنياً نحو يوم هم بارزون

لان الاسم وان كان مبنيًا لفظاً معرباً حكماً بخلاف الفعل * والمراد بالظرف هنا اسم

الزمان مطلقاً لا المفعول فيه فقط . ولذلك يجري هذا الاستعمال في المنصوب على

الظرفية وغيره كما رأيت في الامثلة * وبشترط في الجملة مع كونها خبرية ان لا تكون

مشملة على ضمير يعود الى المضاف فلا يقال جئت يوم جاء زيد فيه لانها في تقدير

المصدر كما علمت فلا يعود منها ضمير الى المضاف كما لا يعود اليه ضمير من المصدر

المضاف اليه * واذا صدرت الجملة المضاف اليها بحرف نفي نحو يوم لا تملك نفس لنفس

شيئاً بقي المضاف معها على حكمه في الاعراب والبناء . فان كان الحرف لا النافية للجنس

كقولهم اتينك يوم لا حر ولا برد جاز في اسمها الفتح على البناء . والرفع على الغائما او

اعمالها عمل ليس . والجرح على اعتراضها بين المتضامين

فصل

في الاضافة اللفظية

وَعَامِلُ الْوَصْفِ إِلَى الْمَعْمُولِ قَدْ أَضِيفَ تَخْفِيفًا بِهَا اللَّفْظُ فَقَدْ

اي ان العامل من الوصف وهو ما ليس بمعنى الماضي يضاف الى معموله كضارب زيد

يُتَصَرَّفُ فِيهَا بِشَيْءٍ مَا يُتَصَرَّفُ بِهِ فِي غَيْرِهَا مِنَ الظُّرُوفِ فَلَا تُنْقَعُ خَبَرًا وَلَا صِفَةً وَلَا صِلَةً وَلَا حَالًا. وَكَذَلِكَ تُبْنَى مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْرَدِ أَيْضًا * وَأَمَّا مُذٌّ وَمُنْذٌ فَتُضَافَانِ تَارَةً إِلَى الْجُمْلَةِ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مُذَّ رَجُلٍ الْحَيِّ وَتَارَةً إِلَى الْمَفْرَدِ فِي قَوْلٍ نَحْوَمَا رَأَيْتُهُ مُذَّ يَوْمَيْنِ. وَتُقَطَّعَانِ عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا فَيُرْفَعُ الْمَفْرَدُ بَعْدَهَا خَبَرًا عَنْهَا عَلَى الْأَصَحِّ فَيُقَالُ مَا رَأَيْتُهُ مُذَّ يَوْمَانِ. وَسَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَمْرِ * وَهِيَ مَبْنِيَّتَانِ الْأُولَى عَلَى السَّكُونِ وَالثَّانِيَةُ عَلَى الضَّمِّ لِمُوَافَقَتِهِمَا مُذٌّ وَمُنْذٌ الْحَرْفَتَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى وَلِذَلِكَ اسْتُصْحِبَ هَذَا الْبِنَاءُ فِي جَمِيعِ مَوَاقِعِهَا

وَمِنْهُمْ صُرِّفَ مِنْ ذِي الزَّمَنِ يُضَافُ طَوْعًا وَكَذَاكَ قَدْ بُنِيَ

أَيُّ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ الْمُتَصَرَّفَ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ تَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ. وَهُوَ بِشَمَلٍ مَا لَا اخْتِصَاصَ لَهُ الْبِنَةُ كَالْحَيْنِ وَالْوَقْتِ. وَمَا لَهُ اخْتِصَاصٌ مَا كَالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ. فَيُقَالُ جِئْتُ يَوْمَ جَاءَ زَيْدٌ وَأَقْدَمْتُ حِينَ الْجَيْشِ مِنْهُمْ عَلَى تَأْوِيلِ يَوْمٍ مَجِيٍّ زَيْدٍ وَحِينَ انْهَزَمَ الْجَيْشُ كَمَا مَرَّ. غَيْرَ أَنَّ مَا أُرِيدَ بِهِ الْمَاضِي يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِذْ فَتَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ كَمَا رَأَيْتُ. وَمَا أُرِيدَ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ إِذَا فَيُخَيِّصُ بِالْفِعْلِ نَحْوَمَا ذَهَبَ حِينَ يَذْهَبُ الْقَوْمُ لِأَنَّهُ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمَاءِ. وَاجَازَ بَعْضُهُمْ إِضَافَتَهُ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى مَعْنَى الْأَسْتِقْبَالِ نَحْوَ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ أَكْتَفَاءً بِالنَّاسِبَةِ فِي الْمَعْنَى * وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ تُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ جَوَازًا كَانَ يَجُوزُ فِيهَا الْأَعْرَابُ عَلَى الْأَصْلِ لِعَدَمِ لَزُومِ الْاِفْتِقَارِ. وَالْبِنَاءُ لِقَصْدِ الْمَشَاكَلَةِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ * وَلَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْأَعْرَابِ الظُّرُوفُ النَّصْبُ كَانَ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ الْمُنَاسِبَةَ بَيْنَ حَرَكَةِ الْأَعْرَابِ وَحَرَكَةِ الْبِنَاءِ * وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ تُضَافُ إِلَى إِذْ فَتَجْرِي مَعَهَا هَذَا الْمَجْرَى وَعَلَيْهِ قُرِئَ مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ بِمَجَرٍّ يَوْمَ عَلَى الْأَعْرَابِ وَفَتْحُهُ عَلَى الْبِنَاءِ * وَحُمِلَتْ عَلَيْهَا مِثْلٌ وَغَيْرُ مِثْلٍ لِمُشَابَهَتِهَا لَهَا فِي الْإِيهَامِ. وَكَذَلِكَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَا وَأَنَّ وَأَنَّ الْمَصْدَرِيَّاتِ نَحْوَانَهُ لَحَقَّ مِثْلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطَقُونَ

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ

لَمْ يَمْنَعْ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّ تَطَقَّتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

وَكَذَلِكَ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَكُونَانِ مُضَافَتَيْنِ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَسْبُوكِ مِنَ الْجُمْلَةِ كَمَا فِي إِضَافَةِ الظُّرُوفِ. وَعَلَى ذَلِكَ رُويَ الْبَيْتُ وَقُرِئَتْ الْآيَةُ بِرَفْعِ مِثْلٍ وَغَيْرِ عَلَى الْأَعْرَابِ وَفَتْحِهَا عَلَى الْبِنَاءِ

اي ان بعض الظروف يضاف الى الجملة الخبرية على تأويلها بالمصدر كما ستري . وذلك
يجب في حيث من ظروف المكان واِذ ولما واذا من ظروف الزمان . وهي تلزم البناء
وجوبا لافتقارها لل لازم الى الجملة * غير ان منها ما يضاف الى الجملتين وهو حيث واذا .
ومنها ما يختص بالفعل وهو ألها واذا . فيقال جلست حيث جلس الشيخ ونزلت حيث
الامير نازل . وقيمت اذ قام زيد وقررت اذ القوم غافلون . وانيت ألها اتي عمرو .
وأركب اذا ركب الجيش * غير ان الغالب في حيث ان تضاف الى الجملة الفعلية . وقد

يقع بعدها الاسم المفرد كقول الشاعر

ونطعنهم حيث الحبي بعد ضربهم بيض المواضي حيث لي العائم
وهو هناك مبتدا محذوف الخبر على الصحيح * والغالب في اِذ ان تضاف الى الماضي .

وقد تضاف الى المضارع كقول الآخر

اذ تستبيك بذي غروب واضح عذب مقبله لذيد المطعم
وأما لما واذا فلا تستعمل الاولى منها إلا مع الماضي ولا الثانية إلا مع المستقبل * واعلم
انهم اشترطوا كون الجملة خبرية في هذا المقام لكون مضمون الخبرية حاصلًا في الوجود
فتصح النسبة اليه بخلاف الانشائية * والتزموا تأويلها بالمصدر لتكون الاضافة في الحقيقة
الى المفرد على حكمها . غير ان هذه الظروف تأول ايضا معها بما يرادفها من الظروف
المنصرفة لتصح اضافتها الى المفرد . فيقدر في جلست حيث جلس الشيخ مكان جلوسه .
وفي قمت اذ قام زيد حين قيامه . وقس البواقي

وربما تقفوا لدن حيث وفي مذ منذ ذاك تارة قد اقتفي

اي انهم ربما اضافوا لدن ايضا الى الجملة كما تضاف حيث اليها وعلى ذلك قوله
صريع غواب راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب
وسمع قطعها عن الاضافة لفظًا مع غدوة فقط منصوبة بعدها على اضرار كان مع اسمها في
المختار وعليه قول الآخر

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب
اي لدن كان الوقت غدوة . او مرفوعة على اضرار كان التامة اي لدن كانت غدوة .
وذلك مع جواز جرّها على الاصل وهو اصح وجوهها * ولدن مبنية على السكون مطلقا
لشدة توغلها في شبه الحرف لانها تلزم استعمالا واحدا وهو الظرفية وابتداء الغاية . ولا

فصل

في المضاف الى ياء المتكلم

مَا صَحَّ وَالشَّبَهَ لَهُ أَكْسَرُ إِنْ تُصِفَ لِلْيَاءِ وَأَدْغِمُ غَيْرَهُ إِلَّا الْأَلِفَ

اي ان آخر الاسم الصحيح كغلام والشبيه به وهو ما قبل آخره المعتل حرف ساكن كدلو وظني يكسر اذا اضيف الى ياء المتكلم لمناسبتها . وأما غيره فان كان واوا او ياء ادغم فيها مقلوبا كهؤلاء بني . او سالما كجاء قاضي وضربت غلامي . وان كان الفاء لم يتغير كفتاي وغلامي

”وَالْيَاءُ بَعْدَ الْكُسْرِ طَوْعًا تُفْتَحُ وَذَاكَ قَبْلَ سَاكِنٍ يُرْجَعُ“

”فَإِنْ أَتَتْ بَعْدَ سُكُونٍ قُضِيَ بِهِ لِدَفْعِ سَاكِنَيْنِ التَّقْيَا“

اي ان ياء المتكلم المضاف اليها اذا كان ما قبلها مكسورا يجوز فيها الفتح بناء على ان التحريك هو الاصل في وضع الحروف المفردة وعلى ذلك قول الشاعر
أَيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ رَبِّي وَرَبُّهَا فحُلَّ عليها بعض ما في فوائدا

الا ان السكون فيها هو الاشهر والاكثر في الاستعمال لانه اخف في اللفظ وهو اصل البناء * وذلك ما لم يقع بعدها ساكن نحو مررت بخليلى التاجر فيترجم الفتح حرصا على بيانها ودفعاً لتوهم كون المضاف اليها مضافاً الى ما بعدها في بعض الصور كما ترى * وأما اذا كان ما قبلها ساكناً فالفتح فيها واجب دفعاً لالتقاء الساكنين فيقال جاء فتاي وغلامي وبسطت كلتا يدي وأرغمت أنوف حاسدي بفتحها في الجميع * واعلم ان ما قبل الحرف المدغم في الياء ان كان مضموماً كسر وان كان مفتوحاً بقي على فتحه . فاذا اضيف بنون ومضطفون قيل بني بكسر النون ومضطفي بفتح الفاء

فصل

في ما يضاف الى الجملة

يُضَافُ لِلْجُمْلَةِ ذَاتِ الْخَبَرِ ظَرَفٌ عَلَى تَأْوِيلِهَا بِأَلْهَصْدَرِ

وَذَاكَ فِي حَيْثُ وَإِذْ لَهَا إِذَا يَلْزَمُ حَنْمًا وَلِذَا تَبْنَى كَذَا

اي ان ما اضفته معنى من هذه الاسماء ونويت معنى المضاف اليه فقط دون لفظه يُبنى على الضم كما في المثال . وعليه قول الراجز أقب من تحت عريض من عل . وقول الشاعر اذا انالنا أومن عليك ولم يكن إفاؤك إلا من وراء وراء

وقول الآخر

جواباً به تنجو أعتد فورينا لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل
ومن ذلك قراءة السبعة لله الامر من قبل ومن بعد . وقول الشاعر
لعمرك ما ادري واني لأوجل على أينا نعدو المنية أول

فان المضاف اليه قد حذف لفظه مع جميع هذه الاسماء ونوي معناه لان المعنى أقب من تحته ومن وراء حجاب ولا غيره وهلم جرا * ويقال لها الغايات لانها لما حذف المضاف اليه غير منظور الى لفظه صارت غاية ينتهي اللفظ بها

وإن نوي اللفظ فكالمضاف في اللفظ معرباً بلا خلاف

اي فان نوي لفظ المضاف اليه ايضاً جرت هذه الاسماء مجرى المضاف لفظاً فتعرب غير منونة كانه قد ذكر معها لانه مقدر الوجود والمقدر كالمذكور . وعليه قراءة بعضهم من

قبل ومن بعد بالكسر اي من قبل الغلب ومن بعده . وقول الشاعر
ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

اي من قبل ذلك * واعلم ان هذه الاسماء قد تخرج عن اصلها فتقطع عن الاضافة مطلقاً منوية التنكير وحينئذ تعرب منونة كسائر الاسماء المفردة وعلى ذلك قول الشاعر
فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات

وقول الآخر

ونحن قتلنا الأزد أزد سنوة فما شربوا بعداً على أذة خمر

اي وكنت في الزمان المتقدم وما شربوا في الزمان المتأخر من غير اعتبار القبليّة والبعديّة بالنسبة الى شيء بعينه . وهكذا في البواقي * واعلم ان من هذا القبيل عوض وهي ظرف للزمان المستقبل . فانها تعرب اذا اضيفت كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر

الداهرين . وتبنى على الضم في الاشهر اذا قطعت عن الاضافة وعليه قول الشاعر

رضيحي لبان ثدي أم تحالفا بأسم داج عوض لا تفرق

وأكثر ما تستعمل مع القسم كما في البيت

قَبْلَ وَبَعْدَ كُلِّ قَوْلٍ بُغْنَمَ حَمْدُ الْإِلَهِ الْبَرِّ وَهَابِ النِّعَمِ

وقول الشاعر

يا من رأى عارضاً أُسْرِبه بين ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

وقد يكون المعطوف غير مضاف كقول الراجز

عَلَّفْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمَ بِمَثَلٍ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيمِ

اي بمثل وبل الديم او انفع منه * واعلم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه اموراً شتى منها التعريف والتخصيص كما مر آنفاً ومنها التخفيف ورفع القبح كما سيأتي في الاضافة اللفظية . والظرفية نحو صمت كل يوم . والمصدرية نحو لا تملوا كل الميل . والصدارة نحو ابن من أنت . والاعراب كما سيأتي في باب العدد . والبناء كما سيأتي في هذا الباب

فصل

في ما يلزم الاضافة

وَكُلُّ نَاقِصِ الدَّلَالَةِ اَلَّتَزَمَ مِمَّا يُضَافُ أَنْ يُضَافَ فَاسْتَمَ
فَإِنْ يَفُتْ ذَلِكَ لَفْظًا يَعْتَمِدُ مَعْنَى كَكُلِّ قَامَ أَيُّ كُلِّ أَحَدٍ

اي ان كل ما كان ناقص الدلالة على ما يراد به من الاسماء التي تقبل الاضافة نحو كل وبعض ونظائرها يلزم الاضافة لتتم دلالة بها نحو كل نفس ذائقة الموت وبعض الظن اثم * فان لم تكن الاضافة لفظاً كما رأيت فلا بد ان تكون معنى كما في المثال

وَمَا لَهَا غَيْرَ أَوْ مِثْلَ مِنْ تَعْرِفُ لِعَمَقِ إِبْهَامٍ ضَمِينٍ

اي ان ما دل من هذه الاسماء على المغايرة كغير وسوى او على المماثلة كمثل وشبه لا يتعرف باضافته الى المعرفة لتوغل في الإبهام نحو رأيت رجلاً غير زيد وامرأة مثل هند . فان كلاً منها لا يزال مجهولاً لانه لا يختص بذات معينة ولذلك صح ان تُنعت به النكرة

كما ترى

وَمَا تُضِيفُ مَعْنَى فَتَنَوِي الْمَعْنَى فَقَطْ كَقَمْنَا فَوْقَ ضَمَائِنِي
وَهُوَ الْحِجَابَاتُ السِّتُّ دُونَ وَعَلُ غَيْرُ وَحَسْبُ قَبْلُ بَعْدَ أَوَّلُ

الاشتراك فيه فيُضَاف الى ما يميزه عما يشاركه في التسمية كما زن ربيعة تمييزاً له عن
مازن قيس ومازن نعيم . ومن ذلك قول الشاعر
علا زبدنا يوم النقا راس زيدكم بايض ماضي الشفرتين يمان
وقد يضاف الى ما اشتهر به كزيد الخيل وسحبان الفصاحة وغير ذلك . وهو كثير في
كلام العرب

وَأَعْرَبُوا كَأَلَّاءِ الْثَانِي لَدَى حَذَفٍ مُنَابَا كَسَّالَتْ أَلْبَلَدَا
وَجُرْمَعٍ عَطَفٍ عَلَى الْمِثْلِ كَمَا كُلُّ فَتَى بِحَمِي وَلَا دَارٍ حَمِي

اي ان المضاف اليه يُعْطَى اعراب المضاف المحذوف لإنبائه عنه كما في المثال . فان اصله
سألت اهل البلد فلما حذف المضاف أُقيم المضاف اليه مقامه فأُعْطِيَ حكمة في الاعراب *
ومن هذا القبيل قولهم تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا فنصبوا ايادي لتنزيلها منزلة
المضاف المحذوف وجعلوها حالاً كما ترى مع كونها معرفة باضافتها الى سبا وهو علم
لبعض ملوك اليمن * فان كان المضاف المحذوف قد عطف على مثله في اللفظ والمعنى بقي
عمله في المضاف اليه لقيام حرف العطف مقامه كما في المثال . فان الاصل فيه ما كل
فتى بحمي ولا كل دار حمي فحذف المضاف وبقي المضاف اليه مجروراً كما كان قبل
حذفه . وعلى ذلك قولهم ما كل سوداء نمة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء . وقول
الشاعر

ولم أرَ مثلَ الخيرِ بتركه النفي ولا الشرِّ يأتيه أمرٌ وهو طائعُ
اي ولا مثل الشر * والغالب في ذلك ان يكون بعد النفي كما رأيت او بعد الاستفهام
كقول الشاعر

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا ونارٍ تَوَقَّدُ فِي اللَّيْلِ نَارَا

اي وكل نار * غير ان ذلك ليس شرطاً فيه خلافاً لبعضهم

وَحَذَفُوا ثَانٍ فَأَبَقُوا أَوَّلَا بِحَالِهِ كَأَقْصِدُ أَخَا وَابْنِ الْعَلَا

اي انهم يحذفون المضاف اليه فيتركون المضاف على حاله اي مجرداً من التنوين ونحوه
كما كان مع ذكر المضاف . وذلك يكون غالباً اذا عطف عليه مضاف الى مثل المحذوف
لفظاً ومعنى كما في المثال لان ذلك يجعل المحذوف في قوة المنطوق به . وعليه قول الراجز

وَيُنَكِّرُ الْمُضَافُ تَنْوِينًا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا بِهِ قَدْ تَبَيَّنَا

اي ان المضاف لا يقبل التنوين ولا ما اشبهه ما تتم به الاسماء وهو نون التثنية والجمع وما ألحق بهما. فاذا أريدت اضافة الاسم جرّده من كل ذلك كغلام زيد وجبلي نعمان ومسلمي مكة وقس عليه * وذلك لان الاسم يتم بالمضاف اليه كما يتم بهذه المذكورات فلا يجمع بينهما وبينه لئلا يكون قد صار للاسم تمامان وهو منكر * واعلم ان التنوين الذي يحدف من المضاف إما ملفوظ كما في نحو غلام زيد وإما مقدّر كما في نحو دراهم زيد. وكذلك النون كما سيأتي في بابيهما ان شاء الله تعالى

وَمَا إِلَى مَعْرِفَةٍ أُضِيفَ قَدْ عُرِفَ وَالْعَكْسُ بِتَخْصِيصٍ وَرَدَ وَالْكُلُّ يَأْتِي أَلَّ لِتَعْرِيفٍ يَجِبُ أَيْضًا وَكَوْنِ الْأَعْرِفِ الَّذِي نُسِبَ

اي ان المضاف الى معرفة يتعرّف بواسطتها كما في غلام زيد والمضاف الى نكرة يتخصّص بها كما في ثوب خز. وبهذا الاعتبار تُسمّى هذه الاضافة معنوية لانها تفيد امراً معنويّاً وهو التعريف او التخصيص بخلاف اللفظية كما ستعرف * وكل واحد من هذين المضافين لا يقبل دخول أَل عليه مطلقاً لانها مع المعرفة تقتضي تعريفاً آخر ومع النكرة تقتضي كون المنسوب أعرف من المنسوب اليه. وكلاهما ممتنع

وَحَيْثُمَا تَتَّحِدُ الذَّاتُ فَلَا إِضَافَةَ فَإِنْ أُضِيفَ أَوْ لَا

اي ان الاضافة لا تقع حيث تتحد الذات بين الاسمين كالترادفين والصفة والموصوف ونحو ذلك. لان كل واحد منهما يكون هو نفس الآخر فيكون منسوباً الى نفسه والمنسوب لا بد ان يكون منسوباً الى غيره * وأما ما ورد من ذلك نحو سعيد كرز وبقلة الحمقاء وأخلاق ثياب فعلى تأويل أن المراد بالمضاف في الاول هو المُسَمَّى وبالمضاف اليه الاسم الدال عليه. فاذا قيل جاء سعيد كرز كان كأنه قيل جاء مسمى هذا الاسم. وأن الاضافة في الثاني الى محذوف قد وُصِفَ بالصفة المذكورة اي بقلة الحجة الحمقاء. وأن الصفة في الثالث قد قُدِّمَتْ وجُعِلَتْ نوعاً مضافاً الى الجنس فصار كثوب خز ونحوه

وَقَدْ يُضَافُ لِأَشْتِرَاكِ عَامَرٍ مُنْكَرًا كَمَا يُضَافُ إِلَيْهِمْ

اي ان العلم قد يُضَافُ مَنَوِيّ التَّنْكِيرِ كما تُضَافُ النِّكَرَاتُ الْمُبْهَمَةُ. وذلك يكون لوقوع

باب المجرور بالاضافة

فصل

في الاضافة المعنوية

وَمَا أُضِيفَ اسْمٌ إِلَيْهِ خِفْضًا بِهِ لِحَقِّ طَلَبٍ قَدْ اقْتَضَى
وَهُوَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى حَرْفٍ جَرٍّ لِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ لِلْحَرْفِ الْأَثَرَ

اي ان ما اُضيف اليه اسمٌ يُخَفِّضُ بذلك الاسم المضاف لانه يطلب المضاف اليه طلباً لازماً من حيث انه منسوب اليه كما يطلب المبتدأ الخبر من حيث انه محكوم عليه به وذلك هو حق العامل * والاضافة تكون على نية معنى حرف الجر لان غلام زيد بمعنى الغلام الذي لزيد . ولذلك قيل ان المضاف يعمل في المضاف اليه لانه قد تضمن معنى حرف الجر فقوي به على العمل * وعلى كلا القولين لا يكون العامل في المضاف اليه الا المضاف وهو الصحيح بدليل اتصال الضمير به كغلامي والضمير لا يتصل الا بعامله . وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

فَإِنْ يَكُنْ جِنْسًا لَهُ فَأَحْرَفُ مِنْ وَالظَّرْفُ فِي وَالْغَيْرِ لِلَّامِ ضَمِينُ
كَثُوبٍ خَزٍّ وَصَلَوَةِ الْعَصْرِ وَعَبْدُ زَيْدٍ بَاتَ عِنْدَ عَمْرٍو

اي فان كان المضاف اليه جنساً للمضاف كثوب خزٍ فالاضافة بمعنى من . او ظرفاً لـ كصلوة العصر فبمعنى في . والا فبمعنى اللام تحقيقاً حيث يمكن اظهارها كعبد زيد . او تقديراً حيث لا يمكن كعند عمرو . فان عند لا يمكن اظهار اللام معها في اللفظ غير انها تنوي في المعنى باعتبار افادة الاختصاص الذي هو مدلولها وصحة اظهارها مع ما يرادف عند كمكان ونحوه * واعلم ان كون الاضافة على معنى الحرف لم يؤثر شيئاً في اقتضاء البناء لان المضاف اليه بمنزلة التنوين من المضاف كما ستعلم ولا بناء مع التنوين لانه علم التمكن . ولذلك اذا حذِف المضاف اليه من اللفظ غير منوي الذكر وجب بناء المضاف كما سيجي

رجلي . وضابطه ان يصح تعريف المضاف اليه مجموعاً فيقال زيدٌ افضلُ الرجالِ . فان
اضيف افعُلُ الى غيره وجب النصب نحو زيدٌ افضلُ الناسِ رجلاً لامتناع اضافته اليه
ايضاً . فتدبر

وَرُبَّ تَمْيِيزٍ لِنَا كَيْدٍ اَتَى كَصَارَتْ الْفِتْيَانُ عِشْرِينَ فَتًى

اي ان التمييز قد ياتي للنأ كيد لا لبيان الذات . وذلك يكون تارة في تمييز المفرد نحو
ان عِدَّةَ الشهور عند الله اثنا عشر شهراً وعليه مثال النظم كما رأيت . وتارة في تمييز
النسبة كقول الشاعر

والتغليُّون بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلًا وَأَمَّهُمْ زَلَاءٌ مِنْطِيقُ

فان التمييز فيها قد جاء لمجرد التقرير لان الذات معلومة قبلة فلا حاجة الى تفسيرها به
كما ترى

وَرُبَّمَا أَشْتَقُّ عَلَى الْقَصْدِ إِلَى ذَاتِ كَسْبَعَيْنَ خَطِيبًا مَثَلًا

اي ان التمييز ربمًا وقع مشتقاً نحو رأيت سبعين خطيباً بناءً على كون المراد به الذات
باعتبار انه اسم لا صفة فيكون بمنزلة الجامد . وقس عليه نحو لله دَرَكٌ عالماً وأكرم بريد
فارساً وما اشبه ذلك

”وَأَجْرُ رَبِّ بْنِ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي لَعْدَدٍ وَالنَّقْلِ مِنْهُ كَذِرَاعٍ مِنْ مَسَدٍ“

اي انه يجوز في ما سوى المعدود من تمييز المفرد والمنقول من تمييز الجملة ان يجزئ من فيقال
عندي ذراعٌ من مسدٍ وصاعٌ من تمرٍ ومثقالٌ من ذهب . ويا لها من ليلةٍ ولله دَرَكٌ من
بطلٍ وما اشبه ذلك * ولا يقال ثلاثة عشر من درهمٍ لان التمييز مفردٌ واسم العدد
متعددٌ . ولا طاب زيدٌ من نفسٍ لانه يقتضي كون النفس مفسرةً لزيدٍ وهو خلاف
المقصود لان المراد كونها مفسرةً للنسبة * وأما نحو عندي ثلاثة من الرجال وخمس عشرة
من النساء فعلى حذف المعدود اي ثلاثة افرادٍ من الرجال وخمس عشرة واحدةً من
النساء * واعلم ان التمييز يوافق الحال في كونه اسماً نكرةً فضلةً منصوبةً رافعةً للإبهام .
ويخالفها في كونه جامداً مفسراً للذات لا يتعدد ولا يتقدم على عامله ولا يكون جملةً او
شبهها . بخلاف الحال في ذلك كله كما علمت

يتم به فيقال عندنا ثلاثة رجال ومئة دينار واللف درهم لانه اكثر استعمالاً فيكون احوج الى التخفيف . بخلاف ما يليه من اسماء المقادير كالوزن ونحوه فانه تستحسن فيه الاضافة كما رأيت للتخفيف ولا تجب لقلة الاستعمال * وربما قيل ثلاثة رجالاً ونحو ذلك بالنصب جرياً على اصل التمييز ومنه قول الشاعر

وَحَقٌّ لِمَنْ أَنْتَ مِثْلَانِ عَامًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ مِنَ الثَّوَاءِ

وهو في غاية الندور * واما المركبات والعقود فيجب فيها النصب نحو خمسة عشر يوماً واربعين ليلة . وتمتنع الاضافة لانها في المركب تقتضي جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد وهو مكروه عندهم . وفي العقود لا يستقيم اثبات النون معها لانها في صورة نون الجمع . ولا حذفها لانها ليست نون جمع في الحقيقة

وَرَبَّهَا أَتَّبِعْ كُفُوٌ قَدْ وَفَى مِنْهَا كُلِّي سَبْعٌ نِعَاجٌ وَكُفَى

اي انهم ربما اتبعوا من هذه المنسرات ما كان كفواً للهيم الذي يفسره وإفياً بحق مقداره فيعملونه بدلاً او عطف بيان نحو لي سبع نعاج وعندي صاع تمر وخاتمان ذهب . فان النعاج جمع والتمر والذهب من اسماء الاجناس التي تحمل القلة والكثرة . وكلها تفي بحق المبهات المنسرة لما كل واحد بحسبه قليلاً كان او كثيراً . بخلاف نحو واحد عشر عبداً وعشرين أمة ومئة بعير واللف ناقية فان كل هذه المنسرات أفراد لا تقوم بحق ما فسرته لانه لا يتضمن معنى الجماعة فلا يجوز فيها الاتباع

وَنَصَبُ ذِي النِّسْبَةِ لِلْفِعْلِ جُعِلَ وَذَاكَ فِي الْغَالِبِ عَنْ أَصْلِ نَقِلَ
كَطَبْتُ نَفْسًا وَأَضَقْتُ عَمْرًا ذَرَعًا وَمَنْ أَجَلٌ مِنْكَ قَدَرًا

اي ان تمييز النسبة قد جعل نصبه للعوامل الفعلية . وهو يكون في الغالب منقولاً عن الفاعل او عن المفعول به او عن المبتدأ كما في الامثلة . فان الاصل في الاول طابت نفسي وفي الثاني أضقت ذرع عمرو وفي الثالث قدر من أجل من قدرك * وقد يكون غير منقول عن شيء نحو حبذا زيد رجلاً * واختلف في نحو املأ الاناء ماءً والصحيح انه غير منقول ايضاً وهو المختار عند اكثرين * واعلم ان ما وقع بعد افعال التفضيل ينصب اذا كان فاعلاً في المعنى نحو زيد أكثر من عمرو . وضابطه ان يصح جعل أفعل فعلاً فيقال زيد أكثر من له . فان لم يكن كذلك جر بالاضافة نحو زيد افضل

الذات التي فسرتها النفس فهي مقدرة لأن الطيب قد نُسب إلى زيد في اللفظ ولكنه في المعنى منسوب إلى شيء مقدر من متعلقاته لا إليه بالحقيقة . ففسرت النفس تلك الذات المقدرة فيه وهي الشيء الذي نُسب الطيب إلى زيد من أجله

وَيَنْصِبُ الْأَوَّلَ مَا لَهُ طَلَبٌ مِنْ مَبْهُمٍ ثُمَّ كَفِعِلٍ قَدْ نَصَبَ

أي أن تمييز المفرد يُنصب بالاسم المبهم الطالب له في المعنى . وذلك عند تمامه بالتنوين كما في نحو عندي صاع تمرًا . أو بنون التثنية نحو اشتريت مثقالين ذهبًا . أو نون الجمع نحو ملكت عشرين عبدًا . أو بالاضافة نحو لي ثلاثة اثواب خزا . وحينئذ يكون كالفعل الذي يطلب مفعوله ناصبًا أيًا بعد تمامه بفاعله ويكون التمييز كالمفعول الواقع بعد تمام الكلام . وبهذا الاعتبار جاز إعماله فيه مع كونه اسمًا جامدًا وهو مذهب جمهور المحققين

وَذَاكَ فِي ذِي عَدَدٍ وَمَا وَزَنَ وَمَا بِكَيْلٍ أَوْ بِمَسْحٍ يَعْتَابِنَ
نَحْوُ لَزِيدٍ أَرْبَعُونَ بَكْرًا وَدَانِقٌ مِسْكًَا وَصَاعٌ تَمْرًا

أي أن التمييز المذكور يكون في المعدود والموزون والمكيل كما في الأمثلة . وكذلك في المسوح نحو لي فرسخ أرضًا * ويجري هذا المجرى في نصب التمييز كل ما دل على مقدار نحو ليس لي حبة ذهبًا ولا حفنة دقيقًا ولا قدم سهلاً . أو على مائتة كقولهم من لنا بمثلك رجلًا . أو على مغبرة كقولهم ان لنا غيرها إبلاً . أو نعجب كقولهم يا لها ليلة . أو كان متفرعًا من مبرزه نحو لي خاتم ذهبًا . وهو يحتمل الحاملة كما مر غير أنه أولى بالتمييز لجريه على حكمه الموضوع له بخلاف الحال * وأعلم أن المتفرع المذكور ان تغيرت تسميته بعد انفصاله من مجموع أصله كالتخاتم المصنوع من الذهب يجوز فيه النصب وتترجح الاضافة لما فيها من التخصيص في المعنى والتخفيف في اللفظ . وإن لم تتغير كفضيب خيزران تجب فيه الاضافة لأنه على معنى من التبعية والتمييز على معنى من الجنسية . فان قيل مُحَجَّنٌ خيزران جرى مجرى خاتم ذهب . فنذكر

وَدُونَ مَا رُكِبَ وَالْعُقُودُ يُضَافُ حَتَّى صَاحِبُ الْمَعْدُودِ

وَأَسْتَحْسِنُوا إِضَافَةً فِي مَا يَلِي كَرِطَلٍ رُمَّانٍ وَصَاعٍ خَرْدَلٍ

أي أن ما سوى المركبات والعقود من أسماء العدد تجب اضافته إلى المعدود مجردًا مما

اي ان الحال قد تنجي معرفة في اللفظ على تأويل نكرة في المعنى . وتعريفها قد يكون بالالف واللام كقول الشاعر

وأرسلها العيراك ولم يذُدها ولم يُشفق علي نغص الدخال

اي ارسلها معتركة . وقد يكون بالاضافة نحو جاء زيد وحده اي منفردا . وقد يكون بالعلمية كقولهم جاءت الخيل بدار اي متبعدة . ومنه قول الشاعر

وذكرت من لبن المالح شربة والخيل تعدو في الصعيد بدار

واعلم ان الحال تنقسم باعتبار انفكاكها الى منتقلة كما في نحو جاء زيد راكباً . ولازمة كما في نحو خلق الانسان ضعيفاً * وباعتبار المراد بها الى مقصودة وهي ما تُتصد لذاتها كما رأيت . وموطئة وهي ما تُتهد للمقصود بعدها كما في نحو فتأمل لها بشراً سوياً * وباعتبار فائدتها الى مبينة وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها كما مر ويقال لها المؤسسة .

ومؤكدة وهي بخلافها كما في نحو ولي مديراً * وباعتبار زمانها الى مقارنة وهي ما قارنت عاملها في الزمان كما في الامثلة . ومحكية وهي الماضية نحو ضرب زيد مذنباً . ومقدرة وهي المستقبلية نحو ركب زيد غازياً * وباعتبار صاحبها الى حقيقية وهي ما جرت على من هي له كما مر . وسببية وهي ما جرت على متعلقه نحو جاء زيد راکضاً جواده * وباعتبار مفدارها الى مفردة وهي ما كانت واحدة كما مر . ومتعددة وهي ما زادت عن ذلك نحو جاء زيد راكباً ضاحكاً . والمتعددة تنقسم الى مترادفة وهي ما كانت لشيء واحد كما مر . ومنداخلية وهي ما كانت عن ضمير الحال التي قبلها نحو قام بمشي راکضاً . فاحفظ وبالله التوفيق

فصل

في التمييز

بِالْفَضْلَةِ الْجَامِدَةِ الْمَفْسُورَةِ لِلذَّاتِ تَمْيِيزٍ مِنْ أَسْمٍ نَكْرَةٍ
وَهُوَ لِذَاتٍ مُفْرَدٍ قَدْ ذُكِرَتْ أَوْ نِسْبَةٍ جَاءَتْ بِذَاتٍ قُدِّرَتْ

اي ان التمييز يكون بالفضلة الجامدة المفسرة للذات من نكرات الاسماء . وهو إما تمييز مفرد فتكون الذات فيه مذكورة نحو عندي صاع تمرأ . وإما تمييز نسبة فتكون الذات فيه مقدرة نحو طاب زيد نفساً . فان الذات التي فسرها التمر مذكورة وهي الصاع . وإما

متقدمة وفي الاخرى متأخرة كما عمل افعل التفضيل . غير ان الاول مطرد لقوة لفظ
التفضيل والثاني نادر لضعف معنى التشبيه * وما يجب تأخيره من الحال ما كان عاملا
جامدا نحو ما احسن زيدا مقبلا لان الجامد لا يقوى على العمل في ما قبله كما علمت في
الاحكام الكلائية . غير ان ذلك بطرد في ما سوى الظرف الواقع خبرا عن المبتدأ السابق
فانهم اجازوا توسط الحال بينهما كما في المثال لما عندهم من التوسع في الظروف . غير انه
ضعيف لفصور العامل المذكور * فان كانت الحال ظرفية نحو زيد بعد شيبه في خلاعة
كانت المسئلة اقوى لان العمل في الظروف ابسر منه في غيرها ومن هذا القبيل قول الشاعر
ونحن منعنا البحر أن نَشْرَبوا به وقد كان منكم ماؤُهُ بمكان
وهو سائغ عند الاكثرين بخلاف الاول فانه مقصور على الضرورة في الصحيح

وَالْحَالُ قَدْ تَجَمُّدُ لَكِنْ يَغْلِبُ تَأْوِيلُهَا وَلَا زِمُّ يَرْتَكِبُ

اي ان الحال قد تاتي جامدة بخلاف اصلها ولكن على تأويلها غالبا بالمشتق . وذلك
يكون في ما دل على تشبيه كقول الشاعر

فما بالنا امس أسد العربين وما بالنا اليوم شاء النجف

اي ما بالنا امس شجعانا واليوم جبناء . او على مفاعلة نحو بايعته يداي متفابضين .
وكلمته فاه الى في اي منشافين . او على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مرتبين . او
على تفصيل نحو علمته النحوبابا بابا اي مفصلا . او على تسعير نحو اشتريت التمر صاعا
بدرهم اي مسعرا * وقد يغني عن التأويل وصفها نحو فتمثل لها بشرا سويا . او دلالتها
على عدد نحو فتم ميفات ربه اربعين ليلة . او على اصاله نحو اسجد لمن خلفت طينا . او
على فرعية نحو وتحنون الجبال بيوتا . او على نوعية نحو لبس خاتمة ذهبيا . او على حاله فيها
تفضيل نحو زيد فتى احسن منه غلاما * واختلف في نحو طلع زيد بغتة . والخيار عند
الجمهور ان المصدر حال مأول بالصفة اي طلع باغتيا . وهو مذهب سيبويه * وكذلك
يرتكبون الاتيان بالحال لازمة على خلاف حكمها . وذلك يكون في الجامدة التي لا تأول
بالمشتق نحو هذا ثوبك ديباجا . والمؤكدة نحو ولي مديرا . والتي بدل عاملها على تجديد
صاحبها نحو خالق الانسان ضعيفا . وهي تنحصر في هذه الصور فلا تكون لازمة في غيرها
كذلك التعريف لفظا قد يرد وهو على التنكير معنى يعتد

وغيره محمول عليه طردا للباب . وعلى ذلك يقال جاءني راكباً رجل كما يقال عندي
رجل وفي الدار امرأة . وعليه قول الشاعر
ونحمت العوالي بالقنا مستظلةً ظيماً أعارتها العيون الجآذرُ
وهو المذهب الصحيح وعليه اختيار الأكثرين

وَأَخْرُوا الْحَالَ بِوَاوٍ مُطْلَقًا حَنْمًا لِأَصْلِ الْعَطْفِ فِي مَا سَبَقَا
كَذَا مَعَ الْمَجْرُورِ فَهُوَ كَأَصْلِهِ وَهِيَ كَعَلْقَةٍ لَهَا مُسْتَعْمَلَةٌ

اي انهم يلتزمون تأخير الحال المقترنة بالواو كيفما كان صاحبها نحو جاء زيد وهو راكب
واقبل رجل وهو راكض . وذلك باعتبار اصل الواو لانها هي العاطفة وقد استعيرت هنا
لما فيها من معنى الجمع كما مر فلا تتقدم الحال المصاحبة لها كما لا يتقدم المعطوف بها *
وكذلك الحال الواقعة عن المجرور لانه بالنسبة الى عامله كالصلة بالنسبة الى الموصول
فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على موصولها . وهو يشمل المجرور
بالحرف نحو مرت بهند جالسة . والمجرور بالاضافة نحو اعجبني انطلاقك مسرعاً . وذلك
يطرد فيه ما لم يكن مجروراً بحرف زائد فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاءني راكباً من
احد لان الزائد لا يعتد به فيكون في حكم الساقط كما مر

وَعِنْدَ تَأْكِيدٍ وَفِي التَّفْصِيلِ مَا لَمْ تَزِدْ وَجْهَ لاثْنَيْنِ فَلْيَقْتَسِمَا
وَمَعَ جُودٍ عَامِلٍ مِمَّا سَوَى ظَرْفٍ كَهُمْ طَرَاهُنَا قَدْ أُسَوَى

اي انه يجب تأخير الحال المؤكدة ايضاً عن المؤكدة بها نحو ولي مدبراً لان المؤكدة انما
يكون بعد المؤكدة به * وكذلك الحال الواقعة بعد افعال التفضيل نحو زيد أفصح القوم
خاطباً لانه أشبه بالجماد لعدم تصرفه . فلا تتقدم الحال عليه ما لم يكن عاملاً في حالين
لصاحبين قد فُضِّلَ احدهما على الآخر فتقدم حال الاول منها مندرجة في وسط الجملة
نحو زيد راجلاً أسرع من عمرو راكباً لياخذ كل واحد ما له منها على حدة دفعاً
للاتباس * وقد يجري ذلك بدونه عند ارادة تشبيه الاول بالثاني كما في قول الشاعر
تُعِيرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكُ أَنْتُمْ مُلُوكَا

اي ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم . فيعمل معنى التشبيه المضمر في احدهما

انقطاعها عما قبلها . او تقع مؤكدة لمضمون جملة فتمتنع الواو نحو هو الحق لا شك فيه لان
المؤكد نفس المؤكد فتكون معها في صورة المعطوف على نفسه . غير ان ما ليست كذلك
يُختار اقترانها بالواو كما مر ويجوز تجريدتها منها على ضعف كقول الشاعر
ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سربا لله لم يهزق

وقول الآخر

بكت عيني فما أجدى بكأها على زمن مضى لا خير فيه
فان وقعت بعد حال مفردة كما في قول الشاعر
والله يبيئك لنا سائلا برذاك تبيل وتعظيم
يُستحسن معها ترك الواو طلبا للمشاكلة بينهما * واعلم ان الماضي المثبت الخالي من الضمير
تلزمه قد مع الواو لفظا نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ولا يجوز تقديرها كما في المتضمن
الضمير . وذلك لان تركها يستلزم ترك الواو ايضا لدفع الالتباس كما مر وهو لا يستغني
عنها اذ لا رابط له غيرها . والاكثر ترك الواو في نحو قول الشاعر
اذا نكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد
وذلك لانه يحتمل ان يكون في تقدير المفرد اي خرجت باقيا علي سواد الليل او تقدير
الجملة اي خرجت والسواد باق علي . والاول أولى لان المفرد هو الاصل في هذا المقام
ولذلك يُختار ترك الواو باعتباره ويجوز باعتبار الثاني

وَصَاحِبُ الْحَالِ نَظِيرُ الْمُبْتَدَأِ فِي حُكْمِ تَعْرِيفٍ وَسَبْقِ عَهْدًا
فَإِنْ أَتَتْ مِنْهُ لِمَحْضِ النَّكْرَةِ تَقَدَّمَتْ مِثْلَ الظُّرُوفِ الْخَبَرَةِ

اي ان صاحب الحال مثل المبتدا في ما عهده له من امر التعريف والتقديم فيكون معرفة
مقدمة كما مر وهو الاصل . وقد يكون نكرة . فان كانت خاصة او عامة نحو جاءني غلام
سفر متاهبا وهل اناك احد راكبا جرى معها على رتبته كما رأيت . وان كانت محضة
وجب تقديم الحال عليه فيتاخر بخلاف رتبته كما يجب تقديم الظروف الخبر بها عن
النكرة المحضة فيتاخر المبتدا اذ الحال في معني الظرف لان قولك جاء زيد راكبا في
معني جاء وقت ركوبه او في حال الركوب * والغرض من تقديمها هنا كالغرض من
تقديم الخبر هناك وهو دفع التباسها بنعت صاحبها المنصوب في نحو لقيت رجلا راكبا

او بَلَمَّا كَقَوْلِ الْآخِرِ

فَانْ كُنْتُ مَا كَوْلَا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَالْآ فَاذِرْ كُنِي وَلَمَّا اُزْقِ

ومنه ما يُخَيَّرُ انفراد الضمير معه وهو المنفي بلا كقول الآخر

لَوْ أَنَّ قَوْمًا لَا رَتْفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلَتْهَا لَا أُحْجَبُ

او بما كَقَوْلِ الْآخِرِ

كَانَهَا يَوْمَ صَدَّتْ مَا تَكَلَّمْنَا ظَبْيٌ بَعْسُفَانِ سَاجِي الطَّرْفِ مَطْرُوفٌ

وهو مذهب الاكثرين * واما الاسمية والماضوية فيطرد فيها اجتماع الواو مع الضمير

اتفاقاً لبعدهما عن شبه الوصف . غير ان المثبتة من الماضوية تلزمها قد بعد الواو لانها

تقرب الماضي من زمان الحال فيصح ان يقع حالاً . فيقال قام زيد وعلامة جالس . ومضى

ولا رفيق معه . وذهب عمرو وقد ركب . ويقال ذهب وما ركب بدون قد لان ما تدل

على زمان الحال فتعني عن استصحابها * وقد تجرد الجملة من قد ملفوظة فتتوى مقدرة

وحينئذ تجرد من الواو لئلا تلبس بالعاطفة . وعلى ذلك قول الشاعر

وَإِنِّي أَعْرِوْنِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةً كَمَا انْتَفَضَ الْعَصْفُورُ بَلَلَةُ الْقَطَرِ

وندر ذكر قد بدون الواو كقول الآخر

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

واندر منه ذكر الواو بدون قد نحو قالوا وأقبلوا عليهم ماذا تفقدون * فان وقعت هذه

الجملة بعد الا نحو ما تكلم الا ضحك . او قبل او نحو لا ضربته عاش او مات وجب

تجريد ما منها لنظماً وتقديراً . لان الاولى في تأويل المفرد اي ما تكلم الا ضاحكاً لان الا

تخص بالاسماء . والثانية في تقدير الشرط اي ان عاش او مات لانها في مقام الافتراض .

وكل من المفرد والشرط لا يقترون بشيء منها * وندر اقترانها بعد الا بالواو كقول

الشاعر

نِعَمَ امْرَأَةً هَرِمَ لَمْ نَعْرِ نَائِبَةً الْآ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

واقترانها بقد كقول الآخر

مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يَأْنِ حَاجَةً لِنَفْسِي الْآ قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

واجازوا الوجهين في الاسمية مطلقاً ما لم يكن صدرها ضمير ذي الحال فيجب اقترانها

بالواو نحو لا تقر بوا الصلوة وانتم سكارى لانها تكون بدونها في صورة المستأنفة فتوهم

خرجتُ بها أمشي تجرُّ ورائنا على أثرينا ذيلَ مرطٍ مرحلٍ

وتارةً مع افرادِهِ كقول الآخر

عليّ اذا ما زُرْتُ ليلي بخفيةٍ زيارةُ بيت الله رجلاً حافياً

واعلم ان الحال اذا كانت تصلح لكل ما قبلها كانت لما تليه ولو نقديراً . فان كانت مفردة نحو لقيتُ زيداً ماشياً كانت لزيدٍ . فان أُريد كونها للمتكلم قيل لقيت ماشياً زيداً . وان كانت متعددة لصاحبين نحو لقيتُ زيداً ماشياً راكباً اي لقيتهُ ماشياً وانا راكبٌ كانت الاولى لزيدٍ والثانية للمتكلم بناءً على ان الاولى وصاحبها قد اعترضا بينهما والمعارض في حكم الساقط فتكون في تقدير التاليف له وهو المختار عند الجمهور * فان كانت لا تصلح لكل صاحبٍ خيّر فيها فيقال ركبت البعيرَ مترنماً ولقيت هنداً ضاحكاً عابسةً

وقس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَلْحَالَ حَكْمٌ كَأَنَّ خَبَرَ

وَدُونُهُ الْوَاوُ وَمَعَهُ اسْتُصْحِبَتْ

وَقَرَّبُوا الْمَاضِي بِقَدِّ تَذَكُّرٍ

فَالرُّبُطُ فِيهَا بِضَمِيرٍ يُعْتَبَرُ

فِي جُمْلَةٍ دُونَ مُضَارِعٍ ثَبَتَ

مَعَهَا وَطَوْرًا دُونَهَا تَقْدَرُ

اي ان الحال حكمٌ على صاحبها كما ان الخبر حكمٌ على المبتدأ فتربط به كما يربط الخبر .

وربطها يكون بالضمير ولو مقدراً نحو اشتريت اللؤلؤَ مثقالاً بدينارٍ . اي مثقالاً منه وهو

الاصل * فان خلت منه تُربط بالواو لانها تفيد معنى الجمع المتضمن الربط نحو جاء زيدٌ

والشمس طالعةٌ . ويقال لها واو الحال وواو الابتداء * ويجوز اجتماعها مع الضمير

لزيادة التمكن . وذلك في الجملة التي لم تُصدر بالمضارع المثبت نحو جاء زيدٌ يركض فانه

يُربط بالضمير وحده كما اوصف لانه شبهه به . ما لم يقترن بقدر نحو لم تؤذوني وقد تعلمون

اني رسول الله اليكم فيجب اقترانه بها لان قد نقضت شبهة بالوصف لامتناع دخولها

عليه * فخرج بفيد الجملة المفرد والظرف والجور والواقعان حالاً كما مرّ فان الواو لا

تُسمَن مطلقاً . ودخل في ما سوى المضارع المثبت المضارع المنفي والجملة الاسمية والفعلية

الماضوية مثبتتين او منفيتين * أما المضارع المنفي فممنه ما يختار ربطه بهما جميعاً وهو

المنفي بلم كقول الشاعر

سَقَطَ النَصِيفُ وَلَمْ تُرَدِّ اسْفَاطُهُ فَنَاقَلَتْهُ وَأَقْنَتْهُ بِالْيَدِ

وَأَكَّدَتْ عَامِلَهَا أَلْمَلَاءِهَا مَعْنَى كَقَامَ وَاقِفًا أَوْ قَائِمًا
وَمَا أَتَتْ عَنْهُ كَبَاتَ الْعَسْكَرِ عِنْدِي جَمِيعًا وَهِيَ فِيهِ تَنْدَرُ

اي ان الحال تأتي مؤكدة لعاملها الموافق لها في المعنى مع موافقة اللفظ كقام قائماً . او بدونها كقام واقفاً وهو الأكثر * وتأتي ايضاً مؤكدة لصاحبها الذي جاءت عنه كما في المثال وهي نادرة ولذلك لم يذكرها اكثر النحاة

وَجُمْلَةٌ مِنْ جَامِدٍ أَسْمٍ عُرِفَا تُصَاغُ كَأَلْفَتِي أَخُوكَ مُسَعِفَا
وَيُحْذَفُ الْعَامِلُ حَذْفًا وَاجِبًا إِذْ قَامَتْ الْجُمْلَةُ عَنْهُ نَائِبًا

اي ان الحال تأتي مؤكدة ايضاً لمضمون جملة قبلها . وحكم الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين معرفتين كما في المثال . وعليه قول الشاعر

انا ابن دارة معروفاً بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار
وهذه الجملة تنوب عن العامل لانها تنزل منزلة اللفظ به فيحذف وجوباً ويقدر بشئ أثبت في الاول وأثبت في الثاني وما اشبه ذلك * وانما اشترط في الجملة ان تكون مركبة من اسمين جامدين لانه لو كان احد الجزئين فعلاً او اسماً مشتقاً كان عاملاً في الحال فلم تتحجج الى تقدير العامل . واشترط ان يكون الاسمان معرفتين ليكون مضمون الجملة معيناً فيصح ان يؤكد

وَجُمْلَةُ الْأَخْبَارِ تَأْتِي حَالًا إِنْ لَمْ تُصَاحِبْ مَا اقْتَضَى اسْتِقْبَالَ

اي ان الجملة الخبرية تقع حالاً بشرط ان لا تصاحب ما يقتضي الاستقبال كالسين . فيقال جاء زيد وهو يضحك وذهب عمرو وبركض . ولا يقال قام زيد سيذهب للمنافاة بين الحال والاستقبال * وكما تدخل الجملة في هذا الباب يدخل شبه الجملة نحو جاء الأمير بين رجاله وسار القائد في موكبه لان كلاهما يخلف المفرد في مثل هذا المقام كما مر في الاحكام الكلية

وَأَحْمَالٌ مَعَ صَاحِبِهَا تُعَدُّ طَوْرًا وَطَوْرًا دُونَهُ إِذْ يُفْرَدُ

اي ان الحال تعدد تارة مع تعدد صاحبها كقول الشاعر

لصاحبه * وهي تأتي عن الفاعل او المفعول لفظاً او معنى كما في امثلة النظم . فان الأولين منها يشتملان عليها لفظاً والاخيرين معنى لان الفتى فاعل في المعنى وضميره المستتر في الفعل مفعول به كذلك * واعلم ان ما ذكر من الاحكام انما هو بحسب الاصل . وقد يتخلف بعضه احياناً غير ان ما خرج عنه يرجع اليه غالباً كما ستري والا فهو نادر لا يلتفت اليه * والمراد بالفضلة ما يستغنى عنه من جهة تركيب الكلام كما مر لا من جهة المعنى فلا يرد عليه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين * والمفعول الذي تجيء عنه الحال يشمل المفعول به وغيره من سائر المفاعيل على الاصح . فيقال ضربت الضرب شديداً وصمت الشهر كاملاً وهربت للخوف هجرذاً وسرت والنبل فائضاً لانها كلها من متعلقات الفعل فتحتمل ان يكون تعلقه بها على هيئة مخصوصة * ولما كانت الحال لا تأتي الا عن الفاعل او المفعول كانت لا تأتي عن المضاف اليه الا اذا كان المضاف مصدرًا نحو عجبت من ذهاب الامير ماشياً واعجبتني ضرب اللص مقيداً . او صفةً نحو زيد منطلق الغلام راكضاً وراكب الفرس مسرجاً . فان لم يكن كذلك امتنعت المسئلة ما لم يكن المضاف جزءاً منه نحو اعجبتني وجه الجارية مسفرة او كجزء نحو اعجبتني كلام الإمام خاطباً . لان المضاف حينئذ يكون في حكم الساقط لصحة الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيكون المضاف اليه في حكم المعمول لعامل المضاف . وقيل لان الحال حينئذ تكون كأنها عن المضاف لشدة الملازمة بينه وبين المضاف اليه . وعلى كلا القولين تستفاد الفاعلية او المفعولية فينطبق على حكم الحال بخلاف نحو جاء غلامٌ هنداً جالسةً فانه يمتنع اذ ليس فيه شيء من ذلك

وَيَنْصِبُ الْحَالَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي صَاحِبِهَا فَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَفِي

اي ان الناصب للحال هو العامل في الاسم الذي جاءت عنه كما ترى في نحو جاء زيد راكباً . فان العامل في الحال الواقعة فيه هو الفعل الذي هو عامل في الفاعل فيكون قد عمل فيها جميعاً * ولذلك لا تأتي الحال عن المبتدأ لان الابتداء عامل ضعيف فلا يمكن ان يعمل في معمولين * وأما نحو إن هذا صراطي مستقيماً وقولهم هذا بسراً أطيب منه رطباً فان عامل صاحب الحال في الأول هو اسم الإشارة العامل في الحال وذلك باعتبار المعنى لانه على تأويل أشير اليه فيكون عاملها واحداً . والحال الأولى في الثاني هي عن الضمير المستتر في الخبر فتكون عن الفاعل لا عن المبتدأ . فتأمل

شيء هو يومٌ بها حاصلٌ * وأما النصب فعلى تقديرها تامة أو زائدة كافة عن الإضافة
وجعل يوم تمييزاً كما في قولهم على التمرة مثلاً زبداً * وأما الجر فعلى تقديرها زائدة غير
كافة أو تامة وجعل يوم مضافاً إليه مع الزائدة وبدلاً من التامة أو عطف بيان عليها *
وارجح هذه الأوجه الجر وإضعفها النصب * وأما إذا كان الاسم الواقع بعدها معرفة نحو
العجني القوم ولا سيما زيد فيجوز فيه الرفع والجر ويمتنع النصب لأن المعرفة لا تصلح
للتمييز * وتلزم لا سيما الواو غالباً كما رأيت فلا تستعمل بدونها إلا نادراً كقول الشاعر
يسرُّ الكريم الحمدُ لا سيما لدى شهادة من في خيره يتقلبُ

وإذا وقع بعدها ظرفٌ كما في البيت تعين كون ما موصولة والظرف صلة لها . وإذا وقع
بعدها حالٌ نحو يعجني زيد ولا سيما راكباً تعين كونها زائدة كافة أي لا مثل هذه الحالة
من بقية أحوال

وَبَيَدٍ فِي مَنْقَطَعٍ تَسْتَعْمَلُ كَقَالَ بَيْدٌ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ

أي أن بيداً تستعمل في الاستثناء المنقطع كما في المثال ومنه الحديث أنا أفصح من نطق
بالضاد بيداً أي من قریش * وهي كغير في الزنة والمعنى . لكنها تفارقها في كونها تخلص
بالاستثناء المنقطع . ولا تقع الأمصوبة . ولا يوصف بها . ولا تُقطع عن الإضافة . ولا
تُضاف إلا إلى أن وصلتها كما رأيت

فصل

في الحال

أَحْالٌ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُفْسِرٌ لِهَيْئَةٍ مُنْقِلًا يَنْكُرُ
وَهِيَ وَلَوْ مَعْنَى عَلَى التَّأْوِيلِ عَنْ فَاعِلٍ تَكُونُ أَوْ مَفْعُولٍ
كَجِئْتُ فَرْدًا وَدَهَانِي غَافِلًا وَفَدَّ الْفَتَى بِأَكْ يُسَاقُ رَاجِلًا

أي أن حكم الحال أن تكون وصفاً أي اسماً مشتقاً يدل على ذات متصفة بمصدره . وإن
يكون ذلك الوصف فضلة أي واقعاً بعد تمام الكلام . وإن يكون مفسراً للهئية أي الصفة
التي يكون عليها صاحب الحال عند صدور الفعل . وإن يكون نكرة متفلاً أي غير ملازم

اي ان المستثنى غير وسوى يُجَرُّ باضافتهما اليه جارياً عليهما اعرابُ الاسم الواقع بعد الا
في جميع احكامه متصلاً ومنقطعاً ومفرغاً كما علمت . فيقال جاء القوم غير زيد بنصب
غير . وما جاءني احدٌ غير زيدٍ بالنصب والاتباع . وما قام غير زيدٍ بالرفع وهلم
جرّاً . وقس على ذلك في سوى

وَبَعْدًا خَلَا وَحَاشَا أَحْرَفَا وَالنَّصْبُ أَفْعَالًا لِمَفْعُولٍ قَفَا
وَبَعْدَ لَيْسَ لَا يَكُونُ لِلْخَبَرِ وَكُلُّ مَرْفُوعٍ لِكُلِّهَا اسْتَنْتَرَا

اي ان المستثنى يُجَرُّ ايضاً بعداً وخلاً وحاشاً اذا قدرتهن احرفاً . فان قدرتهن افعالاً
نُصِبَ مفعولاً به . فيقال جاء القوم عدا زيدٍ وخلاً عمرًا بجواز الوجهين . ما لم تتقدمهن
ما المصدرية فيتعين النصب لتعين الفعلية لان ما المذكورة لا تدخل على الحروف .
ولذلك تلحقهن معها نون الوقاية كما في قول الشاعر

تَهْلُ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَاَنِي بِكُلِّ الَّذِي يَهْوِي نَدِيَّ مَوْلَعٌ

وأما ليس ولا يكون فيكون النصب بعدها على الخبرية لهما نحو قام القوم ليس زيداً ولا
يكونُ عمرًا . ومنه الحديث يُطَبَعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةُ وَالْكَذِبُ . اي الا
الخيانة * ومرفوع جميع هذه الافعال ضميرٌ مستترٌ فيها عائدٌ على البعض المدلول عليه
بكلية المستثنى منه . فيكون المعنى عدا بعضهم زيداً اي جاوزَهُ وهلم جرّاً في البواقي .
ولذلك لا يكون المستثنى بها الا متصلاً . غير ان هذا البعض لا يُنَظَرُ بِهِ لئلا تذهب صورة
الاستثناء ولذلك كان استنار ضميره واجباً مع كونه للغائب كما مرّ في موضعه * واعلم
ان من النحاة من يعدُّ لاسيما من ادوات الاستثناء مع ان ما بعدها ادخل ما قبلها في
الحكم المنسوب اليه على خلاف حكم الاستثناء كما علمت . وهي مركبة من لا النافية للجنس
وسيّ بمعنى مثل وهو اسمها . وما الموصولة او النكرة الموصوفة او التامة او الزائدة . والخبر
محذوف تقديره موجود او حاصل ونحو ذلك * ويجوز في النكرة الواقعة بعدها أوجه
الاعراب الثلاثة وقد روي بهن قول الشاعر

أَلَا رَبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهَا وَلَا سَيِّئًا يَوْمٍ بَدَارَةٍ جُلْبَلٍ

أما الرفع فعلى تقدير ما موصولة او نكرة موصوفة . وجعل يوم خبراً المضمرة محذوف والجمل
صلة للموصولة اي لا مثل الذي هو يومٌ بدارة جليل موجود . او صفة للموصوفة اي لا مثل

البدل بنية تكرار العامل . وكلاهما لا يجوز

وَمَا قَدْ اسْتُثْنِيَ مِنْهُ إِنْ حُذِفَ فَرَّغَ مَا قَبْلَ لِمُسْتَثْنَى رَدَفَ
وَذَاكَ فِي النَّفْيِ وَشَبَّهَ اشْتَهَرَ لَصِدْقِهِ كَلِمَ يَقْرَأُ إِلَّا عَمَرَ

اي اذا حذِفَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ تفرَّغَ ما قبله للمُسْتَثْنَى لفقد ما كان مشغولاً به . وهو يشل
الفعل كما في المثال . وغيره نحو ما في الدار الا زيد . وحينئذ تكون الا كأنها لم تكن
فيقال ما قام الا زيد كما يقال ما قام زيد . وكذلك ما رأيت الا زيداً وما مررت الا
بزيد . غير ان ذلك انما يكون فيه بحسب اللفظ فقط لان المعنى ما قام احد الا زيد
وهلم جرّاً ولولا هذا الاعتبار لم يصح ان يقال انه مُسْتَثْنَى . وعلى ذلك يكون في الحقيقة
بدلاً من المستثنى منه المحذوف فيعطى اعرابه * وذلك قد اشتهر في النفي وشبهه لصدق
معهما غالباً كما رأيت . وذلك ان المستثنى منه الواقع بعد النفي لا يجب ان يتناول جميع
افراد الجنس لجواز ان يكون العموم فيه بالنسبة الى جماعة مخصوصة فيكون من باب
القصر الاضافي على ما هو مقرر في علم المعاني . بخلاف الواقع في الايجاب فان المحذوف
منه يتناول جميع الافراد لان ما بعده على معنى الاستثناء لا القصر . فلو قيل قام الا زيد
كان بمعنى قام كل احد الا زيداً وهو فاسد كما لا يخفى * ولذلك اذا قصد في غير
الايجاب الشمول حقيقة نحو ما مات الا زيد امتنع لفساد المعنى . فان صدق الايجاب
نحو زيد يقعد الا يوم الحرب جاز لصحة معناه كما ترى * وقس على النفي شبهه نحو ولا
تقولوا على الله الا الحق وهل يهلك الا القوم الفاسقون . وعلى الصريح منه المأول نحو
وياي الله الا ان يتم نوره اي لا يريد الا ان يتم * واعلم ان الا قد تكرر في البدل
والعطف بالواو للتاكيد فتكون المعارضة بين التابع والمتبوع لغوا لاثرها لانها زائدة
في حكم الساقط . ولذلك يجري التابع بعدها على ما يستحقه في نفسه من التبعية وقد اجتمع

كلا الموقعين في قول الراجز

ما لك من شيخك الا عمله الا رسيه والا رمله

يرفع ما بعد المكررين لان الاول منها مبدل من المرفوع قبله والثاني معطوف عليه

كما ترى

وَأَجْرُ إِضَافَةٍ بِغَيْرِ وَسْوَى حَكَمَهُمَا كَأَسْمِ بَلِيٍّ إِلَّا أَسْتَوَى

منفي عن المستثنى منه كما ترى . ولذلك يضعف النصب فيختر الإتيان عليه * وقيل
 لقصد المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه . ولذلك يُختر النصب اذا حال بينهما فاصل
 طويل نحو ما جاءني احد حين كنت في الدار الا زيدا . وذلك لتباعد الطرفين فلا
 تظهر المشاكلة بينهما * واعلم ان البدل الواقع في هذه المسائل هو بدل بعض من كل .
 وانما استغني عن ربطه بضمير المبدل منه لان الاستثناء معه متصل وقد علمت ان
 المتصل لا يكون فيه المستثنى الا بعض المستثنى منه فلم يبق احتمال للاجنبيته بينهما . فتدبر
 وَأَنْصِبْ إِذَا قُدِّمَ مُسْتَثْنَى وَقَدْ أُوِّلَ بِالتَّفْرِيعِ إِبْدَالٌ وَرَدٌ
 اي اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في هذا المقام تعين النصب فيقال ما قام الا زيدا
 احد . وعليه قول الشاعر

وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مذهب الحق مذهب
 واما قول الآخر

لانهم يرجون منك شفاعا اذا لم يكن الا النبيون شافع
 بالرفع فمحمول على الاستثناء المفرغ فيكون في الحقيقة بدلا من محذوف قبله كما سيجي
 اي لم يكن احد الا النبيون . وشافع بدل آخر من ذلك المحذوف . الا ان الاول بدل
 بعض والثاني بدل كل . وقيل غير ذلك مما لا تطيل بذكره وهو على كل حال استعمال
 ضعيف لا يصح القياس عليه في المختار * وشذ تقديم المستثنى على المستثنى منه وعامله
 كقول الآخر

الاك لا أرجو أخا بسطة في العرب من قيس ولا من تميم
 ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وابن عصفور

وَأَقْضِ بِنَصْبٍ مُطْلَقًا فِي الْمُنْقَطِعِ لِبَدَلٍ فِي الْأَجْنَبِيِّ يَمْتَنِعُ
 اي ان المستثنى المنقطع بتعين نصبه على كل حال فيقال ما قام احد الا بغيرا بالنصب
 فقط كما يقال قام القوم الا بغيرا . ولا يجوز فيه البدل لانه اجنبي عن المستثنى منه كما مر
 فلا يصح جعله بدلا منه * واعلم ان البدل قد يتعذر كونه على اللفظ لما منع فيبدل على
 المحل نحو ما جاءني من احد الا رجل . ولا احد في الدار الا امرأة بالرفع فيهما . وذلك
 لان النفي قد انتفض باللا فلو ابدل على اللفظ لزم منه زيادة من وعمل لا في الإثبات لان

لا مانع كما في المثال الثاني ومن ذلك قول الشاعر
فقلتُ أصطبجها أو لغيري فأسقيها فما انا بعد الشيب وبحك والخمر
واعلم ان الضمير المجرور في هذه الامثلة يقدر معه الفعل ليتعلق به الحرف . واما المرفوع
فيقدر الفعل معه بناءً على انه كان مستتراً فيه فبرز بعد حذفه منفصلاً لعدم استقلاله

فصل

في المستثنى

يُنْصَبُ "حُبًّا بَعْدَهَا" مَا اسْتَثْنَتْ إِلَّا بِإِثْرِ ذِي تَهَامٍ مُثَبَّتٍ

اي ان ما يُسْتَثْنَى بِاللَا يُنْصَبُ وَجُوبًا بَعْدَهَا اِذَا كَانَتْ تَالِيَةً لِكَلَامٍ نَامٍ مُوجِبٍ نَحْوَ قَامَ
الْقَوْمُ الْأَزِيدُ * وقد اختلف في ناصب المُسْتَثْنَى على ثمانية اقوال اصحها انه منصوب
بالعامل الذي قبل الا وهي واسطة لتدري ذلك العامل اليه كالواو في المفعول معه .
وهو مذهب اكثر المحققين وعليه اختيار الجمهور

وَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ إِلَّا رَجُلًا مُتَّصِلٌ إِذَا كَانَ بَعْضَ مَنْ تَلَا

وَعَكْسُهُ مُنْقَطِعٌ كَخَضَرُوا إِلَّا بَعِيرًا وَهُوَ فِيهِ يَنْدُرُ

اي ان من المُسْتَثْنَى مَا يُقَالُ لَهُ الْمُتَّصِلُ لِاتِّصَالِهِ بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي الْجَنَسِيَّةِ وَهُوَ مَا كَانَ
بَعْضًا مِنْهُ كَالرَّجُلِ فِي الْمَثَالِ فَانَّهُ احَدُ الْقَوْمِ . وَمِنْهُ مَا يُقَالُ لَهُ الْمُنْقَطِعُ لَانْقِطَاعِهِ عَنِ
الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ بِعَكْسِ الْأَوَّلِ وَهُوَ مَا كَانَ اجْنَبِيًّا عَنْهُ كَالْبَعِيرِ عَنِ الْقَوْمِ . غَيْرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ
يَكُونَ لَهُ حِظٌّ مِنَ الْجَنَسِيَّةِ مَجَازًا بِحَيْثُ يُسْتَحْضَرُ عِنْدَ ذِكْرِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ لِلْمِلَابَسَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا
رَأَيْتَ فَلَا يُقَالُ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا الذُّنَابُ . وَإِنْ يَكُونُ الْفِعْلُ صَالِحًا لَهُ فَلَا يُقَالُ نَكَلَّمَ الْقَوْمُ
إِلَّا بَعِيرًا * وَالْأَوَّلُ هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ الشَّائِعُ فِي الْأَسْتِعْمَالِ بِخِلَافِ الثَّانِي فَانَّهُ نَادِرٌ

وَفِي سِوَى الْإِثْبَاتِ أَبْدِلْ مَا اتَّصَلَ مُرَجَّحًا فَالْنَّصَبُ تَأْوِيلًا حَصَلَ

اي انهم يرجحون إبدال المُسْتَثْنَى مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ عَلَى نَصْبِهِ فِي غَيْرِ الْإِثْبَاتِ . وَهُوَ الَّذِي
نَحْوُ مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ . وَالَّذِي نَحْوُ لَا يَنْقُضُ أَحَدٌ إِلَّا عَمْرُو . وَالْأَسْتِثْنَاءُ نَحْوُ هَلْ قَامَ أَحَدٌ
إِلَّا بَكْرٌ * وَذَلِكَ لِأَنَّ نَصْبَهُ فِي هَذِهِ الصُّورِ يَكُونُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ لِكُونِهِ فَضْلَةً لَا
بِالْأَصَالَةِ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى عَلَى خِلَافِ أَصْلِ الْأَسْتِثْنَاءِ فِي الْمَعْنَى إِذَا الْحُكْمُ فِيهِ ثَابِتٌ لِلْمُسْتَثْنَى

على الضمير المتصل غير مؤكّد بالمنفصل كما سيأتي في بابه . وإيّا من جهة المعنى نحو
سافر زيد والصبح لا متناع نسبة السفر الى الصبح كما ترى . وقد اجتمع كلاهما في مثال
النظم كما رأيت * واختلف في ناسب هذا المفعول حتى انتهى الخلاف الى ستة مذاهب
لا فائدة في استيفائها . والصحيح انه منصوب بما يتقدمه من الفعل او معناه والواو وسيلة
لوصوله اليه . وهو مذهب البصريين وعليه الجمهور

وَهُوَ لِأَصْلِ الْوَائِ لَا يَقْدَمُ لِأَنَّ مَعْنَى الْعَطْفِ فِيهَا أَقْدَمُ
وَالْعَطْفُ إِنْ صَحَّ بِغَيْرِ ضَعْفٍ أَوَّلَى وَإِلَّا أَخْيَرَ تَرَكَ الْعَطْفُ

اي ان المفعول معه يمتنع تقديمه مطلقاً . فلا يجوز ان يُقدّم على عامله بالإجماع . ولا على
مصاحبه في الصحيح . فلا يُقال والنيل سرت ولا سار والنيل زيد لان هذه الواو اصلها
المعطف ثم استعملت المصاحبة والعاطفة لا يجوز فيها شيء من ذلك * ولما كان المعطف
اصل هذه الواو كان أولى متى امكن بغير ضعف نحو جاء الأمير والجيش . بخلاف نحو
سرت وزيد بالرفع على مذهب من لا يلتزم التاكيد بالضمير المنفصل فانه يُخْتار فيه
النصب لان جواز عطفيه مذهب ضعيف لبعض الكوفيين * وكذلك اذا كان المعطف
مع صحته يقتضي تكلفاً من جهة اللفظ كما في قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها . او من
جهة المعنى كما في قول الشاعر

فكونوا أنتم وبنى ابيكم مكان الكليتين من الطحال

فان المعطف يقتضي في الاول ان يكون تقدير العبارة لو تركت الناقة ترضع فصيلها
وترك فصيلها يرضع منها لرضعها . وفي الثاني ان يكون المعنى كونوا لبني ابيكم مكان
الكليتين وليكن بنو ابيكم لكم كذلك . وهذا التكلف لا يُجْناح الى شيء منه في النصب .
فتأمل

وَالْفِعْلُ يَنْوِي بَعْدَ مَا مُسْتَفْهِمًا بِهَا وَكَيْفَ نَحْوَ مَا لِي وَالْأُحَى

اي ان الفعل يُقدّر بعد ما وكيف الاستفهاميتين فينصب ما بعد الواو المذكورة مفعولاً
معه نحو ما لي والأحى اي ما يكون لي . ونحو كيف انت وقصعة من تريد اي كيف تكون
او تصنع * غير انه يجب النصب اذا كان يمتنع المعطف كما في المثال الاول لان الضمير
المجرور لا يُعطَف عليه بدون اعادة الجار كما سيأتي في موضعه . ويترجّح المعطف حيث

غير ان الثاني اقوى من الاول حتى قال بعضهم يستوي فيه الامران
وَجَازَ مَعَ شُرُوطِهِ الْحَجْرُ وَلَا يَأْسَ بِغَيْرِ اللَّامِ مِمَّا عَلَّلَا

اي انه يجوز جر هذا المفعول بالحرف مع استيفاء شروطه فيقال هربت لخوفٍ وعليه
قول الراجز

من أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جَبْرٌ ومن تكونوا ناصريه يَنْتَصِرُ
غير انه قليل في الاستعمال * ولا يأس في جرّه مطلقاً بغير اللام من حروف التعليل
كالباء نحو قُتِلَ فلانٌ بذنبه . ومن نحو ذبت من الشوق . وفي نحو قُتِلَ كُلبٌ في ناقة .
وقس عليه * واعلم ان تضمن المفعول فيه والمفعول له معنى الحرف لا يقتضي البناء لان
تضمن معنى الحرف الذي يقتضي البناء هو ان يخلفه الاسم على معناه فيطرح غير
منظور اليه كتضمن متى همت الاستفهام وان الشرطية . فان كان الحرف منظوراً اليه
لكون الاصل في الوضع اظهاره كما في المفعول فيه والمفعول له لم يكن تضمن معناه
مقتضياً للبناء . فتأمل

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي قَيْدٍ عَبْرٌ مِنْهُ صَرِيحٌ نَصْبُهُ لَفْظًا ظَهَرُ
وغيره ما جر منصوب المحل كما ذهب يزيد في الصباح للعمل

اي ان كل ما مر ذكره من المفاعيل المقيدة بالحرف وهي المفعول به والمفعول فيه
والمفعول له منه ما هو صريح وهو ما ظهر نصبه لفظاً كما رأيت في مواضعه . ومنه ما هو
غير صريح وهو ما يجر بالحرف كما رأيت في امثلة النظم فيكون نصبه محلاً . بخلاف
المفعول المطلق فانه لا يكون الا صريحاً

فصل

في المفعول معه

وَيَنْصَبُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ إِذَا تَلَا وَأَوَّاهَ مَعْنَى مَعَ كَسْرٍ وَأَحْبَبَ

اي ان ما وقع الفعل بمصاحبه ينصب تالياً الواو التي بمعنى مع كما في نحو سِرَّ والجبل اي
سِرَّ مع الجبل * ويشترط لوجوب نصبه وجود فعل او معناه قبله . وكون الواو نصاً في
المعية بحيث لا يصح العطف بها . إما من جهة اللفظ نحو سرت وزيداً لا متناع العطف

الظروف المتصرفة وغيرها ما لا ينصرف لوجود العلتين فيه . أمّا من المتصرفة فهو
غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ عَلَيَّ لِلزَّمانِ المدلول عليه بهما . وَشَعْبَانُ وَرَمَضانُ الشهرين المعروفين *
وَأَمّا من غير المتصرفة فسَحَرُ إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه كما مرّ . وكذلك ضَحْوَةٌ وَعَشِيَّةٌ
وَعَتَمَةٌ عند جماعةٍ جملاً على سَحَرٍ وهو غير بعيدٍ في القياس * وبعض الظروف المعربة
مما يتصرف تحين وغيره كقبل يعرض عليه البناء كما سيأتي في باب الاضافة

فصل

في المفعول له

وَالْمَصْدَرُ أَنْصَبُ مُضْمِرِ اللَّامِ حَصَلَ فِي الْحَيْنِ مَفْعُولًا لَهُ مِنْ فَعَلٍ
وَالْتَزَمُوا التَّنْكِيرَ فِيهِ كَهَرَبَ خَوْفًا وَلَفْظُ الْفِعْلِ فِيهِ يُجَنَّبُ

اي ان المصدر ينصب على نية معنى اللام التعليلية مضمرة قبله وهو قد حصل من فاعل
الفعل العامل فيه في وقت وقوعه مفعولاً لاجله * وحكمه ان يكون نكرة وان لا يكون
من لفظ الفعل العامل فيه . وقد اجتمع كل ذلك في المثال كما ترى * واعلم ان المفعول
له يكون تارة حاصلاً فيكون الباعث على وقوع الفعل حصوله كما في المثال ولا يكون
الا من افعال القلب كما رأيت . وتارة غير حاصل فيكون الباعث على وقوعه تحصيله كما
في نحو ضربته تأديباً له فلا يلزمه ان يكون منها . وهو المفعول عليه عند جمهور المحققين

فَإِنْ يَفَتْ حُكْمٌ بَدَأَ مَا يُضْمَرُ فَجَبْرٌ وَالتَّعْرِيفُ قَدْ لَا يَنْكُرُ

اي فان فات هذا المفعول حكم من احكامه المذكورة ظهرت اللام فيجبر بها . وذلك كما
اذا لم يكن مصدراً نحو جئتكم للماء . او لم يكن قد حصل من فاعل عامله نحو زرتك
لمحببتك اياي . او لم يكن حصوله في وقت وقوع الفعل نحو تاهبت أمس للسفر غداً . او
لم يكن نكرةً نحو ضربته للتأديب . او كان من لفظ الفعل نحو اهنت العبد لإهانة مولاه *
غير انهم قد يرخصون في التعريف مع النصب . وهو يشمل التعريف بأل كقول الشاعر
لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ

والتعريف بالاضافة كقول الآخر

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ أَذْ خَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّثِيمِ تَكْرُمًا

كلَّ الليل . والجزء كرايته بعض الاحيان * وقس على ذلك في الظروف المكانية كنزلت
تلك الناحية وجلست شرقي الدار ومشيت ثلثة اميال وهلمَّ جرًّا

وَرَبَّهَا اسْتَعْمَلَ ذُو الْمَكَانِ كَفَرَّ عِنْدَ الْخَوْفِ لِلزَّمَانِ

اي ان ظرف المكان قد يستعمل للزمان كفرَّ زيد عند الخوف اي وقت الخوف . وعليه

قول الشاعر

لا تجزعي إن منفساً اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فأجزعي

وقول الآخر

واذا الامور تعاضت وتشابهت فهناك يعترفون ابن المفزع

غير ان ذلك لا يكون الا في الظروف الغير المتصرفه كما رأيت في الأمثلة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ الظَّرْفَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْ ظَرْفِيَّةً بِتَصَرُّفٍ سَمِي

وَعَبَّرَ ذِي تَصَرُّفٍ مَا قَبْدَا حَتَّى بِظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَبْدَا

اي ان الظرف اذا كان لا يلزم الظرفية كالיום والميل قيل له المتصرف لانه يتصرف فيه

باخراجه عن الظرفية واستعماله كغيره من الاسماء فيقال حان يوم السفر وبيني وبينك

ميل ونحو ذلك * فان كان لا يخرج عن الظرفية نحو لَدَى او يخرج عنها الى الجرب بالحرف

الذي هو شبه الظرفية نحو عند فهو غير متصرف * واعلم ان الظروف الغير المتصرفه لا

تجرب الايمن لانها ام حروف الجرب فيتوسع فيها بما لا يتوسع به في غيرها نحو خرجت من

عند زيد والحمد لله من قبل ومن بعد وما اشبه ذلك * وشذَّ جرُّ متى بالى وحتى . وجرُّ

ابن وحيث بالى . وكل ذلك مما يحفظ ولا يقاس عليه .

وَبَعْضُ مَا لَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ يَبْنَى فِي الْحَزْبَيْنِ مَا لَا يُصَرَّفُ

وَبَعْضُ مَا يُعَرَّبُ يُعْرِضُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ مِنْهَا سَتَرَاهُ بَيْنَا

اي ان بعض الظروف الغير المتصرفه يكون مبنياً وهو حيث ولَدَى وَلَدُنْ وَلَمَّا وَإِذَا

وَإِذَا وَمَتَى وَأَيْنَ وَأَيَّانَ وَأَيَّ وَقَطُّ وَعَوَّضٌ وَأَسَى وَالْآنَ وَمَعَ وَكَيْفَ وَهَنَا وَإِخْوَانَهَا . غير

ان في لَدَى وَمَعَ خلافاً بين الاعراب والبناء . وفي كيف بين اثبات الظرفية لها ونفيها

عنها . والخيار عند الجمهور بناء الاولى واعراب الثانية ونفي الظرفية عن الثالثة * ومن

إِمَّا مَبْهُمُ الْبُقْعَةِ وَالْمَسَافَةِ كَفَوْقَ وَنَاحِيَةِ أَوْ مَبْهُمُ الْبُقْعَةِ فَقَطْ كَالْمِيلِ وَالْغُلَّةِ . فَإِنْ كَانَ مَخْتَصًّا كَالدَّارِ وَالْمَسْجِدِ وَجَبَ مَعَهُ ذِكْرُ الْحَرْفِ * بِخِلَافِ اسْمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَصْلُحُ مِنْهُ الْمَبْهُمُ وَالْمَخْتَصُّ . وَالْأَوَّلُ إِمَّا مَبْهُمُ الْمَقْدَارِ وَالْمِيقَاتِ كَحَيْثُ وَمُدَّةٌ أَوْ مَبْهُمُ الْمِيقَاتِ فَقَطْ كَيَوْمٍ وَشَهْرٍ . وَالثَّانِي إِمَّا مَخْتَصٌّ بِالْعَلَمِيَّةِ كَرَمَضَانَ . أَوْ بِأَلٍ كَالْيَوْمِ . أَوْ بِالْإِضَافَةِ كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ * وَعَلَى ذَلِكَ يُقَالُ صُمْتُ يَوْمًا أَوْ يَوْمَ الْوَاحِدِ بِالنَّصْبِ فِيهَا . وَصَلَّيْتُ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ بِنَّصْبِ الْأَوَّلِ وَجَرَّ الثَّانِي جَرًّا عَلَى مَا عَلِمْتَ * وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَالْمَكَانَ الْمُبْهُمَيْنِ بِالِاتِّزَامِ اضْطِرَّارًا وَقَوَعَهُ فِيهَا . ثُمَّ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ دَلَالَةً أُخْرَى بِالِاتِّزَامِ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ مَعْنَاهُ بُصِيغَتَهُ فَتَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ أَقْوَى وَلِذَلِكَ يَتَعَدَّى إِلَى الْمَخْتَصِّ مِنْهُ أَيْضًا

وَمَبْهُمُ الْمَكَانِ فِي الْمَقْدَارِ كَالْمِيلِ وَالْجِهَةِ كَالْيَسَارِ
وَمَا بُنِيَ مِنْ لَفْظٍ عَامِلٍ لَهُ ظَرْفًا كَحَلٍّ لَا تَوَى مَحَلَّهُ

أَيُّ أَنَّ الْمَبْهُمَ مِنَ الظَّرْفِ الْمَكَانَ يَكُونُ فِي الْمَقَادِيرِ كَالْمِيلِ وَالْفَرَسِ وَالْبَرِيدِ . وَفِي الْجِهَاتِ كَالْيَمِينِ وَالْيَسَارِ وَالْوَرَاءِ . وَشَبَّهَهَا كَعَنْدَ وَلَدَى وَنَحْوَهَا . وَفِي مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ الْمَشْتَقَّةِ مَشَارَكًا لِعَامِلِهِ فِي مَادَّتِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى كَحَلَّتْ مَحَلَّ زَيْدٍ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَجَبَ جَرُّهُ بِالْحَرْفِ فَيُقَالُ وَقَفْتُ فِي مَجْلِسِهِ وَتَوَيْتُ فِي مَحَلِّهِ وَلَا يُقَالُ وَقَفْتُ فِي مَجْلِسِهِ وَتَوَيْتُ فِي مَحَلِّهِ لِعَدَمِ الْمَشَارَكَةِ فِي الْأَوَّلِ وَإِقْتِنَارِهَا عَلَى الْمَعْنَى فِي الثَّانِي * وَشَذَّ قَوْلُهُمْ هُوَ مِنِّي مَعْقِدَ الْإِزَارِ وَمَنْزِلَةَ الشَّغَافِ وَمَقْعَدَ الْقَابِلَةِ . وَهُوَ عَنِّي مَنَاطَ الثُّرَيَّا وَمَرْجَرَ الْكَلْبِ أَيْ هُوَ حَاصِلٌ كَذَلِكَ * وَاطْلُقَ بَعْضُهُمْ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ فِي اسْمِ الزَّمَانِ أَيْضًا نَحْوُ وُلِدْتُ مَوْلَدَ زَيْدٍ أَيْ حِينَ وَلَادَتِهِ لِأَنَّهُ عَدِيلٌ لَاسْمِ الْمَكَانِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ عَنِ الْقِيَاسِ

وَقَدْ يَنْوِبُ مَصْدَرٌ عَنْ ظَرْفٍ كَأَنْزَلَ غُرُوبَ الشَّمْسِ قُرْبَ الْكَهْفِ
وَذُو إِشَارَةٍ وَوَصْفَةٍ وَعَدَدٍ كُلُّ وَجْزٍ كَغَزَا تِلْكَ الْهَدَدَ

أَيُّ أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يَنْوِبُ عَنِ الظَّرْفِ كَمَا رَأَيْتُ فَيَنْتَصِبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ . غَيْرَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الظَّرُوفِ الزَّمَانِيَّةِ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْفِعْلِ عَلَى الزَّمَانِ أَقْوَى كَمَا مَرَّ * وَكَذَلِكَ اسْمُ الْإِشَارَةِ كَمَا رَأَيْتُ . وَالصِّفَةُ كَصِمْتُ قَلِيلًا . وَالْعَدَدُ كَسَرْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَالْكُلُّ كَسَهَرْتُ

دون بقية المفاعيل فانها تُنصب بالمتعدي واللازم. غير ان المتعدي قد يكون متعدياً بالذات وقد يكون متعدياً بالواسطة كما سيأتي في كتاب الافعال

وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةٍ قَدْ عُدَّ دَا نَحْوُ أَرَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا أَسَدًا
وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبَقُ ذِي أَصْلٍ سَبَقَ أَوْ فَاعِلٍ مَعْنَى كَرِهْتُ يَحْيَى الدَّرَقُ

اي ان المفعول به يتعدّد فينتهي الى الثلاثة كما في المثال الاول. وهذا يختص بما كان اصل الاخيرين منه المبتدأ والخبر وعامله من افعال القلوب كما رأيت * واما ما يقتصر على الاثنين فقد يكون من هذا الباب نحو ظننت عمراً صادقاً. وقد يكون من غيره كما في المثال الثاني * والاصل فيه مطلقاً تقديم ما له اصل في التقدّم كزيد فانه مبتدأ في الاصل. او كان فاعلاً في المعنى كيجي فانه وان كان مفعولاً بالنسبة الى الضمير المستتر في الفعل يتضمن معنى الفاعلية بالنسبة الى الدرق لانه آخذ وهي مأخوذة * غير انهم قد يتصرفون في هذا الاصل اذا لم يكن مانعاً لفظي كاختلال عود الضمير في نحو ظننت زيدا اخاه. او معنوي كالتباس الآخذ بالمأخوذ في نحو اعطيت زيدا عمراً. وقس على كل ذلك

فصل

في المفعول فيه

وَيُنْصَبُ الْمَفْعُولُ فِيهِ اسْمَ زَمَنٍ أَوْ مَوْضِعٍ ظَرْفًا بِمَعْنَى فِي أَقْتَرَنُ

اي ان المفعول فيه من اسم زمان او مكان يُنصب ظرفاً على معنى في دون لفظها نحو صمت يوماً وجلست ناحية اي في يوم وفي ناحية. فان كان الظرف لا يقبل تقديرها كإذ وحيث أوّل بما يقبله كحيث ومكان * واعلم انه اذا أُضمر للظرف وجب ذكر الحرف مع ضميره نحو يوم الجمعة صمت فيه لان الإضمار يرد الاشياء الى اصولها. فان لم يذكر الحرف نحو يوم الجمعة صمته جعل الضمير مفعولاً به. وهذا لا يكون الا في الظروف

المتصرفة

وَاللِّمَكَانِ مَبْهُمٌ يَعْطَى لَا كَالزَّمَانِ فَهُوَ حَرٌّ مُطْلَقٌ
فَقِيلَ صُمْتُ يَوْمًا وَيَوْمَ الْآحَدِ وَصَلَّيْتُ خَلْفَ الْقَوْمِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ

اي ان اسم المكان الذي يصلح للظرفية يُقيد بكونه مبهماً وهو ما لا يختص بمكان بعينه. وهو

فيقرر مضمونها نحو نادى زيداً جهراً . او تحتمل غير معناه ايضاً فيرفع الاحتمال نحو هو
 اخي حقاً . ويقال الاول المؤكّد لنفسه لان النداء نصّ في الجهر لا يحتمل غيره فيكون
 المصدر كأنه نفس الجملة . ويقال للثاني المؤكّد لغيره لان الأخوة تحتمل معنى الصداقة
 مجازاً فيكون المصدر قد أثر فيها الاخلاص عن المجاز الى الحقيقة والمؤثر غير المؤثر فيه *
 ومن هذا القبيل المصدر الذي يساق لتفصيل عاقبة ما تقدّمه من جملة طلبية كما في
 المثال . او خبرية كقول الشاعر

لَا جَهْدَنَ فَإِذَا دَفَعَ وَاقِعُهُ نَحْشِي وَإِذَا بَلَغَ السُّؤْلُ وَالْأَمَلُ

وانما اخص ذلك بهذه المواقع لان استبدال الفعل كذكره بنفسه . وتكرار المصدر بمثابة
 ذكر فعله . والحصر والعطف بمثابة التكرار ايها في الاول من التاكيد وفي الثاني من
 التعدّد * والجمل الواقع بعدها المصدر المشبه به وما يليه تدلّ على الفعل لاشتغال
 الاولى عليه لفظاً والثانية معنى واقتضآء الثالثة اياه لتفصيل عاقبتها . فيتأتى حذفه في
 هذه المواضع واقامة المصدر مقامه * واعلم ان من المصادر التي يُحذف عاملها وجوباً ما
 وقع منها مثني للتكثير نحو لبيك اي اقامة مكررة على طاعتك . فانه كالمذكور مرتين
 احداها المقدرة قامت مقام ذكر الفعل فوجب حذفه . وذلك ما يحفظ ولا يقاس عليه *
 وقد بترك اضرار الفعل المبدل منه في الكلام الخبري كما في نحو سمعاً وطاعة . والخبر به
 عن اسم العين كما في نحو انما الحمادي غناء . والمشبّه بمصدره كما في نحو لك نوح نوح ورق
 رملة . فيرفع الاول على الابتداء اي عندي سمع وطاعة . والثاني على الخبرية بناءً على
 ان الخبر عنه قد صار نفس الخبر على سبيل المبالغة . ويتبع الثالث على البدلية * واعلم
 ان من المصادر المحذوفة العامل ما لا فعل له نحو ويل زيد فيقدر له فعل محذوف وان
 لم يصح النطق به * وجعل بعضهم مثل هذا منادى لا مفعولاً مطلقاً اي يا ويل زيد على
 سبيل المجاز وكلاهما مقبولان عند الجمهور

فصل

في المفعول به

يُنْصَبُ مَفْعُولٌ بِهِ مُسْتَأْثَرًا بِمَا تَعْدِي كَرَأَيْتُ جَعْفَرًا

اي ان المفعول به يُنصب بالفعل المتعدي فقط كما رأيت في المثال . وهو يستأثر به

المبين * واما البواقي فينوب ما دل منها على عدد عن المبين للعدد وغيره عن المبين
النوع

وَيَحْذِفُونَ الْفِعْلَ حَذْفًا وَاجِبًا عَنْ مَصْدَرٍ إِذْ قَامَ عَنْهُ نَائِبًا
وَذَاكَ فِي اسْتِبْدَالِهِ كَمَهْلًا مِنْهُ وَفِي الْإِخْبَارِ قَلَّ تَقْلًا

اي ان الفعل الناصب للمفعول المطلق يحذف وجوباً عن المصدر المنصوب به عند قيامه مقامه . وذلك يكون في المصدر الواقع بدلاً من فعله كمهلاً اي امهلاً * وهو كثير الاستعمال في الطلب امراً كما رأيت . او استفهاماً للتوبيخ كقول الشاعر
أَعْبَدَا حُلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا أَلُوْمَا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابَا
او للتعجب كقول الآخر

أَسْجَنًا وَقَتْلًا وَاشْتِيَاقًا وَغَرَبَةً وَنَائِي حَبِيبٍ إِنَّ ذَا لَعَظِيمٍ
وهو قياس فيه * وأما في الخبر فيستعمل قليلاً كقولهم سماعاً وطاعةً وهو مقصورٌ على السماع
وَعِنْدَ تَكَرُّارٍ لِدِي فِعْلٍ جَرَى عَلَى اسْمٍ عَيْنٍ كَأَلْفَتِي سَرَى سَرَى
أَوْ حَصْرِهِ كَأَنَّهَا أَلْحَادِي غِنَا وَالْعَطْفِ نَحْوَ الْقَوْمِ هَذَا وَبِنَا
اي ان ذلك يكون ايضاً عند تكرار مصدر فعلٍ قد أُخبر به عن اسم عينٍ او حصره
او عطف مصدرٍ عليه كما رأيت في الامثلة . فان الفعل محذوفٌ في جميعها نقد به يسري
و يغني وهلم جراً * وانما قيدوا الاسم بكونه اسم عينٍ ليكون المصدر غير صالحٍ للاخبار
عنه لان الاعيان لا يُخبر عنها بالمعاني وحينئذٍ يُحتاج الى اضرار الفعل مُخبراً به فيكون
المصدر معمولاً له كما ترى

وَإِذْ يُؤَيِّ التَّشْبِيهَ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَلَّا نَوْحٌ نَوْحٌ وَرُقٍ رَمْلَةٌ
وَمَا لَنَا كَيْدٍ كَنَادَ جَهْرًا وَهُوَ أَخِي حَتَّى جَرَى ذَا الْمَجَرَى
كَذَاكَ ذُو الْتَفْصِيلِ نَحْوًا فَتَحِمَ إِمَّا هَلَاكًا أَوْ بُلُوغَ مَغْنَمٍ

اي وكذلك اذا قصد التشبيه بالمصدر بعد جملةٍ مشتبهةٍ عليه وعلى صاحبه نحو لك نوحٌ
نوحٌ ورُقٍ رملة . اي تنوح نوحها * او أريد به التاكيد بعد جملةٍ هي نصٌ في معناها

المجازيات . وأما قول الشاعر

بكي الخُرُّ من رَوْحٍ وانكسر جِلْدُهُ وعجَّت عَجِيًّا من جُدَامِ المطارفِ

اي عجَّت الشباب المُعلِّمة فهو نادرٌ جاء على سبيل المبالغة

وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ الْمَصْدَرُ كَفَعْلِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى يُذَكِّرُ

”وَنَابَ عَنْهُ مَا بِمَعْنَاهُ وَرَدَّ وَمَا لَهُ مِنْ نَحْوٍ وَصْفٍ وَعَدَدٍ“

”كُتِّمَ وَقُوفًا وَأَصْطَبَرْتُ صَبْرًا وَقَسَّ عَلَيْهِ مَا جَرَى ذَا الْعَجْرِى“

اي ان الاصل في المنعول المطلق هو المصدر الموافق لفعله في اللفظ والمعنى كما في ضربته ضرباً ونحوه . وقد ينوب عنه ما جاء بمعناه وهو يشمل ما كان مرادفاً له في المعنى من غير لفظه نحو قُوفًا او مشاركاً له في اللفظ دون الصيغة من مصدرٍ نحو وتبتل اليه تبتيلاً وعليه تمثيل النظم . او اسم مصدرٍ نحو اغسل غسلاً * وما ينوب عنه ايضاً ما كان وصفاً له نحو ضربته اشدَّ الضرب . او دلَّ على عددٍ منه نحو ضربته ثلاث ضربات * ومن هذا القبيل ما دلَّ على هيئةٍ له نحو عاش عيشة راضية . او نوعيةٍ منه نحو قعد القرفصاء . او كُليةٍ نحو فلا تملوا كلَّ الميل . او جزئيةٍ نحو ولو نقول علينا بعض الاقارب . وما كان ضميراً له نحو فاني اعذبه عذاباً لا اعذبه احداً من العالمين . او آلةً معهودةً نحو ضربته سوطاً . او اشير به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * ومن ذلك أي وما الاستفهاميتان

نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون . وكقول الشاعر

ماذا يفيدُ ابنتي ربعٍ عويلها لا ترقدان ولا يؤسى لمن رقدا

والشرطيتان كقول الآخر

وكلُّ طريقٍ جزئه كنتُ راشداً وأيُّ بلاءٍ تبلى كنتُ أحمدُ

وقول الآخر

نعب الغراب فقلت بين عاجلٍ ما شئت اذ طعنوا بين فأنعب

وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو بريرة وفجر فجار * وجميع هذه المذكورات تنصب على المفعولية المطلقة كما ينتصب المصدر لنيابتها عنه كما علمت * واعلم ان النيابة عن المصدر المؤكَّد تخصُّ بما رادفه في المعنى او شاركة في المادة . غير ان اسم المصدر يخصُّ بما ليس علماً لان معناه حينئذٍ يكون زائداً عن معنى الفعل فيكون من قبيل

أَوْ مَا لِكَشْفِ صِفَةٍ أَوْ ذَاتٍ لِعُلُقَةٍ لَهُ كَمَا سَيَأْتِي

اي ان الفعل يتعلق بعد الفاعل بنفس الحدث الذي يفعله وهو المفعول المطلق . او بما يقع عليه وهو المفعول به . او فيه وهو الظرف . او لاجله وهو المفعول له . او بمصاحبه وهو المفعول معه . او يتعلق باصحابه من دونه وهو المستثنى . او بما يبين صفة لما يتعلق به وهو الحال . او ذاتا وهو التمييز * وقد اجتمع في هذه المقدمة تعريف جميع هذه المتعلقات بالاجمال كما ترى فاغني عن تعريف كل واحد في موضعه بالتفصيل

فصل

في المفعول المطلق

وَالْمُطْلَقُ أَنْصَبُ مَصْدَرًا غَيْرَ عِلْمٍ بِذِي حَدُوثٍ نَالَ تَصْرِيْفًا وَتَمَّ

اي ان المفعول المطلق يكون مصدرا غير علم منصوبا بعامل يدل على الحدث مع كونه متصرفا تاما نحو ضربته ضربا . فلا يكون علما كحماد . ولا يكون عاملة مما يدل على الثبوت كالصفة المشبهة . ولا من الافعال الغير المنصرفة كأفعل التعجب . ولا من الافعال الناقصة كباب كان . فلا يقال حمده حماد . ولا زيد كرم كرمما . ولا ما احسن زيدا حسنا . ولا كنت في الدار كونا . وما اشبه ذلك

وَهُوَ لِتَوْكِيدٍ وَنَوْعٍ وَعَدَدٍ يَأْتِي كَصَمٍّ صَوْمًا وَقُلْ قَوْلَ الرَّشْدِ وَلَا يَشْنَى مَا لِتَوْكِيدٍ وَلَا يَجْمَعُ وَالْبَاقِي لِذَاكَ أَخْصِلًا

اي ان المفعول المطلق يكون تارة لتوكيد عامله وهو ما كان مساويا له في المعنى كضربه ضربا ويقال له المؤكّد والمبهم * وتارة لبيان نوعه او عدده وهو ما زاد عليه بافادة احدها كضربه ضرب اللص او ضربتين ويقال له المبين والمختص * وما كان منه للتوكيد لا يشنى ولا يجمع لانه للحقيقة المشتركة بين القليل والكثير وهي لا تحتل التعدد . واما المبين فيجوز فيه ذلك نحو عالجت المريض علاجين وضربت الغلام ضربات لانه يدل على الانواع او الافراد المنطوية تحت الحقيقة وهي قابلة للتعدد * واعلم ان التاكيد المستفاد من المفعول المطلق المؤكّد يكون تارة للتقرير كما مر . وتارة لرفع المجاز نحو قتلته قتلا فانه يرفع توهم المجاز في مدلول الفعل بكون المراد به الضرب الشديد ولذلك لا يقع في

الفاعلية بالنسبة الى الثوب لانه لابس والثوب ملبوس . ومثله أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا وَسُقِيَ
عَمْرُو شَرَابًا وَقَسَ عَلَيْهِ * وكذلك في باب ظَنُّ وَأَرَى . والمراد بالاول منها ما ينصب
مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر . وبالثاني ما ينصب ثلاثة مفاعيل الثاني والثالث منها
مبتدأ وخبر في الاصل . فيقال ظَنَّ زَيْدٌ صَادِقًا وَأَرَى عَمْرُو بَكْرًا فَاضِلًا بَانَابَةَ زَيْدٍ
في الاول لانه مبتدأ في الاصل فهو احق بالاسناد اليه وعمرو في الثاني لانه في الاصل
مفعول به فهو اولى بالنيابة عن الفاعل * واما المفاعيل الاخرى فاجاز قوم نيابتها عند
امن اللبس فيقال أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا وَظَنَّ صَادِقٌ عَمْرًا . ولا يُقَالُ أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا
وَظَنَّ بَكْرٌ خَالِدًا لَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْاَوَّلِينَ يَحْتَمِلُ اَنْ يَكُونَ قَدْ أُعْطِيَ الْآخَرُ وَمِنْ
الْآخِرِينَ اَنْ يَكُونَ قَدْ ظَنَّ اَنَّهُ الْآخَرُ . والجمهور على امتناع ذلك مطلقاً

وَمَا سِوَى النَّائِبِ إِجْمَالًا نُسِبَ إِذْ فِيهِ كَأَلْفَاعِلٍ وَحْدَةً تَجِبُ

اي ان ما سوى الاسم الذي يُقام مقام الفاعل من الظروف والمصادر والمجرورات
والمفاعيل المتعددة يُنصب لفظاً او محلاً على حسب ما يستحق في نفسه لان نائب الفاعل
لا يكون الا واحداً كالفاعل فلا يشاركه غيره في النيابة ومن ثم يستأثر بالرفع وحده
وَكُلُّ هَذَا الْبَابِ عُمْدَةٌ رُفِعَ وَمَا يَلِي الْفَضْلَةَ بِالنَّصْبِ قَنَعَ

اي ان كل ما في هذا الباب من المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه عمدة قد رُفِعَ بحق العمدة
كما مر في الاحكام الكلية . وكل ما في الباب الذي يليه من المفاعيل وغيرها فضلة قد
قَنَعَ بالنصب الذي هو ادنى من الرفع لان الفضلة ادنى من العمدة كما علمت فاكتفت بما
هي اهل له

باب منصوبات الاسماء

فصل

في احكام تعلق الفعل بمنصوباته

وَالْفِعْلُ بَعْدَ فَاعِلٍ يَتَلَقَّى
بِنَفْسٍ مَا يَفْعَلُ وَهُوَ الْمَطْلُوقُ
أَوْ مَا بِهِ أَوْ فِيهِ أَوْ لَهُ يَقَعُ
أَوْ مَعَهُ أَوْ مِنْ دُونِهِ الصَّحْبُ جَمَعَ

المصدر المفهوم من الفعل مستتراً فيه بشرط تقديره مختصاً ليفيد ما لا يفيدُه الفعل .
 وذلك كما يقال لمن ينتظر القعود مثلاً قد قُعد اي القعود المتوقع * وحمل بعضهم عليه
 النائب في نحو مُرَّ بزيد فجعله ضمير المرور بناءً على تأويله بالمصدر معرّفاً بلام الجنس .
 والصحيح ان النائب فيه هو المجرور على ما قدّمناه لانه هو الذي كان مفعولاً به قبل
 حذف الفاعل فهو اولى بالنيابة وهو مذهب الجمهور * واما المجرور بحرف زائد نحو ما
 ضُربَ من احدٍ . او بحرف تعليل كما في قول الشاعر
 بُغْضِي حَيًّا وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يَكْلَمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ

فلا خلاف في ان النائب في الاول هو المجرور وفي الثاني هو ضمير المصدر * واعلم ان
 حذف الفاعل يكون نارة لغرض لفظي كالايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عُوقِبَ به .
 والمحافظة على تناسب الفواصل نحو من طابت سيرته حُيِّدَت سيرته . او على صحة الوزن
 في الشعر كقول الشاعر

وما المال والاهلون الا ودائع ولا بُدَّ يوماً ان تُردَّ الودائعُ
 او لغرض معنوي كشهرة الفاعل فيكون ذكره عبثاً نحو خالق الانسان ضعيفاً . او الجمل
 به فلا يمكن تعيينه نحو سرق البيت . او عدم تعلق غرض بذكره نحو واذا حَيَّتُمْ بِتَحِيَّةٍ
 فخيوا بأحسن منها . ونحو ذلك من الاغراض * وهذا في الحقيقة من مباحث البيانين
 دون النحاة

وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلَى إِذَا كُنَّ مَعَا وَدُونَهُ حُكْمُ التَّسَاوِي وَقَعَا

اي اذا اجتمع المفعول به والظرف والمصدر والمجرور فالمفعول به اولى بالنيابة لان
 الفعل اشدُّ طلباً له من غيره لانه ينتهي اليه كما يتبدى من الفاعل . فيقال ضُربَ زيدٌ
 يوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً في داره برفع زيد ونصب كل ما يليه . واما اذا لم
 يكن مع هذه المذكورات المفعول به فهي سوا في حق النيابة من غير اولوية عند الجمهور

وَرُجِّحَ الْأَوَّلُ فِي بَابِ كَسَا إِذْ فِيهِ لِلْفَاعِلِ مَعْنَى قَدْ رَسَا

وَهَكَذَا فِي بَابِ ظَنَّ وَارَى لِحَقِّ أَصْلٍ فِيهِ قَدْ تَقَرَّرَا

اي انهم رجحوا اناية المفعول الاول من باب كسا والمراد به ما ينصب مفعولين ليس
 اصلهما المبتدأ والخبر . فيقال كُسي زيدٌ ثوباً باقامة زيد مقام الفاعل لان فيه معنى

وهو يختص بالشعر على الصحيح

وَحَيْثُ لَا دَاعٍ وَلَا مَا يُحَذَّرُ خَيْرٌ وَالْأَصْلُ بِكُلِّ أَجْدَرُ

اي اذا لم يكن داع الى اختلاف الترتيب كما مر. ولا مانع منه كاقترضاء فصل الضمير في نحو ضربت زيدا. وحصر المفعول في نحو انما ضرب زيد عمرا. والتباس احدهما بالآخر في نحو ضرب الفتى غلامي بخير في ذلك بينها نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيدا. غير ان حفظ الترتيب اولى في حال الاباحة قضاء لحق كل واحد منهما

فصل

في نائب الفاعل واحكامه

وَيُخَلَّفُ الْفَاعِلُ مَفْعُولٌ بِهِ كَأَخْيَرَ زَيْدٌ جَارِيًا بِحَسَبِهِ
وَالظَّرْفُ وَالْمَصْدَرُ مُخْتَصِّينَ مَعَ مَجْرُورٍ حَرْفٍ إِذْ تَصَرَّفْنَ جَمْعَ

اي ان المفعول به ينوب عن الفاعل عند حذفه فيجري مجراه في جميع احكامه من الرفع وغيره بالاجمال. غير ان الفعل منه يبنى للمجهول فلا يكون الا متصرفا نحو اخير زيد وتباع الجارية بخلاف فعل الفاعل كما علمت * وكذلك ينوب عنه الظرف والمصدر والمجرور بالحرف نحو صيم يوم الجمعة وسير البريد ومر بزيد * غير انه يشترط في الظرف والمصدر ان يكونا مختصين باضافة كما رأيت. او بوصف نحو صيم يوم واحد وسير سير طويل. او علمية نحو صيم رمضان. او بيان نوع نحو ضرب ضرب الامير. او عدد نحو ضرب ضرب او ضربتان. وذلك لان الفعل يدل على المبهمة منها فلا يستحقان ان يقع موقع الفاعل ما لم يكن فيهما زيادة على مدلول الفعل ولذلك لا ينوب المصدر المؤكد * واذا كان المجرور مؤنثا لا يؤنث الفعل له بخلاف الفاعل لانه لم يسند اليه صريحا * ويشترط في الحرف ان لا يكون للتعليل لان المجرور به يكون علة للفعل فلا يقوم مقام فاعله فان ورد شي منه كان على تاويل كما ستري. ويشترط في الثلاثة التصرف والمراد به ان يكون كل واحد من الظرف والمصدر والحرف المجرور به لا يلزم وجهها واحدا في الاستعمال. فلا تنوب لدى واذا ملازمتها الظرفية. ولا معاذ وسبحان ملازمتها المصدرية. ولا المجرور بواو القسم لانها لا تستعمل لغيره * وقد ينوب ضمير

وَسَالِمُ الْجَمْعِ وَمَا قَدْ ثَنِيَا كَأَلْفَرَدَاتٍ مِنْهَا قَدْ أُجْرِيَا

اي ان الجمع السالم والمثنى مطلقا للمذكر والمؤنث يجري معها الفعل كما يجري مع المفرد منها فيقال جاء الزيدون وقامت الهندات كما يقال جاء زيد وقامت هند. وكذلك المثنى نحو جاء الرجلان وقامت المرأتان. وذلك لوجود لفظ المفرد صريحا في هذه الابنية فكانها قد بقيت على افرادها

وغير ذي النون الاصيل قد يرد مخيرا من كل ذي جمع قصدا

اي ان ما سوى جمع المذكر السالم الاصيل كالزيد بن من كل ما يراد به معنى الجمعية قد يخير معه بين الحاق العلامة وتركها فيجوز الحاقها مع المذكر وتركها مع المؤنث. وذلك يشمل المجموع بالالف والتاء لمؤنث كالهندات او لمذكر كالطلحات. وجمع التكسير لها كالرجال والجواري. والمحقق بالجمعين كالبنين والبنات. واسم الجمع كالنساء. واسم الجنس المراد به الجمع كالشجر. فيجوز ان يقال جاءت الرجال وجاءت الجواري وهلم جرا في البواقي فيكون حكم هذه المذكورات حكم المؤنث المجازي. وذلك اما في نحو الهندات والجواري فلان تانيته قد صار مجازيا لان التانيث الحقيقي انما هو لأفراده لا لمجموعه. واما في نحو الرجال فلانه يتأول بالجماعة وهي مؤنثة على سبيل المجاز باعتبار لفظها فتجري مجرى المؤنث المجازي

وَمَوْضِعُ الْفَاعِلِ بَعْدَ الْفِعْلِ وَصَلًا كَمَا لِلْجُزْءِ حَقُّ الْوَصْلِ
فَهُوَ عَلَى مَفْعُولِهِ يُقَدِّمُ مَا لَمْ يَكُنْ لِيُخَلِّصَ يَسْتَلْزِمُ

اي ان حكم الفاعل ان يلي الفعل متصلا به لانه كالجزء منه وحق الجزء ان يكون متصلا بصاحبه. ولذلك يقدم على المفعول به ما لم يفض تقديمه الى خلل فيؤخر. وذلك اذا كان محصورا نحو انما ضرب عمرا زيدا. او كان ظاهرا والمفعول ضميرا متصلا نحو ضربني زيدا. او انصل به ضمير المفعول نحو باع العبد سيده. وذلك لان تقديمه يستلزم وقوع الحصر على المفعول بخلاف المراد. وفصل الضمير مع امكان اتصاله. وعوده الى ما تأخر لفظا ورتبة كما ترى * وربما قدم المحصور بالامعيا كقول الشاعر
ما عاب الاليم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبا بطلا

التزموا إفراده مع المثنى والجمع أيضاً نحو ذهب أخواك وقام القوم. فلا يقال ذهباً
أخواك وقاموا القوم لئلاً يكون الفعل قد أسند إلى الضمير ثم إلى الظاهر فيكون له
فاعلان وهو ممنوع * وإما ما ورد على خلاف ذلك نحو أسروا النجوى الذين ظلموا فعلى
تأويل ابدال الظاهر من الضمير. أو على أن الظاهر مبتدأ مؤخر. أو على أن ما يتصل
بالفعل حروف تدل على التثنية والجمع لا ضمائر. وهي لغة لبعض العرب والنحاة يعبرون
عنها بلغة أكلوني البراغيث. وبعضهم يعبرون عنها بلغة أسروا النجوى. وبعضهم بلغة
يتعاقبون ماخوذاً من الحديث في إحدى الروايتين حيث يقول يتعاقبون فيكم ملكة
بالليل وملكة بالنهار * وهي مع استعمالها ضعيفة على كل حال غير مرضية عند الجمهور

وَفِعْلُ أَنْتَ الْحَقِّ لِلنَّاءِ التَّنْزِمُ مُصَرِّفًا وَصَلًا وَإِنْ أَضْمَرْتَ عَمَ
فَرَخَّصُوا فِي نَحْوِ نَعَمَ الْجَارِيَةِ وَمَرَّ بِي هِنْدٌ وَيَحْمِلُوا الْبَادِيَةَ

أي أن فعل الفاعل المؤنث الخفيف إذا كان منصرفاً متصلاً به تلزمه ناء التانيث للدلالة
على تانيث فاعله. وهي تشمل الواقعة مع الماضي نحو قامت المرأة. ومع المضارع نحو تسير
الناقة * فإن كان الفاعل ضميراً لمؤنث عم التزام الناء معه. فيشمل فعل المجازي نحو
الشمس طلعت. وما لا يتصرف مطلقاً نحو هند ليست في الدار ومن توضعاً يوم الجمعة
فيها ونعمت. وذلك لأن الضمير المستتر ليس له لفظ يدل على التانيث فيدل عليه
بالعلامة * وإما في ما سوى ذلك فقد رخصوا في تركها نحو نعم الجارية وما يليه من
الأمثلة المذكورة في النظم. وذلك أمّا مع الفعل الجامد فلأنه قد أشبه الحرف لعدم
تصرفه. وإما مع الفعل فلأن الفعل قد ضعف استدعاءؤه العلامة لبعده عن الفاعل.
وإما مع المجازي فلضعف تأنيثه لكونه على سبيل المجاز * والاثبات في كل ذلك أولى
لأنه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه * وأمّا ما فصل به فذهب الجمهور فيه التجريد
مطلقاً نحو ما قام الأهند وما زارنا إلا هي. وذلك باعتبار المعنى لأن الفاعل في الحقيقة
محذوف والاسم المذكور يدل منه والتقدير ما قام أحد الأهند * وجاز تأنيثه على قلة

باعتبار اللفظ كقول الشاعر

مَا بَرِئْتُ مِنْ رِيَّةٍ وَذَمٍّ فِي حَرْبِنَا الْآبِنَاتُ الْعَمَّ

وخصه الأكثرون بالشعر وهو الصحيح

فصل

في الفاعل واحكامه

وَمَا لَهُ مَعْلُومٌ فِعْلٍ تَمَّ قَدْ أَسْنَدَ قَبْلًا فَاعِلٌ بِهِ اتَّخَذَ
وَالْفِعْلُ يَجْرِي مِنْهُ أَوْ يَقُومُ بِهِ كَسَارًا وَمَاتَ الْفَتَى عَنْ مَنْصِبِهِ

اي ان الاسم الذي يُسند اليه فعلٌ معلومٌ تامٌّ مذكورٌ قبله هو الفاعل * فخرج بقيد معلومية الفعل نائبُ الفاعل لانه يُسند اليه المجهول. وبقيد تمامه الافعال الناقصة فان مرفوعها لا يقال له فاعل. وبقيد ذكره قبله ما ذكر بعد نحو زيد قام فانه مبتدأ لا فاعل * والفاعل يتحد بالفعل فيصيران كالكلمة الواحدة ولذلك لا يستتر فيه من معمولاته المضمرة الا هو او نائبة * ولما كان المراد بالفاعلية اسناد الفعل اليه اندرج فيه ما وقع الفعل منه نحو سار الفتى وما قام به فقط نحو مات الفتى. ولذلك يُحكم له بالفاعلية في نحو لم يقم زيد مع انتفاء وقوع الفعل منه كما مرَّ

وَلَيْسَ فِعْلٌ دُونَ فَاعِلٍ فَإِنْ لَمْ يَدُلْ لَفْظًا فَهُوَ فِيهِ مُسْتَكِنٌ

اي ان الفعل لا يكون بلا فاعل لانه لا يستقل بدونه. فان لم يذكر الفاعل في اللفظ نحو قام زيد والرجال ذهبوا كان مستترا في الفعل نحو زيد قام وذهب. فان في كل واحدٍ من الفعلين ضميرًا مستترا نقديره هو في الاول وهي في الثاني وهذا الضمير هو الفاعل فيها

وَهُوَ لِغَيْرٍ وَاحِدٍ لَا يُسْنَدُ فَهُوَ كَقَامِ الْقَوْمِ طَرْدًا يُفْرَدُ
وَمَا أَتَى نَحْوَ أَسْرَوْ النُّجُوى مَنْ ظَلَمُوا التَّائِيلَ فِيهِ يَنْوَى

اي ان الفعل لا يُسند الا الى فاعل واحدٍ ولذلك لا يكون الفاعل الا واحداً * انما نحو قام زيد وعمر و هو على نية تكرار الفعل مع الثاني وانما لم يذكر لنيابة حرف العطف عنه * وأما قول الشاعر

كُرَّةٌ وَضِعَتْ لَصَوَابِجَ فَتَلَقَّيْهَا رَجُلٌ رَجُلٌ

فالصحيح انه على اسقاط العاطف اي رجل فرجل * ولما كان الفعل لا يُسند الا الى واحدٍ

تكون الواو نصاً في المصاحبة لتقوم مقام مع وحينئذ يكون ذلك كما لو قيل كل فاعل مع فعله فيسُدُّ مسدَّ الخبر . فان لم تكن الواو كذلك نحو زيد وعمر ومجتمعان لم يكن من هذا القبيل * واعلم ان مسألة الحال تنحصر في ما كان فيه المبتداً مصدرًا كما رأيت . او افعل تنزيل مضافاً الى المصدر نحو اكثر سفرى ماشياً . او الى ما يؤول به نحو احسن ما يكون زيد راكباً اي احسن كونه * وتقع الحال في هذا المقام جملة اسمية مقرونة بالواو نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد * واختلف في وقوعها فعلية والصحيح جوازها وعليه قول الشاعر

عهدي بها في الحي قد سرّيت بيضاء مثل المهر الضامر

وقول الآخر

ورأي عيني الفتى اباكا بعتي الجزيل فعليك ذاكا

ويتعين جعل كان المقدرة تامة ليكون ما بعدها حالاً لا خبراً . واذا اريد الزمان الماضي قدّرت قبلها اذ مكان اذا لانها للاستقبال

والمبتداً كخبر قد يخلف

لكن سماعاً نادراً لا يؤلف

والحذف في ذي خلف قد حتماً

طراً لكي لا يجمعوا بينهما

اي ان المبتداً قد يخلفه ما يسد مسدّه كما يخلف الخبر غير ان ذلك فيه مقصور على السماع كقولهم في ذمتي لا فعلن اي في ذمتي يمين . فان جواب القسم قد سد فيه مسد المبتداً المحذوف لدلالته عليه وعلى ذلك قول الشاعر

نساور سواراً الى المجد والعلى وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا

ومن ذلك في الاصح قولهم صبر جميل اي صبري صبر جميل . فان الخبر فيه قد سد مسد المبتداً المحذوف لكونه اياه في اللفظ والمعنى . وذلك مع توقّفه على السماع نادراً في الاستعمال غير ما لوف عندهم * وكل ما حذف من المبتداً والخبر وغيرها مع قيام خلف له مقامه يحذفونه وجوباً لئلا يجمع العوض والمعوّض عنه فانه لا يجوز كما مر . واما الحذف عن غير خلف يسد مسد المحذوف نحو سورة انزلناها اي هذه سورة وقل اأنتم أعلم أم الله اي ام الله اعلم فهو جائز لا واجب كما علمت آنفاً . وكلاهما بطرد في جميع الابواب التي يقع فيها فتنبه

المشبهة نحو ما كريم غلاماك . وافعل التفضيل نحو هل افضل عندك العلم منه عند زيد .
وبندرج فيه المنسوب ايضاً لانه في تأويله كما ستعرف نحو ما نبي ابوك * وقد تحصل
ما ذكر ان من المبتدا ما يكون موصوفاً تسند الصفة اليه . وما يكون صفة تسند الى
الموصوف . والاول هو الاصل وهو المراد عند الاطلاق

وَيَخْلَفُ الْخَبَرَ اَيْضًا فِي الْقَسَمِ نَصًّا جَوَابٌ كَلْعَمَرِي لَمْ أَلَمْ
وَبَعْدَ لَوْلَا وَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ وَشِبْهُ جُمْلَةٍ بِهِ يَعْلَقُ
وَالْحَالُ لَا تَصْلُحُ إِخْبَارًا كَمَا فِي نَحْوِ ضَرْبِي الْغُلَامَ مُجْرِمًا
وَعَطْفٌ وَآوٍ لِاصْطِحَابِ مِثْلِهِ اَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلٍ وَفِعْلِهِ

اي ان هذه الامور المذكورة تسند ايضاً مسد الخبر فتعني عنه . وهي خمسة . احدها جواب
القسم . وشرطه ان يكون المبتداً نصاً صريحاً في اليمين نحو لعمرى لم أَلَمْ اي لعمرى قسم لي .
فان لم يكن كذلك نحو عهد الله لا فعلن اي عهد الله عليّ جاز حذف الخبر واثباته لانه
يُسْتَعْمَلُ فِي الْقَسَمِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَلْزِمُهُ الْجَوَابُ كَالْأَوَّلِ * والثاني جواب لولا . وشرطه ان
يكون الخبر دالاً على مطلق الوجود ليكون معلوماً عند السامع نحو لولا زيد هلك عمرو
اي لولا زيد موجود . فان دل على وجود مفيد بصفة وجب اثباته نحو لولا الامير
واقفت للجلست . وسياتي استيفاء الكلام على ذلك في بابها * والثالث الظرف والجار
والجرور نحو زيد عندك او في الدار . وحكم متعلقها حكم الخبر بعد لولا وقد مرّ الكلام
عليه * والرابع الحال التي لا تصلح خيراً عن المبتداً المذكور قبلها نحو ضربى الغلام
مجرماً . فان الاصل فيه ضربى الغلام حاصل اذا كان مجرماً بناءً على ان اذا ظرف
متعلق بالخبر مضاف الى جملة كان وهي النامة . فحذف الخبر كما تُحذف متعلقات
الظروف العامة فقام الظرف مقامه كما في نحو السفر غداً . ثم حذف الظرف مع ما
أضيف اليه لقيام الحال مقامه لان فيها معنى الظرفية باعتبار كونها على تقدير في فكانت
الحال قائمة مقام الخبر ايضاً لانها قد قامت مقام الظرف الذي كان قائماً مقامه . وهي لا
يمكن ان تجعل خبراً بالحقيقة لانها لا تصلح للاخبار بها عن الضرب كما لا يخفى * والخامس
عطف اسم على المبتدا بواو المصاحبة نحو كل فاعل وفعله اي مقترن معه . وشرطه ان

من الاسماء البادية اي غير المستترة. فيندرج فيها الاسم الظاهر نحو هل قائم اخواك
وعليه قول الشاعر

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوُوا ظَعَنًا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطَنًا

والضمير المنفصل كما رأيت في المثال وعليه قول الآخر

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتَا إِذَا لَمْ تَكُنَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطَعُ

فيكون الوصف مبتدأ ومرفوعه سادًا مسدًا الخبر. وهو يشمل الفاعل كما رأيت ونائبة
نحو هل مضروب غلاماك وما مطرود بنوك * وإنما كان ذلك كذلك لان الاستفهام
والنفي يطلبان الافعال لانها يتعلقان بالاحداث دون الذوات فتزول الوصف الواقع
بعدها منزلة الفعل. ومن ثم كان لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف ولا يصغر ولا يعرف. غير
انه اذ كان قد وقع بعدها مجردًا وهو لا يصلح خبرًا للمثنى والمجموع بعده لإفراده كما
رأيت جعل مبتدأ وان كان نكرة محضة لانها يسوған الابتداء بالنكرة كما عرفت
أنفًا * واذا كان قد جرى مجرى الفعل كان يطلب الفاعل او نائبة دون الخبر فجعل ما
يقتضيه منها عوضًا عنه لقيامه مقامه في انمام الفائدة * فان كان المرفوع لا يكتفى به نحو
ما قائم اخواه زيد لافتقار الضمير المضاف اليه الى ذكر مرجعه. او كان ضميرًا مستترًا
نحو زيد لا قائم ولا قاعد لم يكن في شيء من هذا القيل * وان كان الوصف يصلح
للإخبار به عما بعده فان طابقه في الأفراد نحو ما قائم زيد جاز الوجهان. او في غيره
نحو ما قائمان اخواك تعين الإخبار به والابتداء بما بعده الأعلى لغة ضعيفة ستذكر في
باب الفاعل * واما اذا لم يقع الوصف بعد الاستفهام او النفي فلا يجوز فيه هذا الاستعمال
اذ لا يصح الابتداء به لعدم المسوғ له ولا يستطيع العمل في ما بعده لعدم اعتماده على
شيء كما سيجي. وندر استعماله بدونها كقول الشاعر

خَيْرٌ بَنُو لَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةً لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

واعلم انه لا فرق في الاستفهام والنفي بين ان يكونا بالحرف كما مر. او بغيره نحو كيف
جاس غلاماك وليس منطلق اخواك. وقد يكون النفي تأويلاً في المعنى نحو انما قائم
عبداك وغير ذاهب بنوك فان المعنى ما قائم الا عبداك وما ذاهب بنوك. غير ان
الابتداء ينتسخ مع ليس وينتقل الى غير فيرفع الوصف اسماً للأولى ويجر باضافة الثانية
اليه ويسد مرفوعه مسدًا خبرها * والوصف يشمل اسم الفاعل والمفعول كما مر. والصفة

يكونه مستقبلاً لاستتمام المشابهة . وذلك ما لم يكن الموصول آل نحو والسارق والساارقة
فاقطعوا أيديهما لان صلة آل لا تكون إلا مفردة كما علمت * غير ان هذا الخبر اذا كان
ليس بجواب للشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء وحينئذ يجوز ان تكون السببية غير
ملحوظة فيه بخلاف المقترن بها فانها تحقق السببية فيه لانها انما دخلت لاجلها . ولذلك
اذا لم تُقصد السببية تمتنع الفاء اذ لا وجه لدخولها كما تمتنع اذا تقدم الخبر لان الجواب
لا يفتقرن بها الا مؤخرًا * وسمع دخولها على خبر الموصول بالماضي نحو وما اصابكم يوم النقي
الجمعان فباذن الله . والنكرة الموصوفة بغير الفعل والظرف كقوله

كُلُّ امْرِئٍ مُبَاعِدٍ اَوْ مُدَانٍ فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي

والغير الموصوفة بشيء نحو كل نعمة فمن الله . غير ان كل ذلك نادر لا يعتمد عليه في القياس

وَخَبَرًا عَدَدٌ لِحُكْمٍ عَدَدًا وَمِثْلُ ذَلِكَ قَدْ آتَى فِي الْمَبْتَدَأِ

اي ان الخبر يتعدد اذا كان الحكم على المبتدا متعددًا كما اذا حكم على زيد بصناعة

الشعر والكتابة فيقال زيد شاعرٌ كاتبٌ وعليه قول الراجز

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فِهَذَا بَتِي مُقِيطٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

وهو مذهب الجمهور * وكذلك المبتدا قد يتعدد فيخبر عن الاخير منه نحو زيد ابوه غلامه

منطلق وتكون جملة خبراً عما قبله والجميع خبراً عن الاول * واعلم ان الخبر قد يتعدد

لتعدد افراد صاحبه حقيقة نحو بنوك شاعرٌ وكاتبٌ وخطيبٌ . او حكماً نحو انما الحيوة

الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ فيجب فيه العطف كما رأيت * واما ما تعدد بدون ذلك فان

جاز الاقتصار على الواحد منه كما في نحو زيد شاعرٌ كاتبٌ جاز العطف فيقال زيد

شاعرٌ وكاتبٌ . والا امتنع كما في نحو هذا الرمان حلوه حامضٌ اي مزله لانه خبر واحد في

المعنى والعطف يقتضي التعدد

وَبَعْدَ الْأِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ ابْتَدَأَ وَصَفَ كَفِعْلٍ رَافِعًا كَافٍ بَدَأَ

فَعَاظَ مَرْفُوعٌ لَهُ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ أَمَّا مَاضٍ هُمْ وَمَوْجِبًا نَدَرُ

وَجَازَ إِخْبَارٍ بِهِ إِنَّ أَفْرَدًا كُلُّ فَإِنْ عَدَدٌ يَلْزَمُ أَبَدًا

اي انه يُبتدأ بعد الاستفهام والنفي بوصفٍ يجري مجرى الفعل رافعاً ما يكتفي به في المعنى

الظرف فهو يجري مجراه بلا خلاف نحو زيد في الدار وقس عليه
وَذُو الزَّمانِ عَنْ ذَوَاتٍ لَا يَرِدُ إِلَّا عَلَى تَأْوِيلٍ إِذْ لَمْ يُفِدْ

اي ان ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الذوات لان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء
فلا يفيد الإخبار عنها بالزمان بخلاف المعاني التي تختلف نسبتها الى الازمنة باعتبار
حدوثها في وقت دون آخر . فيقال السفر غداً ولا يقال زيد امس * وما ورد بخلاف
ذلك فعلى تأويل معنى كفولهم اليوم خمرٌ وغداً امرٌ اي اليوم شرب خمرٍ وغداً تدبير
امر . وعلى ذلك قول الشاعر

أَكُلَّ عامٍ نَعَمَ نَحْوُونَهُ يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْجُونَهُ

اي أَكُلَّ عامٍ اصابه نَعَمٌ * وقد يكون على تشبيه الذات بالمعنى في الحدوث وتنادون
آخر نحو الورد في الربيع . بخلاف ظرف المكان فإنه يصلح للمعاني والذوات جميعاً
فيقال الحرب أمامك والقوم خلفك لاختلف نسبة كلا الفريقين اليه في المظروفية
وَالْمُبْتَدَأُ الْمُبْهَمُ إِنْ أُلْقِيَ السَّبَبُ فِي خَبَرٍ فَهُوَ إِلَى الشَّرْطِ أَنْتَسِبَ
وَالْفَاءُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهُ اسْتَعْمِلَا مَا لَمْ يَغْيِرْ نَاسِخٌ مَعْنَى فَلَا

اي ان المبتدا اذا كان مبهماً واتجهت من قبله سببية الى الخبر كان بمنزلة اسم الشرط
وخبره بمنزلة جواب الشرط فتدخل الفاء على الخبر كما تدخل على الجواب . وذلك
يكون اذا كان المبتدا اسماً موصولاً نحو الذي يأتيني فله درهم . او نكرة موصوفة بغير
المفرد نحو رجل في الدار فله دينار . وكذا ما أُضيف الى احدهما او وُصِفَ بالموصول
منهما نحو كل من يأتيني او كل رجل عندنا او الرجل الذي في الدار فله دينار . وذلك
ما لم يدخل على المبتدا ناسخٌ يغير معنى الجملة مثل كان وظن وليت فلا تدخل الفاء .
فان كان الناسخ لا يغير المعنى مثل إِنْ وَلَكِنْ لَمْ تَمْنَعْ وَبِهِ وَرَدَ السَّمْعُ نَحْوُ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي
تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَ قِيَمَكُمْ . ونحو قول الشاعر

كَلَّا وَلَكِنْ مَا أُبْدِيهِ مِنْ فَرْقٍ فَكَيْ يُغَيِّرُوا فُيُغَيِّرُهُمْ بِي الطَّمَعُ

وندر دخولها على خبر أن المفتوحة الهمزة نحو واعلموا أن ما غنتم من شيء فان لله خمسه *
واعلم ان الصلة والصفة الواقعتين في هذه المسئلة لا بد من كونها فعلاً او ظرفاً كما رأيت
لان الشرط لا يكون الا فعلاً فقيدها بالفعل مذكوراً او مقدراً . ومن ثم قيّدوا الفعل

كلها او بعضها استغنت عن العائد لفقد الاجنبية * والاول يكون في ما كانت الجملة فيه برمتها عين المبتدا نحو قل هو الله احد * فان الجملة فيه هي عين المبتدا في المعنى لانها مفسرة له كما ستعلم والمفسر عين المفسر ولذلك لا تحتاج الى ما يربطها به * والثاني يكون في ما كان بعضها فيه عين المبتدا . وذلك يكون بتكرار لفظ المبتدا نحو اصحاب اليمين ما اصحاب اليمين . او معناه نحو والذين يسكنون بالكتاب واقاموا الصلوة اننا لا نضيع اجر المصلحين . فان المصلحين هم الذين يسكنون بالكتاب في المعنى * او بالاشارة اليه من جانب الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير * او بدخوله تحت العموم المشتمل بعضها عليه نحو نعم الرجل زيد . فان المبتدا قد دخل تحت العموم المستفاد من ال الجنسية الواقعة في جملة الخبر كما سيأتي في بابه * وكل واحدة من هذه الجمل قد استغنت عن العائد لما بينها وبين المبتدا من الملابس القائمة مقامه في افادة الارتباط بينهما ولذلك يعدون هذه الملابس روابط للخبر * وقد تكلفوا روابط اخرى حتى اتوا بها العشرة واكثرها لا يسلم من الرد والخلاف فلا تطيل الكلام في استيفائها

وَاطْرَدَ الْإِخْبَارُ بِالظُّرُوفِ - قَصْدًا إِلَى عَامِلِهَا الْمَحْذُوفِ

اي ان الاخبار بالظروف قد اطرده عند النجاة على قصد ان الخبر في الحقيقة هو متعلقها المحذوف لا هي بنفسها . فاذا قيل زيد عندك كان الخبر هو المتعلق المحذوف مقدرا بالاسم كحاصل وهو اخيار الكوفيين لان الاصل في الخبر الافراد . او بالفعل كحصل وهو اخيار البصريين لانه عامل في الظرف وحق العمل للفعل * وانما يطلق الخبر على الظروف لنيابتها عنه ولذلك لا يجمع بينها وبينه الا شذوذا كما في قول الشاعر

لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى ببحوحة الهون كائن

وهذا المذهب هو الصحيح وعليه جمهور المحققين * واختلف في ضمير المتعلق المذكور والاكثر على انه انتقل الى الظرف لنيابته عنه * واعلم ان متعلق الظرف اذا كان يدل على حصول مطلق كما في نحو زيد عندك يجب حذفه لقيام الظرف مقامه كما سيأتي . وحينئذ ان قدر باسم فالخبر من قبيل المفرد او بفعل فمن قبيل الجملة * فان كان الحصول مقيدا بصفة وجب ذكره نحو زيد جالس عندك . ما لم يدل عليه دليل فيجوز حذفه نحو زيد فوق الفرس اي راكب . ولكن لا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى الظرف معه خبرا بالاتفاق لانه قد صار لغوا كما ستعرف * وقد مر ان المجرور عدل

احترازاً من المفرد الجامد نحو هذا زيدٌ وغير الصفة من المشتقات كاسم المكان نحو هذا مجلسٌ فانها لا يتحملان الضمير * فان كان الجامد في تاويل الصفة تحل الضمير الذي تتحملة تلك الصفة نحو زيدٌ أسدٌ فان الاسد يتأول بالشجاع فيتحل الضمير الذي يتحملة * والمراد بالعائد المذكور ربط الخبر بالمبتدا لرفع الاجنبية من بينهما . فان لم يكن الخبر اجنبياً عن المبتدا استغنى عن الرابط كما سيأتي * واعلم ان أُل قد تنوب عن الضمير كما ستعرف فيربط بها الخبر نحو وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى . اي مأواه * واذا تضمن الخبر ضمير المبتدا لزمت مطابقتها له في جميع احواله كزيدٌ قائمٌ واخوه جالسان وهند ذاهبةٌ وهلم جراً . والألم تلزم المطابقة كقولهم المعرباتُ قِسمانٌ ونحو ذلك * واذا كان الخبر غير مقصود لذاته صح ان يعود ضمير متعلقه المقصود الى المبتدا دونه تنبيهاً على ان ذلك المتعلق هو المقصود والخبر توطئة له نحو بل انتم قومٌ تجهلون ولذلك يقال له الخبر الموطئ . وجعله اهل البيان من باب التغليب كما سيأتي

وَشَاعَ إِخْبَارٌ بِمُطْلَقِ الْجَهْلِ إِذْ نِسْبَةُ الْجَمِيعِ فِيهِ تُحْمَلُ

اي انه قد شاع بين النخاة الاخبار بالجملة مطلقاً فتدخل فيها الجملة الانشائية بناءً على احتمال نسبتها الى المبتدا لان الغرض انما هو نسبة شيء اليه بطريق من الطرق لا اثباته له في الواقع كما في الصلة والنعت . ويشهد لذلك ما سيع منه نحو بل انتم لا مرحباً بكم وقول الشاعر

قَلْبٌ مِنْ عَيْلٍ صَبْرُهُ كَيْفَ يَسْلُو صَالِيًا نَارَ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ

ونازع بعضهم في جواز الاخبار بها وصحة بعضهم على تاويل والصحيح انه جائز مطلقاً غير انه ضعيفٌ على كل حال غير مرضي في استعمال الجمهور * واما الجملة الخبرية فالإخبار بها شائعٌ كثيرٌ . وهي إما اسميةٌ نحو زيدٌ أبوه قائمٌ . او فعليةٌ نحو زيدٌ قام أبوه . ويندرج تحتها الشرطيةٌ نحو زيدٌ ان اكرمته بكرمك اذ لا عبرة بالاداة المصدرة بها

وَالْعَائِدَ الزَّمُ فِي سِوَى مَا اتَّحَدَا جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ بِالْمَبْتَدَا

اي انه يلزم الجملة المخبر بها ان تكون مشتملةً على عائدٍ يربطها بالمبتدا كما في نحو زيدٌ قام أبوه وعمرو لا تضربه . وذلك في ما لم يتحد منها بالمبتدا كما رأيت . فان اتحدت به

على المبتدأ إما من قبل نفسه كما اذا كان اداة استفهام نحو كيف زيد . او من قبل المبتدأ كما اذا كان محصوراً نحو ما في الدار الأزيد . فانه يجب فيه التقديم في الاول لذاته لئلا تخرج اداة الاستفهام عن صدارتها . وفي الثاني لالتزام تاخير المبتدأ لئلا ينقلب المحصر عنه الى الخبر بخلاف المراد * وما يجب فيه تقديم الخبر ان يكون ظرفاً او مجروراً والمبتدأ نكرة لا مسوغة لها نحو عندي غلام وفي الدار رجل . او يعود على شيء منه ضمير متصل بالمبتدأ نحو في الدار صاحبها . لانه لو قيل غلام عندي التبس الخبر بالنعته لاحتمال ان يكون الظرف صفة والخبر منتظراً بعده . وكذلك المجرور . ولو قيل صاحبها في الدار استلزم عود الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة وهو منكر كما علمت * فان لم يكن شيء من ذلك جاز تقديمه ما لم يكن محصوراً نحو ما زيد الأ كاتب . او فعلاً متضمناً ضمير المبتدأ نحو زيد قام . او كان المبتدأ مآله صدر الكلام نحو من في الدار . او مقترناً بما له الصدر نحو لزيد قائم . او مضافاً اليه نحو غلام من عندك . او كان يلتبس بالمبتدأ نحو اخي رفيقي . فيجب تاخيره في كل ذلك * واعلم ان الخبر الظرفي المقدم على النكرة يجب ان يكون مجروراً صالحاً للاخبار عنه اي ان يكون بحيث يصح جعله مبتدأ فيتعين ان يكون معرفة او نكرة مفيدة على ما مر تفصيله في احوال المبتدأ . فان كان نكرة محضة امتنع وقوعه في الخبر المذكور لعدم الفائدة به فلا يقال عند رجل مال وفي دار غلام * والاتباس بين المبتدأ والخبر انما يقع عند اتفاقهما في التعريف كما مر . او في التنكير نحو أفضل منك أفضل مني . وذلك حيث لا قرينة للتمييز بينهما فان قامت قرينة على تمييزهما

جاز تقديم الخبر كقول الشاعر

بُنُونَا بَنُو أَبْنَانَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ ابْنَاءُ الرِّجَالِ الْبَاعِدِ

وذلك يكون غالباً عند ارادة التشبيه كما في البيت فان المراد فيه ان بني ابنائنا مثل

بنينا * وخير بعضهم في ذلك عند حصول الفائدة واستقامة المعنى كما في قول الآخر

عَنَيْتُ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخَطَى شَرَّ النِّسَاءِ الْبِجَاتِ

فلك ان تجعل شر النساء مبتدأ وما بعده خبراً وبالعكس . وكلاهما صحيح

وَعَائِدٌ لِلْمَبْتَدَأِ فِيهِ حِمْلٌ لِرَفْعِ أَجْنَبِيَّةٍ حَيْثُ أَحْمِلُ

اي ان حكم الخبر ان يتحمل ضميراً عائداً الى المبتدأ لفظاً كما مر . او نقديراً نحو اللؤلؤ

المثقال بدينار اي المثقال منه * وذلك يكون حيث يُحْتَمَلُ تَضَمُّنُ الضمير كما رأيت

النكرة عاملة نحو امرٌ بمعروفٍ صدقة . او مخبراً عنها بظرفٍ او شبهه مقدماً عليها نحو فوق كل ذي علمٍ عليمٌ ولكلٍ أجلٌ كتابٌ * او خائفاً من موصوفٍ كقولهم ضعيفٌ عاذٍ بقرملة اي رجلٌ ضعيفٌ * او واقعةً بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد في الباب * او

بعد لولا كقول الشاعر

لولا اضطبار لأودى كل ذي مقية لمّا استقلت مطاياهنّ المظاعن

او في صدر جملةٍ حاليةٍ مرتبطة بالواو كقول الآخر

سرينا ونجمٌ قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارقي

او بدونها كقول الآخر

الذئب بطرقها في الدهر واحدة وكل يومٍ تراني تدب يدبي

او يكون ثبوت ذلك المخبر لها من خوارق العادة نحو شجرة سجدت * او يعطف عليها معرفةً نحو رجلٌ وزيدٌ في الدار . او نكرةً مخصصةً نحو رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ عندنا * او

يراد بها التنويع كقول الشاعر

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساءً ويومٌ نسرٌ

او الدعاء نحو سلامٌ على ابراهيم وويلٌ لكل همزة الى غير ذلك مما لا فائدة في استيفائه * واكثر هذه المسوغات يرجع الى الخصوص والعموم ومدار الامر في الحقيقة على حصول الفائدة وهي العمدة في ذلك . فتدبر

وَالْعَكْسُ فِي الْخَبَرِ لِلشُّيُوعِ وَالْحُكْمُ مُحْمُولاً عَلَى مَوْضُوعٍ

فَعَرَفُوا مَا قَيَّدُوا عَنْ مَعْرِفَةِ كَيْ لَا يَزِيدُ فَهُوَ مَعْنَى كَالصِّفَةِ

وَهُوَ لِنَحْوِ كَوْنِهِ يَسْتَفْهَمُ بِهِ وَحَصْرِ الْمَبْتَدَأِ يَقْدَمُ

اي ان الخبر عكس المبتدا في الاحكام المذكورة . فان حكمه ان يكون نكرة لانه وصف للمبتدا في المعنى فيقتضي ان يكون شائعاً كما هو شان الوصف والشروع من شان النكرات . وان يكون مؤخراً لانه حكمٌ قد حبل على موضوع والحكم متأخراً عن المحكوم عليه * فان كان الخبر مقيداً اي غير شائع مخبراً به عن معرفةٍ جاز كونه معرفةً نحو هذا عبد الله . وأما اذا كان المبتداً نكرةً فلا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة لان الخبر كالوصف له في المعنى كما مر والصفة لا تكون اعرف من الموصوف * وقد بعرض ما يوجب تقديم الخبر

فَقِيلَ إِنَّ الْمُبْتَدَأَ اقْتَضَى الْخَبَرَ كَمَا لَعِلَّ نُورٌ فَأَقْتَضَى فِيهِ الْأَثَرَ
وَقِيلَ لِلتَّجْرِيدِ فِيهِمَا الْعَمَلُ وَذَلِكَ أَوَّلَى إِذْ عَنِ النَّقْدِ اعْتَزَلُ

اي قيل ان المبتدأ قد اقتضى الخبر لانه يطلبه طالبا لازما من حيث انه محكوم به عليه كما رأيت فاقضى ان يعمل فيه لان اصل العمل للطلب . فيكون عامل المبتدأ معنويا وهو التجريد . وعامل الخبر لفظيا وهو المبتدأ * وقيل ان التجريد عامل فيها جميعا لانه اقتضى كليهما فعمل فيها معا فيكون عامل الفريقين معنويا . وقيل غير ذلك حتى انتهى الخلاف الى سبعة اقوال وهذان اقواهما . والأول منها اشهر بين النحاة غير انه منتقد بان المبتدأ لو كان عاملا في الخبر لامتنع تقديم الخبر على الجماد منه ولم يجز الفصل بينهما كما هو شأن العوامل الجمادة بخلاف الثاني فانه اسلم ولذلك كان اوجه عند المحققين

وَالْمُبْتَدَأُ كَيْمَا يُفِيدُ عُرْفًا فَإِنْ أَفَادَ نَكْرَةً فَقَدْ كَفَى
وَذَلِكَ فِي مَا اخْتَصَّ كَالْمُضَافِ أَوْ عَمَرَ كَالْوَاقِعِ بَعْدَ النَّافِي
وَهُوَ مُقَدَّمٌ بِحَسَبِ الطَّبَعِ فَأَعْنَهُدُوا تَقْدِيمَهُ فِي الْوَضْعِ

اي ان حكم المبتدأ ان يكون معرفة لكي يفيد اذا أخبر عنه لان الاخبار عن المجهول لا يفيد . فان افادت النكرة بوجه ما جاز الابتداء بها . وذلك يكون عند اختصاصها لانه يقربها من المعرفة لتقليل الاشتراك . او عند عمومها لانه يستغرق كل افراد الجنس فتشبه المعرفة بأل الجنسية * اما الأول فيكون غالبا بالاضافة لفظا نحو خمس صلوات كتبهن الله . او معنى نحو كل يعمل على شاكلته اي كل احد * او بالوصف لفظا نحو ولعبت مؤمن خير من مشرك . او نقديرا كقولهم شر أهر ذا ناب اي شر عظيم . او معنى نحو رجيل عندنا اي رجل صغير . وحكمة ان يكون مخصصا موصوفة كما رأيت والامتنعت المسئلة فلا يقال رجل من الناس زارنا لعدم الفائدة * واما الثاني فيكون تارة بنفس النكرة كقولهم تمرة خير من جراد . وتارة بوقوعها في سياق النفي نحو ما احد في الدار . او الاستفهام نحو هل امير في البلد * والمبتدأ مقدم على الخبر طبعاً لان المحكوم عليه سابق الحكم الذي يبنى عليه ولذلك يقدم عليه وضعاً الا في بعض الصور لعارض كما سيجي * واعلم انهم ذكروا للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة منها ما ذكرناه آنفاً . ومنها ان تكون

لها كما يرفع تابع زيد * وهذه النبهة المجهلة تؤخذ دستوراً في احكام الحذف والتقدير
 فيعمل بها في كل ما يأتي من الابواب ويستغنى معها عن التكرار مرة بعد اخرى * واعلم
 انهم ذكروا للحذف ستة شروط في الأشهر . احدهما وجود الدليل حالياً نحو اذ دخلوا
 عليه فقالوا سلاماً . اي نسلم سلاماً . او مقالياً نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا
 خيراً . اي انزل خيراً * والثاني ان لا يكون المحذوف بمنزلة الجزء كالفاعل * والثالث
 ان لا يكون عاملاً ضعيفاً . فلا يحذف الجار والجارم والناصب للفعل الا في مواضع قويت
 فيها الدلالة عليه وكثير استعماله فيها * والرابع ان لا يكون عوضاً عن شيء . فلا تحذف
 ما المعوض بها عن كان في نحو أمّا انت ذاهباً ذهبت * والخامس والسادس ان لا يؤدي
 حذفه الى تهية العامل للعمل وقطعه عنه . ولا الى اغمال العامل الضعيف مع امكان
 اعمال العامل القوي . وقد اجتمعا في نحو زيد ضربته . فلا يجوز حذف المفعول لان في
 حذفه تهية الفعل للعمل في ما قبله وقطعه عنه بالرفع . واعمال الابتداء مع التمكن من
 اعمال الفعل * وهذه المحذورات هي المراد باشتراط انتفاء الخلل المذكور في النظم آنفاً .
 فتدبر وبالله التوفيق

باب مرفوعات الاسماء

فصل

في المبتدا والخبر

الاسمُ لِلْإِسْنَادِ قَدْ تَجَرَّدَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ مَا أُسْنِدَا

اي ان الاسم في حال تجرده عن عامل لفظاً وحكماً كما مر مقصوداً به الاسناد يكون
 مبتدأ وما أُسْنِدَ اليه يكون خبراً * فخرج بقيد كون تجرده للاسناد الاسم قبل التركيب
 فانه مع تجرده ليس مبتدأ لان تجرده ليس للاسناد . ودخل تحته ما كان ما بعده مُسْنَدًا
 اليه وهو الاصل نحو العلم نافع . وما كان مسنداً الى ما بعده كما سيأتي نحو أقائم أخواك
 لان اطلاق الاسناد يحتمل الوجهين * وخرج بتعليق الخبر على ما أُسْنِدَ الى المبتدا ما
 وقع بعد المبتدا المُسْنَدَ الى ما بعده كما في المثال المذكور فانه ليس خبراً عنه كما
 ستعرف . ودخل تحته الخبر الواقع مفرداً كما مر . والواقع جملة او شبهها كما سيجي لان
 اطلاق المسند يحتملها جميعاً . فتأمل

في باب النواصب ونحوها لأنها أقوى من بقية اصحابها فتحتمل التصرف فيها أكثر من غيرها
وَالْحَذْفُ لِلْعِلْمِ بِحَسَبِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً لِلْجَهْلِ
أي ان الحذف في الأصل يكون للعلم بالحذف لأنه اذا كان معلوماً يصح الاستغناء عنه
فيصح حذفه كما مر. وقد يكون تارة للجهل به كما في نحو سُرِقَ البيت فان الفاعل فيه قد
حُذِفَ لكونه مجهولاً عند المتكلم

وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ فِي الْفَضْلَةِ إِذْ هِيَ لَيْسَتْ بِقَوَامِ الْجُمْلَةِ
فَإِنْ أَصَابَ عَمْدَةٌ تُقَدَّرُ مَا لَمْ يُعَوِّضْ صَفَقَةً لَا تَخْسِرُ
وغيرها إن كان ميباً قصداً قُدِّرَ أَوْ لَا فَهُوَ مَتْرُوكٌ سُدَى

أي ان الأصل في الحذف ان يكون للفضلة لأنها ليست ركناً للكلام كما مر فيصح الاستغناء
عنها بخلاف العمدة . فان اصاب عمدة وجب تقديرها لان الكلام لا يستغني عنها لعدم
استقلاله بدونها . وذلك ما لم يعوّض عنها بما يجعل عمدة مكانها كما في نائب الفاعل فلا
تُقدَّرُ لان الكلام لم يخسر شيئاً من القدر المطلوب لان عقاده حتى يمتدح الى تقديره * واما
الفضلة فان كانت مقصودة في المعنى قُدِّرَتِ نحو جاء الذي احب اي احبه . والا فلا
نحو فلان يا مرويتي اي يملك الامر والنهي . وهذا هو المعنى المقصود من غير اعتبار ما
يتعلقان به فلا حاجة الى تقديره . فاعرف ذلك

وَمَا لِعِلَّةٍ كَتَابَتْ وَمَا قُدِّرَ كَالْمَذْكُورِ فِي حُكْمِهَا
فَاعْلَمْ وَخُذْ مَا قَدْ أَفَدَتْ صَبْرَهُ تَعْطَى بِهِ فِي كُلِّ بَابٍ خَبْرَهُ

أي ان المحذوف لعل كالنائب والمقدر كالمدكور في الحكم الذي يستحقانه . لان المحذوف
لعل قد اضطررت اللة الى حذفه فكانه لم يُحذف . والمقدر قد دعا اعتباره الى تقديره
فكانه قد ذُكر * وذلك نحو جاءني قاضي ويا سيويي الكريم . فان الياء المحذوفة من
قاضي لالتقاء الساكنين تُعدُّ كالياء الثابتة في نحو جاء القاضي ولذلك تُقدَّرُ عليها
الضمة كما تُقدَّرُ على الثابتة بخلاف المحذوف لغير علة كياء دم ونحوها * وكذلك الضمة
المقدرة في سيويي المنادى تُعدُّ كالضمة الظاهرة في نحو يا زيد ولذلك يُرفع تابعه مراعاة

فصل

في احكام الحذف والتقدير

إِنَّ كَلَامَ الْقَوْمِ مَا أَفَادَا مَعْنَى يُفِيدُ السَّامِعَ الْمُرَادَا
فَمَا أَفَادَ ذِكْرُهُ يَكْفِي وَلَا يَشُقُّ حَذْفُ الْغَيْرِ إِذَا خَلَا

اي ان الكلام عند النحاة هو ما افاد السامع المعنى المراد عند المتكلم . فما افاد هذه الافادة يكتبون به ولا يشق عليهم حذف غيره بشرط ان لا يخل حذفه بشيء كما سيأتي في اخر الفصل

وَكُلُّ مُحذُوفٍ فَعَنْ دَلِيلٍ وَبَعْضُهُ ذُو نَائِبٍ بِدِيلٍ

وَحَذْفُ ذِي النَّائِبِ ذُو اضْطِرَارٍ لِعَوَضٍ وَالْغَيْرُ ذُو اخْتِيَارٍ

اي ان كل محذوف لا بد ان يكون عليه دليل ليتمكن الاستغناء عن ذكره نحو شرب زيد فسكر اي شرب الخمر * والبعض من هذا المحذوف يكون له نائب قد قام بديلاً عنه نحو حمداً لله اي احمد حمداً . فان المصدر فيه قد ناب عن الفعل المحذوف ولذلك كان حذفه واجباً لان المذكور فيه عوض عن المحذوف ولا يجتمع بين العوض والمعوّض عنه كما علمت آنفاً . بخلاف ما لا عوض عنه نحو من احسن فلنفسه ومن اساء فعليها اي فاحسانه لنفسه واساءته عليها فانه يجوز فيه ذكر المحذوف لعدم التعويض عنه * واعلم ان الحذف لدليل يقال له اختصار وهو سائغ بالاجماع . فان كان لغير دليل قيل له اقتصار وهو منكر عند المحققين اذ لا يفهم معه المراد

وَرَبَّمَا اسْتَلْزِمَ مَا لَا يَلْزِمُ كَأَلْقَاطٍ فِي النَّعْتِ كَمَا سَتَعْلَمُ

اي انهم ربما اوجبوا من الحذف ما لا يجب بحسب القاعدة كقطع النعت الى الرفع او النصب نحو الحمد لله الحميد بالرفع على اضرار المبتدا اي هو الحميد . والنصب على اضرار الفعل اي اعني الحميد . فانهم يلتزمون فيه الحذف كما سيأتي في بابه ولا يجوزون ذكر المحذوف لانه لو ذكر لا وهم انه اخبار مستأنف لا نعت مقطوع وهو خلاف المراد

وَالْعَامِلُ الْمُحذَفُ لِمِ الْبَابِ فِيهِ لِفَضْلِهَا عَلَى الْأَصْحَابِ

اي ان الحذف في العوامل يصلح لامهات الابواب مثل كان في باب النواسخ وأن المصدرية

وَكُلُّ مَا لِلظَّرْفِ بِالتَّحْرِيرِ يَقْضَى بِهِ لِلْجَارِ وَالْمَجْرُورِ
وَالْكُلُّ مِنْ ذَيْنِكَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ فَيَخْلِفَانِ مُفْرَدًا فِي الْعُزْلَةِ

اي ان كل ما للظرف من الاحكام المذكورة آنفاً يحكم به تماماً لمجموع الجار والمجرور فلا يفوته منها شيء * ولذلك يقال له عدل الظرف ويدخلونه غالباً تحته عند اطلاقه * وكلاهما يشبهان الجملة لانهما يتعلقان بالفعل فيلتصقان به ولذلك يقال لهما شبه الجملة * ويعاقبانها في المواضع التي تستخلف فيها عن المفرد عند اعتزاله عن منصبه كما في الخبر ونحوه * واعلم انهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسعون به في غيرها فيستعملون فيها ما لا يستعملونه في بقية المعمولات كما سترى بالاستقراء

وَخَيْثُ لَا إِسْنَادَ فِي الْمَعْنَى لَهَا جُرَّةٌ بِالنَّصْبِ مَعْنَى حُكْمًا

اي ان المجرور المذكور حيث لم يكن مسنداً اليه في المعنى نحو هل من رجل عندك وما جاءني من احدٍ ومُرَّ بزيدٍ يكون منصوباً في المعنى نحو مررت بزيدٍ وجلست في الدار وضربت الغلام لتأديبه ونحو ذلك لان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى مجروره فيكون معمولاً له في المعنى

فَمَا كَ مَا أَجْمَلْتُ كَالِدَلِيلِ يُغْنِيكَ غَالِبًا عَنِ التَّفْصِيلِ

اي ان ما ذكرناه مجزئاً من الاحكام الكلية في هذا الباب يؤخذ كالدليل المرشد الى التصرف في الابواب التركيبية التي سيأتي الكلام عليها فيغني غالباً عن التفصيل في كل باب على حدته . فاحفظ به والله الهادي الى الصواب

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَطْرُدُ مِنْ ذَاكَ فَهُوَ غَالِبًا قَدْ اعْتَمِدَ
وَكُلُّ مَا أَفْلَتَ مِنْ أَصْحَابِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي قَيْدُهُ فِي بَابِهِ

اي ان كل ما لا يطرد من الاحكام التي ذكرناها ما يتعلق بالعوامل او بالمعمولات فانما هو جارٍ على حكم الاغلبية المعتمدة عليه عند النجاة . وكل ما خرج منه عن الحكم العام فسوف يذكر حكمه الخاص في مكانه كما سترى

وَهِيَ عَلَى تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ سَبَكُ لِدَاكَ فِي الْأَعْرَابِ مَعَهُ تَشْتَرِكُ

اي ان كل حكم وقع في المقام الذي يقتضي وقوع النكرة فيه جوازاً كالخبر والحال او وجوباً كتعت النكرة تقع فيه الجملة الخبرية خلفاً عن المفرد . وذلك بحسب الاصل فلا يُشكّل بما وقعت فيه الجملة الانشائية على خلافٍ او تأويل كما ستري * والجملة التي تقع هذا الموقع تكون على تأويل مفردٍ يُسَبَكُ منها لانه هو الاصل في ذلك المقام وهي قد حلت محله ولذلك تشترك معه في الاعراب كما ستعرف . فيكون تأويل زيد قام ابوه وجاء غلامه بركض ولقيت رجلاً يصلي زيد قائم الاب وجاء غلامه راكضاً ولقيت رجلاً مصلياً * ولا بشكل بنحو جاء زيد والشمس طالعة فان الجملة فيه ليست حكماً على صاحب الحال ولذلك يجعلونها على معنى جاء موافقاً لطلوع الشمس ليُستفاد الحكم عليه

من جهتها

وَالنَّكَيرَاتُ فِي مَقَامِ الْمَعْرِفَةِ تُدْنِي بِهَا تَخْنِصٌ مَعَهُ كَالصِّفَةِ

أَوْ مَا بِهِ عَمَتْ مِنَ النَّفْيِ وَمَا أَشْبَهَ وَهُوَ مَا نَهَى وَأَسْتَفْهَمَا

اي ان النكرة الواقعة في المقام الذي يقتضي وقوع المعرفة فيه كالابتداء تُقَرَّبُ من المعرفة بما تختص بواسطته كالصفة ونحوها مما ستعرف . او نعم بمصاحبته اليه كالنفي وشبهه وهو النفي والاستفهام * وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك في محله

وَالْحَكْمُ يَبْغِي نِسْبَةً لَا مَا وَقَعَ فِعْلاً فِذْوَ الْإِيجَابِ وَالْغَيْرُ شَرَعَ

اي ان الحكم يطلب مجرد وقوع النسبة في اللفظ بين المنسوب والمنسوب اليه لا وقوع المحكوم به في الخارج . فيستوي فيه الموجب كقام زيد وغيره كقم زيد ويكون زيد فاعلاً في النسبة السلبية كما يكون في النسبة الايجابية * وعلى ذلك يُقَاسُ نحولاً نَقَمُ وهل رأيت زيداً ولو زارني زيد لا كرمته وهلم جرا . فتأمل ولا تغفل

وَالظَّرْفُ لِلتَّأْثِيرِ فِيهِ تَكْفِي رَائِحَةُ الْفِعْلِ لِفَرْطِ اللَّطْفِ

اي ان الظرف لشدة لطفه تُؤَثِّرُ فِيهِ رائحة الفعل فيعمل فيه ما ليس فعلاً ولا مشتقاً من الفعل نحو انت أسد يوم الحرب . فان الظرف قد عمل فيه ما في اسد من معنى الشجاعة الذي فيه رائحة الفعل كما ترى . وقس عليه كل ما جرى مجراه

ذكرها وصلة المحرفي لا بد أن تأوّل معه بالمصدر . والانشاء لا يصلح لذلك لأنه لا يعلم قبل ذكره ولا يؤول بالمصدر لأنه يخرج عن الانشاء فليس له موقع في الصلة

وَكُلُّ مَا أَشْبَهَ عَامِلًا عَمِلَ وَلَوْ عَلَى مَعْنَاهُ وَهَمَّا يَشْتَمِلُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً من العوامل كان له حظ من العمل كالمصدر والصفة وغيرها مما يشبه الفعل . وذلك يتأتى فيه ولو كان يتضمن معنى الفعل في الوهم فقط كالظروف المتضمنة معنى الاستقرار واسماء الشرط المتضمنة معنى ان الشرطية وغير ذلك مما سيأتي

بالتفصيل

وَكُلُّ شَيْءٍ عَنْ أَصِيلٍ قَاصِرٌ وَكُلُّهَا أَبْعَدَ فَهُوَ الْخَاسِرُ

اي ان كل ما اشبه شيئاً كان قاصراً عن رتبته . وكلها ابعد عن الاصل المشبه به كان اضعف كما في اسم الفاعل والصفة المشبهة به وافعل التفضيل . فان اسم الفاعل اضعف من الفعل . والصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل . وافعل التفضيل اضعف منها .

وسياتي استيفاء الكلام على كل من ذلك في محله

وَكُلُّ مَا عَوَّضَ عَنْهُ يَسْقُطُ وَكُلُّ ذِي حُكْمٍ بِأَمْرٍ يُرْبِطُ

اي ان كل ما عوّض عنه بشيء يسقط من الكلام لأنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه . وهو يشمل العامل والمعمول كفعل النداء المعوّض عنه بحرفه . وياء المتكلم المعوّض عنها بالتاء في قولهم يا أبت كما سيذكر هناك * وكل ما حكم به على شيء بأمرٍ يربط بالمحكوم عليه كالخبر فانه يربط بضمير المبتدأ لرفع الاجنبية من بينهما كما ستقف عليه .

وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

وَكُلُّ مُحْكَمٍ عَلَيْهِ مُفْرَدٌ وَمَا بِهِ الْحُكْمُ فَلَا يَقِيدُ

اي ان كل ما كان محكوماً عليه كالمبتدأ ونحوه يجب ان يكون اسماً مفرداً لأنه يختص بالذوات بخلاف المحكوم به كالخبر ونحوه فانه يكون مفرداً او جملة كما ستري لأنه شائع

بين الذوات والأحداث

وَكُلُّ حُكْمٍ فِي مَقَامِ النَّكِيرَةِ تُسْتَخْلَفُ الْجُمْلَةُ فِيهِ مُخْبِرَةٌ

وَلَيْسَ يَخْطُو كُلَّ مَا أَصْدَرُ لَهُ طَرْدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ

اي ان العامل لا يتعدّد على المعمول الواحد فلا يُقال يُقال قام وانطلق زيد بناءً على ان زيدا فاعل الفعلين جميعاً وإنما يكون فاعلاً لاحدهما وضميره فاعلاً للآخر كما سيأتي في باب التنازع * ولا يتخطى كل ما له صدر الكلام الى ما بعده فلا يُقال علمت ما زيدا قائماً. ولا الى ما قبله فلا يُقال زيدا هل ضربت * وذلك مطرد في جميع ذوات الصدر وهي أدوات الشرط. والاحرف المشبهة بالافعال سوى أن المفتوحة الهمزة. ولام الابتداء. وبعض حروف النفي كما ستعرف. وكل ما دلّ من الأدوات على الانشاء طلباً او غيره. وكل ما يربط به جواب القسم او غيره. فعليك باستقراء ذلك في مواضعه والله الموفق الى الصواب

وَلَيْسَ لِلْسَّابِقِ فِيهِ مِنْ أَثَرٍ إِلَّا مُضَافًا مُطْلَقًا أَوْ حَرْفَ جَرٍ

اي ان العامل المتقدم على ما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا اذا كان مضافاً نحو غلام من انت وضارب ابيهم في الدار. او حرف جرّ نحو الى اين تذهب. وذلك لشدة اتصاله بهما حتى يصير معها كالكلمة الواحدة فلا ينقطع معها عن صدارته بخلاف غيرها من العوامل. ومن ثمّ تعيّن ان يعمل فيه العامل المتأخر نحو من رأيت وكيف أصبحت لانه يبقى معه على منصب الصدارة

وَلَيْسَ تَخْطُو صِلَةً مُوَصُولَهَا فِي عَمَلٍ فَأَخْرَوْا مَعْمُولَهَا

اي ان الصلة لا تتخطى الموصول الى ما قبله في العمل ولذلك يجب تاخير معموها. وهو يشمل الموصول الاسمي والحرفي نحو جاء من يعرف زيدا واريد ان ازور زيدا. فلا يجوز تقديم زيد على من وأن اذ لا يمكن صلتهما ان تخطأها اليه لانها كالجزء منها. واما قول الشاعر
اني لا أحفظ غيبكم وبسرّني
لو تعلمين بصالح أن تذكري
اي ان تذكري بصالح فنادر دعت اليه الضرورة

وَكُلُّ مَا يُوصَلُ صِلُهُ بِالْخَبَرِ إِذْ لَيْسَ لِلْإِنْشَاءِ فِيهِ مِنْ وَطَرٍ

اي ان كل موصول من الموصولات الاسمية كما مرّ والموصولات الحرفية كما سيأتي يوصل بالخبر دون الانشاء. لان صلة الموصول الاسمي لا بد ان تكون معلومة عند المخاطب قبل

اي انهم رُبَّما يعتبرون المناسبة في صورة اللفظ بين الالفاظ المتصاحبة فيعطون اللفظ حكم صاحبه لقصد المشاكلة بينهما كما يُضْمُّ تابع اي في النداء مراعاة للفظها المضموم ويُنْبِئُ المُعَرَّب اذا اضيف الى المبنى كما مرَّ وغير ذلك مما ستقف عليه ان شاء الله

وَفِي الثَّوَانِي أَغْنَفُوا لِلْقَائِلِ مَا لَيْسَ يَغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ

اي انهم يسامحون في التوابع بما لا يسامحون به في المتبوعات كقولهم كل شاة وسخلتها بذرهم ورب رجل واخيه لقيتها ومررت برجل قائم اخواه لا قاعدتين . فانهم يميزون كل ذلك في هذه التوابع مع امتناعه في متبوعاتها اذ لا يقال كل سخلتها ورب اخيه وقائمين اخواه . وذلك لان العامل لا يباشر التابع لفظاً فلا يظهر المحذور معه كما يظهر مع المتبوع

وَيُحْمَلُ النَّظِيرُ عِنْدَهُمْ عَلَى نَظِيرِهِ أَعْمَلُ أَوْ قَدْ أَهْمِلَا

اي انهم يحملون النظير على نظيره فيعملون المهمل حملاً على نظيره العامل وبالعكس كما عمل اذا الشرطية حملاً على متى وإهمال متى حملاً على إذا كما سيأتي في موضعه وربها بعض النقيض يحمل على النقيض كنظير يعدل

اي ان النقيض ايضاً قد يحمل على نقيضه فيجري مجراه كما حملت لا النافية للجنس على ان التوكيدية وهي نقيضة لها لانها للنفي وتلك للاثبات كما سيأتي في محله . فيكون ذلك النقيض كالنظير المعادل لنظيره الذي يحمل عليه لان المضادة قد تجري مجرى المناسبة ولذلك تعتبر جامعاً في العطف نحو اضحك وابكي كما تعتبر المناسبة في نحو آمنوا وعملوا الصالحات كما تقرر في علم المعاني * غير ان ذلك قابل في الطرفين محفوظ في الفاظ معلومة

وَلَيْسَ لِلنَّادِرِ حُكْمٌ تَنْتَبَهُ إِلَيْهِ وَالْعَارِضُ لَا يُعْتَدُّ بِهِ

اي ان ما كان نادر الوقوع في اللغة كحمل النقيض على النقيض ونحوه مما سيأتي ليس له حكم يستحق الانتباه اليه ولذلك لا يبنى على النادر حكم فلا يقاس غيره عليه * وكذلك لا يعتد بالعارض كالوصفية الطارئة على اربع والاسمية الطارئة على ادم كما مر في باب منع الصرف ولذلك لم يعمل بهما هناك

وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ مِنْ تَعَدُّ قِطْعًا عَلَى مَعْمُولِهِ الْبَهْرُ

الفعل المذكور بعده اذ لا مانع له عن العمل فيه اذا سُلِّطَ عليه بان يُقال زيداً ضربت .
بخلاف الاول فانه لا يقال زيداً ما رأيت * فتأمل

وَكُلُّ مَا فُسِّرَ شَيْئًا أُخِرًا وَمَا لِمَعْنَى فِي كَلَامٍ صَدْرًا

اي ان كل ما فُسِّرَ شَيْئًا يجب تأخيرهُ عنه لان المفسِّر لا يكون قبل المفسَّر . وهو يشمل
المفسِّر في الباب المذكور وغيره كالحال والتمييز وغيرها . فان تقدَّم شيء من ذلك
فلعارض كما سيجيء * وما الى معنى في الكلام كالشرط والاستفهام يجب ان يُعطى صدر
ذلك الكلام الداخل عليه لانه يدل على مقامه الذي هو فيه وحق الدليل ان يتقدَّم على
المدلول لانه مرتَّب عليه

وَكُلُّ مَا خُصِّصَ مَعْنَى قَدِّمًا وَالْعَكْسُ فِي الْمَحْصُورِ لَفْظًا لَزِمًا
وَكُلُّ مَا بَيَّنَّ الْحَدِيثَ الْمُنْخَبِرَ عَلَيْهِ فَالْتَقْدِيمُ فِيهِ أَجْدَرُ

اي ان كل ما قُصِدَ تَخْصِيصُهُ فِي الْمَعْنَى يجب تقديمهُ وان كان حقه التأخير نحو اياك نعبد .
وعكسه ما حُصِرَ بِالْإِدَاةِ فانه يجب تأخيرهُ وان كان حقه التقديم نحو ما على الرسول الا
البلاغ * وكل ما بَيَّنَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ كان اولى بالتقديم لانه اهم من غيره . فتقول البست
زيداً الثوب اذا اردت الاخبار عن زيد . فان اردت الاخبار عن الثوب تقول البست
الثوب زيداً من غير اعتبار معنى الفاعلية والمفعولية فيها كما سيجيء في باب المفعول به
لان ذلك يُعْتَبَرُ عِنْدَ قُصْدِ الْإِخْبَارِ بِمَجْرَدِ وَقُوعِ الْفِعْلِ

وَالْأَصْلُ لَا يُعَدَّلُ عَنْهُ عَثَا وَأَعْدِلْ لِدَاعٍ دُونَ تَقْضٍ حَدَثًا

اي ان الاصل في جميع الاحكام مطلقاً لا يُعَدَّلُ عَنْهُ ما لم يكن امرٌ يوجب العدول
كالتباس الحال بالصفة في نحو لقيت رجلاً راكباً . فانهم يقدمون فيه الحال على صاحبها
بخلاف الاصل فيقولون لقيت راكباً رجلاً لئلا يلتبس بالصفة مع التأخير لانها تصلح
لوصفه بها * غير انهم يعملون بمقتضى هذا الداعي اذا لم يكن منقوضاً بما يعترضه كاعتراض
الداعي الى العدول عن الاعراب في اي الموصولة بلزومها الاضافة كما مر

وَرَبِّهَا تُعْتَبَرُ الْمُنَاسَبَةُ فِي صُورَةِ اللَّفْظِ لَدَى الْمَصَاحِبَةِ

او غيره نحو سرتني قيام زيد و زيد ضارب عمرو . فيقال ما رايت من رجل ولا امرأة
 زيد ضارب عمرو وبكر بجر المعطوفين مراعاة للفظ المعطوف عليهما ونصبها مراعاة
 لملحها باعتبار معنى المفعولية * هذا اذا لم يكن مانع كما اذا قيل ما جاءني من رجل ولا
 زيد . او غرض نحو يا ايها الرجل . فانه يتعين اتباع المعنى في الاول لئلا تلزم زيادة
 من في المعارف . واتباع اللفظ في الثاني تشبيها على انه هو المقصود بالنداء كما
 سيأتي في بابيه

وَفِي اخْتِيَارِ اللَّفْظِ وَهُوَ الْأَقْوَى رُجْحٌ فَالْمَعْنَى خِيَالٌ يَنْوَسُ

اي انهم عند صحة الخيار بين اتباع اللفظ او المعنى يرجحون جانب اللفظ فيختارون اتباعه
 على اتباع المعنى لان المعنى امر وهي تضعف الاعتماد عليه * واعلم ان اللفظ الذي يتبع
 هو لفظ المعرب كضارب الرجل الكريم . والمبني الشبيه به وهو الذي بناؤه عارض كما
 سيجي . نحو يا زيد الفاضل * والاتباع فيها يكون للحركة الظاهرة كما رايت . والمقدرة نحو
 ضارب الفتى الجميل . يا هذا الرجل * ويشترط لاتباع المعنى امكان ظهور الاعراب
 الذي يقتضيه في لفظ المتبوع في الكلام الفصح . وكونه فيه بحق الاصاله . ووجود المحرز
 اي الطالب له كما في قولنا ما جاءني من رجل . فانه بحسن فيه اسقاط حرف الجر فيظهر
 الرفع . وهو يحصل بالاصاله . والمحرز موجود وهو الفاعلية * ومن ثم لا يجوز مررت بزيد
 وعمرا لانه لا يقال في الفصح مررت زيدا . ولا الحسن الوجه والحديث بنصب التابع
 دون المتبوع لان نصب معمول الصفة المشبهة يكون على التشبيه بالمفعول به لا على
 المفعولية الاصلية كما سيجي . ولا ظننت زيدا وعمرو قائمين برفع المعطوف لان الطالب
 لرفع المعطوف عليه هو الابتداء وقد زال بدخول الناسخ . فتدبر

وَأَمْ يُفْسِرُ عَامِلًا مَا لَا عَمَلَ لَهُ لِمَانَعٍ هُنَاكَ قَدْ حَصَلَ

اي ان العامل الذي لا يعمل في المعمول لمانع قد حصل له هناك لا يفسر عاملا في ذلك
 المعمول نحو زيد ما رأيت . فلا يجوز نصب زيد بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور
 لانه لا يمكن ان يعمل فيه لاعتراض المانع دونه وهو حرف النفي الذي لا يعمل ما بعده
 في ما قبله كما سيأتي . والعامل لا يفسر عاملا آخر الا بحيث يستطيع ان يعمل بنفسه في
 معمول ذلك العامل نحو زيداً ضربته . فان زيدا منصوب بفعل محذوف قبله يفسره

وَالْفَصْلُ بِالزَّائِدِ قَدْ يُغْتَفَرُ لِأَنَّهُ بِسَاقِطٍ يَقْدَرُ
وَهَانَ بِالْمَعْمُولِ دُونَ الْأَجْنَبِيِّ مِمَّا سَوَى الظَّرْفِ فَلَمْ يُسْتَصْعَبْ

اي انهم قد يتسامحون في الفصل بين المتلازمين بالزائد نحو عما قليل سأذهب لانه في تقدير الساقط من الكلام فيقل الاعداد به * وكذلك يستسهلون الفصل بمعمول احدها لانه لا يكون اجنبيا عن عامله فيسهل دخوله بينه وبين صاحبه نحو كان قائما زيدا وجاء الذي زيدا ضرب . بخلاف الاجنبي عنها جميعا نحو كان اخاك زيدا ضاربا فلا يجوز اعتراضه بينهما ما لم يكن ظرفا نحو كان عندك زيدا جالسا فانه لا يشق الفصل به مع كونه اجنبيا عن المسند والمسند اليه لانه اعموم المظروفة به يكون كانه غير اجنبي عن الجميع * واعلم ان مسوغات الفصل قد اجتمعت كلها في القسم . لانه يزداد تأكيدا لمضمون الكلام فيكون زائدا فيه ولا يكون اجنبيا عنه . وهو مع ذلك يقترب بحرف الجر فيكون كالظرف ولذلك يفصل به حيث لا يفضل بغيره كما سترى بالاستقراء

وَمَا تَزِدُ مُؤَثِّرًا فَالْأَثَرُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَحَلُّ لَا يَغْيَرُ

اي ان الزائد الذي يؤثر في ما يزداد عليه يكون اثره في اللفظ فقط واما المحل فيبقى على حكمه كما في نحو ما جاءني من احد وهل رايت من رجل . فان كل واحد منهما مجرور بالحرف الزائد غير ان الاول في محل الرفع بالفاعلية والثاني في محل النصب بالمفعولية كما يقتضي المقام

وَحَيْثُمَا اللَّفْظُ اقْتَضَى غَيْرَ الَّذِي قَدْ اقْتَضَى الْمَعْنَى فَبِالْلَّفْظِ خُذْ
اي حيثما كان اللفظ يقتضي من الاعراب غير ما يقتضيه المعنى يعمل بمقتضى اللفظ دون المعنى سواء كان ما يقتضي الحكم اللفظي زائدا كما مر ام غير زائد كضارب زيد . فان معناه يقتضي النصب بالمفعولية ولفظه يقتضي الجر بالاضافة فيحكم فيه بالجر دون النصب . وقس عليه كل ما جرى هذا المجرى

وَمُطْلَقًا اِتِّبَاعُ كُلِّ يَرْتَضَى إِنَّ أَمْ يُصَادِفُ مَانِعًا أَوْ غَرَضًا

اي انه يجوز اتباع كل واحد من اللفظ والمعنى عند اختلافهما مع العامل الزائد كما مر .

و يدخل تحته ما كان التجرد فيه لفظاً وحكماً كما مرّ . او حكماً فقط نحو هل من احد في
الدار لان العامل الزائد في حكم الساقط كما سيجي فيكون معمولة في حكم المجرد
و طلبُ العاملِ معنى يعتمد . في عمل له فنال اسماً جامداً

اي ان طلب العامل للمعمول في المعنى يعتمد في كونه سبباً لعمله فيه كما في الفعل مثلاً
فانه لما كان طالباً للاسم كان عاملاً فيه * وبهذا الاعتبار جاز ان يعمل الاسم الجامد
كالمبتدا في قول واسم العدد والمضاف كما سترى

وَأَعْمَلُوا مَا خَصَّ نَوْعًا لِلْكَلِمِ فِيهِ وَلِلْغَيْرِ بِإِهْمَالِ حِكْمِ

اي انهم جعلوا العمل لما يختص بنوع من انواع الكلم فاعملوه فيه كاعمال الفعل وحرف
المجرد في الاسم والنواصب والجوازم في الفعل . وذلك لان ما يختص بقيل يكون متمكناً
راسخاً في مركزه فيستحق العمل فيه . ومن ثم حكموا بإهمال ما لا يختص بحروف العطف
والاستفهام * وإما ما خرج عن ذلك كاعمال ما النافية وإهمال سين الاستقبال فلكل
واحد منه وجه سيذكر في مكانه ان شاء الله

وَرُتَبَةُ الْعَامِلِ صَدْرُ الْجُمْلَةِ وَعِمْدَةُ الْمَعْمُولِ قَبْلُ الْفَضْلَةِ

اي ان رتبة العامل اول الكلام فيكون مقدماً على جميع معمولاته لانه يؤثر فيها والمؤثر
قبل المؤثر * ورتبة العدة من المعمولات ان تكون قبل الفضلة لان ما يفتقر اليه الكلام
في تركيبه مقدم على ما يستغني عنه . وكل ذلك بحسب الاصل فما خرج عنه لما منع او
غرض كما سترى فقد جرى على خلاف اصله

وَمَا مِنْ الْعَامِلِ قَدْ تَصَرَّفَا أَوْسَعُ فِي مَعْمُولِهِ تَصَرُّفَا
وغيره الترتيب معه وجباً مباشراً للمعمول والمحذف أبى

اي ان العامل المتصرف كضرب اوسع تصرفاً في معمله من غير المتصرف كالفعل
الجامد والحرف لان ما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في غيره . ولذلك يجب معه حفظ
الترتيب مطلقاً . وهو يشمل الترتيب بينه وبين المعمول . وبين اجزاء المعمول المتعدد
بعضها مع بعض . ويجب اتصاله به ولا يجوز حذفه عنه * وما ورد بخلاف ذلك فعلى
خلاف الاصل ولا يطرد استعماله الا في مواضع مخصوصة كما سترى

زيد. وغيره بحسب فضلة في اللفظ لانه زائد عن القدر المطلوب لانعتاد الكلام كالمفعول به في نحو ضرب زيد عمراً وان لم يكن فضلة في المعنى لاحتياج العبارة اليه في انتام المراد منها

وَالْعُمْدَةُ أَرْفَعُ وَلِفَضْلَةٍ فُرِضَ نَصَبٌ وَمَا بَيْنَهُمَا فَقَدْ خُفِضَ

اي ان الرفع من احكام الاعراب يجعل للعمدة من الاسماء وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائبة. والشبيه بالفاعل وهو اسم الافعال الناقصة. والشبيه باسم ليس وهو اسم ما ولا ولا. وذلك لان الرفع اقوى الحركات واشرفها فيناسب العمدة التي هي ركن الكلام* والنصب للفضلة وهي المفعول باطرافه والمستثنى والحال والتمييز. والشبيه بالمفعول به وهو ما نصب على طريق التوسع كمنصوب الصفة المشبهة وغيره مما سيجي. وذلك لان النصب اخف الحركات فيناسب الفضلة التي هي اكثر دورانا في الكلام* واما الخفض فهو لما يشترك بين العمدة والفضلة وهو المضاف اليه. فانه تارة يكمل العمدة نحو جاء غلام زيد. وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد. ويقع تارة في موضع العمدة نحو سرني قدوم زيد. وتارة في موضع الفضلة نحو هذا ضارب زيد* وقد اُلْحِقَ من العمد بالفضلات المنصوب في باب النواسخ. وبالمضاف اليه المجرور بالحرف لان حرف الجر يضيف معاني الافعال الى الاسماء فيدخلون المجرور به تحت المضاف اليه

وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ بِالْأَصَالَةِ لِلْفِعْلِ وَالْحَرْفُ لَهُ كَالْآلَةِ وَالْإِسْمُ فِي ذَاكَ دَخِيلٌ مَحْمِلٌ مَعْنَى سِوَاهُ غَالِبًا فَيَعْمَلُ

اي ان العامل اللفظي بطريق الاصاله في العمل هو الفعل. والحرف محمول عليه لانه ينوب عنه كما مر وهو نظير آله له يوصل بها معناه الى معموله* واما الاسم فهو دخيل في هذا المقام لانه موضوع للمعمولية التي يقتضيها الاعراب الموضوع له كما علمت ولذلك يعمل اذا تضمن معنى احدهما غالباً كما سيجي

وَعَامِلٌ الْمَعْنَوِيُّ هُوَ التَّجَرُّدُ عَنْ عَامِلٍ لَفْظًا وَحُكْمًا يُوجَدُ

اي ان العامل المعنوي هو التجرد عن العوامل الملفوظ بها حقيقة او التي في حكم الملفوظ بها وهي المقدرة. وهو يشمل عامل المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع على الاصح*

وَالْغَيْرُ عَنْ قَرِينَةٍ مُرَافِقَةٍ كَالْوَصْلِ أَوْ كَقَصْدِهِ مُفَارِقَةٍ

اي انه ليس من المعارف ما يتعرف بذاته من دون قرينة خارجية غير الاعلام الشخصية *
واما غيرها من المعارف فانه يتعرف بقرينة لفظية او معنوية كما رأيت. لان الضمير
الحاضر يتعرف بقرينة التكلم او الخطاب. والغائب بما يعود اليه. واسم الاشارة بالحضور.
والموصول باصلة. ومصحوب آل بها. والمضاف الى معرفة بالاضافة. والمنادي بالقصد
والاقبال عليه. غير ان من هذه القرائن ما هو ملازم لصاحبه كاصلة. وما هو مفارق
كالقصد في النداء * واعلم اننا لم نذكر في هذا الباب المعرف بآل والمضاف والمنادي
لان لكل واحد بابا نذكر فيه جميع احكامه فيندرج ما نحن فيه هناك

فصل

في احكام العوامل والمعمولات

الْإِسْمُ بِالْوَضْعِ جَمِيعاً مُعَرَّبٌ إِذْ كَانَ فِي الْحُكْمِ لَهُ تَقَلُّبٌ
وَلَيْسَ هَذَا فِي سِوَاهُ فَبُنِيَ فَكُلُّ مَا نَدَّ شَرِيدُ الْوَطَنِ

اي ان الاسم كله معرب بحسب الوضع لانه يكون تارة محكوماً عليه وتارة محكوماً به فيكون
مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومنعولاً وهلم جرا فيحتاج الى الاعراب لبيان هذه المعاني.
بخلاف الفعل والحرف فان لهما مواقع معينة لا يتحولان عنها فاستغنيا عن الاعراب *
ولذلك يكون كل ما بُني من الاسم او أُعرب من غيره شارداً عن وطنه المألوف
وَمَقْتَضِي الْأَعْرَابِ فِيهِ الْعَامِلُ إِنَّ فَاتَ لَفْظاً فَهُوَ مَعْنَى حَاصِلٌ

اي ان الذي يقتضي الاعراب في الاسم هو العامل وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب من نحو الفاعلية والمنعولية وغيرها * واذ كان لا اعراب بدونه لم يكن بد منه في
الكلام. فان لم يكن لفظاً كالفاعل في نحو قام زيد كان معنى كالاتداء في نحو زيد
قائم * وسيأتي استيفاء الكلام على كل ذلك

وَعَمْدَةُ الْكَلَامِ مَا بِهِ أَنْعَقَدَ وَغَيْرُهُ فَضْلَةٌ لَفْظٌ يُعْتَقَدُ

اي ان العمدة من الاسماء في الكلام هي ما لا ينعقد الكلام بدونه كالفاعل في نحو قام

نحن أُلّٰى فاجمع جموعك ثم وجههم اليها
او التعظيم كفولهم بعد اللّٰتيا والتي . فان الصلة قد حذفت فيها اشعاراً بان مضمونها قد
بلغ من الشدة مبلغاً لا تحيط العبارة بوصفه

وَوَصْلُ أَلٍ وَصْفٌ بِفِعْلٍ أَوْ لَا إِذَا كَانَ بِأَجْمَلَةٍ مَعْنَى عِدْلًا

اي ان أَل الموصولة تكون صلها ما يَأْوُل بالفاعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم
المفعول . وذلك لانها جاءت على صورة أَل التعريف المختصة بالاسماء فكرهوا ان
يدخلوها على الافعال صريحاً فادخلوها على ما يَأْوُل بها من الاسماء كالضارب
والمضروب لانها بعد لان الجملة الفعلية في المعنى * واختلف في الصفة المشبهة كالحسن
فانكر قوم صحة الوصل بها لانها تدل على الثبوت بخلاف الفعل فلا يصح تأويلها به
فتكون أَل الداخلة عليها حرف تعريف لا موصولة * وصح آخرون الوصل بها لانها
تعمل عمل الفعل في رفعها الظاهر مطلقاً . والاول هو المختار عند الاكثرين * واما افعل
التفضيل فلا خلاف في كونه لا يصلح للصلة لانه يدل على الثبوت ولا يطرده العمل
المذكور كالصفة المشبهة فتكون أَل الداخلة عليه حرف تعريف بالاجماع * واعلم ان
امثلة المبالغة كالضراب تجري مجرى اسم الفاعل في وقوعها صلة لال . ويشترب في
الصفة الواقعة في هذا المقام ان تكون محضة في الوصفية كما رأيت بخلاف الفارس ونحوه
ما غلبت عليه الاسمية فانه لا يصلح للصلة لانه قد صار كالاسماء الجامعة

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَوْقِعَ الْأَعْرَابِ مِنْ حَقِّ أَلٍ نَظِيرَ بَاقِيِ الْبَابِ
لَكِنَّهَا قَدْ مُزِجَتْ كَأَجْزَاءٍ مَعَ وَصْفٍ فَأَعْطِيَ الْوَصْفُ مَا عَنْهَا أَمْتَنَعُ

اي ان حق أَل ان يعلق الاعراب عليها كباقي الموصولات التي بعضها بعرب لفظاً
وبعضها محلاً . ولكنها لما امتزجت بالصفة حتى صارت كاجزاء منها سقط عنها حق
الاعراب لانه لا يكون في وسط الكلمة واستأثرت به الصفة فكان الاعراب لها * وقيل
ان الاعراب انتقل منها الى الصفة على طريق العارية كما مر . وقيل غير ذلك مما لا فائدة
في استقصائه وما ذكرناه هو المشهور

وَلَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةٍ بِالذَّاتِ إِلَّا لِأَعْلَامٍ مُشَخَّصَاتٍ

وربما ارتكب العدول عنه في غير ذلك كقول الآخر
 لاجلك يا النبي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني
 وكل ذلك نافر في القياس ونادر في الاستعمال * واعلم ان عائد الموصول المشترك بخنار
 فيه مراعاة اللفظ فيكون مفرداً مذكراً مع الجميع . ما لم يعضد المعنى عاضداً فتختار
 مراعاته نحو رأيت من النساء من لا تعجبني وزرت من الاقوام من يكرمون الضيف . او
 يقع التباس بمراعاة اللفظ فتجب مراعاة المعنى نحو أكرم من زارك لا من زارتك * فتأمل
 وحذف ذي النصب ولو معنى يقع والصدر عن فرد مع الطول ارتفع
 اي انه يجوز حذف العائد المنصوب ولو في المعنى . وذلك يشمل المنعول به نحو لا عبد
 ما تعبدون اي ما تعبدونه . والمضاف اليه اضافة لفظية نحو فاقض ما انت قاض ايه
 ما انت قاضيه . والمجرور بالحرف الواقع في موضع النصب نحو ويشرب ما تشربون اي
 ما تشربون منه . ويشترط فيه ان يكون قد جر بما جربه الموصول كما رأيت * وكذلك
 يجوز حذف العائد المرفوع الواقع في اول الصلة مبتداً مخبراً عنه بمفرد . وذلك بشرط
 طول الصلة فتختف بحذفه كقولهم ما انا بالذي قائل لك سوياً . اي بالذي هو قائل *
 فلا يحذف في نحو الذي هو يعطي الالف . ولا في نحو الذي هو أمام الجيش . لان الضمير
 فيهما يفيد التخصيص ولا دليل على حذفه لان ما بعده يصلح ان يكون صلة بخلاف المفرد
 كما مر فينبوت المقصود * فان كان ما بعده مفرداً ولم تكن الصلة طويلة نحو الذي هو
 فاضل امتنع الحذف لعدم الحاجة الى التخفيف * وانما جاز ذلك مع اي لقيام الضمير
 المضافة اليه مقام الصدر المحذوف كما مر * واعلم انه لا يجوز حذف العائد المنصوب في
 نحو الذي اياه ضربت او انه فاضل ولا في نحو جاء الضارب زيد لما هنالك من
 الاخلال المانع من الحذف . اما في الاول فلان الحذف يوهم ان الاصل ضربته فينبوت
 الحصر المقصود من تقديمه لان المعنى ما ضربت الا اياه . واما في الثاني فلعدم استقلال
 ان بدون اسمها . واما في الثالث فلان اسمية ال خفية فيغني عود الضمير المحذوف اليها .
 وندر حذفه معها كقوله

ما المستنزه الهوى محمود عاقبة ولو أنج له صفو بلا كدر
 اي ما المستنزه الهوى * وقد تحذف صلة غيرها والعائد جميعاً ان قصد النهويل كقول
 الآخر

ما احسنه . واختلفوا في عاتيه لاختلافهم في حقيقتها . فمنهم من نظر الى كونها خبرا في الاصل فجعلها خبرية ولكن منع وقوعها صلة لما فيها من الابهام المنافي لما يقصد بالصلة من بيان الموصول . وهو المتعارف . ومنهم من نظر الى كونها قد نُقِلَت الى الانشاء فجعلها انشائية ومنع وقوعها صلة لانها غير محصلة في الواقع فلا تصلح للصلة . وهو المختار عند المحققين * واعلم ان الصلة مع الموصول ككلمة واحدة فيستحق كل منهما مع الآخر ما يستحق جزء الكلمة مع صاحبه . وبناء على ذلك لا تتقدم عليه كما لا يتقدم الجزء الثاني من الكلمة على الجزء الاول . ولا يتبع ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمامها . ولا يفصل بينهما باجنبي . فلا يقال رأيت الضاربين كلهم زيدا . ولا الذي زيد اكرمني . ولا جاء الذين الا زيدا اعرفهم . ولا يقال هذا الذي يا رجل احبه الا في الضرورة كقوله

تَعَشَّ فَإِن عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

وقد يفصل بينهما بالتقسيم كقول الشاعر

ذَاكَ الَّذِي وَإِيكَ يَعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تَرَهَاتِ الْبَاطِلِ

وقد يفصل بغيره كقول الآخر

مَاذَا وَلَا عَنَبَ فِي الْمَقْدُورِ رُمْتَ أَمَا بِحَظِّكَ بِاللَّحْجِ أَمْ شَرٌّ وَتَضْلِيلُ

وقد تكون الصلة غير معهودة . وذلك اذا تضمن الموصول معنى الشرط لانه يستلزم الابهام نحو الذي يأتيني فله درهم * وقد تخلو من الضمير العائد الى الموصول . وذلك اذا تضمنه معطوف مسبب عنها نحو هذا الذي يطير الذباب فيغضب . فان جملة يطير الذباب هي الصلة وقد خلت من الضمير اكتفاء بتضمن المعطوف اياه لما بينهما من الارتباط كما ترى

وَالْعَائِدُ الْغَيْبَ أَقْتَضَى كَيْفَ اتَّفَقَ وَنَدَرَ الْحَاضِرُ مَعَ مِثْلِ سَبَقَ

اي ان الضمير العائد الى الموصول يقتضي ان يكون ضمير غيبة على كل حال ليطابقة لانه اسم ظاهر والظواهر كلها غيب . فيقال يا ايها الذين آمنوا كما يقال جاء الذين آمنوا * وقد يعدل عنه الى الحاضر اذا كان الموصول خبرا عن ضمير قبله ليتكلم او مخاطب حملا على المعنى نحو انا الذي اعطيتك الدينار وانت الذي ركبت الفرس وعليه قول الشاعر

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ

وقول الآخر

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ بَلُومٌ

ضربته . وعلى ذلك قول الشاعر

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنَحِبُّ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ
ويُقال على جعلها ملغاةً ماذا صنعتَ أخيراً أم شرّاً . وإذا قيل من ذا ضربت يُقال
زيداً . بالنصب فيها على ابدال الاول من مجموع ماذا وهي في محل النصب بالمفعولية .
ونقدير الفعل في الثاني اي ضربت زيداً . فتأمل

”وَذُو بِلَفْظٍ وَاحِدٍ تُسْتَصْبَحُ لَازِمَةً لِلْوَاوِ وَهُوَ الْأَغْلَبُ“

اي ان ذو تسعمل بلفظ واحد للجميع لازمة للواو في جميع حالاتها ومن ذلك قول الشاعر
فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حنرت وذو طويت
اي التي حنرتها والتي طويتها . وقول الآخر
وإمّا كرامٌ موسرونٌ لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيها
بالواو في اشهر الروايات * وهذا هو الغالب في استعمالها وهي مخصصة ببني طي كما مر
ولذلك يقال لها ذو الطائية

وَالْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ يَقْتَضِي صِلَةً مَعَهُودَةً مَعَ عَائِدٍ يَصْلُحُ لَهُ
فَأَسْتَوْصَلُوا مَا أَخْبَرَتْ مِنَ الْجُمْلِ وَالظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَادُونَ أَلْ

اي ان كل واحد من هذه الاسماء يقتضي ان يوصل بصلة لينتم معناه بها . وحكم الصلة
ان تكون معهودة عند المخاطب لينتبه بها الموصول . وان تكون مشتملة على ضمير يعود
اليه مطابقاً له لترتبط به * ولما كانت الصلة حكماً على الموصول بامر معهود اتخذوها من
الجملة الخبرية لانها هي التي تصلح لذلك دون غيرها . ومن الظرف والمجرور لانها
يشبهان الجملة كما ستعرف . وذلك في ما سوى أَل من الموصولات لان صلتها مفردة كما
علمت . فيقال جاء الذي غلامه منطلقاً او انطلق غلامه . والتي عند الامير او في داره
ونحو ذلك * ويشترط في الظرف والمجرور ان يكونا تأمين كما رأيت . فلا يقال جاء
الذي امس ورأيت التي عنك لان المراد بالصلة تكميل الموصول والناقص في نفسه لا
يكمل غيره . ولا يقال جاء الذي لبته كريم لان الانشاء لا يكون معهوداً ولا يحكم به فلا
يصلح للصلة * وقد اتفق القوم على امتناع الوصل بالجملة التعجبية فلا يقال جاء الذي

موضوعة للعموم والابهام فيناسبها المستقبل دون الماضي اذ لا ابهام فيه فيقع التنافي بينهما . وأما تقديمه فللفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لان عاملها لا يكون إلا متأخراً * وقد سئل الكسائي عن ذلك فقال أي كذا خلقت لان العلة لم تخطر له واجاب عنه ابن السراج وقيل ابن الباذش بما ذكر

وَأَلْ مَعَ الْوَصْفِ الَّذِي يُسْتَعْدَمُ اِصْحَهِ الْوَصْلِ كَمَا سَتَعْلَمُ
وَذَا تَلِيَّ اسْتِفْهَامَ مَا أَوْ مَنْ وَلَمْ تُشِرْ وَلَمْ تَكُنْ بِتَرْكِيبٍ تُضَمُّ

اي ان ال تكون اسما موصولا اذا دخلت على الوصف الذي يُستَعْدَمُ مكان الجملة الموصول بها نحو الضارب والمضروب كما سيجي وال في حرف تعريف بالاجماع * واما اذا فحكمها ان تقع بعد ما او من الاستفهاميتين غير مشار بها ولا مركبة مع احدها . فيقال ماذا فعلت ومن ذا رأيت اي ما الذي فعلته ومن الذي رأيت . وعلى ذلك قول الشاعر
ماذا نظن بسلي ان الم بها مرجل الشعر صافي اللون مزاح

وقول الآخر

مَنْ ذَا يَدُلُّ عَلَى الطَّرِيقِ إِلَى الْكُرَى فَعَسَى خِيَالِ احْبَنِي يَلْقَانِي

فان أريد بها الاشارة نحو ما ذا الكتاب ومن ذا الرجل خرجت عن هذا الباب . وان جعلت مركبة مع ما قبلها كانت لغوا لا يعتد بها لان المجموع يكون قد جعل اسما واحداً براد به مجرد الاستفهام وهي جزء منه . وعلى ذلك قول الشاعر

يَا خُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بِالْ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِيقَنَّ إِلَى الدَّيْرِ بَيْنَ تَحْنَانَا

اي ما بال نسوتكم فتكون ماذا برؤيتها اسم استفهام . وبهذا الاعتبار ثبت ألف ما في نحو لماذا انت لانها قد وقعت وسطاً * واعلم ان الضابط في جعل ذا اشارية او موصولة هو ان ما بعدها ان كان اسماً نحو ماذا الكتاب فهي اشارية لانه لا يصلح للصلة . وان كان فعلاً نحو ماذا صنعت فهي موصولة لانه لا يصلح للاشارة * وآية الخلاف بين جعلها موصولة او ملغاة تظهر في البدل والجواب . فيقال على جعلها موصولة ماذا صنعت اخيراً ام شر . واذا قيل من ذا ضربت يقال زيد . بالرفع فيهما على ابدال الاول من ما وهي في محل الرفع بالخبرية عن الموصول على الاصح . والاخبار بالثاني عن مبتدأ مضمر اي هو زيد . والعائد محذوف في الصورتين اي ما الذي صنعته ومن الذي

الإشارة في استعماله بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. وهو تغيير بناء لا تغيير اعراب في الصحيح كما علمت هناك * وإما الذين فالجمهور على استعمالها بالياء لازمة لها مطلقاً. وهي تخص بمن يعقل لأنها على صورة جمع المذكر السالم الذي يختص بالعقل

وَمَنْ لِمَنْ يَعْقِلُ تَأْتِي عَكْسَ مَا وَرَبَّهَا عِنْدَ اخْتِلَاطِ عِبَرِهَا

أي ان مَنْ تختص بمن يعقل عكس ما فانها تختص بما لا يعقل. فيقال رأيت من حدثتك وسمعت ما يقول * وقد تستعمل مَنْ لغير العاقل تشبيهاً له به كما في قول الشاعر
أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يَعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتَ أَطِيرُ

أو لاختلاطه بالعقل نحو يسجد له من في السموات ومن في الأرض * وتستعمل ما للعاقل المختلط بغيره نحو يستج لله ما في السموات وما في الأرض. ولصفة العاقل المبهمة نحواني نذرت ما في بطني محرراً. فتعم كل واحدة منها العاقل وغيره كما رأيت غير ان ذلك نادر في الاستعمال

وَأَيُّ تَبْنَى إِذَا أُضِيفَتْ وَسَقَطَ مُضْمَرُ صَدْرِ الْوَصْلِ عَنْ فَرْدٍ فَقَطْ

أي ان أي تبني كسائر الأسماء الموصولة متى أضيفت وحذف الضمير الواقع صدر صلتها. وذلك انما يكون في ما أخبر فيه عن الضمير المذكور بمفرد نحو يسرني أيهم قادم أيهم هو قادم. لان المفرد لا يصلح ان يكون صلة فينزل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف لتصحح الصلة وحينئذ تكون كالمنقطعة عن الاضافة لفظاً ونية. أما لفظاً فلتنزيل الضمير المضافة اليه منزلة الضمير المحذوف. وأما نية فلان المضاف اليه لا ينوي إلا عند فقه من اللفظ وهذا موجود. وبهذا الاعتبار تشبه الغايات التي ستذكر في انها قد حذفت عنها ما تفتقر اليه لبيان معناها فتبني مثلها على الضم وعلى ذلك قول الشاعر
إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وتعرب في غير ذلك بالاجمال نحو يسرني أيهم هو قادم. وأيهم يقدم أو في الدار. وأي هو قادم. وأي قادم. لقيام موجب الاعراب فيها وهو لزوم الاضافة الى المفرد لفظاً أو معنى كما رأيت وانتفاء موجب البناء المذكور آنفاً * واعلم ان أي تستعمل بلفظ واحد في المشهور. ولا تضاف إلا الى معرفة لانها لشدة توغلها في الإبهام احتاجت الى ما يفيدها تعريفاً. ولا يكون عاملها إلا مستقبلاً مقدماً عليها كما رأيت. أما استقباله فلانها

المكان البعيد فقط * وكل هذه الاسماء تلزم الظرفية او شبهها وهو المجرى بالحرف فيقال
نزلنا هنا وارتحلنا من هناك الى هنا لك ولا يقال هنا حسن

فصل

في الاسم الموصول

وَيُوصَلُ الَّذِي أَلْتِي مَنْ مَا وَأَيَّ وَأَلْ وَذَا كَذَاكَ ذُو فِي آلِ طَيِّ

اي ان هذه المذكورات تستعمل موصولة بما يتم معناها به كما سيأتي . وهي التي للمفرد
المذكر . والتي ماؤنثه . وما يليهما للجميع . وهي شائعة في لغة جمهور العرب الا ذو فانها
مختصة بلغة بني طي * وكلها اسماء بالاتفاق الا آل فقد اختلف في اسميتها . والجمهور على
انها اسم موصول بدليل عود الضمير اليها نحو قد افلح المتقي ربّه والضمير لا يعود الا
الى الاسماء . واعمال الصفة بعدها مؤالة بالفعل وهي لا تأول مع الحرف لانه يبعدها
عن شبه الفعل * وانما جرى الاعراب على ما بعدها لانها لما كانت على صورة الحرف
استهجن تعليق الاعراب عليها فنقل الى ما بعدها على سبيل العارية * قال الشيخ
الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد فان كانت له نحو جاءني ضارب فاكرمت
الضارب فلا كلام في حرفيتها

وَكَا لِلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْأَلَى بَعْدَ أَلْتِي اللَّتَانِ وَاللَّاتِي تَلَا
كَذَا اللَّوَاتِي جَاءَ وَاللَّاءِي أُسْتَزِدُّ وَكَأَلَايَ اللَّاءِي لِكُلِّ قَدْ تَرِدُّ

اي كما ان اللذين والذين واللى تنفرع من الذي ثنية وجمعاً تنفرع من التي اللتان
واللاتي واللواتي واللاءي . غير ان اللى قد تستعمل لجماعة الاناث كقول الشاعر
مما حبها حبّ اللى كنّ قبلها وحانت مكاناً لم يكن حلّ من قبل

وكذلك اللاءي قد تستعمل لجماعة الذكور كقول الآخر

هم اللاءي أصيبوا يوم فلج بداهية تميد لها الجبال

وفي هذه الاسماء لغات اخرى اضر بنا عن ذكرها لغرابتها وقلة ورودها في الاستعمال

وَمَا لَهَا ثَنِي كَذِينَ بِالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالَّذِينَ لَيْسَ تَخْتَلِفُ

اي ان ما وضع للمثنى من هذه الاسماء وهو اللذان واللتيان مثل ما وضع له من اسماء

وَمَا لِتَنْبِيهِ مَعَ اللَّامِ أَمْتَنُغَ وَدُونَهَا نَزْرًا مَعَ الْكَافِ يَقَعُ

اي ان الكاف تلحق الاسماء المذكورة عند الإشارة الى المفرد المتوسط بين القريب والبعيد فيقال ذاك وتاك وذاك ونيك ونيك. وتلحق ما لغير المفرد وهو المثنى والجمع فيقال ذانك وتانك وأولئك وأولاك. ولا تلحق ذه ونه واخניהما فلا يُشار بهنَّ الى المتوسط * وتدخل اللام قبل هذه الكاف عند الإشارة الى البعيد وذلك في صيغة المفرد والجمع المقصور فيقال ذلك وتالك وتالك وأولالك. ويمتنع دخول حرف التنبيه معها لانه يُشعر بالقرب وهي تُشعر بالبعد فيتعارضان. بخلاف الكاف وحدها فانه لا يمتنع الجمع بينهما لان فيها طرفاً من القرب لدلالتهما على المتوسط ومن ذلك قوله

رَأَيْتُ بَنِي غَيْرَاءَ لَا يَنْكُرُونِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُدَّدِ

غير ان ذلك قليل الا في هاتيك فانه غالب فيها حتى قال بعضهم انها لا تُستعمل الا به * واما صيغة الجمع الممدودة والمثنى فلا تدخل اللام فيها حذراً من ثقل اللفظ فيكتفون بأولالك للجمع وبشددون النون للمثنى دلالة على البعد. وعليه قرئ ذانك برهانان من ربك. وقيل ان النون المدغم فيها بدل من اللام وهو غير بعيد عن الصواب * واعلم ان صيغة التثنية من اسماء الإشارة تخصُّ بذاتنا لانها الاصل فيها. وأولئك تُستعمل غالباً لمن يعقل ويقبل استعمالها لغيره كقول الشاعر

ذُمَّ الْمَنَازِلُ بَعْدَ مَنْزِلَةِ الْوَلَوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَئِكَ الْيَامِ

وَكَا لِمِثْنِي مِثْلُهُ مَعَ الْبِنَا غَيْرُ كَمَا تَجْعَلُ إِيَّايَ أَنَا

اي ان ما كان من هذه الاسماء مثل المثنى في الصيغة يُغيَّر كما يُغيَّر المثنى بحسب احكام الاعراب فيكون بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. ولكن هذا التغير يجري فيه مع كونه مبنيّاً لا معرباً فيكون كتغير الضمائر المنفصلة التي تتغير صورتها بحسب مواقعها من الاعراب فيصير انا اَيَّاي وانت اياك وهلمَّ جراً. وهو مذهب الجمهور

وَلِلْمَكَانِ مِثْلَ ذَا جَاءَتْ هُنَا طَبَقًا وَثُمَّ الْبَعِيدِ عَيْنَا

اي ان هنا تُستعمل للإشارة الى المكان مثل استعمال ذا مطابقة لها في ما مر من الاحكام. فيقال هُنا وهُنَا عند الإشارة الى المكان القريب. وهُنَاك وهُنَاك عند الإشارة الى المتوسط والبعيد. وقد يقال هُنَاك ايضاً * وَثُمَّ بفتح الشاء والميم المشددة يُشار بها الى

منصرفاً على تاويله باللفظ كزيد وبالوجهين على تاويله بالكلمة كهند * وربما أُعرب

المبني من هذه الاسماء كقول الراجز

ليت وهل تنفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت

وقول الآخر

تعبت بالله من يخلصك بال ودّ فما قال لا ولا نعماً

وقد ورد بالوجهين الحديث حيث يقول وانهاكم عن قيل وقال . فروي بالفتح على الحكاية وبالكسر والتنوين على الاعراب * وقد يستعمل ذلك في الجمل كقولهم لا اله الا الله كنز من كنوز الجنة وزعموا مظنة الكذب * وعلى ذلك تقع جميع هذه المذكورات ونظائرها في جميع المواقع التركيبية كما رايت ويكون المعنى ان هذه الكلمة كذا وهذه الجملة كذا ونحو ذلك مما يقتضيه المقام .

فصل

في اسم الاشارة

بِذَا كُهِ وَتَا لَهَا قُرْبًا أَشِرُّ وَذَيْنِ تَيْنِ لِمَتْنِي مَا ذُكِرُ
وَقِيلَ ذِي أَيْضًا لَهَا ذِي وَذِي جَائِزَ إِشْبَاعٍ كَذَا تِي تِهْ تِهْ
وَأَجْمَعُ مُطْلَقًا أَوْلَاءَ وَأُولَى وَالْكُلَّهَا التَّنْبِيهِ طَوْعًا دَخَلَا

اي انه يُشار الى المفرد المذكور القريب بذا . والى انشاء بتا . والى مشناه بذين . والى مشناها بتين * ويشار الى المؤنثة ايضاً بذي وذيه بسكون الهاء وذيه بكسرها اختلاسا واشباعاً . وكذلك تِي وتِهْ وتِهْ جاريتين على هذا الاسلوب في السكون والحركة * ويشار الى الجمع المذكوراً ومؤنثاً بأَوْلَاءَ ممدودة وهي لغة اهل الحجاز ومقصورة وهي لغة اهل نجد . والاولى افصح واشهر * وتدخلها التنبيه على هذه الاسماء جوازاً وهو الاكثر في استعمالها فيقال هذا وهانا وهذان وهانان وهلم جراً

وَالْكَافَ فِي التَّوَسُّطِ الْحَقِّ ذَاوَتَا ذِي تِي وَمَا لِغَيْرِ مُفْرَدٍ أَتَى
وَاللَّامَ بَعْدًا قَبْلَهَا زِدْ مُفْرَدًا وَأَجْمَعُ مَقْصُورًا وَنُونٌ شِدْدًا

فَعَمَّ قَوْلُهُمْ أَسَامَةَ الْأَسَدِ جَنَسًا كَمَا بَرَّةٌ فِي الْبَرِّ وَرَدَ
وَالْكُلُّ فِي الْمَعْنَى شَبِيهُ النِّكَرَةِ لِفَقْدِهِ الشَّخْصِيَّةَ الْمُنْخَصِرَةَ

اي ان من العلم ما يعلّق على الجنس برُمته . وهو يكون في الاعيان كأسماء لجنس الاسد .
وقد يكون في المعاني كبرّة لجنس البرّ . وكل واحد منها يعم أفراد جنسه لانه قد وُضع
للجنس بمجملته لا لبعض الافراد بخصوصه ولذلك يكون في المعنى كالنكرة وان كان معرفة
في اللفظ * وهو يكون اسماً كما مرّ . وكنيةً كاي جعده للذئب وامّ عامر للضبع . ولقباً
كالاخلط للهرّ وذو الناب للكلب وما اشبه ذلك * واعلم ان علم الجنس كعلم الشخص
في جميع احكامه اللفظية فيصحّ الابتداء به وتنصب النكرة بعده على الحال ويمتنع من
الصرف اذا وُجد فيه مع العلميّة علّة اخرى كقول الشاعر

أَنَا اقْتَسَمْنَا خَطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فُجَارَ

ولا يُضَاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا يُنعت بالنكرة كما في الاعلام الشخصية
وَمَا لِذِي عُرْفٍ يُضَفُّ أَوْ يَتَلُّ أَلْ عَهْدٍ فَنِي ذَا الْبَابِ إِنْ يَغْلِبَ دَخَلُ
اي ان ما يُضَاف الى معرفة او يقترن بأل العهدية اذا غلب على بعض الشركاء فيه
يدخل في باب العلم فيجري مجراه . وذلك نحو ابن مالك والألفية المراد بهما الشيخ محمد
الطائي وارجوزته المشهورة فان كل واحد منهما قد صار كالعلم على صاحبه بطريق الغلبة
عليه . غير ان الثاني قد يعرض عليه الاشتراك كالأعشى فينخص بالاضافة كأعشى تغلب
وأعشى همدان * واعلم ان المضاف لا فرق بين ان يكون ما أُضيف اليه علماً كما مرّ او
غيره كابن الخشاب وابن الانباري ونحوهما

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مِنْ قَبِيلِ الْعَلَمِ مَا جَاءَ مِنْ أَسْمَاءَ لَفْظِ الْكَلِمِ
وَكُلُّهَا تُحْكِي سِوَى اسْمٍ مُعَرَّبٍ فَذَاكَ يُعْطَى الْحَقُّ عِنْدَ الْعَرَبِ

اي ان اسماء لفظ الكلم تعدّ من هذا الباب لانها تجري على حكمه في التعيين . وهي تُحْكِي على
اصلها ما عدا اسماء لفظ الاسماء المعربة فانها تُعْطَى حقّها من الاعراب . فيقال مثلاً قامَ
فعلٌ ماضٍ . وقُمَ فعلٌ اميرٌ . وامسِ اسمٌ زمانٍ . ونعمَ حرفٌ جوابٍ . وهلمَّ جرّاً باجراً
كل واحد على ما له في اصله من الحركة او السكون * ويقال اي اسمٌ موصولٌ بالتنوين

وَهُوَ كُنْعَتٍ مِثْلُهُ يُؤَخَّرُ عَمَّا لَهُ وَفِي الْكُنْيَةِ بِخَيْرٍ

اي ومن العلم كنية وهي ما صدر بآب او أم كاي بكر أو أم جندب كنية امرأة . قيل او بابن كاي بن عباس . ومنه لقب وهو ما يراد به رفعة مسماه كالرشيد لقب الخليفة هرون العباسي . اوضعتة كالشفرى اي العظيم الشفتين لقب رجل من العرب * وحكم اللقب ان يؤخر عن اسم ما لقب به كهرون الرشيد لانه كالنعت له . وربما تقدم عليه كقول الشاعر
 بَانَ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهم حَسَبًا ببطن شريان يعوي حوله الذيبُ

وهو نادر * واما الكنية فلا ترتيب لها معها لان المراد بها الدلالة على الذات دون الصفة بخلاف اللقب . وبهذا الاعتبار جاز تقديمها على الاسم كقول الشاعر
 اقسم بالله ابوحنصٍ عُمَرُ ما مسها من نقبٍ ولا دبرٍ

وتأخيرها عنه كقول الآخر

وما اهتزت الافلاك من اجل هالكٍ سمعنا به الا لسعدٍ اي عمرو
 وكذلك تجري مع اللقب . غير ان الاشهر تقديمها عليها جميعا فيقال ابوحنصٍ عُمَرُ
 الفاروق ونحو ذلك

”وَالْإِسْمُ وَاللَّقَبُ حَيْثُ اجْتَمَعَا اتَّبَعَ ثَانٍ مِنْهُمَا أَوْ قُطِعَا“
 ”وَحَيْثُ لَا مَانِعَ فِي اللَّفْظِ وَلَا إِيَّاهُمْ فِي الْمَعْنَى أَضِفْ مُبْتَدِلًا“

اي انه اذا اجتمع الاسم واللقب يجوز اتباع الثاني الاول بدلا او عطف بيان . ويجوز قطعه عن التبعية موقوعا على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو او منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف تقديره اعني * ويجوز اضافة الاسم الى اللقب اذا لم يمنع منها مانع في اللفظ كما اذا كان الاسم مقرونا بآل كالحرث او مركبا كعبد الله لان الاضافة تقتضي التجريد والافراد . او كانت تؤدي الى التباس في المعنى كما اذا كان اللقب وصفا معروفا بآل كالرشيد لان الوصف من شأنه الشروع فيلتبس الاسم بالمضاف الى الاجنبي . وعلى ذلك يقال هذا الحرث كرز وعبد الله زين العابدين وهرون الرشيد بالاتباع او القطع لا غير . وجاء سعيد كرز وزيد انف الناقة بالالوجه الثلاثة . فتدبر

وَعَلِمَ لِلْجِنْسِ فِي الْأَعْيَانِ جَاءَ وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْمَعَانِي

وَهُوَ كَعَبَّاسٍ وَيَجِيَّ يَنْقُلُ وَبَعْضُهُ كَقَفْعَسٍ يَرْتَجِلُ
وَمِنْهُ مَا كَعَبْدِ شَمْسٍ رُكْبًا وَشَابَ قَرْنَاهَا وَمَعْدِي كَرِبًا

اي ان العلم هو الاسم الذي يختص مطلقاً بالذات التي عُلّق عليها انعينها وذلك بحسب
الوضع. فخرج بقيد الاختصاص النكرات كما لا يخفى. وبقيد اطلاقه بقية المعارف فان
اختصاصها بما هي له مقيد بحالة دون اخرى كالحضور في نحو انت وهذا * ودخل بقيد
الوضع الاعلام المشتركة كزيد المسمى به اشخاص متعددة فان الاشتراك قد وقع في
التسمية بحسب الاتفاق لا بحسب الوضع * والعلم يكون في الغالب منقولاً من صفة
كعبّاس. او مصدر كفضل. او اسم جنس كاسد * او من فعل. اِماً ماض كآبان.
او مضارع كيجي. او امر كاصيت علماً لمكان * او من صوت كغاق علماً للغراب. او
من جملة كما سيجي * وقد يكون مرتجلاً اي غير مستعمل قبل العلمية في غيرها. وهو اِماً
معدول كعمر وحذام. او غير معدول. وهو اِماً ان تكون مادته مستعملة في الكلام
كما في المعدول. او غير مستعملة كقفعس علماً لرجل * والعلم اِماً مفرد كما رايت او
مركب. وهو اِماً اضافي كعبد شمس. او اسنادي وهو المنقول عن جملة كشاب قرناها
علماً لامرأة سميت به تفاؤلاً لها بطول الحياة حتى تشيب ذؤابتها. او مزجي كمعدي
كرب علماً لرجل * واعلم ان المركب الاسنادي يختص بالجملة الفعلية. وفاعها قد
يكون ظاهراً كما رايت وقد يكون مضمراً. وهو اِماً بارز كطرفاً علماً لمفازة. او
مستتر كتأبط شراً علماً لرجل. واما الاسمية فلم تسمع التسمية بها * وهذا المركب مبني
يُحكى على لفظه في جميع الاحوال ويكون اعرابه محلاً كما مر * واما المزجي فهو معرب
ما لم يكن مخنوماً بويه كما علمت. فان كان مبنيّاً قبل التسمية بخمسة عشر وحِصَصَ يِصَصَ
فان شئت ابقيناه على بناؤه وهو الاشهر وان شئت اعربناه اعراب ما لا ينصرف لزوال
معنى الحرف بالعلمية وحينئذ يجري مجرى معدي كرب واشباهه * واما المركب الإضافي
فيجري مجرى سائر المتضافات بلا خلاف.

وَمِنْهُ كِنْيَةٌ بِأَمٍّ أَوْ أَبٍ نَحْوُ أَبِي بَكْرٍ وَأُمِّ جَنْدَبٍ
وَكَا لِرَّشِيدٍ لَقَبٌ لِلرَّفْعِ يَأْتِي وَمِثْلُ الشَّنْفَرِيِّ لِلْوَضْعِ

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الذِّكْرَ يَجْرِي قَبْلَ مَا لَغِيْبَةٍ لَفْظًا كَمَا قَدْ عَلِمَا
وَجَاءَ تَقْدِيرًا كَزَارَ أَهْلَهُ زَيْدٌ إِذِ التَّقْدِيمُ يُنَوِّسُ أَصْلَهُ
وَكَا قَنَعُوا فِيهِ الْغِنَى مَعْنَى وَقَدْ يَكُونُ حُكْمًا كَهُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
وَدُونَهُ يَخْتَلُ عَوْدُ الضَّمِيرِ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا لِإِدَاعِ أَكْبَرِ

اي ان ذكر مرجع ضمير الغيبة الذي تقدم الكلام عليه يكون قبله لفظاً نحو زيد ضربته كما مر وهو الاصل * وقد يكون تقديراً نحو زار اهله زيد لان زيداً في نية التقديم باعتبار رتبته * او معنى نحو اقنعوا في الغنى . فان الضمير عائد على المصدر المفهوم من معنى الفعل الذي قبله اي فالقناعة هي الغنى * او حكماً نحو قل هو الله احد . فان الضمير عائد على الامر الذي قد تقرر في الذهن وهو مضمون الجملة كما ستعلم فكانه قد ذكر قبله * ومن هذا القبيل الضمير المبهم المفسر بما بعده نحو نعم رجلاً زيد . ورُبُّهُ رجلاً زارني . وان هي الا حياتنا الدنيا * وجاز نحو ضربته زيد لان الظاهر في الحقيقة بدل من الضمير لا مرجع له * اما نحو اكرماني واحسن الي اخواك فانما ارتكب فيه الاضرار قبل الذكر ائلاً يلزم حذف الضمير الفاعل وهو اشنع منه . او تكرار الفاعل الظاهر وهو مخجل بالفصاحة * واعلم ان الاصل في الضمير ان يعود الى اقرب مذكور ما لم يكن مضافاً اليه فيعود على المضاف لانه هو المحدث عنه . ويندر عوده الى المضاف اليه نحو كمثل الحمار يحمل اسفارا . وقد يعود الى البعيد مع دلالة المقام على تعيينه له نحو آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . فان الضمير المستتر في جعلكم قد عاد الى اسم الجلالة لقيام الدليل على ارادته دون غيره * وقد يستغنى عن ذكر ما يعود اليه الضمير بحضور مدلوله في الخارج نحو هي راودتني عن نفسي . او في الذهن نحو واستوت على الجودي . فان الاول عائد الى امرأة العزيز وهي حاضرة في المكان . والثاني عائد الى سفينة نوح وهي معلومة من الكلام السابق

فصل

في الاسم العلم

الْعِلْمُ اسْمٌ خَصَّ ذَاتًا مُطْلَقًا بِالْوَضْعِ تَعْيِينًا لَهَا قَدْ عَلِمَا

من ضرب الامير اياك . او مفصلاً بمتبوع نحو يُخْرِجون الرسول وَاياكم . او مفعولاً معه
نحو سرت وَاياك . او كان عاملاً مضمراً نحو او انتم تملكون . فان الضمير فاعل لفعلٍ مقدر
بعد لو فلما حُذِف انفصل الضمير لعدم استقلاله . او مؤخراً نحو اياك نعبد . او معنويّاً
نحو هم المفلحون . او حرف نفي نحو وما انتم بمعجزين . ومن هذا القبيل الضمير الجاري على
غير ما هو له وهو الذي يلتبس مرجعُهُ كما سيأتي * واما في غير ذلك فيجوز الامر ان
في المواضع التي مرّ الكلام عليها ويتعين الوصل في ما بقي بالاجمال . وما خرج عن
ذلك فضرورة كقول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا الأك ديارُ

وكقول الآخر

وما أُصاحبُ من قومٍ فاذكرهم الا يريدُهم حباً الي هم

وقول الآخر

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارضُ في دهر الدهار
فان القياس ان يقال لا يجاورنا الا اياك . ويريدونهم حباً الي . وضمنتهم الارض . ولكن
عدل عنه لضرورة الشعر

وَأَبْرَزُوا مَا عَوْدُهُ يَشْتَبِهُ فَفَصَلُّوا كَأَنِّي الْفَتَى رَامِيهِ هُوَ

اي انهم يبرزون الضمير المستتر الذي يلتبس مرجعُهُ فيفصلونه بالضرورة . وذلك في نحو
ابني الفتى راميه بناءً على ان الابن راми الفتى . فان الضمير المستتر في الصفة يحتمل ان
يعود الي الابن وهو المراد . و الي الفتى وهو الأرجح لانه اقرب المذكورين والصفة
المتضمنة الضمير خبرٌ عنه . غير ان ذلك خلاف المقصود فيبرز الضمير المذكور منفصلاً
مؤخراً عن الصفة فاعلاً لها كما كان في حال اتصاله فيقال راميه هو . وحينئذ يتعين
عوده الي الابن لانه قد انفصل على خلاف القياس فاقتضى ان يكون مرجعُهُ وهو بعد
المذكورين على خلافه ايضاً فيتعين ان يكون الابن رامياً والفتى مرمياً * واما اذا لم
يقع التباسٌ نحو زيدٌ هندٌ ضاربها فلا حاجة الي ابراز الضمير لظهور المراد وعليه
قول الشاعر

قومي ذُرِّي المجد بأنوها وقد علمت بكُنْه ذلك عدنانٌ وقحطانُ

وهو مذهب الكوفيين وعليه اختيار الجمهور

بوجوب الاستتار وجوازه * واعلم ان الاستتار يختص بالضمير المرفوع دون غيره .
والواجب منه يختص بضمير المتكلم مطلقاً وضمير المخاطب فقط . والجائز يختص بضمير
الغائب والغائبة الا في افعال الاستثناء وافعل التعجب والتفضيل فانه يجب فيهن
على خلاف الاصل

وَالْفَصْلُ إِذَا امْكَنَ وَصَلَ أَنْ يَقَعَ إِلَّا كَسَلَيْهِ وَكَتُّهُ أَمْتَعُ
وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي الْوَصْلِ فَإِنْ تَفَصَّلَ فَبِالْخِيَارِ إِنْ كَبَسَ أَمِنْ
وَحَيْثُ لَا أَخَصَّ فَالْفَصْلُ التَّزِمُ فَإِنْ تَنَافَى اللَّفْظُ غَيْبًا فَأَحْذَرُكُمْ

اي انه متى امكن اتصال الضمير امتنع فصله لان الغرض من وضع الضمائر انما هو
الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فلا يعدل عنه الا حيث يتعذر الاتصال نحو
اياك نعبد . ما لم يكن الضمير قد وقع مفعولاً بعد ضمير غير مرفوع اخص منه
كالمخاطب بعد المتكلم والغائب بعد احدهما او خبراً في باب كان فيجوز الامران *
والاول يشمل ما كان مفعولاً اصيلاً او منقولاً عن احد المنسوخين في باب ظن .
والعامل يشمل ما كان فعلاً نحو الدرهم سلّيه وزيد ظننتكه والصدق كتته . او اسماً
نحو الدرهم انا معطيكه وعجبت من ظنكه كريماً واعجبتني كونكه * غير ان الفصل مع
الاسم ارجح بالاتفاق وعليه قول الشاعر

يبدل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير

واما مع الفعل فالأكثر على ترجيحه في باب ظن وكان لان ذلك المنصوب خبر
المبتدا في الاصل والخبر لا حظ له في الاتصال * ومتى وصلت في هذه الصور فلا بد من
تقديم الاخص كما رايت . واما اذا فصلت فانت بالخيار في الترتيب نحو الدرهم اعطيتك
اياهُ واعطيتك اياه ما لم يقع لبس نحو زيد اعطيتك اياه فلا يجوز اعطيتك اياه لاحتمال
ان يكون كل واحد منهما آخذاً او مأخوذاً فلا يظهر المراد * واما اذا لم يكن احد
الضميرين اخص من الآخر فيجب الفصل نحو اعطيتك اياه . الا اذا اختلف لفظهما في
الغيبة فيجوز الوجهان نحو اعطيتهاه واعطيتها اياه * واعلم ان انفصال الضمير وجوباً
يكون في ما وقع محصوراً نحو أمر ان لا نعبدوا الا اياه . او منصوباً بعامل في مضمير قبله
غير مرفوع مع اتحادهما في الرتبة نحو ظننته اياه . او بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت

نسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء نحو وهو الغفور الودود وهو على هدى من ربه وهو كثير شائع. وبعد اللام نحو ان هذا هو الحق وهو قليل * واما الضمائر المتصلة فهي المذكورة آنفا على حدتها. وما يلي التاء والكاف والهاء في نحو ضربتما ورأيتكم ومررت بين حروف كما مر في المنفصل * واختلف في ضمير الغائبة والمحققون على انه هو الهاء وحدها كما مر والالف زائدة للفرق بينها وبين المذكر كسائر علامات الفروع * واذا لم تكن الهاء مع الالف انضم ما لم تقع بعد ياء ساكنة او حرف مكسور فتكسر نحو فيه وعليه وبه واعطيه. ونشبع حركتها بعد متحرك نحو له وبه. ويجوز اشباعها واختلاسها بعد ساكن نحو منه ويدعو. ولها مع المثني والجمع من الضم والكسر ما لها مع المفرد * واما التاء والكاف فتفتحان للمخاطب وتكسران للمخاطبة وتضمان لكل ما سواهما بالاجمال * والنون مفتوحة على الاطلاق. والبواقي ساكنة بأسرها ما لم يعرض على الواو والياء التقاء الساكنين غير مسبوقتين بحركة تجانسهما فتضم الواو في نحو لا تخشوا القوم. وتكسر ياء المخاطبة في نحو لا ترضي العار. وتفتح ياء المتكلم في نحو هي عصاي واحدى ابنتي. ويجوز فتحها دون ذلك قليلا

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا لَا يُذَكَّرُ فَكَانَ فِي رَافِعِهِ يَسْتَتِرُ

وَذَاكَ فِي الْفِعْلِ وَشَبِهُهُ فَمَا رَفَعَ ضَمِيرُ خَصٍّ فِيهِ لَزِمَا

اي ان من ضمير الرفع ما لا يذكّر في اللفظ اذ لا صورة له فيستتر مقدرا في النية لانه عمدة فلا بد منه ولو تقديرًا * واستناره يكون في كل ما يرفعه من الفعل نحو اقوم وقم. وشبهه وهو اسم الفعل نحو صه وحذار. والوصف حقيقة كالضارب والمضروب. او تاويلا كما في الرجل النسيي والشاهد العدل. والمصدر الواقع بدلا من فعله كضربا زيدا. فان في كل من ذلك ضميرا مستترا يعبر عنه بالضمير المنفصل نحو انا او انت او هو بحسب ما يقتضيه المقام * وقد يستتر ايضا في الظرف وعدليه وهو الجار والمجرور بنقل ضمير المتعلق المحذوف اليها كما سيأتي * غير ان من هذا الاستتار ما يكون واجبا وذلك في ما عاملة لا يرفع الا الضمير نحو قم. ومنه ما يكون جائزا وذلك في ما عاملة يرفع الضمير والظاهر جميعا نحو زيد قام وانما قام انا وقام زيد. فان الاول لا يخلو من الضمير ابدا. والثاني يتضمنه تارة ويخلو منه اخرى كما رايت. وهذا هو المراد

فوقه نحو سبحان من سبَّح الرعد بحمده . او اعلى منه كما اذا قيل للطارق من هذا فقال
فلان مكان انا . فان الموصول في الاول في رتبة العلم لان المراد به اسم الجلالة . والعلم
في الثاني اعرف من الضمير لتشخيصه المسمى كما ترى

فصل

في الضمير

يَكْنَى عَنْ الظَّاهِرِ بِالْضَّمِيرِ لِحَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مَذْكُورٍ
وَهُوَ لِرَفْعٍ أَوْ لِنَصْبٍ إِذْ فُصِّلَ وَجَاءَ فِيهِ الْحِجْرُ أَيْضًا إِذْ وُصِّلَ

اي ان الضمير يؤتى به للكناية عن الاسم الظاهر ولذلك يسميه الكوفيون كناية . وهو يكون
للحاضر ويدخل تحته المتكلم والمخاطب نحو انا وانت . وللغائب الذي تقدم ذكره نحو زيد
ضربته * وكلمة قد يكون منفصلاً فيقع في موضع الرفع والنصب فقط . وقد يكون
متصلاً فيقع في المواضع الثلاثة على التفصيل الذي سيأتي

وَمَا لِفَصْلٍ كَأَنَا إِذْ رُفِعَا إِيَّايَ فِي النَّصْبِ وَقِسْ مَفْرَعَا
وَأَلْتَمَاصِ وَالنُّونَ وَالْوَاوَ وَالْأَلِفَ وَيَاءَ أَنْتَى وَعَلَى الرَّفْعِ تَقِفْ
وَالْكَافُ وَالْهَاءُ وَيَاءُ النَّفْسِ لَا رَفْعَ لَهَا وَنَا لِكُلِّ شَمَلًا

اي ان ضمير الرفع المنفصل هو ما كان مثل انا . وضمير النصب هو ما كان مثل إِيَّاي .
ويقاس على الاول انت وهو . وعلى الثاني إِيَّاكَ وإِيَّاهُ . وعلى كل ضمير ما يتفرع منه كخُنْ
وَأَنْتِ وَهَآءُ وَإِنَا وإِيَّاهَا وَهَلَمْ جَرًّا * واما المتصل فهو تَاءُ التَّكْلِيمِ وَالْخَطَابِ وَنُونُ الْإِنَاثِ
وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ وَالْفِ الْاِثْنَيْنِ وَيَاءُ الْمَخَاطَبَةِ . وكلها تختص بالرفع لانها لا تقع الا فاعلاً او
نائب فاعل * ومنه كاف الخطاب وهَاءُ الْغَيْبَةِ وَيَاءُ الْمُتَكَلِّمِ . وكلها تقع في موضع
النصب والحجْر دون الرفع لانها لا تقبل الاسناد اليها * ومن ذلك نا وهي تحيط بالمواضع
الثلاثة نحو رَبَّنَا لَا تَوَخَّذْنَا اِنْ نَسِينَا * واعلم ان مذهب الاكثرين ان ضمائر الرفع
المنفصلة هي مَا وَضِعَ لِلتَّكْلِيمِ وَالْغَيْبَةِ بِرُؤْيَيْهِمْ نَحْوَانَا وَهُوَ وَهَآءُ . واما انت وفروعه وضمائر
النصب المنفصلة فالاصل في الاولى اَنْ يَفْتَحَ الْهَمْزَةُ فِي الثَّانِيَةِ اِيَّآ بِكْسَرِهَا وَمَا يَلِيهَا
حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودَةِ بِهَا كَالْخَطَابِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ * واجازوا

المذكورة. وإما الى الجملة كما في حيث ونحوها فلا يُعتدُّ به لان الاضافة في الحقيقة الى مصدر الجملة وهو غير مذكور صريحاً فكانه محذوف ومن ثم تكون الاضافة كلا اضافة

فصل

في حقيقة النكرة والمعرفة

الْإِسْمُ مِنْهُ نَكْرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ النُّكْرَةُ الَّتِي كَتَبَتْ فِيهِ

اي ان الاسم ينقسم باعتبار العموم والخصوص الى نكرة وهي ما شاع في جنسه غير مقيد باحد الافراد كرجل. ومعرفة وهي ما علق على معنى بعينه كزيد والنكرة هي الاصل فيه

لانها تحيط بجميع افراد الجنس فتندرج المعرفة تحتها لانها بعض تلك الافراد

وَالنُّكْرَةُ الْقَابِلُ أَنْ تَوْثِّرَ عُرْفًا وَمَا عَاقِبَهُ إِذْ تُنْكِرُ

اي ان الضابط في النكرة هو ان تقبل ال مؤثرة فيها تعريفاً كما في الرجل. احترازاً عن الداخلة على بعض الاعلام كالحرث فانها لا تؤثر فيه لانه معرفة بدونها وانما جي بها لغرض آخر كما ستعلم * ويندرج في هذا الضابط ما يقع موقع ما يقبل ال مما ينكر دخولها عليه بنفسه كذي بمعنى صاحب فانها لا تقبل ال ولكنها تقع موقع صاحب وهو يقبلها. وقس على كل ذلك

وَعُرِفَ الْغَيْرُ كَأَنْتَ تَوْفَلُ ذَاكَ الَّذِي الْقَاضِي ابْنُهُ يَا رَجُلُ

اي وغير ما ذكر معرفة وهو الضمير والعلم واسم الاشارة والاسم الموصول والمعرفة بال والمضاف الى معرفة اضافة محضة * وزاد المتأخرون النكرة المقصودة بالنداء لانها لما تخصصت من بين افراد الجنس جرى ذلك معها مجرى التعريف في نحو الرجل. وقد اجتمع كل ذلك في امثلة النظم كما رايت * وأعرف هذه المعارف ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب. ثم العلم للمكان ثم للانسان ثم لغيره من الحيوان. ثم اسم الاشارة للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد. ثم الموصول المخصص ثم المشترك. ثم المعرفة بال الهدية ثم الاستغرافية ثم الجنسية * وإما المضاف فقيل هو دون المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه. وقيل في رتبته * وإما المنادى المذكور فاختار انه في رتبة اسم الاشارة لان الاقبال على المنادى كالاشارة الى المشار اليه * وقد يعرض للادنى من هذه المعارف ما يجعله مساوياً لما

الجملة كما في المثال طلباً للمشكلة بين المتضامين على ما سيجي في موضعه

وَقَدْ يَكُونُ تَارَةً بِالنَّقْلِ عَمَّا بُنِيَ حِكَايَةً لِلْأَصْلِ

اي ان البناء قد يكون بطريق النقل عن المبنى محكيًا فيه لفظ ما نُقِلَ عنه كُنَّا بَطَّ
شراً ونحوه مما سيذكر في باب العلم فانه يحكى فيه لفظ الجملة المنقول عنها ويكون اعرابه
محللاً في المشهور كسائر المبنيات

وَكُلُّ مَا كَانَ بِالْإِزْمِ لَزِمَ وَمَا بَعَارِضٍ غَرِيبٌ لَمْ يَقْمَرْ

اي ان كل ما كان من البناء بعلة لازمة كبناء الضمائر والموصولات ونحوها كان لازماً
لا ينفك عن صاحبه. وما كان بعلة عارضة كبناء العدد المركب والظرف المضاف الى
الجملة ونحوها كان عارضاً ينفك عن صاحبه متى فارق الصورة المتضمنة للبناء

وَحَرَّكُوا مَا لِسُكُونَيْنِ أَقْتَضَى مَعًا وَمَا لِلْبِنَاءِ فِيهِ عَرَضًا

وَمَا عَلَى حَرْفٍ صَحِيحٍ وَقَعَا وَسَكَنُوا الْبَاقِي عَلَى مَا وَضِعَا

اي انهم حرّكوا من المبنيات ما كان يفتضي اجتماع ساكنين لو بقي آخره على السكون
الذي يقتضيه البناء كحيث وأبن وأمس * وما كان بناؤه عارضاً كالمبادئ مراعاة
لاصله من الاعراب المفتضي الحركة * وما كان على حرف واحد صحيح كبناء الضمير
ليبيان المعاني التي تدل عليها الحركة. ونحو ذلك من الاغراض * وسكنوا ما سوى هذه
المذكورات على حسب وضع البناء. فان حرّك شيئا منها كما ستري فذلك نادر او
عارض لا يعتد به

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ مَا بُنِيَ كَمَا مَنَعَ يَخْنَجُ مَحْضٌ شَبَّهَ لَا يَنْصَدِعُ

فَأَعْرَبُوا مَا شَبَّهَ الْحَرْفَ اعْتَرَضَ بِهَا يَخْصُ الْأَسْمَ فِيهِ فَنَقُصُ

اي ان المبنى يخنج شبيهاً محضاً بالحرف ليخرج به عن وضعه كما يخنج المنوع من الصرف
مع الفعل. ولذلك يعرب ما عارض فيه شبه الحرف شيئا من خصائص الاسماء كلزوم
اي الموصولة للاضافة كما ينصرف ما عورض فيه شبه الفعل المانع من الصرف * واعلم
ان المعتبر من لزوم الاضافة المعارض للبناء هو لزوم الاضافة الى المفرد كاضافة اي

مثل ليست النائية عن اتنى . وإنما اشترط فيه عدم التأثر احترازاً عن المصدر في نحو ضرباً
زيداً فإنه نائب عن إضرب المحذوف ولكنه منصوب به * والرابع ما افتقر افتقاراً لازماً
الى ما ينتم معناه كالموصول الذي لا يزال مفتقراً الى الصلة فإنه كالحرف الذي لا يزال
مفتقراً الى غيره . وإنما اشترط فيه لزوم الافتقار احترازاً عن افتقار المبتدا الى الخبر
ونحو ذلك فإنه عارض لا يعتد به * والخامس ما لا يقع في تركيب الكلام كويته ونحوها
من اسماء الاصوات فإنها لا تقبل المعاني التركيبية ولذلك تستغني عن الاعراب الذي
يدل عليها وحينئذ تكون كالحرف المهمل في كونها غير عاملة ولا معمولة
وَمَا بِهِزَجٍ رُكْبًا كَالْكَلِمَةِ ثَانِيهِمَا عُدَّ كِتَاءَ الْمُسْلِمَةِ
فَبَنَى الصَّدْرُ كَشَوْ قَبْلَهُ وَالْعَجْرُ إِنْ أَشْبَهَ حَرْفًا مِثْلَهُ

اي ان الاسمين المركبين تركيب مزج هما كالكلمة الواحدة منزلاً ثانيهما من الاول منزلة
تاء النائيث ما قبلها في لزومه حالة واحدة وانتقال الاعراب الذي يستحقه اليها . فيبنى
الجزء الاول كما يبنى ما قبل التاء لانه قد صار حشواً مثله . واما الجزء الثاني فان اشبه
الحرف بكونه قد تضمن معنى حرف كما في نحو خمسة عشر اي خمسة وعشر . او بكونه اسم
صوت كما في نحو سيويه بني ايضاً والّا أعرب غير منصرف كحضر موت ونحوه * واعلم
ان صدر هذا المركب يبنى على الفتح كما يبنى عليه ما قبل التاء ما لم يكن آخره ياء كمعدي
كرب فيبنى على السكون تخفيفاً لانه قد ثقل بالاعلال والتركيب . واما عجزه الذي
يبنى فان كان اسم صوت يبنى على الكسر والّا فعلى الفتح مطلقاً * فتدبر

وَرَبِّهَا يَبْنَى شَبِيهَ الْمَشْبِيهِ نَحْوُ حَذَامٍ كَحَذَارٍ فَأَفْقَهُ

اي ان البناء قد يكون لشبهه ما يشبه الحرف فضلاً عن شبه الحرف بنفسه لان شبهه ما يشبه
الشيء شبه للشيء . وذلك نحو حذام علماً لامرأة معدولاً عن حاذمة فان اهل الحجاز
يشبهونه بنحو حذار المعدول عن احذر وهو يشبه الحرف كما مر فيبنونه على الكسر مثله كما
سياتي في موضعه

وَرَبِّهَا أَنْسَاقَ الْبِنَاءِ مِنْ بِنَا إِضَافَةً كَسَرَنِي حِينَ دَنَا

اي ان البناء قد يستفاد من الاضافة الى المبني . وذلك يكون في الظروف المضافة الى

لان شبه الحرف قد اخرجهُ عن وضعه وقربهُ من الحرف الذي لا يستحق الاعراب فبني حملاً عليه . بخلاف شبه الفعل فانه يخرجهُ عن الامكنية فقط لان للفعل حظاً في الاعراب وهو يعاقب الاسم في اكثر المواضع

وَاللَّفْظُ وَالْمَعْنَى وَالِاسْتِعْمَالُ وَجْهٌ وَالِافْتِقَارُ وَالِإِهْمَالُ

اي ان وجه الشبه بين الاسم والحرف يكون احد هذه المذكورات . وكل واحد منها يوجب البناء بمفرده ولا يحتاج الى معاضدة آخر كما في موانع الصرف . وذلك لان الشبه الواحد بالحرف يُبعد الاسم عن الاسمية لشدة المنافاة بينهما في الوضع بخلاف الفعل فان بينهُ وبين الاسم مناسبة كما مرّ ولذلك لا يبعدُ الشبه الواحد به عن الاسمية . واما احكام هذه الواجه ومواقعها فسياتي تفصيلها على حسب ترتيبها في النظم

| | |
|--|--|
| فَذَاكَ فِي مَا كَانَ مَوْضِعًا عَلَى | دُونَ ثَلَاثٍ مِثْلَ نَا فَهِيَ كَلَا |
| أَوْ كَانَ مَعْنَى الْحَرْفِ قَدْ تَضَمَّنَا | وَلَوْ مُقَدَّرًا كَأَيْنَ وَهَنَا |
| أَوْ نَابَ عَنْ فِعْلٍ بِلَا تَأْثُرِ | مِثْلَ حَذَارٍ نَائِبًا عَنْ أَحْذَرِ |
| أَوْ لَزِمَ الْفَقْرَ إِلَى مَا يُنْتَظَرُ | لَهُ كَمَا وَصُولُ إِلَى التَّوَصُّلِ أَفْتَقَرُ |
| أَوْ كَانَ لَا كَلَامَ مِنْهُ يَنْبَى | كَوْنِهِ فَهُوَ بِالْبِنَاءِ اسْتَغْنَى |

اي انه بناء على ما ذكر يقع البناء في هذه المواضع * الاول ما كان موضوعاً على اقل من ثلاثة احرف كناء الضمير فانها تشبه تاء التانيث ونحوها من الحروف المفردة . ونا التي هي ضمير المتكلمين فانها تشبه لا النافية ونحوها من الحروف الثنائية . وهذا الوضع انما هو للحروف لا للاسماء لان اقل ما يوضع الاسم عليه ثلاثة احرف * والثاني ما تضمن معنى الحرف ولو مقدرًا فضلاً عن الوجود . فيندرج في ذلك ما تضمن معنى حرف موجود كآين فانها قد تضمنت معنى حرف الاستفهام . وما تضمن معنى حرف غير موجود كهنأ فانها قد تضمنت معنى حرف كان ينبغي ان يوضع للاشارة لانها من المعاني التي حقها ان تؤدى بالحرف غير انه لم يوضع فوجب تقديره طرداً للباب * والثالث ما ناب عن الفعل غير متأثر به كحذار النائب عن احذر فانه كالحرف الذي ينوب عن الفعل

الفعل في الثالث * وتارة سبباً لحدوثه كما في تُرْتَبُ بضمين وهو الشيء المقيم الثابت اذا
جُعِلَ علماً لرجل فانه يكون منصرفاً لانفراد العلمية فيه . فاذا صُغِرَ صار تُرْتَبُ على
وزن تبيطر فامتنع لحدوث وزن الفعل فيه مع العلمية * وقد لا يؤثر شيئاً كما في طليحة
وأحيد وسكيران وحبراء ونحو ذلك مما لا يحتاج منعه الى التصغير ولا ينتقض به .
فتامل ولا تغفل

وَجُرَّ بِالْكَسْرِ مُضَافًا أَوْ بِالْصَّرْفِ إِضْعَافٍ شَبَهَ فِيهِ دَخَلَ

اي ان ما لا ينصرف اذا أُضِيفَ او اقترن بآل يجر بالكسرة نحو صليت في افضل
المساجد . بناءً على انه قد انصرف لانه قد ضعف شبهة بالفعل لما دخله من خصائص
الاسماء . وهو مذهب سيبويه وجماعة من المحققين وعليه اكثر النحاة

”وَجَازَ لِلشَّاعِرِ صَرْفُ الْمَمْتَنِعِ وَالْعَكْسُ فِي الْأَعْلَامِ عَنْهُمْ قَدْ سَمِعَ“

اي انه يجوز للشاعر ان يصرف الممنوع من الصرف لضرورة الوزن كما في قول الشاعر
أَعِدْ ذِكْرُنَا لَنَا انْ ذَكَرَهُ هُوَ الْمَسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ بِضَوْعٍ
وذلك ان الاصل في ما لا ينصرف ان يكون منصرفاً لانه اسمٌ معربٌ وانما عرض عليه
ما يمنعه من الصرف بخلاف اصله . فاذا أُريدَ صرفه امكن الرجوع اليه بادنى سبب لانه
الاصل فيه . وبهذا الاعتبار يحكمون بان فيه تنويناً مقدراً ويراعونه في بعض المواضع كما
ستعرف * وقد جاء في الضرورة منع المنصرف ايضاً . غير ان ذلك مشعوب عن العرب
في العلم دون غيره لان فيه علة هي ركنٌ ينضم اليه اكثر العلل فتكون اقوى من غيرها
وعليه قول الشاعر

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ اذْهَوَتْ بِشَيْبَ غَائِلَةِ الْنفُوسِ غَدُورُ

وهو كثير في اشعارهم غير انه مكروه لانه خروجٌ عن الاصل لا وجه له

فصل

في بناء الاسم

وَمَا مِنْ أَسْمٍ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بَنِي نَظِيرَ حَرْفٍ فَاقِدَ التَّمَكُّنِ

اي ان ما اشبه الحرف من الاسماء يبنى كالحرف فاقدًا ما كان له من التمكن في الاسمية

اثر لها في منع الصرف وهمة التانيث منقلبة عن الالف المؤثرة فيه . فتأمل

وَأَعْلَمُ بَأَنَّ الْأَصْلَ يُرْعَى ههنا فِي كُلِّ مَا عَنْ عُرْفِهِ كَانَ غِنَى
فَكُلُّ مَا يَمْنَعُ فِي نُكْرٍ إِذَا نَكَّرَ بَعْدَ الْعُرْفِ فَأَمْنَعُهُ كَذَا

اي انهم يراعون الاصل هنا في كل ما كان يستغني في امتناعه من الصرف عن التعريف .
فكل ما كان يمنع في حال التنكير يبقونه على منعه اذا سمي به ثم نكر لانه حينئذ قد اشبه
الحالة التي كان عليها قبل التسمية * وذلك يجري في المسمى بالصفة مع وزن الفعل نحو
احمر كما مر . ومع الزيادة كسكران . ومع العدل كثلث ومربع . فيمتنع كل واحد منها
بشبه الوصف مع العلل المذكورة * واما المسمى بالجمع فان كان وصفا في الاصل كخضاجر
استمر فيه المنع بعد التنكير بشبه الوصف ايضا مع شبه الجمع . والا صرف في اصح الاقوال
لبقائه على صيغة الجمع دون معناه ولا شيء يقوم مقامه كما علمت * واما ما لا يمتنع نكرة
كارطى فاذا نكر وجب صرفه بالاجماع

فصل

في انصراف ما لا ينصرف

يَصْرَفُ ذَا الْمَنْعِ أَنْفِرَادُ الْعِلَّةِ أَوْ تَلَمُّ شَيْءٍ غَيْرٍ مُسْتَقِلَّةٍ
فَصَرَفُوا كَطَلْحَةٍ إِذْ نَكَّرَا وَنَحَوْ سِرْحَانَ إِذَا مَا صَغُرَا

اي يصرف الممتنع من الصرف انفراد العلة الغير المستقلة فيه لسقوط صاحبها او انشلام
احدى عاتيه وان لم تسقط برمتها . ولذلك يصرف نحو طلحة اذا نكر لسقوط العلية عنه
كقوله مررت بطلحة الفياض وطلحة آخر . ونحو سرحان اسم رجل اذا صغر لانشلام
احدى عاتيه لانه يقال فيه سرحين وحينئذ تنثلم زيادته بقلب الالف ياء فتبقى النون
فقط وهي لا تؤثر الا مع الالف * واما انشلام صيغة الجمع بحذف الياء في نحو جوار فلا
يخل بمنع الصرف لقيام التنوين المعوض به عنها مقامها * واعلم ان التصغير يكون تارة
سببا لتختم المنع كما في هندية تصغير هند على ما علمت . وتارة سببا لابطاله كما في
سرحان وعمر وشمر . فانها اذا صغرت قيل فيها سرحين وعمبر وشمبر . فتصرف
لانشلام الزيادة في الاول كما مر . وزوال مثال العدل في الثاني . والخروج عن وزن

وَأَشْبَهَ الْأَعْلَامَ مَا عُرِفَ مَعَ تَرَكَ مُعْرِفٍ لَهُ نَحْوُ جَمْعٍ

اي ان ما كان معرفاً بقريته لفظية ثم سقطت تلك القريته من اللفظ وبقي اثرها في المعنى اشبه العلم في كونه معرفة بغير قريته لفظية فأعطى حكمة في هذا الباب * وذلك نحو جمع في التوكيد وسعر المراد به سعر يوم معين. فان الاول معرفة بنية الاضافة الى ضمير المؤكد كما سيأتي. والثاني معرفة بنية الالف واللام كما مر. ومن ثم يمتنع كل واحد منهما بالعدل مع شبه العلمية. وقس عليها ما جرى هذا المجرى

وَأَشْبَهَ الْعَجْمَةَ مَا لَمْ يَرْكَبْ كَمَثَلِ حَمْدُونَ طَرِيقَ الْعَرَبِ

اي ان ما كان لا يجري على منهج العربية كحمدون علماً لرجل مسمى بصيغة جمع المذكر السالم كان شبيهاً بالاعجمي لخالفته الاسلوب العربي لان هذه الزيادة لا تقع في المفردات العربية. وبهذا الاعتبار يمنعونه من الصرف بالعلمية وشبه العجمة

وَشَبَّهَ جَمْعٌ كَحَضَّاجِرٍ نَقْلٌ عَنْ لَفْظِهِ أَوْ كَشَرَّاحِيلَ أَرْجُلٌ

اي ان ما سمي بصيغة الجمع الاقصى كان شبيهاً به فيمتنع من الصرف بشبه الجمع مع العلمية لانه قد ضعف استقلال صيغته لفقد معنى الجمعية منها فيتقوى بالعلمية * وذلك يجري في ما كان منقولاً عن لفظ الجمع كحضاجر علماً للضبع فانه في الاصل جمع حضجر وهو العظيم البطن. او مرتجلاً كشراحيل علماً لرجل فانه لم يسبق له استعمال في الجمع. وهو عربي في الصحيح كما نص عليه الجوهري في الصحاح خلافاً لمن ادعى له العجمة

وَهَكَذَا شَبَّهَ مُؤَنَّثُ الْأَلِفِ قَصراً كَأَرْطَى عَلَماً لَا يَنْصَرِفُ

اي وهكذا يمتنع من الصرف ما ختم بالالف الاحاق المقصورة كأرطى اسم شجر اذا جعل علماً لرجل. وذلك انهم يشبهون هذه الالف بالالف التانيث المقصورة في الزيادة وصيغة المثال الواقعة فيه كما رأيت. فاذا صار مصحوباً علماً تمت المشابهة بعدم قبول التاء ونقوت بمعاضة العلمية لما لانها ضعيفة لخلوها من معنى التانيث فلا تقوى على المنع بنفسها ومن ثم يمنعون مصحوبها بالعلمية وشبه الالف * وحمل قوم عليها ألف التكثير في نحو قَبَعَارَى فجعلوها في حكم واحد. واما الف الاحاق الممدودة في نحو علباء فلم يمنعوا معها من الصرف لتخالف شبيهاً بالالف التانيث الممدودة لان همة الاحاق منقلبة عن الياء التي لا

اي ان كل ما كان منقوصاً من هذا الباب وهو ما كان آخره ياء مكسوراً ما قبلها يجري مجرى المنقوص المنصرف كقاض في حذف يائه منوناً حال الرفع والجزم. غير ان تنوينه المعوض كما سيأتي بخلاف تنوين قاض لانه لا يمكن. ولذلك لم يمتنع فيه كما لم يمتنع تنوين نحو عَرَقات لانه للمقابلة * وهذا المنقوص يشمل ما كان جمعاً كجوار. او علماً كغاز اسم امرأة. او صفة كاعيم تصغير اعمى * واما في حال النصب فيفتح غير منون على اصل اعراب ما لا ينصرف. وعلى ذلك يقال جاءني جوار ومررت بجوار ورأيت جوارى

وقس البواقي

وَأَجْمَعَ مِنْهُ بَعْضُهُ قَدْ نَطَقَا بِقَصْرِهِ فَلَمْ يَنْوُنْ مُطْلَقًا

اي ان بعض الجمع من هذا المنقوص قد استعملوه مخنوماً بالالف المقصورة كدعاوى وعذارى. فان الاصل فيها دعاوي وعذارى بالياء مكسوراً ما قبلها فأبدلت الكسرة فتحة والياء ألفاً. ومن ثم أجري مجرى امثاله ما ختم بألف التانيث فلم ينون في الاحوال الناشئة مطلقاً بخلاف الباقي على حكمه كجوار لما ستعلم في بحث التنوين * واعلم انه لما كان المراد بالمنقوص كل ما آخره ياء بعد كسرة دخل فيه كل ما كان كذلك من معتل اللام وغيره كما رأيت

فصل

في أشباه هذه العلل

يَعْدُ شِبْهُهُ عِلَّةٌ مِنَ الْعِلَلِ فَكَانَ حُكْمُ الْمَنْعِ مَعَهُ لَمْ يَزَلْ مِنْ ذَلِكَ شِبْهُهُ الْوَصْفِ نَحْوًا أَحْمَرًا مِنْ عِلْمٍ سَيِّئٍ ثُمَّ نَكِيرًا

اي ان شبه العلة يعد علة من العلل كما نص عليه سيبويه فيستصحب حكم المنع الثابت لتلك العلة. فن ذلك شبه الوصف في نحو احمر من الصفة الغير المنصرفة اذا سمي به ثم نكر كقولك مررت باحمر عاد واحمر آخر. فانه يعتبر فيه مع وزن الفعل الباقي له شبه الوصفية التي كانت فيه فيمتنع من الصرف * وبيان ذلك ان الوصفية قد خلعت عنه اولاً بالعلمية ثم خلعت العلمية بالتكثير فصار كالصفة لان حالته حينئذ قد اشبهت حالة الوصفية السابقة فكانها باقية فيه * وبهذا الاعتبار يكون شبه العلة قد أثر تأثير العلة كما ان شبه الفعل يعمل عمل الفعل. وهو مذهب سيبويه وعليه الاكثر

قد صار جملةً فيجئ على لفظه كما في قول الشاعر
نَبَّيْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ

وحينئذ يكون قد خرج عن هذا الباب * ولا بد في المسمى بالفعل من اعتبار الاختصاص
أو الأولوية كما علمت. فان خلا منها كضرب ودحرج اذا سمي بهما انصرف عند الجمهور
وَقِفْ عَلَى فَعْلَانِ وَالْفَاءُ فَتُحْ وَصَفًا وَفِي الْأَعْلَامِ أَطْلِقُ وَأَسْتَجِ

اي ان الاسم المزيد فيه الالف والنون اذا كان صفةً يُنصَرَفُ فيه على وزن فَعْلَانِ بفتح
الفاء وسكون العين كسكران. بخلاف العلم فانه قد يكون على وزن فَعْلَانِ مفتوح الفاء
كمرّوان. او مضمومها كعثمان. او مكسورها كعمران. وقد يكون متحرك العين كرمضان.
وقد يكون على وزن غيره كرحرحان وغير ذلك. وكلةً يمتنع بمجرد استصحاب هذه
الزيادة مع العلمية غير مفيدة بشي * والسر في كل ذلك انهم شبهوا الالف والنون
الزائدين بالياء التانيث في نحو حمراء. وهما الالف الثابتة لفظاً والالف المقلوبة همزةً
بعدها لعل صرفية. ووجه الشبه بين الطرفين ان كل واحدٍ منهما مخصصٌ ببناءً معين
احدهما بالمذكر والآخر بالمؤنث. وانهما لا تلحقهما تاء التانيث فلا يقال سكرانة وعثمانة كما
لا يقال حمراء. ومن ثم اشترطوا فتح الفاء في ما كان صفةً لانه مع فتحها لا يؤنث بالتاء
الا شذوذاً في الناطق قليلة بخلاف المضموم الفاء فان ذلك مطرد فيه. فكل ما كان
يؤنث بالتاء من مضموم الفاء وغيره انشئت مشابهته فصُرِفَ كما سيأتي * ولما كانت
الصيغة الثلاثية المذكورة لها مؤنث بالالف تستغني به عن التانيث بالتاء اقتضت
الصيغة عليها دون العلم لانه لا يؤنث مطلقاً فتصلح له كل صيغة

وَكُلٌّ وَصَفٍ تَاءٌ أَتَتْ لَا تَلِي فَأَصْرَفُ كَعُرْيَانٍ وَمَا كَأَرْمَلٍ

اي ان كل صفة في هذا الباب من فعْلَانِ وغيره حكمها ان لا تقبل لحاق تاء التانيث بها كما
في سكران واحمر. فان كانت قبلها انصرفت كعُرْيَانٍ وَنَدْمَانٍ فان مؤنثهما عريانة وندمانة.
وكأَرْمَلٍ وَيَعْمَلٍ فان مؤنثهما ارملة ويعملة. وذلك اما في الاولين فلان الزيادة فيهما قد
اشبهت بعض الاصول في لزومها حال التذكير والتانيث فلم يُعْتَدَ بها. واما في الاخيرين
فلان احدي العندين وزن الفعل وهذه التاء لا تلحق الفعل فيضعف شبههما به

وَكُلٌّ مَنْقُوصٌ كَقَاضٍ إِذْ رُفِعَ أَوْ جَرٌّ وَالْمَنْصُوبُ لِلْأَصْلِ تَبِعَ

في بحث الملحقات بالجمع فيجري كسائر الاسماء الغير المنصرفه . وقد روي قول الشاعر

تنورتها من اذرعائِ واهلها يثرب ادنى دارها نظراً عال
بكسرتاء اذرعائِ وفتحها . وبالتنوين مع الكسر وبتركه كما مر هناك . فتذكر

وَأَلِفٌ بَعْدَ ثَلَاثٍ وَارِدَةٌ فِي مُطْلَقِ اسْمٍ هِيَ فِيهِ زَائِدَةٌ

اي ان حكم الف التانيث ان تقع بعد ثلثة احرف زائدة في الاسماء مطلقاً من المفردات
كسلي وصحرأء وحبأري وقاصعأء وبادؤلى وعاشورأء . او الجموع كأسرى وعلمأء
وسكأري وأصدقأء ونظائرهن * فان لم تكن كذلك لم يكن لها اثر لانها تكون حينئذ
من اصول الكلمة لا للتانيث * واعلم ان التانيث بالالف كالتانيث بالتاء في كونه لفظاً
ومعنى كما في سلى وصحرأء . او لفظاً فقط كما في أسرى وعلمأء . غير ان الالف لا تكون
مقدرة كالتاء فليس لها مؤنث معنوي

وَالْوِزْنُ مَا اخْتَصَّ كَمَا فِي دُئِلٍ بِالْفِعْلِ أَوْ حَقَّ لَهُ كَيْدُبِلٍ

اي ان المعتبر من وزن الفعل هو ما كان مختصاً بالفعل كدئل بضم فكسر اسم رجل . او
كان يحق للفعل دون الاسم لافتتاح مصحوبه بزائد من زوائد الافعال كيدبل اسم
جبل . فان الاول يختص بماضي الثلاثي المجهول ولا يوجد في الاسماء . والثاني وان كان
يوجد في الاسماء لكن الفعل اولى به لان زيادته تدل على معنى فيه كالغيبة والخطاب
بمخلافها في الاسم فيكون كالمختص بالفعل * فان كان الوزن مشتركاً بين الاسماء
والافعال على السواء كرجب وجعفر او كانت الزيادة بدون الموافقة في الوزن
كيزوع لم يكن لها اثر في المنع مطلقاً * واعلم ان الوزن المختص بالفعل يختص بالاعلام
كدئل وشير ونحوها . والأولى به يقع في الاعلام كيدبل وتغلب وأحمد . وفي الصفات
كأكرم وأكرم ونحوها * وكلة تعتبر فيه الموافقة في الميزان فقط كما في دئل وأحمر فان
العبرة فيها يكون الاول على وزن فُعِلَ والثاني على وزن أَفْعَلَ . ولا عبرة بموافقة لفظ
الفعل كموافقة تغلب للفظ المضارع وأكرم للفظ الماضي فانها ليست في شيء مما نحن فيه

وَمَا بِهِ سَمِيَّ كَيْحِي يَعْتَزِلُ عَنْ مُضْمِرٍ يَجْعَلُهُ مِنَ الْجَهْلِ

اي ان ما سمي بالفعل كيجي يعتبر خالياً من ضمير الفاعل ليكون مفرداً مسمى بمجرد الفعل
فيكون معرباً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل * فان اعتبر معه الضمير كان مبنياً لكونه

تاء التانيث وحركة الوسط بمنزلة الحرف الرابع * وذلك لان الرباعي اذا صغر استغنى
 عن لحاق التاء به كعقيرب تصغير عقرب فيكون الحرف الرابع قائماً مقامها . وحركة
 الوسط تخرج مصحوبها عن اعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فيصير كالرباعي
 في الثقل ومن ثم تكون قد قامت مقام الحرف الرابع * واعلم ان سكون الوسط في نحو
 هند يعتبر بحسب الحال لا بحسب الاصل فلوسميت امرأة بدار كانت كهند في جواز
 الوجهين * وما لا تظهر التاء في تصغيره كحريب تصغير حرب علماً لامرأة لا يزال على
 حكم التخيير الذي كان قبل تصغيره لانهم لا يعتدون بياء التصغير فلا يحسبون الثلاثي
 قد صار رباعياً بها . ومن ثم اذا صغر نوح لا يمتنع لزيادتها فيه * وانما اعتبروا التانيث
 في نحو هند فخيروا فيها بخلاف العجمة في نحو نوح لان التانيث اقوى من العجمة باعتبار
 انه لفظي ولو تقديرآ وهي وهمة محضاً فلا تعطى حكمه

وَأَمْنَعُ كَقَيْسَ اسْمًا إِلَى الْأُنْثَى أَنْتَقَلَ خَنْمًا لِدَفْعِ اللَّبْسِ أَوْ ثَقُلَ حَصَلُ
 وَهَكَذَا أَصْرَفَ مَا كَهْنَدَ اسْمٌ فَتَى خِلَافَ مَا فَوْقَ ثَلَاثٍ قَدْ أَتَى

اي انه اذا جعل نحو قيس من اعلام الرجال الثلاثية الساكنة الوسط علماً لامرأة وجب
 منعه ولم يخير فيه كهند ائلاً يلتبس عند صرفه بالمذكر . وقيل لانه قد حصل له ثقل بنقله
 الى المؤنث لانه اثقل من المذكر باعتبار فرعيته عنه واحتياجه الى الزيادة وهذا الثقل
 قد عادل خفة اللفظ فتوقرت العلتان * واما نحو هند من اعلام الإناث المعنوية اذا
 جعل علماً لرجل فانه يصرف وجوباً لانه كاتب جائز الصرف مع التانيث فلما فقد
 التانيث لم يبق وجه لمنعه . بخلاف ما زاد على الثلاثة كسعاد فانه يجب منعه مع تسمية
 المذكر به لانه قد صار كطلحة باعتبار قيام الحرف الرابع مقام تاء التانيث كما مر * فان
 كان ثلاثياً متحرك الوسط كقدم علماً لرجل جاز منعه جرياً على حكمه في الاصل وجاز
 صرفه لانه قد صار مذكراً في اللفظ والمعنى فلا تؤثر فيه حركة الوسط . وهو الأكثر

وَكَسْرُ نَحْوِ عَرَفَاتٍ يَغْلِبُ إِذَا كَانَ جَرُّهُ كَمَا يَنْتَصِبُ

اي ان ما سمي بصيغة جمع الإناث السالم كعَرَفَاتٍ يُجَرُّ غالباً بالكسرة جرياً على سنن هذا
 الباب لانه يُجَرُّ بما ينتصب به . والأعراف حينئذ بقاء تنوينه وعليه الآية فاذا افضتم من
 عَرَفَاتٍ فاذكروا الله * وفي تفيد هذا الجر بالغالب اشارة الى انه قد يُجَرُّ بالفتحة كما مر

وَشَرَطُ ذِي الْعُجْمَةِ وَضَعُ الْعِلْمِ لِحِفْظِهِ غَرَابَةٌ فِي الْكَلِمِ

اي ان شرط ما فيه العجمة وهو كل ما ليس بعربي ان يكون قد وضع علما في لغة الاعاجم ليبقى على غرابته عن الالفاظ العربية لانه لو لم يكن علما تصرفت فيه العرب بالتنوين وادخال الالف واللام عليه وغير ذلك فصار من جنس العربية . ولذلك اذا سمي بدباج انصرف لانه نكرة في العجمة وهو مذهب سيبويه وعليه الجمهور

وَكَوْنُهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ يُشْتَرَطُ لِلثَّقِلِ أَوْ يَعْتَاضُ تَحْرِيكَ الْوَسْطِ

اي ويشترط ايضا في ذي العجمة ان يكون زائدا على ثلاثة احرف كيوسف ليحصل فيه الثقل المطلوب لمنع الصرف . فان كان ثلاثيا يشترط فيه ان يكون متحرك الوسط كشتبر اسم حصن ليستفيد بواسطة الحركة ثقلا يعترض به عما فاته من الزيادة * فان كان ساكن الوسط كنوح وجب صرفه عند الاكثرين لانه يكون اخف ما تبنى عليه الاسماء

وَأَجْمَعُ مَقْصُورٌ عَلَى الْأَقْصَى فَقَطُ فَإِنْ يَكُنْ بِالنَّاءِ مَخْنُومًا سَقَطَ

اي ان صيغة الجمع المانعة من الصرف هي صيغة الجمع الاقصى وهو منتهى الجموع الذي مر الكلام عليه . فان كان مخنوما بالناء كصياقلة انصرف لانه حينئذ يكون قد جاء على مثال الآحاد كعلانية فنقدت منه العلة اللفظية التي هي خروجه عن صيغة الآحاد العربية كما نقرر في موضعه

وَأُطْلِقُوا مُؤَنَّثَ النَّاءِ فَإِنْ عُرِّيَ فَمَا كَهْنَدَ بِالْصَّرْفِ أَذِنُ

فَإِنْ يُصَغَّرُ أَوْ يَكُنْ قَدْ شَفِعَا بِعُجْمَةٍ كَبَلْخَ حَيْثُهَا مُنْعَا

اي ان العلم المؤنث بالناء يمنع من الصرف كيفما كان مطلقا كفاطمة وسخنة ودغة وغير ذلك . فان تجرد منها جاز صرف الثلاثي الساكن الوسط كهند بناء على ان خفة لفظه تقاوم احدي العاتين فلا يبقى الا واحدة منها . وجاز منعه عملا بالعلتين القائمتين فيه وهو الاكثر . فان صغر كهنية او كان اعجميا كبليخ اسم بلدة وجب منعه لظهور الناء في الاول فيصير كفاطمة واجتماع ثلاث علل في الثاني وهي العالمية والثاني والجملة فتعادل احدهما خفة اللفظ ويفضل اثنان للمنع * واما ما كان زائدا على ثلاثة احرف كزيب او متحرك الوسط كعدن اسم مدينة فلا بد من منعه لانهم يعتبرون الحرف الرابع منه بمنزلة

زَفَرٌ جُشِمَ قَتْمٌ جُمِعَ قَزَحٌ دَأَفَ عَصَمٌ نَعَلَ
وَجَحَى بَلَغَ مَضَرٌ هَبَلٌ وَمِنْهُمْ مَا ذَكَرُوا هَدَلٌ

وأما في غير الاعلام فيكون تحقيقاً بالتحقق الاصل الذي يقتضيه المقام كأخر في نحو فَعِدَّةٌ من ايامٍ أْخَرَفَانِهَا جمعُ أُخْرَى مؤنث آخر وهو افعال تفضيل لا يؤنث ولا يُثني ولا يجمع الأمع أل او الاضافة وليس شيء منها * وكذلك جمع في نحو جَاءَتِ الهندات كلهنَّ جمع فانها جمع جمعاء مؤنث أجمع وهي انما تجتمع على جمعاءات لانها اسم كصحرَاء. وكذا نوابعها من الفاظ التوكيد * وهكذا سَحَرٌ في نحو خرجت يوم الجمعة سَحَرًا فالمراد به سحر ذلك اليوم بعينه فكان يجب ان يُعَرَّفَ بِأَلْ * فلما استعملت هذه الاسماء على خلاف الاصول المعينة لها علم انها معدولة عنها. فتكون أْخَرُ معدولة عن آخر بلفظ الافراد والتذكير. وجمع ونوابعها عن جمعاءات وكنعاوات وهلم جرا. وسَحَرٌ عن السحر بالالف واللام. ومن ثم تكون قد امتنعت بالعدل مع الوصفية في الاول ومع شبه العلمية في الاخيرين كما ستعرف

وَجَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَعْدَادِ فُعَالٌ أَوْ مَفْعَلٌ فِي الْأَحَادِ
وَذَاكَ فِي حَالٍ وَانْعَتٍ وَخَبَرٍ حِكْمِي لِارْبَعٍ وَقِيلَ لِعَشْرٍ

اي انهم استعملوا فُعَالٌ بالضم او مَفْعَلٌ بالفتح في آحاد الاعداد نحو جَاءَ القومُ أْحَادًا او مَوْحَدًا اي جَاءُوا وَاَحَدًا وَاَحَدًا وهو الاصل فعديل به عن التكرار الى الافراد. وكلاهما يقعان في ما يتضمن الوصفية وهو الحال كما رأيت. والنعته نحو أَلِي اجنحة مثنى وثلاث ورباع. والخبر نحو صلوة الليل مثنى. فيمتنعان من الصرف بالوصفية والعدل * غير ان ذلك محكي عن العرب الى الاربعة فقط بالاتفاق وفي ما فوقها الى العشرة على خلاف. وقال الاكثرون لم يُسَمَّ شيءٌ منها الا الى الاربعة ولكن النحاة نظروا الى العشرة قياساً على ما سمع من ذلك والله اعلم

وَالشَّرْطُ فِي التَّرْكِيْبِ مَرْجٌ يَعْرَبُ مَعَهُ كَمَا رُكِبَ مَعْدِي كَرِبٌ

اي ان شرط المركب الذي يمتنع من الصرف ان يكون مزجياً معرباً كمعدي كَرِبٌ على ما ستعرفه في ما بعد. فخرج بقيد المزجي المركب الاسنادي كَنَاءٌ بِطَشْرًا. والاضافي كعبد الله. وبقيد المعرب المزجي المبني كسيبويه فان كل ذلك لا يدخل في هذا الباب

لان دلالة على الجمعية علة معنوية وخروجه عن صيغة الاحاد العربية علة لنظام لان
الاحاد لا توضع على هذه الصيغة. فيعتبر وزنها فرعاً بالنسبة الى وزن المفرد كما اعتبر وزن
الفعل فرعاً بالنسبة الى وزن الاسم . ويقال لها صيغة منتهى الجموع

وَكُلُّهَا فَرْعٌ لِأَصْلِ قَدْ غُرِسَ كَأَلَوْصَفٍ مَعَ مَوْصُوفِهِ فَأَعْلَمَ وَقَسَّ
اي ان كل واحدة من هذه العلل فرع عن اصل كالوصفية فانها فرع الموصوفية كما مر .
وكذلك ما يليها من العلل فان العلمية فرع التنكير . والعدل فرع الاصاله . والتركيب
فرع البساطة . والعجمة فرع العربية عند اهلها . والجمع فرع الافراد . والتانيث فرع
التذكير . ووزن الفعل فرع وزن الاسم . والزيادة فرع التجرد

فصل

في شروط هذه العلل واحكامها مع مصحوباتها .

يُشْتَرَطُ الْوَضْعُ لِوَصْفٍ فَأَمْنَعُ كَادَهُمْ أَسْمَاءً لَا كَوْصَفٍ أَرْبَعُ
اي يشترط في الوصفية ان تكون من اصل الوضع فلا يعتبر الاستعمال العارض . ولذلك
يمنع ما وضع للوصفية ثم طرأت عليه الاسمية كادهم اسماً المقيد . ويصرف ما وضع للاسمية
ثم طرأت عليه الوصفية كاربعة موصوفاً بها في نحو مررت بجوار اربع . وقس على ذلك
كل ما جاء من هذا القبيل بالاستقراء

وَالْعَدْلُ بِالسَّمَاعِ لَكِنْ قُدِّرَا فِي عِلْمٍ وَالْغَيْرُ تَحْقِيقًا جَرَّ

اي ان العدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه الاصلية يؤخذ بالسماع
فلا يقاس عليه . غير ان الواقع منه في الاعلام يكون تقديرًا لتصحيح امتناع الوارد منها
عن العرب غير منصرف وليس فيه مانع غير العلمية فيقدر عدله عن اصل مفروض
كما مر في عدل زفر عن زافر ليحصل له سبب آخر يمنع بانضمامه الى العلمية * ولذلك
لم يحكم بالعدل في ادد لانه وجد عندهم منصرفاً . ولا في طوى عند من يمنعه باعتبار
البقعة لان فيه التانيث مع العلمية * وقد احصت النحاة ما سيع من الاعلام المعدولة

فكان خمسة عشر اسماً جمعها بعضهم بقوله

ان رُمِتَ الضَّبْطُ لَمَّا انْقَلَبَ هُ إِلَى فَعَلٍ غَيْرِ زُحَلٍ

اي ان الوصفية والعلمية هما الركن الذي ينضم اليه غيره من هذه العلل . لان الاولى من قبيل الصفة والثانية من قبيل الموصوف وعلى هذين القسمين مدار الاسماء . وكلنا العلتين من جهة المعنى فاذا انضم الى احدهما علة من جهة اللفظ امتنع الصرف * وكل واحدة منهما تصاحب العدل ووزن الفعل والالف والنون . اما العدل مع الوصفية ففي نحو اخرج اخرج اخرج عند استعماله منكرا فانه معدول عن آخر كما سيجي * ومع العلمية في نحو زفر اسم رجل فانه معدول عن زافر * واما وزن الفعل وزيادة الالف والنون معها فالاول في نحو احمد والثاني في نحو يقظان وهما يجمعان الطرفين لان كل واحد منهما يصلح ان يكون صفة او علما بحسب ما يراد به كما ترى

وَالْعَلَمُ الْعَجَبَةُ وَالْتَرَكِيبُ قَدْ خَصَّ كُجُورَ حَضْرَمُوتَ فَأَنْفَرْدُ
كَذَلِكَ التَّانِيثُ بِالتَّاءِ أَصْطَفِي إِذْ هُوَ فِيهِ لَازِمٌ لَا يَنْتَفِي

اي ان العلمية تختص بمصاحبة العجبة كجور اسم مدينة . والتركيب كحضر موت اسم مدينة اخرى . فتفرد بذلك عن الوصفية لانها لا تصاحبها * وكذلك تختص بمصاحبة التانيث بالتاء كفاطمة لانه يكون لازما معها بخلاف الصفة كقائمة فان تانيثها في معرض الزوال لانها تقبل اسقاط التاء منها فيفقد التانيث * واعلم ان التانيث بالتاء يشمل ما كان لفظا ومعنى كما في فاطمة او لفظا فقط كطلحة اسم رجل . وما كانت التاء فيه ظاهرة كما رأيت او مقدرة كهند . وكلمة ينطوي تحت حكم واحد من هذا القبيل

وَأَلِفُ الْأُنْثَى كَفَتْ إِذْ تَلْتَزِمُ كَلًّا وَجَمْعٌ شَبَهُ الْفَرْدِ عَدِمَ

اي ان الف التانيث تكفي وحدها لمنع كل مصحوب لها من الصرف . وذلك يشمل المقصورة منها والممدودة مطردا في كل ما ختم بها علما كسلمى وخنساء او صفة كحبلى وعذراء . مفردا كما رأيت او جمعا كمرضى وشعراء . وذلك لانها تلزم كل ما نصحبه لانه يبنى عليها كانهما من اصوله بخلاف التاء فانها لا تلزم غير الاعلام الا نادرا والنادر لا يبنى عليه حكم . ومن ثم تكون دلالة مصحوب الالف على التانيث علة معنوية ولزوم الالف له علة لفظية . وبهذا الاعتبار قامت مقام علتين فاستقلت بمنع الصرف * وكذلك الجمع الذي لا يجري على مثال الاحاد وهو ما كان بعد ألف جمعه متحركا كان متصلا كدراهم او منفصلا بساكن كدنانير فانه يستقل ايضا بمنع الصرف لانه يقوم مقام علتين . وذلك

فانه لا يمتنع فيه كما ستري * واعلم ان الاسم ينقسم باعتبار التمكن في الاسمية الى متمكن
امكن وهو المعرب المنصرف كزيد . ومتمكن غير امكن وهو المعرب الغير المنصرف
كاحمد . وغير متمكن ولا امكن وهو المبني كسيبويه * والغير المنصرف يختص بما يعرب
بالحركات مفردا او جمع تكسير . ولا يشكل بما سمي به غير منصرف من المثنائات والجموع
السالمة لانها تصير مفردة بالتسمية معربة بالحركات جميعا * واختلف في حقيقة هذا الصرف
فقليل المراد به التنوين فقط وقيل التنوين والكسر جميعا وقيل غير ذلك مما لا فائدة في
ذكره . والاول هو المختار عند المحققين

وَالثَّقُلُ فِي هَذَا الْمَقَامِ يُعْتَبَرُ فِي اللَّفْظِ فَالْخِفَةُ نَقْصٌ فِي الْآثَرِ

اي ان ثقل اللفظ يُعتبر في منع الصرف لانه منظور اليه في الاصل باعتبار ان الاسم لهما
ثقل بمشابهته للفعل خفوه باسقاط التنوين لانه لا يجنب الزيادة ومنعوه من الكسر
لثقله . فاذا كان لفظ الاسم خفيفا كهند نقص شيء من اثر المشابهة المانعة من الصرف
فيضعف الاعتماد عليها كما سيأتي

فصل

في موانع الصرف واحكامها

تَدْعَى الْفُرُوعُ الْمَانِعَاتُ بِالْعِلَلِ إِذْ كَانَ مَنَعُ الصَّرْفِ عَنْهَا قَدْ حَصَلَ
يَجْمَعُهَا الْوَصْفُ وَتَعْرِيفُ الْعَلَمِ عَدْلٌ وَتَرْكِيبٌ وَالْفَافُ الْعَجَمُ
جَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَوزنٌ فِعْلٍ وَالْفُ وَالنُّونُ فَوْقَ الْأَصْلِ

اي ان الفروع التي تمنع صرف الاسم اذا وجدت فيه يقال لها العلل لانه يمتنع من الصرف
بسببها . وهذه العلل تجمعها الامور المذكورة وهي الوصفية والعلمية والتركيب والعجمة
والجمع والتأنيث ووزن الفعل وزيادة الالف والنون . واكمل منها احكام سنذكر بالتفصيل

وَالْأَوَّلَانِ الرُّكْنُ كُلُّ يَمْنَعُ مَعْنَى بِلَفْظٍ بَعْضُهَا يَجْمَعُ
وَيَصْحَبَانِ الْعَدْلَ مِنْهَا كَأُخْرٍ جَمْعًا لِأُخْرَى عِنْدَ نَكْرِ " وَزَفَرُ
وَوَزَنَ فِعْلٍ وَالْمَزِيدَيْنِ كَمَا أَحْمَدُ يَقْضَانُ أُرِيدَا لِهَمَا

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْحَرَكَاتِ فِي الْبِنَاءِ تَنْوِي كَيْمَا حَذَامَ لَا فَتَى هُنَا
كَذَلِكَ السُّكُونُ قَدْ يَقْدَرُ فَتَوْ أَضْرِبِ الْعَبْدَ كَمَا سَيَذْكُرُ

اي ان الحركات البنائية تُقدَّر ايضاً كما تُقدَّر الحركات الاعرابية . وذلك يكون في باب النداء سواء كان المنادى مبنياً قبل النداء نحو يا حذام ام معرباً نحو يا يحيى . وهو يشمل المنادى المحض كما مر . والمستغاث والمندوب الملحقيين بالالف نحو يا زيدا لعمر و ووازيده . وفي اسم لا النافية للجنس نحو لا فتى هنا . فان الحركة تُقدَّر في كل ذلك لاشتغال المحل بغيرها او لتعذر ظهورها * وكذلك السكون يُقدَّر عند عروض الحركة على الساكن نحو اضرب العبد كما سيأتي في المسائل المنشورة

فصل

في امتناع صرف الاسم

الْفِعْلُ يُشْتَقُّ مِنْ أَسْمٍ وَهُوَ لَا يَفِيدُ دُونَ أَسْمٍ إِذَا مَا اسْتَعْبِلَا
فَكَانَ فَرْعَانِ بِهِ لَفْظِي بَعْضُهُمَا وَالْبَعْضُ مَعْنَوِي

اي ان الفعل يُشتق من الاسم ولا يفيد الا اذا أُسند اليه . فيكون فيه فرعتان احدهما لفظية وهي اشتقاقه من الاسم والاخرى معنوية وهي توقُّفه عليه في الافادة * واعلم ان المراد بالاسم الذي يُشتق منه الفعل هو المصدر وهو مذهب البصريين وعليه الاكثرون لان مدلول الفعل مركَّب كما مر ومدلول الاسم مفرد والمفرد اصل للمركَّب . واما الكوفيون الذين يحكمون بالاصالة للفعل فعندهم ان الفرعية اللفظية هي التركيب لا الاشتقاق . والمرجع هنا في كلا المذهبين الى الفرعية التي يُبنى عليها منع الصرف فلا يُعتبر الخلاف فيه

وَالْأَسْمُ إِنْ كَانَ لِفَرْعَيْنِ أَلِفَ لَفْظًا وَمَعْنَى مِثْلَهُ لَمْ يَنْصَرَفْ
فَكَانَ لَمْ يُكْسَرْ وَلَمْ يَنْوَن بِمَا مِنَ التَّنْوِينِ لِلتَّحْكِيمِ

اي ان الاسم اذا وُجد فيه فرعتان احدهما من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى مثل ما في الفعل كان غير منصرف فلم يُكسر ولم يُنَوَّن كالفعل . غير ان التنوين المحظور فيه انما هو تنوين الامكنية لانه هو الذي يدل على شدة تمكُّن الاسم في الاسمية بخلاف غيره

حركات أخرى تجلب للاغراض المذكورة ونحوها فيشتغل بها المحل الذي تقع فيه ويتمنع معها ظهور الحركة التي يستحقها فتقدر عليه

وَوَاوُ جَمْعٌ قَبْلَ يَاءٍ إِنْ تُضِيفَ قَلْبًا وَكُلُّ حَرْفٍ إِعْرَابٍ حُذِفَ

اي وتقدر ايضا واو الجمع المرفوع المضاف الى ياء المتكلم مقلوبة مدغمة في الياء المذكورة نحو القوم ضاربي . فان اصله ضاربوي ثم قلبت الواو ياء لعلة صرفية وأدغمت في الياء التي بعدها فكان لفظها المفروض للرفع مقدرا * وكذلك بقدر كل ما حذف من احرف الاعراب لغرض او علة . وهو يشمل نون الرفع واحرف العلة التي بعرب بها المثني والمجموع والاسماء الخمسة * اما النون فانها تحذف للتخفيف قبل نون التوكيد نحو هل تضربان فان اصله تضربانين ثم حذفت النون الاولى . وقبل نون الوقاية نحو هل تكروموني فان اصله تكروموني كما لا يخفى . واما احرف العلة فانها تحذف لالتقاء الساكنين في نحو جاء غلاما القاضي وذاكروا اسم الله ومررت بابي الحسين غير انها تحذف لفظا وتثبت خطا كما رأيت لدفع الالتباس

وَمَا لَهُ الْعَامِلُ مَبْنِيًّا طَلَبَ فَذَاكَ فِي مَحَلِّ إِعْرَابٍ وَجَبَ

اي ان ما يطلبه العامل من المبنيات يكون في محل الاعراب الذي يقتضيه ذلك العامل فيكون اعرابه محلا لانه لا يقبل الاعراب لفظا ولا نقديرا . وذلك يشمل الاسم والفعل المبنين والجملة نحو قال سيبويه والنساء يذهبن . فان سيبويه في محل الرفع بالفاعلية . وكذلك يذهب وحده بالتجرد . ومع النون بالخبرية . وقس عليه سائر احكام الاعراب * وعلى هذا يكون للاعراب ثلاثة طرق لانه يكون لفظا او نقديرا او محلا . غير ان اللفظي والتقديري يتعلقان باخر الكلمة والمحلي يتعلق بجميعها لانها تكون برمتها في محل ذلك الاعراب لا آخرها فقط

وَنَحْوُ رَامِي السَّهْمِ مَعْنَى قَدْ شَهَلَ مَعَ حَكْمٍ لَفْظٍ مُعْرَبٍ حَكْمُ الْمَحَلِّ

اي ان الاعراب المحلي يقع في المعربات ايضا مع الاعراب اللفظي في نحو رامي السهم فان السهم في محل النصب بالمفعولية لانه مفعول به في المعنى وذلك مع كونه مخفوضا بالاضافة لفظا فيكون قد جمع الطرفين كما ترى

تقبلان كل الحركات ولكن تستثقل عليهما الضمة والكسرة فتقدّران ويستخفّ الفتح فيظهر.
 فيكون التثنية على الالف للتعدّر وعليهما للاستثقال * وإعلم ان الواو لا تقع هذا الموقع الا
 في الفعل كيدعولان الاسم المعرب بالحركة لا يكون آخره واوا مسبوقه بالضمة . واما
 الالف والياء فتقعان في الاسم كالعصا والفاضي . وفي الفعل كخشى ويرمي * والحركة تُقدّر
 على المحذوف منهين لا لتقاء الساكنين في نحو سندع الزبانية واولئك على هدى وفي كل
 واديهيون كما تُقدّر على الثابت في نحو والله يدعوا الى دار السلام ولقد جاءهم من ربهم
 الهدى وما اشبه ذلك لان المحذوف لعلّه مقدّر الثبوت كما سيأتي * ومن العرب من بقدر
 الفتحه ايضا على الواو والياء المذكورتين وعليه قول الشاعر
 وما سودتني عامر عن كلاله ابي الله ان أسوء بأم ولا أب

وقول الآخر

هملعات من بنات الجن تركن راعيهن مثل الشن
 وهو كثير في الشعر ونادر في النثر كقولهم أعط القوس باريها غير انه في الشعر سائغ
 مقبول بالاجماع بخلاف النثر لانه يكون فيه خروجاً عن الاصل لا داعي اليه
 “كذلك ما يضاف للياء وما فيه لدى الوقف السكون التزم”
 اي كذلك تُقدّر كل الحركات على المضاف الى ياء المتكلم كغلامي لان آخره قد التزم
 الكسر لمناسبة الياء فاشتغل به عن قبول حركة اخرى وهو مذهب الجمهور * وتقدّر
 ايضا الحركات كلها على ما يلتزم سكونه في الوقف وهو ما سوى المنصوب الذي يبدل
 تنوينه اذا لبقاء النصب هناك لفظاً كما سيأتي في بابه

“وما اقتضى المحكي من حكم فرض ينوي وما الحزم اقتضى حيث اعترض”
 اي انه يُقدّر ايضا في الحكاية ما يقتضيه المحكي من حكم الاعراب المفروض له حركة كان
 او حرفاً كما استراه في موضعه * وكذلك يُقدّر ما يقتضيه الحزم من السكون وما ينوب عنه
 اذا اعترض دونه ما يقتضي العدول عنه كالتقاء الساكنين في نحو لا تضرب الرجل . او
 النثل كما في نحو ألم نعلم ان الله على كل شيء قدير . او ضرورة الشعر في نحو قوله كأن لم
 ترى قبلي اسيراً يمانياً كما مر * وإعلم ان حركة المناسبة ونحوها من هذه الحركات لا تعد من
 حركات الاعراب لانها ليست لعامل ولا من حركات البناء لانها غير وضعية وانما هي

اي انهم الحقوا بالجمعين السالمين مذكراً ومؤنثاً ما وافقهما في صيغة الجمع وخالفهما في شروطه واحكامه كعمود الاعداد وهي من العشرين الى التسعين فانها ليست بمجموع في الحقيقة لان العشرين مثلاً لو كانت جمعاً للعشرة لكانت تُطلق اقل ما يكون على ثلاث عشرات فتشتمل اقل ما يكون على اثنين * وكذلك ألُو بمعنى اصحاب ومؤنثه آلات اذ لا مفرد لها او هما جمع ذي وذات من غير لفظها وعلى كلا الوجهين لا يصح الحكم عليهما بالجمعية . وكل ذلك في باب التثنية والجمع سماعي لا يقاس عليه

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ مَا سُمِّيَ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ يُعْطَى حُكْمُ تِلْكَ الْأَبْنِيَةِ وَجَاءَ كَالْمُفْرَدِ غَيْرِ مُنْصَرَفٍ عَنْ حَرْفٍ رَفَعَ فِيهِ لَيْسَ يَنْحَرِفُ

اي ان ما سمي بصيغة التثنية والجمع المذكور وهو السالم مذكراً ومؤنثاً كزيدان وحمدون وعرفات يلحقونه بالمتنى والجمع فيعربونه اعرابها فيقال جاء زيدان ورايت حمدين وهلم جراً * واجاز قوم اعراب جميع هذه المذكورات كالمفرد الغير المنصرف فتعرب كلها بالحركات مرفوعة بالضمة ومنصوبة ومفعولة بالفتحة . وحينئذ تلزم الالف مسي التثنية والواو مسي جمع المذكور لانها علامة الرفع الذي هو اول احوال الاسماء . فيجري زيدان مجرى مروان وحمدون مجرى هرون وعرفات مجرى أرطاة علماً او يكون كل واحد ممنوعاً من الصرف بالعلمية مع زيادة الالف والنون في الاول وشبه العجمة في الثاني والثاني في الثالث . غير انهم اجازوا في نحو عرفات ان ينصب ويجر بالكسرة كما كان قبل العلمية وتكون الكسرة نائبة عن الفتحة . وحينئذ ان شئت اثبت تنوينه لانه في الاصل للمقابلة وان شئت اسقطته لانه شبيه بتنوين الصرف في الصورة

فصل

في تقدير الاعراب ومحلّه

الضَّمُّ وَالْكَسْرُ أَنْوَ فِي غَيْرِ أَلِفٍ مِنْ حَرْفٍ مَدٍّ وَهِيَ كَلَّا تَكْتَنِفُ

اي ان الضمة والكسرة تقدّران على الواو والياء من احرف المد وهي احرف العلة المسبوقة بحركة تجانسها . فينحصر ذلك في الواو المسبوقة بالضمة والياء المسبوقة بالكسرة كما ستري بخلاف المسبوقتين بالسكون كدأ ووظي فان الحركات كلها تظهر عليهما كالصحيح * واما الالف فتقدّر عليها كل الحركات باسرها لانها لا تقبل الحركة اصلاً بخلاف الواو والياء فانها

فصل

في ملحقات التثنية والجمع السالم

وَيَجْعَلُونَ أَثْنَيْنِ وَاثْنَيْنِ فِي حُكْمِ مَا ثَنِي مُحَقِّقِينَ

اي انهم يجعلون اثنين واثنين لمحقيقين بالمشي لا مثنيين حقيقة لان من شرط المثنى ان يكون صالحا للتجريد من الزيادة اللاحقة له فيرد الرجلان مثلاً الى الرجل وهما لا يصلحان لذلك . غير انهم باعتبار مناسبتها للمثنى في اللفظ والمعنى يعطونها حكمة في الاعراب فيرفعونها بالالف وينصبونها ويخفضونها بالياء * واعلم انهم اختلفوا في نحو الأبوين المراد بهما الاب والام فقيل ملحق بالمشي لاختلاف لفظ المفردين فيه وقيل مثنى بناءً على تغليب الواحد على الآخر واطلاق لفظه عليه من باب المجاز فيكون قد جرى على حكم التثنية وهو المختار عند المحققين

كَذَا كِلَامَعٍ مُضْمَرٍ كِلْتَا فَإِنْ تُصِفُ إِلَى الظَّاهِرِ فَأَلْقَصِرُقِينَ

اي وكذلك يلحقون بالمشي كلاً وكِلْتَا مع اضافتهما الى الضمير فيقال جاء الرجلان كِلَاهَا والمرأتان كِلْتَاهَا ورأيت الرجلين كِلَيْهِمَا ومررت بالمرأتين كِلْتَيْهِمَا . فان اضيفا الى الظاهر لزمتهما الألف وأعربا بالحركات المفدرة كسائر الاسماء المقصورة فيقال جاء كِلَا الرجلين ورأيت كِلْتَا المرأتين وهلم جرا وهي لغة جمهور العرب * وانما كان ذلك كذلك لان معناها مثنى ولفظها مفرد فاعربوها تارة بالحرف كالمتنى مراعاة للمعنى وتارة بالحركة كالمفرد مراعاة للفظ . ولما كان الضمير فرع الظاهر والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة جعلوا اعرابهما مع الضمير بالحرف ومع الظاهر بالحركة للمناسبة بين الطرفين * واعلم انه يجوز ان يرأى لفظ كلا وكِلْتَا او معناها في الاخبار عنها ايضاً فيقال كِلَاهَا قائم او قائمان . وقد اجتمعا في قول الشاعر

كِلَاهَا حِينَ جَدَّ الْجَرِي بَيْنَهَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيهَا رَابِ

غير ان مراعاة اللفظ عندهم اكثر من مراعاة المعنى في الاستعمال لانه اقوى منه

وَأَلْحَقُوا بِسَالِمِ الْجَمْعَيْنِ مَا وَافَقَ لَفْظًا دُونَ حُكْمِ لَهْمَا

نَحْوُ الْعُقُودِ وَالْيِ الْأَتِ وَكُلُّ ذَاكَ بِالسَّمَاعِ آتِ

احرف لين. وهي الف التثنية نحو يضربان وتضربان. وواو الجمع نحو يضربون وتضربون. وياء المخاطبة نحو تضربين. وهذه الافعال هي المعروفة بالافعال الخمسة * وحذف هذه النون يكون علامة وضعية للجزم في هذه الافعال نحو لم يضربا لان الجزم عبارة عن حذف علامة الرفع كما مر. ثم يُحْمَلُ النصب عليه نحو ان يضربوا فيكون حذفها علامة له ايضا كما حُمِلَ على الخفض في المثني والجمع فكانت الياء علامة له ايضا. وذلك لان الجزم نظير الخفض في الاختصاص كما عرفت فساغ الحمل على الواحد منها كما ساغ على الآخر

وَكُلُّ ذَاكَ نَابَ عَنْ أُصُولِ مَا فِي أَصْلِهِ ذِي الْحَرَكَاتِ اسْتَحْكَمَا

اي ان كل ما ذكر من الاعراب بالحروف ينوب عن اصول الاعراب بالحركة الذي هو الاصل في الاعراب. وتلك الاصول هي الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون كما مر. فيكون حذف النون مثلاً في نحو لم يخشياً نائباً عن السكون في نحو لم يضرب لا عن حذف الآخر في نحو لم يخش. وقس نظائره عليه * واعلم ان الاعراب بالحركة يُحَسَّبُ اصلاً لان الحركة هي العلامة الوضعية للاعراب والحرف نائب عنها كما علمت. وبهذا الاعتبار استحقَّ الاسم المفرد ان يُعَرَّبَ بالحركة لانه الاصل في الاسماء فان الاسم يوضع اولاً للواحد ثم يُثَنَّى ويُجْمَعُ لما زاد عليه. وبناءً على ذلك استحقَّ المثني والجمع باسره الاعراب بالحروف لانهما فرع المفرد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة. فصار الاعراب بالحروف اصلاً بالنسبة الى الجمع والاعراب بالحركات فرعاً. غير انه لما كان جمع المذكر السالم هو الاصل في الجمع وبقية المجموع فروع له جعلوا له الاعراب بالمتعرف الذي هو الاصل في اعراب الجمع وتركوا لها الاعراب بالحركة الذي هو الفرع فيه قصداً للمطابقة بين المُعَرَّبِ واعرابه * واما الاسماء الخمسة فلما كانت اواخرها تصلح لجعلها حروف اعراب وكان كل واحدٍ منها يستلزم آخر كالأب فانه يستلزم الابن شبهوها بالمثنى الذي يستلزم الواحد منه الآخر فحملوها عليه في الاعراب * واما الافعال الخمسة فلما كان كل واحدٍ منها يتصل بما يتصل به المثني والجمع من الحروف شبهوا فعلها منها كيضربان ويضربون بالمرفوع منها كالضاربان والضاربون. وفعل الموثنة كتضربين بالجمع المنصوب كالضاربين. فحملوا كل واحدٍ على نظيره * ومن ثم اعربوا المضارع المجرد من هذه الضمائر بالحركة لانه اشبه بالاسم المفرد. والله اعلم

محدوفة . وفي جميعها ان تكون غير مشبهة ولا مجبوعة ولا مصغرة . وان تكون مضافة
ولكن الى غير ياء المتكلم فيقال جاء ابوك واخوك وهذا فوك وهلم جرا . فان لم تتوفر
هذه الشروط اُعربت كما تُعرَب نظائرها من سائر الاسماء * والاصل منها الخمسة الاولى
ولذلك يقال لها الاسماء الخمسة . واما الهمزة فقد بُزجَ بينها فتُحسب ستة ودعناهُ في الاصل
الشيء مطلقاً غير انهم يكونون به غالباً عما يُستقبح التصريح بذكره . والاشهر فيه ان يُعرَب
بالحركة فيقال هذا هن زيد وهو الافصح * واعلم ان الهمزة يجوز فيه اثبات الميم مع الاضافة
فيُعرَب بالحركة كقول الراجز

كالخوت لا يرويه شيء ياءهمه يصبح ظمان وفي البحر فمه
وهو سائغ في النظم والنثر ومنه في الحديث لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح
المسك خلافاً لمن خصه بالضرورة

وَفِي الْمَثْنَى أَلِفٌ لِلرَّفْعِ إِذَا ضَمِيرَتْ لَهُ كَوَاوِ الْجَمْعِ

اي ان الالف تكون علامة للرفع في المثنى نحو جاء الرجالن لانها ضميرة المرفوع في نحو
يضربان كما ان واو الجمع علامة رفعه وهي ضميرة المرفوع في نحو يضربون فجعلوا كل
واحدة منها علامة للمرفوع الموافقة بين الصاحب والمصوب

وَمَا اسْتَحَقَّ مِنْ أَبٍ وَمَا رَدِفَ رَفَعًا بَوَاوِ نَصْبُوهُ بِالْأَلِفِ
وَجُرَّ بِالْيَاءِ وَنَصَبُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ كَأَجْرٍ بِهَا لِلتَّسْوِيَةِ

اي انهم ينصبون بالالف ويجرون بالياء ما استحقَّ الرفع بالواو من الاسماء الخمسة وهو
ما استجمع الشروط المذكورة هناك . فيقال رايت اباك واخاك ومررت بابيك واخيك
وهلم جرا * وكذلك يجعلون الياء علامة النصب في المثنى والجمع كما يجعلونها علامة الجر
فيها فيقال رايت الرجلين والمؤمنين ومررت بالرجلين والمؤمنين . وذلك لما بين
النصب والجر من المناسبة في كون كل واحد منهما يقع فضلة فقصدوا التسوية بينهما في الصورة

وَالرَّفْعُ فِي مُضَارِعٍ بِهِ أَتَّصَلَ بِأَدِي ضَمِيرٍ لَأَنَّ بَالْتُونِ حَصَلَ
وَحُذِفَتْ فِي أَجْزَمٍ وَالنَّصَبُ أَقْتَفَى كَمَا أَقْتَفَى أَجْرَ الَّذِي قَدْ سَلَفَا

اي ان النون تكون علامة الرفع في الفعل المضارع اذا اتصلت به الضائر البارزة التي هي

المعنى وإن كانت اربعة في اللفظ كما ترى * والمعتل الآخر منه قد ثبت آخره في الجزم للضرورة فيكون جزمه مقدراً وعلى ذلك قول الشاعر

وتضحك مني شَيْخَةٌ عَشِيمَةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي اسِيرًا يَمَانِيَا

فإن كان حرف العلة مبدلاً من هنيء نحو يقرأ بابدال الهنيء الناء فإن قُدِّرَ ابدال بعد دخول الجازم ثبت مطلقاً لأن الجازم قد استوفى مقتضاه بحذف الحركة التي كانت قبل ابدال وإن قُدِّرَ قبل دخوله جاز اثباته باعتبار الأصل وحذفه باعتبار الحال

وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ مَا يُنَاسِبُ صَاحِبَهُ وَالْغَيْرُ فَرَعٌ نَائِبُ

أي أن الأصل من هذا الاعراب ما كان فيه مناسبة بينه وبين علامته وهو الرفع بالضم والنصب بالفتحة والخفض بالكسرة والجزم بالسكون وما سوى ذلك وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحة والجزم بالحذف فهو فرع له ونائب عنه في الاستعمال

فصل

في الاعراب بالحروف

الْوَاوُ فِي الْجَمْعِ ذِي السَّلَامَةِ مَذْكُورًا لِرَفْعِهِ عَلَامَةً

أي أن الواو تكون علامة للرفع في جمع المذكر السالم نحو جاء المؤمنون . وإنما قدمناها في الذكر مع كونها للجمع لأنها تناسب ضمة الرفع التي هي نائبة عنها بخلاف غيرها مما ينوب عن الضمة . وقد مناه هذا الجمع على الأسماء الخمسة مع كونها مفردة لأنه أصيل في الاعراب بالحروف بخلافها فإنها دخيلة فيه كما مر * وإعلم أن المعتبر في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً هو مجرد الصيغة الموضوعية لكل واحدٍ منها بالنظر إلى حصول الجمعية فيه بالزيادة اللاحقة له . ولذلك يطرد الاعراب الجاري عليهما في ما كان من المذكر لمؤنث كَأَرْضُونَ . ومن المؤنث لمذكر كطلمات . وما لم يسلم بناءً واحدٍ فيهما كبَنُونَ وبنات مما ألتحق بهما كما سيأتي في باب الملحقات

كَذَا أَبٌ أَخٌ حَمْرٌ ذُو وَفَرٍ سَاقِطٌ مِيمٌ وَهَنٌْ قَدْ يُقْحَمُ
وَشَرَطُهَا الْإِفْرَادُ وَالْتَكْبِيرُ مَعَ إِضَافَةٍ إِلَى سِوَى الْيَاءِ تَقَعُ

أي أن هذه الأسماء تكون الواو أيضاً علامة رفعها . ويُشترط في الهم منها أن تكون ميم

وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْجَزْمَ فِي أَسْمٍ لَا يَرُدُّ إِذْ فِيهِ غَمْضٌ وَجْهٌ حَكْمٌ قَدْ قَصِدُ
وَالْخَفْضُ فِي الْفِعْلِ كَذَاكَ أَمْتَنًا لِحَبْصِهِ بَيْنَ الثَّقِيلَيْنِ مَعَا

اي ان الجزم لا يقع في الاسم لانه عرضة المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وحركات
الاعراب تدل على ما يراد به من ذلك فلو جزم لم يظهر القصد الذي يراد به . والخفض
لا يقع في الفعل لان الفعل ثقيل في اللفظ باعتبار وزنه وفي المعنى باعتبار مدلوله وهو
الحادث والزمان والفاعل والخفض ثقيل فكرهوا ان يجمعوا بينها

فصل

في احكام الاعراب بالحركة

بِالضَّمِّ أَرْفَعُ مُعَرَّبًا بِالْحَرَكَةِ طَرًّا فَتِلْكَ بَيْنَهُ مُشْتَرَكَةٌ
وَأَنْصِبُ بَفَتْحٍ غَيْرَ جَمْعِهِنَّ إِذْ صَحَّ فَبِالْكَسْرِ نَصْبُهُ اتَّخَذُ
وَأَخْفِضُ بِكَسْرٍ غَيْرَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِنَّ خَفْضَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَقِفْ
وَبِالسُّكُونِ أَجْزِمُ سِوَى مَا قَدْ خْتِمُ بِذِي أَعْنِلَالٍ فَيَحْذِفُهُ جِزْمُ

اي ان المعربات بالحركة ترفع بالضمة كلها. وتُنصب بالفتحة الا جمع المونث السالم فبالكسرة
كرايت المؤمنات حملاً على جمع المذكر السالم الذي يُنصب بالياء كما سيأتي لاشتراكها
في السلامة . ويُخَفَضُ الاسمُ منها بالكسرة الا ما لا ينصرف بالفتحة كمررت باحمد حملاً
على الفعل الذي لا يكسر لما بينهما من المشابهة كما ستعرف . ويُجْزَمُ الفعل بالسكون الا
المعتل الآخر فيحذف آخره كلم يدع لان الجازم لا يجد فيه حركة ليحذفها كما في الصحيح
الآخر فيحذف آخره الشبيه بالحركة . وقيل ان الجازم يحذف الحركة المقدرة ويكتفي
بها ولكن تستوي صورة الجزوم والمرفوع فيُفَرَّقُ بينهما بحذف الحرف . فيكون الحرف على
الاول محذوفاً بالجازم وعلى الثاني محذوفاً عند دخول الجازم لايه . وعلى كلا المذهبين
لا يكون ذلك من قبيل الاعراب بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة * واعلم ان
المضارع الذي يُعَرَّبُ بالحركة ينطوي على فعل الغائب والغائبة والمخاطب وفعل التكلم
نحو يضرب وتضرب هي او انت وأضرب وتضرب . ويقال لها المفردات الخمسة باعتبار

الاعراب فقط لانها خاصة به نحو يضربان . واما حذفها فيُعرب به نحو لم يضربا . ويبنى عليه نحو اضربوا . وسيأتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل * واعلم ان البناء على النفع والسكون يقع في الاسم نحو كيفَ وكم . وفي الفعل نحو قامَ وقُم . وفي الحرف نحو سوفَ وهَلْ . واما البناء على الضم والكسر فيقع في الاسم كثيرا نحو حيثُ وامس . وفي الحرف نادرا نحو منذُ وجير . ولا يقع في الفعل لثقل الصاحب والمصحوب

فصل

في احكام الاعراب والمعربات

بِأَحْرَكَاتٍ مُفْرَدًا أَعْرَبَ وَمَا
يُجْمَعُ دُونَ ذِي ذُكُورٍ سَلَمًا
وَمُعْرَبَ الْفِعْلِ الَّذِي يُجْرَدُ
عَنْ مُضَمَّرٍ بَادٍ إِلَيْهِ يَسْنَدُ
وَمَا سِوَاهَا أَعْرَبَتْهُ الْأَحْرَفُ
وَذَلِكَ فِي الْأَعْرَابِ فَرَعٌ يَخْلَفُ

اي ان الذي يُعرب بالحركات هو الاسم المفرد كزيد . وما سوى جمع المذكر السالم من الجمع وهو يشمل جمع التكسير لمذكر كرجال او لمؤنث كنياق . وجمع المؤنث السالم كمؤمنات . وكذلك الفعل المضارع المجرد عن ضمير بارز يسند اليه نحو يضرب * وما سوى هذه المذكورات يُعرب بالحروف كما سيأتي في موضعه . وهذا الاعراب فرع عن الاعراب بالحركات لان الحركة هي الاصل والحرف نائب عنها كما مر * واعلم ان الاعراب اعم من ان يكون بذكر ما يُعرب به نحو جاء زيد . او بحذفه نحو لم يضرب . فان الجزم فيه قد حصل بحذف الضمة التي كانت له قبل دخول الجازم . وعلى ذلك يجري الاعراب بالحروف كما ستري * واطلاق المفرد لا ينتقض بالاسماء الخمسة التي تُعرب بالحروف وهي من المفردات لان العبرة بالاحكام الكلية التي عليها مدار الجزئيات وهي قد شذت عنها الامر كما سيجي فلا يلتفت اليها

وَالرَّفْعُ وَالنَّصَبُ لِكُلِّ وَخَفِضُ
إِسْمٍ فَقَطُ وَالْجَزْمُ لِلْفِعْلِ فُرْضُ

اي ان الرفع والنصب شائعتان بين جميع المعربات فيشتركان بين الاسماء منها والافعال نحو كان زيد قائما واريد ان اذهب . بخلاف الخفض والجزم فان الاول يختص بالاسم والثاني يختص بالفعل فلا جزم في الاسماء ولا خفض في الافعال

الموضع الذي يقتضيه كما ستري * واعلم انهم اختلفوا في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى انه معنوي وعرفوه بانه تغيير او اخر الكلم لا اختلاف العوامل الداخلة عليها وهو المشهور واليه ذهب سيبويه . وذهب آخرون الى انه لفظي وعرفوه بانه اثر يجلبه العامل في آخر الكلمة . فعلى المذهب الاول تكون الحركات دلائل على الاعراب وعلى المذهب الثاني تكون هي نفس الاعراب وفي ذلك نزاع طويل لا نطيل الكلام بذكره * والاعراب انما يتعلق بآخر الكلمة لانه وصف لها في المعنى والوصف متأخر عن الموصوف . غير ان من الآخر ما هو آخر بالحقيقة كدال زيد وما هو بمنزلة الآخر كدال يد فانها لما حذفت الياء التي بعدها نزلت منزلتها فجرى الاعراب عليها

تَقْيِضُهُ الْبِنَاءُ لِلْحَرْفِ وَقَدْ شَاعَ وَكُلُّ الْحَرْفِ إِعْرَابًا فَقَدْ وَحْكُهُ السُّكُونُ مَا لَمْ يُعْتَرِضْ بِمَانِعٍ مِنْ دُونِهِ أَوْ بِغَرَضٍ

اي ان البناء نقض الاعراب في حقيقته فيكون هو الثبات على حالة واحدة لغير عامل . وهو في اصله للحرف غير انه يقع في الكلم الثلاث كما ستري بخلاف الاعراب فانه لا يشيع هذا الشيوع لانه لا يقع في الحروف البتة * وحكم البناء السكون وهو الاصل فيه لما بينهما من المناسبة . غير انه قد يحول دونه مانع كاللقاء الساكنين في نحو حيث او غرض كالدلالة على كون البناء عارضا في نحو لا رجل في الدار فيعدل عنه الى الحركة كما رأيت * واعلم ان في البناء ما في الاعراب من الاختلاف فقد قيل انه معنوي وعرف بانه لزوم آخر الكلمة حركة او سكونا لغير عامل او اعتلال . وقيل انه لفظي وعرف بانه ما حي به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب . والاول هو المشهور وعليه اكثر النحاة

فَضُمَّ وَأَفْتَحَ فِيهِ وَأَكْسِرَ وَخَذَ مِنْهُ لِإِعْرَابِ سِهَاتٍ تَحْنِذِي وَالنُّونُ إِعْرَابًا وَحَذْفًا شَهْلُ

اي انه بناء على ذلك يعدل في البناء عن السكون الى الضم او الفتح او الكسر فتوجد فيه هذه الاربعة وهي القاب له ومنها يؤخذ للاعراب علامات موافقة لانواعه كالضمة للرفع والفتحة للنصب وهلم جرا * وينوب عن هذه الاحكام في الاعراب والبناء حرف اللين وهو الواو والالف والياء . فيعرب بهذه الاحرف نحو جاء المؤمنون وقام الرجالن ورأيت القمرين . ويبني عليها نحو يا مؤمنون ويا رجالن ولا قمرين في السماء . وتنوب النون في

وهو أمّا مظهرٌ كجعفر وأما مضمرةٌ كأنّ * وإعلم ان الكلام لا يتألف إلا من اسمين
 كزيد قائم . أو اسمٍ وفعلٍ كقام زيد . فلا يتألف من فعلين ولا يدخل الحرف في
 تركيبه مطلقاً وإنما يؤتى به لامرٍ خارجٍ عن نفس التركيب . وذلك لان الاسم يحمل
 الدلالة على الذات والحدّث فيكون مسنداً اليه باعتبار الاول ومسنداً باعتبار الثاني .
 والفعل يدل على الحدّث دون الذات فيكون مسنداً ولا يكون مسنداً اليه . والحرف لا
 يدل على شيءٍ منها فلا يكون مسنداً ولا مسنداً اليه

وَأَصْدَقُ الْوَسْمِ لَهُ أَنْ يَسْتَنْدَ إِلَيْهِ أَوْ لَهَا بِمَعْنَاهُ وَرَدُ

اي ان اصدق العلامات التي يُعرف بها الاسم صحّة الاسناد اليه كجعله مبتدأً أو فاعلاً
 كما مرّ . فان كان لفظه لا يقبل الاسناد اليه كعند اعتبار الاسناد الى ما هو بمعناه كالمكان
 الذي هو بمعنى عند وهو يقبل الاسناد اليه فتصدق الاسمية عليها * وقد ذكرنا للاسم
 علاماتٍ شتى غير هذه هي الالف واللام وحرف الجرّ والتنوين والاضافة والنداء .
 وزاد بعضهم التثنية والجمع والتصغير والنسبة والوصف والتوكيد المعنويّ وعود الضمير
 اليه ولحاق تاء التانيث المتحركة به . والعلامة التي ذكرناها انفع العلامات لانها مطردة
 فيه دونهنّ ولذلك اقتصرنا عليها

فصل

في الاعراب والبناء واحكامها

يُرَادُ بِالْإِعْرَابِ تَغْيِيرُ دَخَلٍ فِي آخِرٍ وَلَوْ بِوَهْمٍ لِعَمَلٍ
 وَهُوَ عَلَى اسْمٍ قَدْ جَرَى فِي الْأَصْلِ وَضَعًا وَفِعْلًا بِطَرِيقِ الْحَمْلِ
 وَالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَخَفْضِ جَزْمٍ كُلُّ لَهُ فِي مَا أَقْتَضَاهُ حُكْمٌ

اي ان الاعراب تغييرٌ يلحق آخر الكلمة لعاملٍ يعمل فيها نحو جاء زيد ورأيت زيداً
 ومررت بزيد . وذلك لا بد منه قضاءً لحقّ العامل . فان لم يكن ظاهراً في اللفظ فلا بدّ
 ان يكون مقدّراً في النية نحو جاء الفتي ورأيت الفتي ومررت بالفتي . وهو يجري على الاسم
 بطريق الاصاله لانه موضوعٌ له . ويجري على الفعل بطريق الحمل على الاسم كما ستعرف .
 وانواعه اربعة وهي الرفع والنصب والخفض والجزم وكل واحدٍ منها يكون حكماً له في

والرابط بينهما وهو الحرف . وإما ما يُؤلف منها فمضى افاد الافادة المعتبرة وهي التامة التي يحسن السكوت عليها نحو العلم نافع فهو الكلام وهو المعتبر عند النحاة * وإعلم ان القول اخص من اللفظ لان اللفظ يشمل المستعمل كرجل والمهلك كجسق والقول يختص بالمستعمل ولذلك عرفنا الكلمة به . والتأليف اخص من التركيب لان التركيب ضم بعض الكلمات الى بعض مطلقاً والتأليف ضم بعضها الى بعض مع الارتباط بينهما ولذلك عدنا اليه * ولا بد للكلام من طرفين وهما المسند والمسند اليه ولذلك لا يكون اقل من كلمتين حقيقة كما رأيت اوحكماً كقم باعتبار الضمير المستتر فيه . وقد يكون اكثر فيجوز ان يسمى كلاماً وكلياً ما لم يقع فيه ما يمنع استقلاله بالافادة نحو ان قام زيد فينتفي الكلام ويتعين الكلم * وعلى هذا يكون الكلام اخص من الكلم باعتبار المعنى لانه لا يطلق الا على المفيد والكلم لا يطلق على المفيد وغيره . واعلم منه باعتبار اللفظ لانه يطلق على اقل من ثلاث كلمات والكلم لا يطلق على اقل منها لما فيه من معنى الجمع الذي لا يطلق على اقل من ثلثة احاد

كتاب الاسماء

فصل

في حقيقة الاسم واقسامه وعلاماته

الاسم ما افاد معنى حصلاً في نفسه من زمن وضعه خلا

اي ان الاسم هو اللفظ الذي يفيد معنى حصلاً في نفسه خالياً من الزمان بحسب وضعه . فيندرج فيه ما لا يدل على زمان اصلاً كزيد ورجل . وما يدل على مجرد الزمان لا على معنى مقترن به كأمس واليوم . وما يدل على معنى مقترن بالزمان لا بحسب الوضع كضارب وهيهات . فان الاول قد عرض عليه ذلك لمشاركته الفعل والثاني قد جعل اسماً لما يدل على الزمان فتكون الدلالة الوضعية لمسماه . وبهذا القيد يخرج عنه ما تجرد من الفعل عن الزمان كنعم وبئس فان ذلك قد عرض عليها لتضمنها معنى الحرف كما

سيأتي في باب الفعل

وهو قوام للكلام مظهر كجعفر أو نحو أنت مظهر

اي ان الاسم هو ركن الكلام الذي يقوم به ويعتمد عليه في التركيب لانه لا ينعقد بدونه .

بسم الله العلي العظيم

الحمد لله العلم المفرد . الذي يُسند اليه ولا يُسند . اما بعد فهذا شرح سميته نار الفري .
على الأرجوزة التي سميها جوف الفرا . يتكفل بايضاح معانيها على غير اسهاب . وتوسيع
مبانيها في اكثر الابواب . وانا التمس من ارباب الصناعة ان يصفحوا عما يرون فيها من
الزلل . ويصلحوا ما يعثرون عليه من الخلل . والله الموفق الى الصواب في كل قول وعمل

فاتحة الكتاب

أَقُولُ بَعْدَ حَمْدٍ مَنْ يُسْتَفْتَحُ بِحَمْدِهِ وَلَا سَمِيهِ يُسَمَّى
قَدْ جَمَعْتُ فِي النَّحْوِ مَا سَوْفَ تَرَى أَرْجُوزَةً سَمِيَّتْهَا جَوْفَ الْفَرَا
وَهَا أَنَا فِي سَرْدِهَا أَقُولُ وَاللَّهُ فِي تَوْفِيقِي الْمَسْأُولُ

الأرجوزة أفعولة من الرجز وهو بحر من بحور الشعر . والفرا حمار الوحش وهو افضل
صيد عند العرب وعلى ذلك قولهم في المثل كل الصيد في جوف الفرا كناية عن الاكتفاء
به حتى كأن من بصطاده قد اصطاد كل صيد . وهذا هو الوجه في تسمية هذه الأرجوزة
لانها متضمنة اكثر المسائل المتفرقة في كتب النحاة فكان الواقف عليها قد وقف على كل
كتاب في هذا الفن

مقدمة

في الكلمة وما يتألف منها

كَلِمَةٌ النَّحَاةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ بِأَسْمٍ وَفِعْلٍ وَبِحَرْفٍ تَرِدُ
وَحَيْثُمَا أَفَادَ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا فَذَاكَ بِالْكَلَامِ يُعْرَفُ

اي ان الكلمة في اصطلاح النحاة قول مفرد اي لفظ يدل على معنى مفرد كرجل . وهي تنحصر
في الاسم والفعل والحرف . لان ما وُضِعَتْ له ينحصر في الذات وهي الاسم والحدث وهو الفعل

وراء المقصود بما يرجع اليه وينطبق عليه وهي الغاية التي يفتضح من دونه عواري
والشوط الذي تجرّ أذيال العجز فيه على آثاري ولا سيما والمقام مما تتوازن فيه المقادير
وتتلجج في ساحته رُسل المعاذير ولكن حجة الضعيف إقراره ومن بلغ الجهد فقد
بلغت أعذاره * واني لأستغفر الله مما اجتراءت به عليه في ذلك كله وإنما بفضل علمه
فعلت وبمُجاجة قلبه أسقطت وبدلت ولم افعل إلا رجاء ان اعظم ما قصد من فائدة
هذا الكتاب وأقرب مسافة مناله على الطالب فان أصبت فالفضل لقسامي برده
وناظم وشاحه وعقده والآفاني عملت على مكانة العلم القاصر ونزلت على حكم الذهن
الفاتر والمسؤول ممن يقف على عملي هذا من اهل النقد ان يتغده بذيل
علمه ويسدد ما اناد علي من وجوه الصواب بوسع علمه
وما توفيقني الا بالله انه بالهداية كفي

وهو حسبي ونعم
الوكيل

بسم الله المبدئ المعيد

الحمد لله على ما افاض من سوابغ نواله وافاد من نوابغ افضاله والصلاة والسلام على كل نبي وآله * وبعد فهذا اختصار لكتاب والذي المسمى بنار القرى في شرح جوف الفرا دعاني اليه ما رأيت من حاجة التدريس الى كتاب يستوفي قواعد النحو بعلمها على الرجة المعول عليه عند الجمهور دون الخوض في ابراد الاقاريل المتناقضة والآراء المتباينة لما في ذلك من إبعاد الشقة على الطالب وتشتيت ذهنه بتشعب الوجوه والمذاهب . فاسقطت منه كل ما بدا لي الاستغناء عنه من الاقوال المرجوحة واللغات المهجورة وما لم يشتهر استعماله من ضروب التراكيب ومناحي الإعراب التي تحتلها الصناعة إلا ما ندر من ذلك مما كثر تداوله بين النخاة أو ورد في كلام مشهور . وحيث وجدت قولين لا يتسع الدارس جهل احدهما لحناء مرجوحيته او شهرته بين اهل هذا العلم أثبت القولين جميعاً مع الإيماء الى ما فيهما في الغالب وبيان المختار منها في مذهب اهل التحقيق * وقد زدت في بعض مظان الحاجة ما عن للرأي الضعيف من بسط او استدراك تقريباً للفهم وتوفية للفائدة ولم آل حرصاً على تحرير كل ما كان رحمه الله قد تداركه في المتن او الشرح ايام تدرسه لهذا الكتاب وفاء بالذمة ونصحاً في البلاغ * ذلك كله مع المحافظة على أسلوب المصنف وعبارته في الأعم الأغلب سوى ما لخصته في بعض المواضع وما اقتضته مواصل الكلام ومقاطعته في غيرها مما لا يخفى وجهه على من تصفحه بالبصيرة النقادة * ثم انه لما كان غرض المصنف رحمه الله التوسع في مذاهب هذا العلم والإحاطة بأطرافه لوقوفه عند غير الحد الذي رسمته لنفسه في هذا العمل تعين عليه ان لا ينوت في النظم شيئاً مما اقتضته الخطّة التي انتحاهها ولذلك جاء في ابيات الأرجوزة ما جاء في الشرح من الزوائد والشوارد التي قضى الطالب بإهمالها من هذا المختصر وحينئذ دعت الحال الى اسقاط بعض الايات من اصلها . وربما وقع مثل ذلك في بعض البيت دون بعضه على حين لا سبيل الى اثباته برمته ولا الى الاستغناء عنه برمته فلم يكن لي بد من نقض أسبابه وحمل الخاطر الكليل على إعادة نظيره او استبدال ما وقع منه

MS
610
38
188

Kitāb

كتاب
نار القفر
في
شرح جوف الفراء

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني
رحمة الله ونفعنا به

مقدمة
مختصر

بقلم والده الشيخ ابراهيم اليازجي اللبناني
عفي عنه

حق طبعه محفوظ

| صفحة | صفحة | | صفحة |
|------|------|------------------------|----------------------------------|
| ٢٦٥ | ١٥٨ | احرف الجر | احرف النداء |
| ٢٦٦ | ١٦٥ | ان واخوانها | القسم |
| ٢٦٨ | ١٧٢ | نواصب الفعل | ضمير الشأن |
| ٢٧٠ | ١٧٧ | المجوزم | ضمير الفصل وكاف الخطاب |
| ٢٧٢ | ١٨٦ | الاحرف المشبهة بليس | قيود الضمائر |
| ٢٧٥ | ١٨٨ | لا النافية للجنس | احكام الضمائر |
| ٢٧٧ | ١٩٢ | النعته | الموصلات الحرفية |
| ٢٧٨ | ١٩٩ | عطف البيان | حرف التعريف |
| ٢٨٠ | ٢٠١ | التاكيد | التنوين |
| ٢٨٢ | ٢٠٦ | البدل | نون التثنية والجمع |
| ٢٨٤ | ٢١٢ | عطف النسق | نون الوقاية |
| ٢٨٥ | ٢١٥ | الوقف | نون التوكيد |
| ٢٨٧ | ٢٢٠ | النداء | لام التوكيد |
| ٢٩٠ | ٢٢٩ | توابع المنادى | ادوات النفي |
| ٢٩١ | ٢٣١ | الاستغاثة | حروف العطف |
| ٢٩٥ | ٢٣٢ | الندبة | قد والسين وسوف |
| ٢٩٦ | ٢٣٥ | الاختصاص | عند ولدى ومع وقط واذا الفجائية |
| ٢٩٧ | ٢٣٦ | التحذير والاغراء | أما ولولا ولوما ولو ولما الحينية |
| | ٢٣٧ | الاشتغال | احرف الجواب والتفسير والتنبية |
| ٢٠١ | ٢٤٢ | التنازع | والاستفتاح |
| ٢٠٢ | ٢٤٥ | العدد | تحريك الساكن |
| ٢٠٤ | ٢٥٠ | الكنايات | الاستئناف |
| ٢٠٥ | ٢٥٣ | اسماء الافعال والاصوات | الحكاية |
| ٢٠٧ | ٢٥٧ | تقسيم الكلام | احرف الزيادة |
| ٢١٢ | ٢٥٨ | الطلب | احكام الظرف والمجرور |
| ٢١٢ | ٢٥٩ | ادوات الطلب | الجملة واحكامها |

فهرس الكتاب

| صفحة | صفحة | |
|------|------|-----------------------|
| ٧٨ | ٢ | الكلمة وما يتألف منها |
| ٧٩ | ٣ | الاسم |
| ٨٢ | ٤ | الاعراب والبناء |
| ٨٢ | ٦ | الاعراب والمعرّبات |
| ٨٦ | ٧ | الاعراب بالحركة |
| ٨٧ | ٨ | الاعراب بالحروف |
| ٨٩ | ١١ | ملحقات التثنية والجمع |
| ٩٢ | ١٢ | تقدير الاعراب ومحلّه |
| ١٠١ | ١٥ | امتناع صرف الاسم |
| ١٠٥ | ١٦ | موانع الصرف |
| ١١٦ | ٢٧ | بناء الاسم |
| ١٢٠ | ٢١ | النكرة والمعرفة |
| ١٢٥ | ٢٢ | الضمير |
| ١٢٨ | ٢٦ | العلم |
| ١٣٣ | ٤٠ | اسم الإشارة |
| ١٣٤ | ٤٢ | الموصول |
| ١٣٥ | ٤٩ | العوامل والمعمولات |
| ١٣٩ | ٦٠ | الحذف والتقدير |
| ١٤٢ | ٦٢ | المبتدأ والخبر |
| ١٤٤ | ٧٢ | الفاعل |
| ١٤٦ | ٧٦ | نائب الفاعل |
| | | تعلق الفعل بمنصوباته |
| | | المفعول المطلق |
| | | المفعول به |
| | | المفعول فيه |
| | | المفعول له |
| | | المفعول معه |
| | | المستثنى |
| | | الحال |
| | | التمييز |
| | | الاضافة |
| | | الفعل |
| | | كان واخواتها |
| | | كاد واخواتها |
| | | ظن واخواتها |
| | | ما ينصب ثلاثة مفاعيل |
| | | جمود الفعل |
| | | افعال المدح والذم |
| | | افعال التعجب |
| | | اعراب الفعل وبنائه |
| | | شبه الفعل |
| | | الحرف |

PJ

6106

Y 38

1889

Kitāb
كِتَابُ
نَارِ الْقُرَى
فِي
شَرْحِ جَوْفِ الْفَرَا

مُحَمَّدُ
مُحْتَصَرٌ

طُبِعَ ثَانِيَةً فِي بَيْرُوتٍ فِي الْمَطْبَعَةِ الْأَدَبِيَّةِ

سَنَةِ ١٨٨٩

فهد نزلت بولجان من قرية لمين

David H. H.
Le 10 Octobre l'an

1807

رو

رود سلیمان

۱۴ ت ۱۹

اخذ عام من قریح و سارده

۱۹۰۰

داور

**PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET**

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY
